الجزو الاول من الاشباه
والنظاير النحويه
للسيوطي
رحمه الله
امين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم

كبيكج كبيكج كبيكج
يا كبيكج احفظ الورق

من منن الله سبحانه
وتعالى على الفقير
محمد امين المدلوكي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظاير والحمد لله المتفضل
بغفران الكبائر والصغاير • ولا اله الا الله وحده لا شريك
له العالم بمخفى الضماير • والله اكبر من ان يضاف اليه
سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر • ولا حول
ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام على
رسوله محمد المنسوب اليه مجموع الفضايل والمفاخر • المذكور
في كتب الله باشرف الاسماء والالقاب والنعوت والمآثر •
وعلى اله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر اما بعد
فان فنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنوني •
ومبتدا الاخبار التي كانت في احاديثها سمري وشجوني •
طال ما اسهرت في تتبع شواردها عيوني • واعملت فيها
بدني اعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني • ولم
ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها قديما وحديثا • واسعى
في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا • الى ان وقفت منها على
الجم الغفير • واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا
بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير • والفت فيها الكتب
المطولة والمختصرة • وعلقت التعاليق ما بين اصول
وتذكره • واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم • واحياء ما دثر

من

من معالمهم • وما رووه او رووه • وما انفرد به الواحد
منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه •
وما وقع لهم مع نظرائهم • وفي مجالس خلفائهم وامرائهم •
من مناظرات • ومحاورات • ومجالسات • ومذاكرات
• ومدارسات • ومسايرات • وفتاوى ومراسلات •
ومعاياه • ومحاجاه • وقواعد ومناظيم • وضوابط وتقاسيم
وفوائد وفرائد • وغرائب وشوارد • حتى اجتمع عندي
من ذلك جمل • ودونتها رزما لا ابالغ واقول وقر جمل •
وكان مما سودته من ذلك كتاب ظريف لم اسبق الى مثله
• وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله • ضمنته
القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظاير • وخرجت عليها
الفروع السايرة سير المثل السائر • واودعته من الضوابط
والاستثناآت ما جل اعتداده • وتظمن في سلكه من النوادر
الغريبة والالغاز كل غريبة • ولم يكن انتهى المقصود منه
لاحتياجه الى الالحاق • ولا اسود بتسطير جميع ما رصد له
من بياض الاوراق • فجنيته بضع عشرة سنة • وجرى
منه الكاتبون والطالعون • ثم قدر الله تعالى اني اصبت
بفقده فانا لله وانا اليه راجعون • فاستخرت الله تعالى
في اعادة تاليفه ثانيا والعود ان شا الله احمد • وعزمت
على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فواجل من
المهمات بقصد واعلم ان الحامل لي على تاليف ذلك

مطلب ان الفقه انواع

الكتاب الاول انى قصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه
فيما صنفه المتاخرون فيه والقوه من كتب الاشباه والنظاير
وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشى فى قواعده ان الفقه
انواع الاول معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه
صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزنى الثانى
معرفة الجمع والفرق ٭ ومن احسن ما صنف فيه كتاب
الشيخ ابى محمد الجوينى الثالث بناء المسائل بعضها على بعض
لاجتماعها فى ماخذ واحد ٭ واحسن شى فيه كتاب السلسلة
للجوينى وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح ٭ وقد
يقوى التسلسل فى بناء الشى على الشى ٭ ولهذا قال الرافعى
فى مثله وهذه سلسلة طويلة الرابع المطارحات
وهى مسايل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان الخامس
المغالطات السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن الحيل
وقد الف فيه ابو بكر الصيرفى وابن سراقه وابو حاتم القزوينى
وغيرهم التاسع معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب
من الاوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات
العاشر معرفة الضوابط التى تجمع جموعا والقواعد
التى ترد اليها اصولا وفروعا ٭ وهذا انفعها واعمها واكملها
واتمها ٭ وبه يرتقى الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد
وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى وهذه الاقسام
اكثرها اجتمعت فى كتاب الاشباه والنظاير للقاضى تاج الدين

السبكى

السبكى ولم يجتمع فى كتاب سواه ٭ واما قواعد الزركشى
فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم ٭ وكتاب الاشباه
والنظاير للامام صدر الدين بن الوكيل ونفعه ابكثير ٭ وقد
قصد السبكى بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده
له فى ذلك كما ذكره فى خطبته ٭ واول من فتح هذا الباب
سلطان العلما شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام فى
قواعده الكبرى والصغرى ٭ والف الامام جمال الدين الاسنوى
كتابا فى الاشباه والنظاير لكنه مات عنه مسودة وهو صغير
جدا نحو خمس كراريس مرتب على الابواب ٭ وله كتابان
فى قسمين من هذا النوع وهما التمهيد فى تخريج الفروع الفقهية
الفقهية على القواعد الاصوليه ٭ والكوكب الدرى فى تخريج
الفروع الفقهيه على القواعد النحويه ٭ وهذان القسمان
مما تضمنه كتاب القاضى تاج الدين السبكى ٭ والف الامام
سراج الدين ابن الملقن كتاب الاشباه والنظاير مرتبا
على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوى ودون ما قبله
والفت كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على اسلوب اخر
يعرف من مراجعته ٭ وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده
فى العربيه يشبه كتاب القاضى تاج الدين الذى فى الفقه
فانه جامع لاكثر الاقسام ٭ وصدره يشبه قواعد الزركشى
من حيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم ٭ وقال قال
الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى فى كتابه

مطلب علوم الادب ثمانية

نزهة الالبا فى طبقات الادبا علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافى وصنعة الشعر واخبار العرب وانسابهم قال والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل فى النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفى لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول وقال الزركشى

مطلب العلوم ثلاثة

فى اول قواعده كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله تعالى مشتمل على سبعة فنون الاول فن القواعد والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة ما للائمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرزتها بما عدة من المشكلات من اعراب الايات القرانيه والاحاديث النبويه والابيات الشعريه وتراكيب العلماء فى تصانيفهم المرويه وحشوتها بالفوائد ونظمت

فى

فى سلكها فرائد القلائد الثانى فن الضوابط والاستثناآت والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهو احدى الفروق بين الضابط والقاعده لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذى يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر فى هذا الفن لا فى الفن الاول وقد يدخل فى الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك الثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد افتتحه قديما تاليفا لطيفا مسمى بالسلسلة كما سمى الجوينى تاليفه فى الفقه بذلك والف الزركشى كتابا فى الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع فن الجمع والفرق الخامس فن الالغاز والاحاجى والمطارحات والممتحنات وجمعتها كلها فى فن لانها كلها متقاربة كما اشار اليه الاسنوى فى اول الغازه السادس فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات السابع فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه والنظائر فدونك مؤلفا تنشد

اليه الرحال • وتتنافس في تحصيله فحول الرجال • والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة • وان يمن فيه بالتوفيق للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة • فهو الذي لا يخيب راجيه • ولا يرد داعيه

قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد ابن رستم الطبري ثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب ابن اسحاق الحضرمي ثنا سعيد بن اسلم الباهلي ثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي ابن ابي طالب رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم • الكلام كله اسم وفعل وحرف • فالاسم ما انبأ عن المسمى • والفعل ما انبأ عن حركة المسمى • والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر • ومضمر • وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها إن وأن وليت ولعل وكأن ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت

لم

لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو اسحاق بن عقيل النحوي المعروف بابن المكتري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدؤلي التي القاها عليه علي بن ابي طالب وكان كثيرا ما يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد ابن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين واربعمائة واذا به قد ركبه عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير الكرماني حدثني شرابيل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني ابو عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي رضي الله عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لابي العباس احمد بن منصور بن يحيى بن ابي بكر الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجمل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليقة فهي في اول امالي الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى

فن القواعد والاصول العامة

• وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير ولا عناج

الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها
وهو مسمى بالمصاعد العليه في القواعد النحويه

حرف الهمزة الاتباع

هو انواع فمنه اتباع حركة اخر الكلمة
المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرا الحمد لله
بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام واتباع حركة اول الكلمة لحركة
اخر الكلمة قبلها كقراءة من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا
لحركة الدال واتباع حركة الحرف الذى قبل اخر الاسم المعرب
لحركة الاعراب فى الاخر وذلك فى امرء وابنم فان الراء
والنون تتبعان الهمزة والميم فى حركتهما نحو ان امرء هلك
ما كان ابوك امرء سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث لهما
فى اتباع العين اللام واتباع حركة الفا للام وذلك فى مرء
وفم خاصة فان الميم والفا تتبعان حركة الهمزة والميم
فى بعض اللغات فيقال هذا مُرْءٌ وفُمٌ ورايت مَرْءًا وفَمًا
ونظرت الى مِرْءٍ وفِمٍ ولا ثالث لهما واتباع حركة اللام للفا
فى المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذا لم يفك الادغام
فيهما فى بعض اللغات فيقال عضّ وم بعض بالفتح وفرّ
ولم يفرِ بالكسر ورُدّ ولم يَرُدّ بالضم واتباع حركة العين
للفا فى الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه كتمرة وتمرات
بالفتح وسدرة وسدِرات بالكسر وعزنة وعزنات بالضم
واتباع حركة اللام للفا فى البناء على الضم فى مُذُ
فان الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون

حاجزا

حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها فى ذلك بنا ابلة فى الفتح
اتباعا لفتحة البا ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها ونحوهم
لم يك ... ابواب فتح الدال اتباعا لفتحة اليا عند سكون
اللام واتباع حركة الفا للعين فى لغة من قال لُدُن لُدُ
قال ابن يعيش من قال لُدُ بضم الفاء والعين فانه
اتبع الضم الضم بعد حذف اللام واتباع حركة الميم لحركة
الخاء والتا والغين فى قولهم مِنخِر ومِنتِن ومِغِين وقال
ابن يعيش منهم من يقول مُنتُن بضم التا اتباعا لضمة
الميم ومنهم من يقول مِنتِن بكسر التا الميم اتباعا لكسرة
التا اذ النون لخفائها وكونها غنة فى الخيشوم حاجز غير
حصين وقالوا كل فعل على فَعِل بكسر العين وعينه حرف
حلق يجوز فيه كسر الفا اتباعا لكسر العين نحو نِعِم وبِئِس
ومنه اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء كلمة اخرى
لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى
او حركتها لحركتها لذلك قال ابن دريد فى الجمهرة تقول
ما سمعت له جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له
حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابى
فى ديوان الادب يقال رِجْس نِجْس فاذا افردوا قالوا
نَجَس ومنه اتباع الكلمة فى التنوين لكلمة اخرى منونة
صحبتها كقوله تعالى وجئتك من سبإٍ بنبإٍ انا اعتدنا
للكافرين سلاسلًا واغلالًا وسعيرًا فى قراءة من نون الجميع

وحديث النفق بلالاً ولا تخف من ذي العرش اقلالاً
ومنه اتباع كلمة لاخرى في فك ما استحق الادغام
لحديث اتيانكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب
الحواب فك الادبب وقياسه الادب اتباعا للحواب
ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة لهمزة
في اخرى كحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل
موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي
في التذكرة لا يصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع
لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع
يقع في الثاني وانما مازورات على باجل قال والغدايا
والعشايا لا دلالة فيه لان غدايا في جمع غدوة مثل
حرة وحرائر وكنة وكنائن ومنه اتباع كلمة في
ابدال واوها ياء لياء في اخرى كحديث لا دريت ولا تليت
والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع كلمة
ضمير المذكر لضمير المؤنث لحديث اللهم رب السموات السبع
وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين
وما اضللن والاصل اضلوا بضمير المذكور لان الشياطين
من مذكر من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن
وكذا قوله في حديث المواقيت هن لهن اصله لهم اي
لاهل ذي الحليفة وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا
لقوله هن ومنه اتباع اليزيد الوليد في ادخال اللام

عليه

عليه وهو علم في قول الشاعر ؞ ؞ ؞ ؞
رايت الوليد بن اليزيد مباركا قال ابن جرير حسن دخول
اللام في اليزيد الاتباع للوليد وقال ابن يعيش في
شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام
اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من الكنى
والالقاب فلما كان الابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى
اب وام وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم
يستجيزوه مع غيره فحذفوا الفا الوصل من ابن لانه لا ينوي فصله
مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة
للصلة والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف
ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال
واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه
سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة
وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت
هذا زيد بن عمرو وهند بنة عاصم فهند مبتدا وزيد خبر
وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك
عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت
المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز
السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رايت زيد بن
عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت
بزيد بن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب

بعضهم ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه
وسكون اللام بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن
تنبيه انما سقط قال ابن جني في المحتسب في
قراءة الحمد لله، بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع
استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم
لذلك لم يك ولا ادر ولم أُبَل وايش يقول وجا يجي
وسا يسوء بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة
استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء
الواحد فصارت الحمد لله كعُنُق وطُنُب والحمدِ لِله كإبِل
واطِل الا ان الحمدُ لُله بضم الحرفين اسهل من الحمدِ لِله بكسرهما
من موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فاقيس الاتباع
ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب
والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب
فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مُنُذُ وشُدُّ
وشُدَّ وقد تتبع الثاني للاول فهذا اقيس من اتباعك
الاول للثاني نحو اقتل اخرج والآخر ان ضمة الدال
في الحمد لله اعراب وكسرة اللام اتباع في لله بنا وحرمة
الاعراب اقوى من حرمة البناء والاولى انه يغلب الاقوى
على الاضعف لا العكس ومثل هذا في اتباع الاعراب
البناء قوله
وقال اضرب الساقين إمُّك هابِل كسر الميم لكسرة

الهمزة انتهى وفي الكشاف قرا ابو جعفر للملائكةُ اسجدوا
بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية
بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمدُ لُله **فايدة**
قال ابن اياز في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت
الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا
كانت قد ازالت حركة اللام مع قوتها للاتباع وذلك
ما حكاه الفرا من الحمدِ لِله، بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
وقلبوا ايضا اليا الى الواو مع ان القياس عكس ذلك
فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه
كان الاتباع في نحو مُنذُ وشُدُّ اجوز واحسن اذ ليس فيهما
نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به
لضعفه انتهى **فايدة** عدم الاتباع حركة الحكاية
قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات
اللاحقة لأيّ في الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشأت
عن عوامله وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم
على الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة
الخضراوي في كتابه المسمى بالاعراب من اسرار الحركات
في لسان الأعراب حركة المحكي في حال حكاية الرفع منهم
من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه
مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر
للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبنا ولا للاعراب حملا

لحالة الرفع على حالة النصب والجر • قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس بمذاهب البصريين الا انهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى

الاتساع عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف او الظرف مقام الاسم • فالاول نحو واسئل القرية والمعنى اهل القرية ولكن البر من امن • والثاني نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما • والمعنى ولد له الولد ستين بل مكر الليل والنهار • نهاره صايم وليله قائم يا سارق الليلة اهل الدار المعنى مكر في الليل صايم في النهار سارق في الليلة قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وهذا ان شئت مفعولان على السعة وعلى ذلك قولك سير به فرسخين يومان فتقيم يومان مقام الفاعل • وقال في موضع اخر ان بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع

اذ كان

اذ كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انهما بابان وضعا في غير موضعهما وان كان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعول لانه كلما تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل • وتقع مبتدا او خبرا هذا كله كلام ابن السراج • وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يجز ذلك لما جاز ان يبنى الفعل لما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لا بناده لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقوله الكرم الزمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال في المبسوط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتسع فيه والمطلق • وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون

معمولا كما يتوسع في الظروف فتكون اذا اجريت اخبارا بمنزلة
الاسماء الجامدة ولا يجري صفة بهذا الاعتبار واذا كان
بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة • قال واذا توسع فيها
وكانت غير متمكنة على اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا للمصدر
او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جازت التثنية
والجمع انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسائل
الاولى انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا
فلا يجوز التوسع في ما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف
للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف
اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في التصرف
المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر
المنتصب على الظرف كخفوق النجم ومقدم الحاج ومنه
لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف
المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين
نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في الظرف جعل
مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ اضمار غير مقرون
بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية
سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع
الى الاصل وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان
لم تقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدا منصوبة كما
تقع الظروف ولم يسمع نحو يوم الخميس كان سفري اياه الا

انه

انه يغيرت بفي فدل هذا على ان الضمائر لا تنتصب ظروفا
لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما
يصح عمل الاستقرار فيه قال ولم ار احدا نبه على هذا
التنبيه الثالثة يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر
على طريقة الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريقة
المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو
يا سارق الليلة اهل الدار ويا سروق الليلة اهل
الدار ذكرهما سيبويه • قال الفارسي واذا اضيف الى
الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن انه يكون
ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة
اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف
جر نحو غلام لزيد • وقال الخضراوي هذا غير لازم لان
المضاف يقدر باللام ومن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة
• قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير معنى
وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء
• وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي
لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به
وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فجعله مقدرا اولى • قال
نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه
الخافض خرج عن الظرفية • الا ترى ان وسطا اذا دخل
عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها

ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما • والسبب في
خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره
الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة
الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان
اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايض لا تثنى
ولا تجمع ولا توصف • قال فلما كانت كذلك كرهوا ان
يخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء الرابعة قد يسند
الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف يوما عبوسا
قمطريرا • ونايبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد
عليه الليل والنهار • ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم • قال
بعضهم ويولد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك
في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول
وتوقف في اجازته صاحب البسيط الخامسة ظاهر
كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف • وقال
في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة
كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد
قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها • لا تقول
ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع في الظرف
اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا باجماع لان التوسع فيه
تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به
• وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ينبني

على

على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه
فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي تقتضيه النظر ان
لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت
المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد
فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان
مجازا ايض فيكثر المجاز فيمتنع منه • ونظير ذلك قولهم
دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز
ووصوله الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع
عليه مجازان • والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع ع
معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم
ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي
الى اثنين او ثلاثة خلاف • ذهب الجمهور الى الجواز
وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاول
قالوا اليوم الجمعة صمته • وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا
• ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى
الى ثلاثة بحق الاصل • وباب اعلم واري فرع عن علم وراى
والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك
الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع من المتعدي الى ثلاثة
لانه ليس لها ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة
• واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل
جريانه مع اللازم السادسة اذا توسع في واحد لم يتوسع

فيه نفسه مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه
ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل يجوز
ان يتوسع في الفعل الزمن واحد بان يتوسع معه في الظرف
ثم يتوسع في المصدر ۞ ان قلنا يتوسع في الظرف ببعد
او في المعنى فيفعل لانه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد
۞ وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال
الا اذا حذف المفعول الصحيح انه كان التوسع في المعنى
وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة
اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه
واقعا به المعنى ولا يكون بمعنى واحد في محلين من غير
عطف ولا ما يجري مجراه **اجتماع الامثال مكروه** ولذلك
يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل ۞ فمن الاول قالوا
في دهدهت الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة
اجتماع الامثال ۞ وكذلك قولهم في حاحا زيد حيحي زيد
قلبوا الالف يا لذلك ۞ وقال الخليل اصل مهما الشرطية
ماما قلبوا الالف الاولى ها لاستقباح التكرير وقالوا في
النسب الى نحو شج وعم شجوي وعموي تقلب الياء
واوا كراهة لذلك ۞ وكذلك قالوا في نحو حي حيوي
وفي نحو تحية تحوي لذلك ۞ وهنيهة اصله هنية
فابدلت الهاء من اليا كراهة لاجتماع الامثال ۞ والحيوان
من مضاعف اليا واصله حييان قلبت اليا الثانية

واوا

واوا ان كانت الواو اثقل منها كراهة اجتماع الامثال ۞
وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس وديوان اصلها
دنار ودباج ودوان قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك
ولبي اصله لبب قلبت اليا الثانية التي هي اللام
ياء هربا من التضعيف فصار لبي ثم ابدلت اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبا ونحو حمرا وصفرا
تقلب منه الهمزة في التثنية واوا ۞ قال الشلوبين
وسببه اجتماع الامثال فان هناك الفين وبينهما همزة
والهمزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى
من قلبها ياء لان الياء قريبة من الالف والواو ليست
في القرب اليها مثلها ۞ والجمع بين الامثال مكروه عندهم
فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجمع بين الامثال
من قلبها ياء **ومن الثاني حذف** احد مثلي ظللت
ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست
وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين
وقيل ونحو منفيس على الاصح ۞ وقال ابن مالك يحفظ
ولا يقاس عليه ۞ وقال الفارسي يقاس في ذوات
الواو دون ذوات اليا **وحذف** اليا المشددة من الاسم
المنسوب اليه عند لحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال
ككرسي وشافعي وبختي ومرمى الا في نحو كسا اذا
صغر ثم نسب اليه فانه يقال كسيي بياءين مشددتين

وستاتى علته **وحذف** اليا الاخيرة فى تصغير نحو عطا وكساء
ورداء واداوه وغاويه ومعاويه واحوى لانه يقع فى ذلك
بعد يا التصغير يا ان فيثقل اجتماع اليآت **وبيانه**
ان ياء التصغير تقع ثالثة فتقلب الف المد ياء وتعود الهمزة
الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها
فاجتمع ثلاث يآت يا التصغير ويا بدل الف المد ويا بدل
لام الكلمة ولفظه عُطَيِّيٌ فتحذف الاخيرة لانها طرف و
والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم
يا التصغير بعد الدال فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها
لانكسار ما قبلها فتدغم يا التصغير فى المنقلبة عن الف المد
• ويقال عُطَيٌّ وفى اداوة تقع يا التصغير بعد الدال فتنقلب
الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم يا التصغير
فى المنقلبة عن الالف وتحذف اليا الاخيرة • ويقال اُدَيَّة
ويقال فى غاوية ومعاوية غويه ومُعَيه • وفى احوى أُحَيٌّ
ذكره فى البسيط • ومن ذلك قولهم لتضربن يا قوم ولتضربن
يا هند فان اصله لتضربوننّ ولتضربيننّ حذفت نون الرفع
لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية فى نحو اتحاجونى
كراهية اجتماعها مع نون الوقاية قال ابن عصفور فى شرح
الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم فى اتحاجونى لان اجتماعها
مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية
لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف ونحكم للتوكيد

الخفيفة

الخفيفة بحكم النون الثقيلة فى التزام حذف علامة الاعراب
معها لانها فى معناها ومخففة منها انتهى • ومن ذلك قال
ابو البقا فى التبيين تصغير ذا ذيّا واصله ثلاث يآت عين
الكلمة ويا التصغير ولام الكلمة فحذفوا احديها لثقل الجمع بين
ثلاث يآت • والمحذوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا
تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد
المتحركة والالف فيها بدل من المحذوف والتصغير يرد الاشياء
الى اصولها • ومن ذلك قولهم فى الجمع اخون وابون ولم يرد
المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون • قال
الشلوبين لانه كان يؤدى الى اجتماع ضمات او كسرات فلما
ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد **ولما** كان
هذا المانع مفقودا فى التثنية رد فقيل اخوان وابوان • ومن
ذلك قال ابن هشام فى تذكرته الاصل فى يا بنى يا بنييّ
ثلاث يآت الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة
ياء الاضافة فادغمت يا التصغير فيما بعدها لان ما اول
المثلين فيه ساكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثالثة
غير مدغم فيها لان المشدد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب
السكون فحذفت الثالثة • ومنهم من بالغ فى التخفيف فحذف
فحذف اليا الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يا بُنى بالسكون
كما حذفوها فى سيّد وميّت لما قالوا سَيْد ومَيْت • ومن
ذلك قال ابن النحاس فى التعليقة انما لم تدخل اللام فى خبر ان

اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اوايلها لام كلا ولم ولما ولن
فيستثقل اجتماع اللامين وطرد الحكم في باقي حروف النفي ٭
ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على
لا نحو لئلا يعلم حذرا من توالي مثلين لو قيل للا يعلم ٭ ووجوب
الغاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال
شدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة
وقيل شديدي وضروري لاجتمع مثلين ٭ ومن كراهة اجتماع
الامثال حكايتهم المنسوب بمن دون اي خلافا للاخفش
لما يودي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رايت
المكي المني واجاز الاخفش الايي ٭ ومن ذلك قال الاخفش
الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت الضمة في جاء القاضي
وزيد يرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في
انفسهما وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون
اجتماع الامثال ٭ قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة
التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما والياء والواو مضارعتان
للحركات لانهما من جنسها ٭ الا ترى انهما ينشآن عن اشباع
الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة
٭ قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو
والياء نحو غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانها قد قلت الامثال
هناك لكون ما قبل الواو ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من
الثقل لقلته ٭ ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون

الخفيفة

الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المونث لانه
يودي الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم
يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف
اذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل
تضربنن فنعود الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن
الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون
الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان
٭ قال ابن فلاح في المغني فان قيل قد وجد اجتماع الامثال
في نحو زيدي من غير استثقال قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة
مستقلة ٭ وقال ابن الدهان في الغرة اذا كنا قد استثقلنا
الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ٭ ومنه
ما حذفنا احد الحرفين ٭ ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال
الاول مد واصله مدد ٭ ومثال الثاني ظلت واصله
ظللت ومثال الثالث تقضي البازي واصله تقضض
فالاولى ان نستثقلها في الحروف المعتلة فان اعترض بزيدي
واجتماع الامثال ياءات وكسرات فالجواب ان ياء النسب
في تقدير الطرح كتاء التانيث ٭ ومن كراهة اجتماع المثلين
فتح من الرجل والم الله لتوالي الكسرتين ٭ ولهذا لم يفتحوا
عن الرجل ٭ وفي شرح المفصل للسخاوي لا يجوز ان أن زيدا
منطلق يعجبني عند سيبويه ٭ وذكر ان العرب اجتنبت
ذلك كراهة لاجتماع اللفظين المشتبهين واجاز ذلك

الكوفيون فان فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو انه عندنا
ان زيدا في الدار • ومن ذلك قال السيرافي ان قيل لم وجب
ضم الاول في المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر
ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان
الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم
يبق الا الكسر والضم فاختاروا الضم لان اليا علامة التصغير
وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه
بالكسر فلو كسروا الاول لاجتمعت كسرتان مع اليا فعدلوا
الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال **اجرا اللازم مجرى
غير اللازم واجرا غير اللازم مجرى اللازم**
عقد لذلك ابن جني بابا في الخصايص وقال من الاول
قوله • الحمد لله العليّ الاجلل • وقوله
يشكو الوجا من أظلل واظلل • وقوله
وان رايت الحج الرواددا • فواصرا بالعمر وصوادا
ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه • فهذا عندنا على اجراء
اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب
بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو ضرب
بكر وجعلك • فهذا مشبه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ
ونحوه مما لزم فلم يفارق • ومن ذلك ما حكوه من قول
بعضهم عوى الكلب عوية • وهذا عندي وان كان
لازما فانه اجرى مجرى بنايك من باب طويته طية

وهو

وهو قولك طويته طيةً كقولك امراة جوية ولوية من الجوى
واللوى فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية
وطوية ولوية فصحت العين ولم تعلها بالقلب والادغام
لان الحركة فيها منوية • وعلى ذلك قالوا في فعلان من
قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يردوا اللام
ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين د
فلذلك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها بباب امراة جوية
ولوية وقويان فان قلت فهلا قالوا ايضا على قياس
هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية فالجواب
انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست
لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن
لجاشم وقاثم مزية يجب لها العدل بهما الى جشم وقثم على
مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك وحتم وعلى ان ترك
الاستكثار مما فيه اعلال او استثقال هو ومن ذلك
قراة ابن مسعود فقولا له قولا لينا وذلك انه اجرى حركة
اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة
في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول الشاعر
زيادتنا نعمان لا تنسينها • تق الله فينا والكتاب الذي تتلوا
ويروى حق الله • ويروى لا تنسينها تق الله • ونحوه
ما انشده ابو زيد من قول الشاعر
واطلس يهديه الى الزاد انفه • اطاف بنا والليل داجي العساكر

فقلت اغمزنها صاحبي ورابيئا • ونحن على حوض دقاق عوا سير
اى عوى الذيب فسير انت فلم يحفل بحركة الرا فيرد العين
التى كانت حذفت لالتقاء الساكنين فكذلك شبه
ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقلا وان كانت
لازمة بالحركة فى التقا الساكنين فى قل اللهم وقم الليل •
وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما فى سير • ومثله
قول الضبى فى قتيبة كلما اجتمعت البيدا لم يهلعوا ولم
يحمو • يريد ولم يحموا فلم يحفل بضمة الميم واجراها مجرى
غير اللازم ماذكرناه وغيره فلم يردوا العين المحذوفة
من لم يحم • وان شئت قلت فى هذين ان التقى بالحركة
من حرف كما التقى الاخر بها منه فى قوله ∴ ∴ ∴
كفاك كف ماتليق درهما • جودا واخرى تعط بالسيف الدما
وقول الاخر بالذى تردان اى تريدان **ومن الثالث**
وهو اجرا غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم فى الاحمر
اذا خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمان • ومن قال
الحمر قال حركة اللام غير لازمة انما هى لتخفيف الهمزة
والتحقيق لها جايز فيها ونحو ذلك قول الاخر ∴ ∴
وقد كنت تخفى حب سمرا حقبة • فبح لان منها بالذى انت بايح
• فاسكن الحا التى كانت محركة لالتقا الساكنين فى بح
الان لما تحركت لتخفيف اللام وعليه قراة من قرا قالوا
لان جيت بالحق فاثبت واو قالوا لما تحركت لام لان •

والقراة القوية قال لان باقرار الواو وعلى حذفها لان الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر ∴ ∴
• حدبدبى بدبدبى منكم لان • ان بنى فزارة بن ذبيان •
• قد طرقت ناقتهم بانسان • مشنيا سبحان ربى الرحمن •
اسكن عم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة
عند التخفيف فى قولك منكم الان فاعتد حركة التخفيف
وان اخرتكن لازمة • وينبغى ان يكون قراة ابى عمرو وانه
اهلك عادا لولى على هذه اللغة وهى قولك منبد تا اولى
لان الحركة على هذا فى اللام اثبت منها على قول من قال الحمر
وان كان حملها على هذا ايضا جايز لان الادغام وانما كان
بابه ان يكون فى المتحرك فقد ادغم ايضا فى الساكن فحرك
فى شد ومد وفر ياراجل وعض ونحو ذلك ومثاله
ما انشده ابو زيد ∴ ∴ ∴ ∴ ∴ ∴
الايا هند هند بنى عمير • ارث لان وصلك ام جديد
ادغم تنوين رث فى لام لان ومما نحن على سمته قول
الله تعالى لكنا هو الله ربى واصله لكن انا فخفف الهمزة
بحذفها والقا حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى
غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقا المثلين متحركين
فاسكن الاول وادغم فى الثانى فصار لكنا كما ترى • وقياس
قراة من قرا قالوا لان بحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام
ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول

لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف حوأبة وجيأل حوبة
وجيل فيصح حرف اللين هنا ولا ينقلبان كما كانت حركتها
غير لازمة • ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤي
رويا ونوي فتصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قياس
قبل الياء من قبل ان التقدير بها الهمزة كما صحت في ضوء ونوء
تخفيف ضوء ونوء لتقدير حركة الهمز وارادتك اياه •
ولذلك ايضا صح نحو شي وفي تخفيف شيء وفيء لذلك

وسالت اباعلي فقلت من اجرى غير اللازم مجرى
اللازم فقال لكنا كيف قياس قوله اذا خفف نحو حوأبة
وجيأل ايقلب فتقول حايبة وحال ام يقيم على التصحيح
فتقول حوبة وجيل قال القلب هنا سبيل اليه واوما
الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه فان **قيل**
فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم
ريا وريه في تخفيف رؤيا ورؤية **قيل** الفرق انك
لما صرت الى لفظ رويا وروية ثم قلبت الواو الى اليا
فصار الى ريا ورية انما قلبت حرفا الى اخر كانه هو • الا ترى
الى قوة شبه الواو باليا وبعدها عن الالف فكانك لما
قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها
هي اليا نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنهما بالاحكام
الكثيرة التي قد احطنا بها علما • قال وما يجري من كل
واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية

انتهى

انتهى • وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال
ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب للزوم مما
على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حرفها لا يعرى من
حركة فلذلك قالوا عصي ورحي كما قالوا قال وباع ولذلك
قالوا يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي رما وغزا انتهى

اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا المنفصل مجرى المتصل عقد ابن جني في الخصايص بابا لذلك
قال **فمن الاول** قولهم اقتتل القوم واشتتموا
فهذا بيانه بيان شئت تلك وحصل لك الا انه احسن
من قوله • الحمد لله العلي الاجلل وبابه لان ذلك انما
يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن
وعن غير ضرورة وكذلك باب قوله هم يضربونني وهما
يضربانني اجري وان كان متصلا مجرى يضربان نعمر
ويشتمون نافعا • ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب
هذه لا يلزم ان يكون بعدها نون • الا ترى انك تقول
يضربان زيدا ويكرمونك ولا تلزم هي ايضا نحو لم تضرباني
ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة
فقال يضرباني وقل اتحاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل
فتقول قتل • ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول
قتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل
مع حركة القاف لما كانت الحركة عارضة للنقل والالتقاء

الساكنين ومن الثاني قولهم ها الله اجرى مجرى
دابه وشابه ولذلك قراة من قرا ولا تناجوا وحتى
اذا اداركوا فيها ومنه عندى قول الراجز
في اي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر ام يوم قدر
كذا انشد ابو زيد يقدر بفتح الرا وقال اراد النون
الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاما تد
جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه ينقض الغرض اذ كان
التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من
مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندى انه
اراد ايوم لم يقدرأم يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها
والقى حركتها على را يقدر فصار تقديره ايوم لم يقدرَمْ
ثم اشبع فتحة الرا فصار تقديره ايوم لم يقدرام فحرك
الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار يقدرأم
واختار الفتحة اتباعا لفتحة الرا ونحو من هذا
التخفيف قولهم في المرأة والكمأة اذا خففت الهمزة
المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ ابا على بهذا
منذ بضع عشرة سنة فقال انما هذا يجوز في المنفصل
قلت له فانت ابدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل
فلم يرد شيا ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل
قوله وقد بدا هنك من المئزر فشبه هنك
بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه

فاليوم

فاليوم اشرب غير مستحقب كانه شبه ربغ بعضد
ولذلك ما انشده ابو زيد قالت سليمى اشتر لنا دقيقا
وهو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك بون عليم ولذلك
ما انشد ايضا من قوله
واحذر فلا تكثر كريا اعوجا لان تزل بوزن علم قلت
وقد خرج على ذلك قراة الم تر الى الملا من بنى
اسرائيل بسكون الرا قال ابن جنى وهذا الباب نحو
من الذى قبله وفيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا
يحسن ولا يقاس ولكل وجه اجرا الاصلي مجرى
الزايد واجرا الزايد مجرى الاصلي
قال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوى
بحذف اليا الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب ففرار
من اجتماع اليآت واما الحذف فان تحية اجرتها العرب
مجرى رمية ووزنه رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت
الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول
رموى لانك تحذف يا المد وهي المدغمة في لام الكلمة
كما حذفتها في صحيفة واما تحية فاليا الاولى فيها ليست
لام الكلمة انما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله
تحيية ثم ادغمت واجرى الاصلي مجرى الزايد لشبهها
لفظا لا اصلا فقالوا تحوى قال ومثل تحية تئية وهي
التمكث قال ولا احفظ لهما ثالثا انتهى ومنه ايضا

ما اجازه ابو علي من قولهم في تثنية ما همزته اصليه
نحو قراءٍ ووضاءٍ قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزايدة
وغيره يقرها من غير قلب لانها اصلية فيقول قراآن
ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن
حرف الحاق نحو علبا وحربا علباآن بالاقرار تشبيها لها
بالمنقلبة عن الاصلي • وقول بعض الكوفيين
في تثنية نحو حمرا حمراآن باقرار الهمزة من غير تغيير لانه
لما قلبت الف التانيث همزة التحقت بالاصلية فلم تغير
كالاصلية • الاختصار هو جل مقصود العرب وعليه
مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا الضماير لانها اخصر
من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام
اسما كثيرة فانه في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قام
مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى المنفصل مع امكان
المتصل وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة
فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف لان حرفه وضع
للاغنا عن اعادة العامل وباب التثنية والجمع لانها اغنا
عن العطف وباب نايب الفاعل لانه دل على الفاعل
باعطايه حكمه وعلى المفعول بوضعه وباب التنازع
وباب علمت انك قايم لانه محل لاسم واحد سد مسد
المفعولين • وباب طرح المفعول اختصارا على جعل
المتعدي كاللازم وباب الندا لان الحروف فيه نايبة

مناب ادعو واناادي • وادوات الاستفهام والشرط فان
كم مالك يغني عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون
وهكذا الى ما لا يتناهى والالفاظ الملازمة للعموم
كاحد • واكثروا من الحذف فتارة لحرف من الكلمة كلم
يك ولم ابل • وتارة للكلمة باسرها • وتارة للجملة
كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند
الاستطالة كحذف عايد الموصول فانه كثير عند طول
الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذفت الف التانيث
اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة • وقال
ابن يعيش في شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد
بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان تارة
• وقال ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعار
للاختصار وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة مفعولون
نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط • وقال
ابن يعيش المضمرات وضعت نايبة عن غيرها من الاسما
الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما تجي حروف
المعاني نيابة عن غيرها من الافعال فاذا لك قلت
حروفها كما قلت حروف المعاني • وقال ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح فهم لله درك من رجل
من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت
من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة

للعلم وطلبا للاختصار • قال ونظير هذا قولك كل رجل
يفعل هذا الاصل كل الرجال تفعل هذا فاستخفوا فوضعوا
المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى
وطلبا للاختصار • وقال ابو البقا في اللباب وتلميذه
الاندلسي في شرح المفصل انما دخلت ان على الكلام
للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام
مع حصول الغرض من التوكيد فان دخلت اللام في
خبرها كان اكد وصارت ان واللام عوضا من ذكر
الجملة ثلاث مرات وهكذا ان المفتوحة اذ لولا ارادة التوكيد
لقلت مكانه قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق
زيد انتهى • ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول
سيبويه من ان الشرطية وما النافية لانها تغني عن
اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط
• وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما المزيدة
عوضا من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت وجعل
اما الشرطية عوض من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله
في نحو اما زيد فقائم • وقال ابن اياز في شرح الفصول
انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف طلبا للاختصار •
الا ترى انك لو لم تات بمن واردت الشرط على الاناسي
لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي تفي به من لانك اذا قلت
من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بان

لاحتجت

لاحتجت ان تذكر الاسماء ان يقم زيد وعمرو وبكر وتزيد
على ذلك ولا تستغرق الجنس ولذلك في الاستفهام
انتهى **وما وضع للاختصار العدد** فان عشرة ومائة
والفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي بجملة
ما عندك مكررا هكذا • ومن ثم قالوا ثلاثمائة درهم
ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة
الى العشرة ان تكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا
الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة
اشياء العدد الاول والثاني والمعدود فخففوا بالتوحيد
مع امن اللبس هكذا علله الزمخشري في الاحاجي • واورد
عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة الاف درهم فلم
يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء • قال والجواب
في التوجيه ان المائة لما كانت مونثة استغني فيها بلفظ
الافراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف الالف • وقيل ٦
انما جمعوا في الالف دون المائة لان الالف اخر مراتب
العدد فحملوا الاخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال • ومما
بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لان قولك
عندي تسعون اخصر من مائة الا عشرة • وقال الشيخ جمال
الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير من انجازهم
لانهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى
بالصغر بعد ذكر اسمه • الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره

فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف • وقال
الاندلسي الغرض من التصغير وصف الشي بالصغر
على جهة الاختصار • وقال ابن يعيش في شرح المفصل
وصاحب البسيط انما اتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل
بتعداد الصفات • الا ترى انه لولا العلم لاحتجت اذا
اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته
حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع • قال
صاحب البسيط ولهذا المعنى قال النحاة العلم عبارة
عن مجموع صفات • وقال صاحب البسيط فائدة
وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة اما الاختصار
فانها بلفظ واحد مع المذكر والمونث والمثنى والمجموع
نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه
يا زيدون وصه يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة
قلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن
• واما المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ في
الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة
الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مسماها
تغني عن وضعها • وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في التعليقة على المقرب كان الاصل ان يوضع لكل مونث
لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير واتان وجدي وعناق
وحمل ورخل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا

ان

ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر فاختصروا ذلك
بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمونث تارة في
الصفة كضارب وضاربة • وتارة في الاسم كامرئ وامرأة
ومرء ومرأة في الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي
ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ
والعلامة للتاكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش
ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة • وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معط التصغير وصف في المعنى ••
وفائدته الاختصار فاذا قلت زيد احتمل التكبير والتصغير
فاذا اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع الاختصار
قلت رجيل • ولذلك لا يصغر الفعل • وقال ابن النحاس
فان قيل ما فائدة العدل فالجواب انه عمر اخصر
من عامر • وقال الشلوبين في شرح الجزولية الفاعل اذا
كان مخاطبا في امره وجهان • احدهما ان يبنى فعل
الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وما هو بمعناه
نحو قم واقعد والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله
المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر
فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل
عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا
وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه
في الامر ولم يجئ في الضماير في حال السعة • وقال في البسيط

لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان .
بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر
ولمكان الفعل يدل على المصدر بلفظه ولزمانه طلبا للاختصار
والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسماً لها للزم الاتيان بالفعل
وبلفظ المكان والزمان • وفيه ذهب بعضهم الى ان باب
مثنى وثلاث ورباع معدول لان عدد مكرر طلبا للمبالغة
والاختصار • وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين باي
الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ا زيد عندك
ام عمرو اخصر من قولك اي الرجلين عندك زيد او عمرو
• وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين القاب حركات
الاعراب والقاب حركات البنا فسمى الاولى رفعا ونصبا
وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق
والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في
التسمية فائدة الايجاز والاختصار **اختصار المختصر
لا يجوز** لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا
• قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر
حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام
لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا
لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به • ومن ثم ايضا
لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما
ولا الحال النائبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله .

لانه

لانه اختصار للفعل • وفي شرح التسهيل لابي حيان لا يجوز
حذف لام من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس
فلا ينبغي ان يقال شيء منه الا حيث سمع • وسبب
ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من
الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون
على حرف او حرفين وما وضع موديا معنى الفعل واختصر
في حروف وضعه لا يناسبه الحذف • وقال ابن هشام في
حواشي التسهيل لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها
حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها • وقال
صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف جواب اما
حروف المعاني وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على
المعنى ولانهم جاءوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل
معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم
بزيادته • فلهذا مذهب البصريين المصير الى التاويل
ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف • وقال
ابن جني في الخصائص في تفسير قول ابي بكر انما دخلت
الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد
فقد اغنت ما عن أنفي وهي جملة فعل وفاعل واذا
قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف
وكذا ليت نابت عن اتمنى وهل عن استفهم والبا في
قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة وغير ذي شك

وفي قولك امسكت بالحبل نائب عن مباشرة اليد وملاصقة
يدي له • ومن ذلك قولك اكلت من الطعام نائب عن
البعض اي اكلت بعض الطعام • وكذلك بقية ما لم نسمه
• فاذا كانت هذه الحروف نوائب عما هي اكثر منها من الجمل
وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تنتهك وتجحف بها ••
قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار بها لم يجز ان
تعمل في شيء من الفضلات الظرف والحال والتمييز
والاستثنا وغير ذلك • وعلته انهم قد انابوها عن
الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا
ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه • وقال ابن يعيش حذف
الحرف يأباه القياس لان الحروف انما جيء بها اختصارا
ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن انفي وهمزة
الاستفهام نائبة عن استفهم وحروف العطف عن اعطف
وحروف الندا نائبة عن انادي فاذا اخذت تحذفها
كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف
الندا لقوة الدلالة على المحذوف فصارت القراين الدالة
كالتلفظ به • وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف
الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب اذا اجتمع
مثلان وحذف احدهما فالمحذوف الاول او الثاني فيه
فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون
الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني • وهل

المحذوف

المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف • ذهب سيبويه
الى الاول ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف
بلا سبب كقوله ••••
ابيت اسري وتبيتي تدلكي • ولم يعهد ذلك في نون
الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن
الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يأمركم
وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها حركة ونون الوقاية
كلمة وحذف الجزء اسهل • وذهب المبرد والسيرافي
والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط
وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى
بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل
ولو كانت المحذوفة لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه
ولان الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف الثاني
اذا اجتمع نون الوقاية ونون إنّ وانّ وكانّ ولكنّ جاز
حذف احدهما وفي المحذوف قولان • احدهما نون الوقاية
وعليه الجمهور • وقيل نون انّ لان نون الوقاية دخـ
دخلت للفرق بين انني واني وما دخل للفرق لا يحذف
ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة
والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها
طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب اولهما • الثالث
اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربع المذكورة جاز

حذف احدهما نحو اناولكناوهل المحذوف الاولى المدغمة
اوالثانية المدغم فيها • فيه القولان السابقان ولم يجر
هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا يحذف
• ثم رايت ابن الصايغ قال في تذكرته في كلام ابي علي
في الاغفال مايدل على ان المحذوف نون ضمير النصب
في قولنا كانا وتا تفعل في قولنا هي تكلم قال وذلك على
لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقويه لمن يذهب
في ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة
كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما ورد من هذه المكررات
انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر
لا في المبدو به الاول • ثم قال عقب ذلك والذي رجحه
ابو علي ان المحذوف من اننا وكاننا انما هو النون الوسطى
دون نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون
الضمير **السابع** اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث
نحو يسوء الغانيات اذا فليني • والاصل فلينني فحذف
فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال
المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق
بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان
وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه • وقال
سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا
على تامروني ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف

فيه

فيه **الخامس** المضارع المبدوء بالتاء اذا كان ثانيه
تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى
التاءين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما
الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى
وهو المضارعة • ورجحه ابن مالك في شرح الكافية
بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق
بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف قال وقد يفعل
ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة
تنزيلا • قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف
من التاءين هي الثانية لان المحذوف من النونين
في القراءة المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزجاجي
في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعل فتسكن وتدغم
في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف
دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال **السادس**
الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس واحس
اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست
واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال
ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو
العين او الثاني وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه
جزم في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال قد حذف
الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك

قولهم ظلت ومست ونحو ذلك • فان قيل ما الدليل
على ان المحذوف الاول قيل قول من قال ظِلت ومِست
فالقى حركة العين المحذوفة على الفا كما القاها عليها في خِفت
وهِبت وظِلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك
ما قبل الضمير • وكذلك قلب الاولى من المتكررة نحو دينار
كما قلب الثاني تظنيت وتقضيت وخففت الهمزة الاولى
كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها السابع لا سيما اذا
خففت باوها كقوله

في بالعقود وبالايمان لا سيما • عقد وفا به من اعظم القرب
• فهل المحذوف اليا الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام
• اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول • وقال ابن اياز
في شرح الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف سيّ من
لا سيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او
لامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام
لان الحذف اعلال والاعلال في اللام شايع كثير بخلافه
في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا اليا الاولى لامرين
احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من
الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها والثاني
انها زايدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزايد
اولى من الاصلي بالحذف الثامن باب الامثلة الخمسة
اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربنّ فانه يجتمع

فيه

ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة
وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا التاسع
ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذَوٌّ بوزن فَعْل
وعند ابن كيسان ذَوَوٌ بفتح فحذف احدى الواوين قال
ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الثانية وهي
اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولى
وهي العين وعليه اهل قرطبة العاشر قال الشمس
ابن الصايغ في قوله

ايها السايل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني
الذي ذكروه ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية
ويحتمل ان يكون باقية ونون من وعن المحذوفة الا ان
يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف منها الحادي عشر
ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة
عن ياء عند الاكثر وعن واو عند اخرين ولامها عن ياء
باتفاق • وجزموا بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا
ثم رايت الخلاف فيه محكيا في البسيط قال اكثر النحاة على
ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احق بالحذف قياسا
على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين ...
فتعليق الحكم بالاعم اولى • ومنهم من قال المحذوف
عينه والموجود لامه لان العين ساكنة والساكن اضعف
من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه

لعدم علته قلب اليا، العا لان العين تكون ساكنة
فلا توجد فيها علة القلب • واما اللام فمتحركة فاذا حذفت
العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتا
ما قبله **الثاني عشر** قال بدر الدين بن ملك في قوله
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ان اصل الفا داخلة
على ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما والفا فالتقي
فاآن فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر
الحذفين نظاير **الثالث عشر** اذا صغرت كسا قلت كسيي
وقد اجتمع فيه ثلاث يا آت يا التصغير واليا المنقلبة عن
الالف واليا المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف احدها
• وهل المحذوف اليا الاخيرة التي هي لام الكلمة او اليا المنقلبة
عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله
ابو حيان بعد ان جزم بالثاني **الرابع عشر** اذا نسبت الى
نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليا اين فقلت طيبي
وسيدي تخفيفا • وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى
كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان
بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع اليا آت فكان حذف
المتحركة اولى • وقال الزمخشري في الفايق هين ولين
مخففان من هين ولين والمحذوف من يائهما الاولى
وقيل الثانية **الخامس عشر** جوز حذف احدى اليا اين
من اي قال الشاعر

تنظرت

تنظرت نصرا والسماكين ايهما • وقد جزم ابن جني في
ذا القد بان المحذوف الثانية وهي اللام لقلة حذف
العين قال ولهذا القيت الاخرى ساكنة كما كانت
السادس عشر اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة
قطع نحو امنتم من في السماء فانها ترسم بالف واحدة وتحذف
الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل
الاولى وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت • وقيل
الثانية وعليه الفرا وثعلب وابن كيسان لان بها
حصل الاستثقال ولانها تسهل والسهل اولى بالحذف ولان
الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت **السابع عشر**
اذا وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا وقف عليه
بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة
والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا في الوقف
قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين
• قال والمحذوف هي الاولى عند سيبويه والباقية التي
هي بدل من التنوين • قال وكانت الاولى اولى بالحذف
لان الطاري يزيل حكم الثابت • قال فان كان المقصور غير
منون نحو رايت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا •
وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف
النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام
سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف

في الاحوال الثلاثه في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف
الاصلية لزوال ما ازالها • وذهب المازني الى انها بدل
من التنوين لان قبل التنوين فتحة في الاصل اللفظ فصار
عصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رايت زيدا
• وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع بدل عن
الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل عن التنوين
الثامن عشر تحية وثنية اذا نسبت اليهما قلت
تحوي وثنوي بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى واوا والياء
المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة
هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان **التاسع عشر**
باب رمية تنسب اليه رموي كذلك والمحذوف الياء الاولى
وهي ياء المدة المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك
باب مرمي اذا قيل فيه مرموي المحذوف منه الياء الاولى
وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة
هي لام الكلمة جزموا به **العشرون** قال صاحب
الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت
أسيّد وعقيّب وقضيّب وحميّر بياء مشددة مكسورة فاذا
نسبت الى هذا حذفت الياء المتحركة التي تلي اخر الاسم
فقلت اسيدي وقضيبي بياء ساكنة **الحادي والعشرون**
قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء
فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لانها اولى
بالحذف

بالحذف وتثبت ياء التصغير **الثاني والعشرون**
اذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاء اجلهم
والبغضاء الى اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا
• ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت اخر الكلمة
محل التغيير • ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان
الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح
الشافيه **الثالث والعشرون** باب الافعال والاستفعال
مما اعلت عينه كاقامة واستقامه اصلهما اقوام واستقوام
نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء فانقلبت الفا
لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احدهما لالتقاء
الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث واختلف النحويون
ايهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف
الف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف
ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك • وذهب
الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة **الرابع والعشرون**
باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع
ومصوون فعمل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل
حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول
عين الكلمة والثاني واو مفعول الزايدة فوجب حذف
احدهما • واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه
الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف •

وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول
لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول
الخامس والعشرون يستحيي بيايين في لغة
الحجاز • واما تميم فيقول يستحي بيا واحدة • قال في
التسهيل فيحذفون احدى اليايين • قال ابو حيان اما التي
هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام
الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي
كحاله مجزوما فنقل حركة اليا الى الحا التي هي فاء الكلمة
وسكنت اليا • واما حذف عين الكلمة فقبل نقل حركة
اليا التي هي عين الكلمة الى الحا فالتقى ساكنان اليا التي
هي عين الكلمة واليا التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء
الساكنين • فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة
يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل السادس
والعشرون باب صحاري وعذاري فيه لغات • التشديد
وهو الاصل والتخفيف هربا من ثقل الجمع مع ثقل
التشديد ثم الاولى بالحذف اليا التي هي بدل من الف
المد لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية والمبدلة
من الف التانيث بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت
وما قبلها احق بالحذف قاله في البسيط السابع والعشرون
قراة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين
• قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام

واما

واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد الثامن والعشرون
باب جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاء وشاء اصله جاءِئٌ
وشاءِئٌ لان لام الفعل همزة • فمذهب الخليل ان الهمزة
الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت
في شاكٍ وهارٍ • ومذهب سيبويه هي عين الفعل اس
استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة يا على حركة
ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاضٍ
فوزنه على هذا فاعل • وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب
وآل هذا الى ان في المحذوف قولان قول سيبويه اللام
وقول الخليل العين التاسع والعشرون نحو يا زيدُ
زيدَ اليعملات وبين ذراعي وجبهة الاسدِ • في المحذوف
خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه
ابن هشام • قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع
الله يد ورجل من قالها اجمعوا على انه هنا مضافا اليه
محذوفا من احدهما • واختلفوا من ايها حذف فمذهب سيبويه
حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر
موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف وال
والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل
يكون مقدما على المدلول عليه • ومذهب المبرد ان الحذف
فيه من الاول مع ان مذهبه وان رجل مضاف الى من المذكورة
ويد مضافة الى يد من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان ياو

قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يدمن قالها ورجله
وحسن ذلك عند عدم كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستنكر
لذلك انتهى **الثلاثون** نحو زيد وعمرو قايم ومذهب
سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو
زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني • قال ابن الحاجب
انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف
اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب • واما هنا فلو كان قايم
خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره
اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير
قبح في ذلك انتهى • وقيل ايضا كل من المبتداين عامل
في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه • قال ابن هشام ويلزم
من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال
والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من
الاول في قوله • نحن بما عندنا وانت بما عندك راض •
ومن الثاني في قوله • فاني وقيار بها لغريب • **الحادي والثلاثون**
ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء
فقلب كل منهما الفا فالتقى الفان فحذفت احداهما • قال
ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها
الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل
في اقامه واستقامه ان يكون المحذوف الاولى • وقياس
قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية **الثاني والثلاثون**

قولهم

قولهم لاه ابوك في لله ابوك • قال الشلوبين في تعليقه
على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام
التي للتعريف • وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفه ولام
الله الاصلية والمبقاه لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح
مع المضمر قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف الجار وابقاء
عمله وهو مع ذلك حرف معنى • واما انا فلم احذف
حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له • قال الشلوبين وهذا
الذاهب قد وافقت في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح
بين جر لمعنى وحذفه وابقاء عمله حرف الجر وحرف الاصل
فزعمنا ان المحذوف حرف الجر • وزعم ان المحذوف اللام
الاصلية • ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء
عمله • وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف
الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله •
وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره
• وايضا فان الذين يفتحون اللام الجاره قوم باعيانهم
لا يفعل غيرهم ذلك وجميع العرب يقولون لاه ابوك
بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة
لما فتحها الا من من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو
فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى **الثالث والثلاثون**
الآن اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت
الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها

توقعت بعد الهمزة حكاها في البسيط **فصل**
من نظاير ذلك وهو عكس القاعدة • قال ابو حيان اختلف
النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو الزايد فذهب
الخليل الى ان الزايد هو الاول فاللام الاولى من مُسَلَّم
هي الزائدة وكذلك الزاي الاولى من بِلَزّ • وذهب
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزايد
• حجة الخليل ان المِثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه
امهات الزوايد وهي اليا والواو والالف • الا ترى
انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل
وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب • فاذا جعلنا الاولى
من سلّم وبلز زايدة كانت واقعة موقع هذه الحروف
وكذلك في قردد وما اشبهه مما تحرك فيه المضاعفات
الاول هو الزايد عند الخليل • وحجة يونس ان المِثل
الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد • الا ترى
ان الواو والياء زائدتان متحركين نحو جَهْوَر وعِثْيَر
ورابعتين نحو كَنَهْوَر وعِفريه • فاذا كان الثاني من
سلم وبلز زايدا كان واقعا موقع هذين الحرفين
• قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس
لانه ليس فيه اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير •
واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال
بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب • فهذا

يدل

يدل على احتمال الوجهين • واختلف في الصحيح فذهب
الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل
على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما
في كلامهم • قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعي
لم توجد قط الا بين اصليين نحو احرنجم فينبغي ان يكون
ما الحق به من الثلاثي بين اصليين لئلا يخالف الملحق
الملحق به ولا يكون ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني
هو الزايد • واذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات
عليه • وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل
بدليلين • احدهما قول العرب في تصغير صَمَحْمَح صُمَيْحِح
فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يجوز
حذف الاصلي وابقاء الزايد • والثاني ان العين
اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون
الا زايدا نحو عَثَوْثَل وعَقَنْقَل • الا ترى ان الواو والنون
الفاصلتين بين العينين زايدتان • فاذا ثبت ذلك
تبين ان الزايد من الحائين في صُمَيْحِح هي الاولى لانها
فاصلة بين العينين ولا تجد الا حرف زايد واذا ثبت
ان الزايد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول
حملت سائر المواضع عليهما • وذهب ابن خروف والشلوبين
الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه •
وذهب ابن مالك الى تفصيل فحكم بزيادة الثاني والثالث

في صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني
في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة • قال
ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا
لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته • وفي
البسيط اختلف في مُغدَودِنٍ هل الزائد فيه الدال
الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره مغيدين
بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة • وعلى
الثاني مغيدين بقلبها يا لانها رابعة فلا تحذف

تنبيه باب افعنسس قال ابن مالك ثاني
المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع الف احرنبى
• قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبى
باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد
الذي للالحاق الا اخيرا وهي الالف • وكذلك ما جيء
به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل
لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم
عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى
واحدا • الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقعس
فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة
• ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سالني شيخنا بهاء الدين
ابن النحاس عن قولهم هذانّ بالتشديد ما النون
المزيدة فقلت له الاولى فقال قال الفارسي في التذكرة

هي



هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها
ولا يفصل بينهما فقلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون
زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا او زدناها
ساكنة ثم اسكنا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام
بالكسر على اصل التقاء الساكنين • وعلى ما ذكرته
نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي
لقلة العمل • ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف
والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما • الا ترى
انفكاكهما منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى
• وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون
الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا • ومن ذلك
قول زهير ∴ ∴ ∴ ∴ ∴ ∴ ∴
اراني اذا ما بتّ بتّ على هوى ∴ فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
وقول الاخر • فوابت ما فيه فثم رزئته • قال السخاوي
في شرح المفصل احد الحرفين فيهما زائد الفا او ثم • قال
وزيادة الفا قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا
فالقضا بزيادة الفا اولى • وقال صاحب البسيط زاد
الفا مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون الفا لحركة التصدر

فصل ويناظر ما نحن فيه مسئلة قال الشيخ
بهاء الدين بن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على
ان ما فيه تا التانيث يكون في الوصل تا وفي الوقف ها

على اللغة الفصحى • واختلفوا ايهما بدل من الاخرى فذهب
البصريون الى ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب
الكوفيون الى عكس ذلك • واستدل البصريون على
ان بعض العرب يقر التاء في الوصل والوقف كقوله •:
الله نجاك بكفي مسلمت • ولا كذلك الها فعلمنا ان التاء هي
الاصل وان الها بدل منها وبان لنا موضعا قد ثبتت فيه
التا للتانيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس
لنا موضع قد ثبتت الها فيه فالمصير الى انه التاء هي الاصل
اولى لما يودي قولهم اليه من تكثير الاصول • واستدلوا
ايضا بان التانيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير والهاء
انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير • فالمصير الى ما جاء
في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس
في محل التغيير اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة
تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال
تغليبا للحال للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في
شرح المفصل اذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر
وبذلك استدل على انه الاصل والمونث فرع عليه •
وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير
وفي الوصف وفي العدد اذا اجتمع طالبان روعي الاول
فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل
الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما شي • ومنها انه العرب

راعت

راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط
وعندي ثلاث من البط ذكور فانثوا بالتاء مع ثلاثة
لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط • ومنها
قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا
على هذه القاعدة اذا امكن انه يكون حرف موجود
في الكلمة اصليا فهو او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا
عنه اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية
وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة
لامات للكلمة لا زائدة للاشباع اذا اجتمع الواو والياء
غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان
في الغرة اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم
نحو قمنا واذا اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب نحو
قمتما اذا تم الفعل بفاعله اشبه الحرف فلذلك لم
يستحقا الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال
ووجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزما الفعل عند
ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم • وايضا فان الفعل بفاعله
قد الغياكما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قايم اذا دار
الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثم رجح ابو
حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا هي لام السبب على جهة
المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة او لام العاقبة

لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجدد كان المجاز
اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز
ليس كذلك • وقال ابن فلاح في المغني اختلف هل
المضارع يشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض
الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار وقال ابن
القواس في شرح الدرة الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة
فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة
اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى **اذا دار
الامر** بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف اولى
لان باب الترادف اكثر من باب الحذف • مثاله قولهم
سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندى وهندكى فهذه
الالفاظ بمعنى واحد وتعارض فيها امران احدهما ان يكونا اصليين
ويصير هذا من الترادف • والاخر ان تقول حذفت الرا
من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الرا
زائدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة
في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه
حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد **اذا دار** الاختلال
بين يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى
اعظم حرمة اذ اللفظ خادم المعنى وانما اتى باللفظ من اجله
ذكره ابن الصائغ في تذكرته وبنى عليه زيادة كان في قوله

وجيران

وجيران لنا كانوا كرام • على القول بانها تامة لان المعنى
ح وجدوا في ما مضى وذلك معلوم فتصير الجملة ح حشوا
لا معنى لها **اذا انتقل** الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء
ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل • ومن
ثم قطعت همزة إصمت اسما للفلاة واصله فعل امر

اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص

احدها انه يحذف التنوين من الاول لانه العلم مع ابن
كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو قال ابن يعيش وسواء
في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله
مازلت اغلق ابوابا وافتحها • حتى اتيت ابا عمرو بن عمار
قال فحذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر
ابن عمار **الثاني** تجوز حكاية العلم الموصوف به لقولك
لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو لانهما
صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغير
بن ولا المتبع بشيء من التوابع اصلا **الثالث** اذا نودي
نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال
• وجاز في المنادى **وجهان احدهما** الضم على الاصل
والثاني الاتباع فتفتح الدال من زيدا اتباعا لفتحة النون
• قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان
تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة
• والعلة في ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد

ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول والابتدا بالثاني
فيقال ابن فلان **الرابع** تحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال
ولانه لا ينوى فصله مما قبله **اسبق الافعال**
قال الزجاج في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق
الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشي لم يكن ثم كان
والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه
بالمضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال
ثم الماضي فان **قيل** هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن
المستقبل لا يشركه فيه غيره فيعرف بلفظه انه للحال كما كان
للماضي لفظ يعرف به انه ماض **فالجواب** انهم قالوا
المضارع الفعل المستقبل الاسما بوقوعه موقعها وبسائر
الوجوه المضارعة المشهورة قوي فاعرب وجعل بلفظ واحد
يقع بمعنيين حملا له على شبه الاسماء كما ان من الاسما ما يقع
بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل
المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء
حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسما فيكون له قوتها
فبقي على حاله **الاستغنا** هو باب كثير واسع وكثيرا
ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ● من ذلك استغناوهم
عن تثنية سوا بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا
سوآن وبتثنية ضبع الذي هو اسم المونث عن
تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم

يقولوا



يقولوا ضبعانان ● وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض
الالفاظ عن بعض الا ترى استغنا وهم بترك وتارك
عن وذر وواذر ● وبقولهم رجل الى عن العجز وامراة عجزا
عن اليا في اشهر اللغات ● **وقد** عقد ابن جني بابا في
الخصايص في الاستغناء بالشي عن الشي قال فيه
قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشي عن الشي
حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة ●
فمن ذلك استغنا وهم بترك عن وذر وودع وبلمحة
عن ملمحة وعليها السرت ملامح وبشبه عن مشبه
وعليه جاء مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليالي
على انه ابن الاعرابي قد انشد
في كل يوم ما وكل ليلاه ● وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه
الجهة وكذلك استغنوا بانيق عن ان ياتوا به والعين
في موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق
الا في شي شاذ حكاه الفرا وكذلك استغنوا بقسي
عن قووس فلم ياتوا به الا مقلوبا ● ومن ذلك استغنا وهم
بجمع القلة عن جمع الكثرة عن قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع
الكثرة وكذلك شسوع لم ياتوا فيه بجمع القلة ● وكذلك
ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة ● وكذلك استغنا وهم
بقولهم ما اجود جوابه عن هو افضل منه في الجواب
واستغنا وهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه

جاء تغيير ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا من
الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح
من اللغة كقولهم جوشب لم يستعمل منه جشب عارية
من الواو الزائدة • ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب •
ومنه قولهم دردري لانا لانعرف ددر ومثله كثيرة ذوات
الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة • فمن الاربعة
قلنقس وضرنفح وسميدع وعميثل وسرومط
وحجبآء ونسمت ونسعب وهرشف ومن ذوات
الخمسة بعفليق وحنبريث ودردبيس وعفرفوط
وفرطبوس وقرعلانة وفنجليس ومن ذلك
استغناؤهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين
وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين وبعشرين
عن عشرتين وما جرى هذا المجرى • واجاز ابو الحسن اظننت
زيدا عمروا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان وقال
استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى
كلام ابن جني • وقال الزمخشري في الاحاجي سرادق وحمام
وبوان في الاسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها
الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك اس
استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشيا عن اشياء •
من ذلك استغناؤهم بالبنية عن تثنية وبمثله عن ثله
• وقال سيبويه وقد يجمعون الشي بالتا ولا يجاوزون به

استغناء

استغناء وذكرسيات وشيات • ومن عكس ذلك
استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتا •
وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع واكتع
والصع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرئ
قولهم قوم • وقال ايضا كانت العرب استغنت عن الجزم
بغيره بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم
من انهم قد يستغنون بالشي عما هو في معناه وكان
هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء
ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه
بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيات استغنوا بذلك
عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في
الاسماء المبهمة • وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير
مغيثى عن تصغير فقر بمعناه وبقولهم في جمع صبي وغلام
صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في صغير
وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحا
وسمنا وبقولهم في نحو ولي وغني اوليا واغنيا عن فعلاء
• وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم
وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء
خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انما جمع حكيم وحفيظ
على وجه الندور وقال ـــ ولذا قولهم بررة عندي انه
من باب الاستغنا عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بار وبررة

وليس جمعًا لبرند وراخلافًا لما في التسهيل وباب الاستغناء
في الجموع اكثر من ان يحصى • وقال ابن يعيش العلم
الخاص لا تجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه
بتعريف العلمية عن تعريف اخر • وفي البسيط باب افعل
فعلا وفعلان فعلى لا يلحقه تا التانيث استغنا بفعلا
وفعلا عن التانيث بها • وقال قد يكون الجمع المفرد
في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغني بجمع المقدر عن
جمع الملفوظ به كما استغني بمصدر بعض الافعال عن مصدر
بعضها نحو انا ادعه تركا • وبمطاوع بعض الافعال عن
مطاوع بعض نحو انحته فبرك ولم يقولوا فناخ فمن ما جاء
من الجمع لمفرد ومقدر باطل واباطيل وقياس مفرده
ابطال او ابطيل وعروض واعارض وقياس مفرده
اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع •
الاسم اصل للفعل والحرف قال الشلوبين ولذلك
جعل فيه التنوين ومنها البدل على انه اصل وانهما
فرعان • قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف
فرعان لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد
كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك
على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه
وايضا فان الاسم يخبر به وعنه والفعل لا يكون الا مخبرا
به والحرف لا يخبر به ولا عنه فلما كان الاسم من الثلاثة

هو

هو الذي يخبر به وعنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه
اصل في الكلام دونهما انتهى • وقال الزجاجي في كتاب
ايضاح علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق
في الرتبة والتقديم • قال البصريون والكوفيون الاسماء
قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء • وذلك ان الافعال
احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء • فالاسم
قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله • واما
الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها
واعراب تؤثره • وقد دللنا على ان الاسماء سابقة للاعراب
والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال
موثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان يكون بعدها
سؤال يلزم القايلين بهذه الصفة يقال
لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل
قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم تعرفون ان
الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان يكون الحروف
قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم لكم على اوضاعكم ومعانيكم
الجواب ان يقال ان هذه مغالطة ليس
يشبه هذا الحديث المحدث ولا العلة والمعلول وذلك
انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها
سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب
سابق لضربه الذي اوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك

ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب • ونقول ايضا ان
النجار سابق للباب الذى نجره ولا يجب من ذلك ان يكون
سابقا للخشب الذى منه نجر الباب • وكذلك مثال هذه
الحروف العوامل فى الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما
فنقول الحروف سابقة لعملها فى هذه الاسماء والافعال
الذى هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من
ذلك ان تكون سابقة للاسما والافعال بانفسها
وهذا بين واضح انتهى **الاسم اخف من الصفة**
وذلك لان الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى
الموصوف وبتحمل الضمير وفرع على ذلك **فروع**
منها ان الجمع بالالف والتا تسكن فيه العين فى الصفة
كصعبة وصعبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات
رغدات وطريف نهج اى واضح وطرق نهجات وتحرك فى
الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة
وسدرات وغرفة وغرفات قال ∴ ∴ ∴
لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى • وشذ تحريك الصفة
فى قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اى قليلات الالبان
• وقال ابو على من العرب من يحرك لجبة فى الافراد فجاء
الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة فى قوله ∴ ∴
ابت ذكر من عودن احشاء قلبه ∴ ∴ ∴
∴ ∴ ∴ خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصل

قال

قال فى البسيط وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة
وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال وبيان
ثقل الصفة **من اوجه احدها** انها تناسب الفعل
فى الاشتقاق **الثانى** انها تناسب فى تحمل الضمير **الثالث**
انها تناسبه فى العمل **الرابع** انها تفتقر الى موصوف
تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب
فكانت زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها
على الثقيل • وقال ابن يعيش فى شرح المفصل الفرق
بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة
ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل
والصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم
المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات
الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية
ومصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة • قال
والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات
وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين •
احدهما الذات **والاخر** السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة
تسمية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه
فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شى واحد وهو
ذات المسمى **الاشتقاق** بسطت الكلام عليه
فيما يتعلق باللغة فى المزهر • ونذكر هنا فوايد متعلقة بالنحو

اسم كتاب فى اللغة للمؤلف رحمه الله تعالى

الاولى مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر
وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقا
في التبيين ولما كان الخلاف واقعا في الاشتقاق احدهما
من الاخر لزم في ذلك بيان شيئين احدهما حد
الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه
اما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله
الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه
الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم
منه التعرض للفرع والاصل واما الفرع والاصل
فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية
فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى
وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف
مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زايد على الاصل والمثال
في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة
المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك
فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف
الاصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم
من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى اخر وقال
الزملكاني في شرح المفصل احد الخلاف بين البصريين
والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه
الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم هو عبارة عن

الاتيان

الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على
الاخر في المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم
وقوله عليه الصلاة والسلام ذو الوجهين لا يكون
عند الله وجيها واما قوله تعالى وجنى الجنتين دان
فشبه المشتق وليس به لان الجنا ليس من معنى الاجتنان
وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة
في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما اما المشاركة
في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجدة والوجد
من باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول
فلانهم لا يقولون ان الكاذب والماين من اصل واحد
واما التغيير فمن وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم
ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد
يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الاخر
في المعنى والا لزم ان تكون المصادر التي هي من اصل
واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصره كلولا
وكلة وحسبت الحساب حسبا وحسبانا وقدرت الشي
من التقدير قدرا وقدرا وقدرت على الشي بمعنى
قويت عليه قدرة وقدرانا ومقدرة ومقدرة ومقدرة
فهذا ونحوه متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما
مشتق من الاخر على ان ذلك بحث لفظي آيل الى مجرد
اصطلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول

ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه • قال
وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع
ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه
نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان • قال وهذا
ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر
لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على
الزمان المخصوص **الثانية** قال ابو البقاء
في التبيين الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر **طرق
منها** وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على
المصدر كلفظ ضارب ومضروب **وتحقيق** هذه الطريقة
ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق
الا في الفرع الذي هو الفعل • وذلك ان المصدر له معنى
واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان
بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو
بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه
المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث
والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده
• وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة
عن الصورة • فالفضة من حيث هي فضة لا صورة
لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او تار وقوة كانت تلك

الصورة

الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة
كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث
وحده • فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الاصل
طريقة اخرى وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه
على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة
على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من
المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة
فيه اصل لما فيه الزيادة **طريقة اخرى** وهي ان
المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض
المعاني الاول وذلك يخل بالاصول **بيانه**
ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة
وهي دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد
والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب
ذلك كله الا الدلالة على الحدث • قال واحتج الاخرون
وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان
ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعاني • وهذا
عكس اشتقاق المصدر من الفعل • قال واحتج
الاخرون **بوجهين احدهما** ان المصدر يعتل لاعتلال
الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال
في الفعل اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك
صام صياما وقام قياما فالواو في قام اصل اعتلت

في الفعل فاعملت في القيام وانت لا تقول اعتل قام الا (عن اعتلال)
القيام **والثاني** ان الفعل يعمل في المصدر كقوله ضربته
ضربا فضربا منصوب بضربت والعامل موثر في المعمول
والموثر اقوى من الموثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا
لغيره قال **والجواب الاول** انه غير دال على قولهم
وذلك ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف
وباب ذلك الافعال لان صيغها تختلف لاختلاف
معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا لتحركها
فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة
للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل **واما الوجه**
الثاني فهو في غاية السقوط **وبيانه من**
ثلاثة اوجه احدها ان العامل والمعمول من
قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل
احدهما على الاخر اشتقاقا **والثاني** ان المصادر قد تعمل
عمل الفعل كقوله يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك
على انه اصل **والثالث** ان الحروف تعمل في الاسماء
والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا
عن ان يكون مشتقة من الاسماء او الافعال انتهى
الثالثة قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل
من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر
عنها كقوله اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر

عنه

عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورا بالاضافة والمضاف
اليه تابع المضاف • فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل
للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ
لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدوءا به فلم يبق
الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه يخبر عنه كما تدل الحروف
على معان في الاسماء • وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا
بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله
عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان
يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان
يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة
عنه ودالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف
بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه
يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه
لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم
كاستحالة اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه
والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه
وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه فان
قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على
الحدث **قلنا** انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه
بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل • ومن ثم
وجب ان لا يثنى ولا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف



اذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى
في غيره • ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان
يبنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما
اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا
تضمن معنى الحرف بني • ولما فهمناه من دلالة الفعل
على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو
عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك
تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من
ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت
المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا
على معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال الثلاثة
الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي
لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة
على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل •
الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا
افعله ما لاح برق وطار طاير لانهم يريدون الحدث
مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال
من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي
اخف ابنية الفعل • وكذلك فعلوا بعد التسوية
نحو سوا علي اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية
بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال •

ولذلك

ولذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي
• فالحدث اذن على ثلاثة اضرب **ضرب** يحتاج
الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث
فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه
وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث
وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق
من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل
ولا تختلف ابنيته **وضرب** لا يحتاج الى الاخبار
عن فاعله بل يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق
مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن
العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من
التقييدات بالزمان وبالاحوال ولذلك وجب نصبه
كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله
وويحه وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج
الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما ونصبهما كنصب
لانه مقصود اليه وما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر
زيدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين
• وكذلك زيدا اضربه بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما
لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي
ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه معمول مقدم
وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف

لانه عامل فى الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغى
للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف
ولكن الفعل فى قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله
وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن اجله صيغ • واما
المفعول فلم يبال به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده
على الفاعل • الا ترى انه محذوف والفاعل لا يحذف
فليس تقدمه على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه
واما زيد اضربه فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ
انتهى كلام السهيلى • قال ابن القيم فى بدايع الفوايد
وهذا الفصل من انجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين
سبقه اليه **الرابعة** قال ابن يعيش فى شرح المفصل
قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد
وبناؤهما مختلف فيختص احد البناءين شيئا دون شيء
للفرق • الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع
وعديل لما يعادل من الاناسى والاصل واحد وهو عدل
والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه
فيه الاخر للفرق • ومثله بنا حصين وامراة حصان
والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز
من يكون فيه ويلجئ اليه والمراة تحرز فرجها • وكذلك
النجوم اختصت بهذه الابنية التى هى الدبران والسماك
والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعايق والسامك •

وان

وان كانت بمعناها للفرق **الخامسة** قال ابن يعيش
الفرق بين العدل والاشتقاق الذى ليس بعدل
ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر اخذ من الاول كضارب
من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة
من الصرف لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير
معنى الاصل الذى هو الضرب • والعدل ان تريد
لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموع لفظا
والمراد غيره ولا يكون العدل فى المعنى انما يكون
فى اللفظ فلذلك كان سببا فى منع الصرف لانه فرع
عن المعدول عنه انتهى • وقال الرمانى العدل
ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه
موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لانه مضمن
ولم يشغل المشتق موقع المشتق منه حكاه فى البسيط
السادسة قال فى البسيط اختلف فى وزن الاسماء
الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن
على معرفة الاصل والزايد وانما يعرف ذلك
بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها
وزن كالحروف • وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى
بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد
ولا يتحقق ذلك فى الاعجمية **السابعة** اختلف
هل يقدح الاشتقاق فى كون العلم مرتجلا فقيل لا

[illegible] العيش وعمران وحمارا
[illegible] يكونه موضوعا لمسمى لم
[illegible] والتحقيق ان الاشتقاق
[illegible] الاشتقاق لا بد وان يكون
[illegible] منقولا من ذلك اللفظ
[illegible] فلا يكون مرتجلا **الثامنة**
[illegible] حقه ان تقتضيه
[illegible] وذلك ان
[illegible] وحاجته اليه
فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف
[illegible] قد قالوا انعم له بكذا
[illegible] الرجل اذا قلت له سوف
[illegible] قلت لولا ولا ليت
[illegible] بالرجل اذا قلت له صه
[illegible] داع داع وعاهيت
[illegible] الاصوات لا ترى
[illegible] الحروف [illegible] انتقصه من
[illegible] فان قيل
[illegible] معنى التمنى
[illegible] معنى التقدير وفى
[illegible] المشتق الانتصار.

على بعض

على بعض المشتق منه الا تراهم سموا الخرقة التى تشير بها النائحة المئلاة وذلك لانها لا تألوان تشير بها فميلاة على هذا مفعلة من الألو وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألوان تشير بها • وسموا المحرم الثاله وذلك انه لا ائتال من حلمه • فهذه فعله من نال وهو بعض الايتال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها صارت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوايل كذلك • **الاصل مطابقة المعنى للفظ** ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به فى التعجب امر كلفظه • واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد يترك فى مواضع عديدة فليكن منها هاهنا • قال ابن النحاس فى التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل فى موضع الا لحامل فما الذى حملهم على تركه هنا ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج فى فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس تحتاج فى فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب فى تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان فى مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما فخالفنا لذلك • وقد ورد الخبر بلفظ الامر فى قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا وجاء عكس ذلك انتهى • ومن المواضع

الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في
سواء علي اقمت ام قعدت • ولفظ النداء بمعنى الاختصاص
في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **الاصل ان يكون**
الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني والمعاني
انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ما عدا المخاطب لازم اللام
على الاصل واستغني في فعل المخاطب عنها لحذفت على
هي وحرف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى والمراد •
وقد يوتى بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا
فيمن قراها بالتاء الفوقية • وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
• واتيانه بغير اللام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس
في التعليقة **الاصل في الافعال التصرف**
ومن التصرف تقديم المنصوب على المرفوع واتصال
الضماير المختلفة بها ذكره ابو البقاء في التبيين قال
وقد استثني منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان
تقديم المنصوب فيها غير جايز **اصلاح اللفظ** عقد له ابن
جني بابا في الخصايص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني
ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة
عنيت بها واوليتها صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها
• فمن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق • الا ترى ان تحرير هذا
القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك قلت
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط

في صدر

في صدر الجزءين مقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فمنطلق
انما تجد الفاء واسطة بين الجزءين ولا تقول اما فزيد منطلق
كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ **ووجه** اصلاحه ان
هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانها هي على لفظ
العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما يقولون
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى
فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ
حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين
الجزءين ليكون قبلها اسم وبعدها اخر فتاتي على صورة
العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين
نحو قام زيد فعمرو • ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك
وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه
مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد ••
قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل
الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز • ولو
قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي وانتظرتك طلوع
الشمس لم يجز • افلا ترى الى اجرايهم الواو غير عاطفة
في هذا مجرى العاطفة كذلك ايضا تجري الفاء غير العاطفة
في نحو اما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يوتى بعدها
بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها • ومن ذلك قولهم

في جمع ثمرة وبسرة ونحو ذلك ثمرات وبسرات وكرهوا
اقرار التاء لما كرهوا الاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد
فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء الا لاصلاح
اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية • الا ترى انك اذا قلت
ثمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها ثمرة • وهذا
واضح فالعناية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى
ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها • ومن ذلك قولهم
ان زيدا لقائم فهذه لام الابتدا وموضعها اول الجملة
وصدرها لا اخرها وعجزها وتقديرها لان زيدا منطلق
فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام
الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر
ان لاوجه • منها ان اللام لو تقدمت وتاخرت ان لم يجز
ان تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه ومنها انه
لو تاخرت ونصبت لادى الى عمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما
بعدها • ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا عمرو • واصل
الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا
ان زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا
حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عقد الكلام عليه
فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها
تنقطع عما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا
كان زيدا عمرو • ومن ذلك قولهم لك مال وعليك

دين

دين فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما
الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح
الابتدا بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ اخروا
المبتدا وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا
ما فسد عندهم • وانما كان تاخيره مستحسنا من قبل انه
لما تاخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك
صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بانه في المعنى مبتدا
• فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مؤونة هذا
الاعتذار لانه ليس مبتدا عنده • ومن ذلك امتناعهم
من الالحاق بالالف الا ان تقع اخرا نحو ارطى ومعزى
وحبنطى وسرندى • وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت
موضع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم واذا
وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك
فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركه
• الا ترى انك لو الحقت بها ثانية فقلت خاتم تلحق
بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا اللفظ
بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها
وادل على شدة تمكنها وليعلم بثبوتها ايضا وكون
ما هي فيه على وزن اصل من الاصول انها للالحاق
به وليست كذلك الف ~~فيلحق هذا به لا اصل لها~~
قبعثرى وضبغطرى لانها وان كانت لفظا طرفا ومنونة

٢ فان المثال الذى هى فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق
هذا به لانه لا اصل لنا سدا ايتيا فاما الف قبعثرى
تسم من الالفات الزوايد فى اواخر الكلم ثالث لا للتانيث
ولا للالحاق ● ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة فى اخر
بنات الخمسة كما زادوا فى اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة
فيه الالف استخفافا لها ورغبة بها هناك دون اختيها
اليا والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى
اخرها الا وقد ملت فلما تحملوا الزيادة فى اخرها طلبوا اخف
الثلاث وهى الالف فخصوها بها وجعلوا الواو واليا حشوا
فى نحو عضرفوط وجعفليق لانهما لو جا وابهما طرفا وسدا سببين
مع ثقلهما لظهرت الكلفة فى تجشمهما وكدت فى احتمال
النطق بهما كل ذلك لاصلاح اللفظ ● ومن ذلك باب
الادغام فى المتقارب نحو ود وشد ومن الناس من
يقول ● ومنه جميع ابواب باب التعريب نحو اصطبر وازدان
● وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه ● ومن ذلك
تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو
ضربت وضربن وضربنا ● وذلك انهم اجروا الفاعل هنا
مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى
الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير الملام اصلاحا للفظ ●
ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة
كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة
فاصلحوا

فاصلحوا اللفظ بادخال الذى ليباشر بلفظ حرف
التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذى قام اخوه،
وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع ● وذكر ابن
يعيش فى قولهم سواء على اقمت ام قعدت ان سواء مبتدا
والفعلان بعده كالخبر لان بها تمام الكلام وحصول
الفائدة قال فكانهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته
حقه ● وقال ابن يعيش اعلم ان قولهم اقايم الزيدان
انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فتم
الكلام لانه فعل وفاعل ● وقايم هنا اسم من جهة
اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة
المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا قائم مبتدا والزيدان
يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به
ولم يكن ثم خبر محذوف ● قال واما قولهم ضربى زيدا
قايما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر للفظ
واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر ● وذلك لان
ضربى مبتدا وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول
به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يجوز ان
يكون خبرا غير تفع لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول
والمصدر الذى هو الضرب ليس القايم ولا يجوز ان يكون
حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه
المصدر الذى هو ضربى لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى

الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته
واذا كان من صلته لم يجز ان يحل محله ويسد مسد الخبر
واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير
فاعل يعود الى زيد والتقدير ضربي زيدا اذ كان
قايما فاذا هي الخبر • وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت
ما اتاني الا زيدا الا عمرو فلا بد من رفع احدهما ونصب الاخر
ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا
الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان
المستثنى منه محذوف • والتقدير ما اتاني احد الا زيدا
الا عمرو لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا
فاعل ولا يجوز اخلا الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما
وتعين نصب الاخر • وقال ابن عصفور زيدت الفاني
فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل
كلفظ المجرور في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة
ان افعل في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر
بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب
زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فزادوا البا والتزموا زيادتها
حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره في شرح المقرب
• وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه لمجرد
اصلاح اللفظ وذلك في مسايل احدها قولهم
لهنك قايم لانهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فروا
منه

منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة
ها لاصلاح اللفظ هذا قول المحققين • وقال ابو عبيد
فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك
فحذف احدى اللامين والف الله وهمزة انك الثانية
زيادة البا في فاعل احسن ونحوه ليلا يكون نظير فاعل
فعل امر بغير اللام الثالثة تاخير الفا في اما زيد
فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم
كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه الرابعة اتصال
الضمير الموكد للجار والمجرور بكان الزايدة في قوله
وجيران لنا كانوا كرام • على تقدير ابن جني الخامسة
تقديم المعمول في زيدا فاضرب على ما قيل من ان
الفا عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب
زيدا السادسة زيادة اللام في لا اباك على الصحيح
ليلا تدخل لا على معرفة السابعة تاكيد الضمير
المرفوع المستتر اذا عطفت عليه نحو اسكن انت وزوجك
الجنة الثامنة تاكيد المجرور في مررت بك انت وزيد
على ما حكاه ابن اياز في شرح الفصول التاسعة اوخا
الفصل في نحو زيد هو العالم العاشرة الفصل بين ان
والفعل في نحو علم ان سيكون ليلا يليها الفعل في اللفظ
وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر لي بعد البحث
ان الاصل في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم حذف

لهم

تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا افتقدوا الام
اصلا حالّا للفظ **الاصول المرفوضة منها** جملة
الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا **قال**
ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقر او مستقر واقيم
الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه
ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار
مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار
وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف
ومنها خبر المبتدا الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج
عمرو وتقديره لولا زيد حاضر ● قال ابن يعيش ارتبطت
الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدا
من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره
ولم يجر استعماله **ومنها** قولهم افعل هذا اما لي ●
قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشيا يفعلها
فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل
الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به
وكثر حتى صار الاصل مهجورا **ومنها** قال ابن يعيش
بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من
الاصول المرفوضة ● وقال الاستاذ ابو الحسين بن
ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله
يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب

رفضت

رفضت ذلك كما ان مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به ● وكذلك
لييليته تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان تصغير
لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به ●
وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه وجدت
الاخبار عنه ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه
لكن العرب رفضت ذلك ● وقال ايضا في قولك زيدا
اضربه ضعف فيه الرفع على الابتدا والمختار النصب
وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند
والمسند اليه ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه
واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر
هنا ان تقدر مفردا يكون هذه الجملة في موضعه
كما قدرت في زيد ضربته **فان قلت** فكيف جاء هذا
مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى **قلت**
على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغني عنه
بهذا الذي وضع مكانه ● وهذا وان كان فيه بعد
اذا انت تدبرته وجدت له نظائر الا ترى ان قام اجمع
النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه
ولا في نظيره فكذلك زيدا اضربه كان اضربه وضع موضع
مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق قط به
ويكون كقام ● وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل
وان كان الاصل لانه اصل مرفوض **الاضافة**

ترد الاشيا الى اصولها ولذلك اعربت اي مع وجود
شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فترد تها الى الاعراب
الذى هو الاصل فى الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف
رد الى اصله من الجر **الاضمار اسهل من التضمين**
لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة
بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك فى تكملة
شرح التسهيل واستدل به على ان الجزم فى نحو قل
لعبادى يقولوا التى هى احسن باضمار انه لا بتضمين
لفظ الطلب معنى الشرط **الاضمار احسن من الاشتراك**
ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان
مضمرة ارجح من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها
حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن اياز
فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب
والاضمار خلاف الاصل قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى
من الاشتراك **الاضمار خلاف الاصل**
ولذا رد على من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل
لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف
الاصل • وعلى من قال فى قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا بمصروفا بل
بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم
او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار على خلاف

القياس

القياس **الاعراب** فيه مباحث **الاول**
فى حقيقته قال ابن فلاح فى المغنى اختلف فى حقيقة الاعراب
• فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف
واحتجوا بوجهين • **احدهما** اضافة الحركات الى الاعراب
والشيء لا يضاف الى نفسه **والثانى** ان الحركات قد تكون
فى المبنى فلا تكون اعرابا • وهذه الحركة عندهم بمنزلة
قولهم مطية حرب اى صالحة للحرب • وكذا هذه الحركات
صالحة للاختلاف فى اخر الكلمة • وذهب قوم الى ان
الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق **لوجهين**
احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل
الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة فى اول احوالها مبنية
لعدم الاختلاف **الثانى** انه يقال انواع الاعراب
رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس
والجواب **عن الاضافة** انها من باب اضافة الاعم
الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الثانى ان ذلك
لا يدل وجود الحركات فى المبنى على انها حركات اعراب لان
الحركة ان حدثت بعامل فهى للاعراب والا فهى للبناء •
ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب
• وقال غيره فى الاعراب مذهبان **احدهما** انه لفظى وهو
اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين • وحده
فى التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل

من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي
والحركات انما هي دلايل عليه وهو ظاهر قول سيبويه
واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم
تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا ● وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية
قال ويدل عليه وجوه منها انه يقال حركات الاعراب
فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشيء
لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان
في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لامتنعت
الاضافة لم يكونا فيه ومنها انه قد تزول الحركة
في الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون
اعرابا ومنها تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد
منهما معنى ● ثم قال ولقايل ان يقول لا دلالة في
جميع ذلك اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت
تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب
وصحت الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب
خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فمسوغ الاضافة
المغايرة وهي هنا موجودة واما الثاني فجوابه انا
الوقف لم نقل ان مطلق الحركة اعرابا بل الحادث بالعامل
هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك ●
واما الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به

وانما

وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك
واما الرابع فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها
ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اخر المعرب به
والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم
يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم
النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الاعراب
انما يفسر بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه
معنوي ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك ● وتفسير
الخصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على
مخالفه ● وقال ابن مالك في شرح التسهيل الاعراب
عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول اخر
الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة
او سكون او ما يقوم مقامهما ● وذلك المجعول قد
يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة
في نحو ضرب زيد غلام عمرو ● وقد يلزم للزوم مدلوله
كرفع لا نولك ان تفعل ولعمرك وكنصب سبحان الله
ورويدك وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط
وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب
تغييرا ● وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما
انه ما لزم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح
للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه

نفير والثاني ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو
تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذي
كان قبل التركيب • والجواب عن الاول
ان الصالح لمعنى ما يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى
حقيقة حتى يصير قائما به • الا ترى ان رجلا صالحا
للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك
تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في
الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب
تغيير الى ما لا تغيير له في الحال والجواب عن الثاني
ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو
متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير
الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص
من هذا القدح قولهم لتغيير العامل فان زيادة ذلك
توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل
عنها حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب
وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذ لم
يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجموع
اخر من حركة وغيرها على الوجه المذكور • وقال بعضهم
لو كانت الحركات وما جرى مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب
لان الشيء لا يضاف الى نفسه • وهذا قول صادر
عمن لا تامل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع

توافقهما

توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع
• والاكثر ذلك فيما يقدر اولها بعضا او نوعا والثاني
كلا وجنسا • وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح
فلم يترك م من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى المبحث
الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين
قال ابن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه
احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام والثيب يعرب
عنها لسانها اي يبين • والمعنى على هذا ان الاعراب
يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه
الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل
اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب
كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته • والمعنى على
هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما ان ازال
عن الكلام التباس معانيه • الثالث انه مشتق
من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا
ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد
بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان
صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب
• ومنه امراة عروبا اذا كانت متحببة الى زوجها • والمعنى
على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع •

الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية
لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة العامية
ليست من العربية والمعنى على هذا انه المتكلم بالاعراب
موافق للغة العربية **البحث الثالث** في الاعراب
والكلام ايهما اسبق قال الزجاجي في ايضاح علل
النحو فان قال قايل اخبروني عن الاعراب والكلام
ايهما اسبق قيل له ان للاشيا مراتب في التقديم
والتاخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على
حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله
ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام في حال
غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه
ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك
ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا
كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك
الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب معربا كان
او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل
الاعراب لمعان يعتورها هذه الاشياء ومع هذا فقد
رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من معربه
كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح
وفعل الامر للواحد اذا كان بغير اللام مبني على الوقف
نحو يا زيد اذهب واركب **وحروف** المعاني مبنية

كلها

كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها
على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك
ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجبه ويدل
عليه فالكلام اذن سابق في الرتبة والاعراب تابع
من توابعه فان قال قائل فاخبرني عن الكلام
المنطوق به الذي نعرف الان بيننا اتقولون ان العرب
كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه
الاعراب ام هكذا نطقت به في اول تبلبل السنتها به
قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم
تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته فان قال
من اين حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم
الاعراب الذي لا يغفل اكثر المعاني الا به ثانيا وقد علمتم
انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد عرفنا ان الاشيا
تستحق المرتبة والتقديم والتاخير على ضروب فنحكم
لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد الا مجتمعة
الا ترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض
الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق
وان العرض قد يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق
فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نشر
الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا راينا السواد
قط عاريا من الجسم بل لا يجوز رويته لان المرئيات

انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من
الاجسام والاجسام غير ملونة ولم نر بالاسود ههنا
جسما سوّد بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام
• وكذا القول في الابيض والاسود والاحمر وما اشبه ذلك
• ومنها انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى
ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الاخر
الا انا وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى
في خلق آدم وحواء • فاما في غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق
والاخبار تتعلم كل واحد منها صاحبه فلذلك قولنا في الكلام
والاعراب نقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على
الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا
لم يوجدا الا مفترقين • ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء
قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء
زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما
معا ولكل حقه ومرتبته • وقد اجاز بعض الناس ان
يكون العرب نطقت بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه
المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به

المبحث الرابع

في ان الاعراب لم دخل في الكلام • قال الزجاجي في الكتاب
المذكور فان قال قائل قد ذكرت ان الاعراب داخل
عقيب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله فالجواب
ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة

ومفعولة

ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها
وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت
حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني • فقالوا
ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب
عمرو على ان الفعل واقع به • وقالوا ضُرب زيد
فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم
يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه • وقالوا هذا
غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه
• وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها
ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك
والمفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة
على المعاني • هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا
فانه عاب عليهم هذا الاعتلال • وقال لم يعرب الكلام
للدلالة على المعاني • والفرق بين بعضها وبعض قد
نجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني
واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني • فمما اتفق
اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا
اخوك وكأن زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف
معناه • ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك
ما زيد قائما وما زيد بقائم اختلف اعرابه واتفق معناه
• ومثله ما رأيته منذ يومين ومذ يومان ولا مال

عندك ولا مالٌ عندك وما في الدار احد الا زيدٌ وما في
الدار احد الا زيداً • ومثله ان القوم كلَّهم ذاهبون
وان القومَ كلُّهم ذاهبون • ومثله ان الامر كلَّه لله
وان الامر كلُّه لله وان الامر كلَّه لله قرئ بالوجهين
جميعا • ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ولا بخيلٍ •
ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه
ومما اختلف اعرابه واتفق معناه • قال فلو كان
الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون
لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله • قال
قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف
يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون
ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا
يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك
جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى
انهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين
ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين
اربعة احرف متحركة لانهم في اجتماع الساكنين يبطئون
وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة
من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان • قيل له
فهلا لزموا حركة واحدة لانها مجزئة لهم اذ كان الغرض
انما هو حركة تعقب سكونا • فقال لو فعلوا ذلك

لضيقوا

لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم
يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة • هذا مذهب
قطرب واحتجاجه • وقال المخالفون له ردا عليه لو كان
كما ذكر لجاز جرُّ الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز
نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب
سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزأته
فهو مخير في ذلك • وفي هذا افساد للكلام وخروج عن
اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم • واحتج لما ذكره
قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف
الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها
بانهم قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي
تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما
فاعل والاخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب الفرق
بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك • واما الحروف
التي ذكرها فمحمولة على الافعال

المبحث الخامس

قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف
• قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة
داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة
نحو الضمة في قولك هذا جعفرٌ والفتحة في قولك رايت
جعفراً والكسرة في قولك مررت بجعفرٍ هذا اصله ومن
المجتمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر حرف في الاسم

المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب
فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف • هذا مذهب
البصريين • وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة
وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد
الا في حرف • ثم قد يكون سكونا وحذفا وذلك الجزم
في الافعال المضارعة وحرفا • وهذا ما ذكرت لك
ان الشي قد يكون له اصل ثم يتسع • فان قال
قايل فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل
له يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات
نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت
معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل
شي من هذا علة • فان قال قائل فهل يكون الاعراب
حرفا عند سيبويه في شي من الكلام • قلنا هذا الذى
ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار العرب وقد ذكرنا ان الشي
له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم تعرض لبعضه
علة تخرجه عن جمهوره بانه فلا يكون ذلك ناقضا للباب
• وذلك موجود في ساير العلوم حتى في علوم الديانات
كما يقال بالاطلاق الصلاة واجبة على البالغين من
الرجال والنساء • ثم تجد منهم من يلحقه علة تسقط
عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد نجد
القطع ساقطا عن بعضهم • ولهذا نظاير كثيرة فلذلك

حكم

حكم الاعراب • وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في
بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا
وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل
المونث المخاطب في المستقبل • وذلك في خمسة امثلة
من الافعال الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة
الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها
علامة الجزم والنصب فان قال ما الذى اوجب
تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون
قيل له ما قال سيبويه وهو ان قال الاعراب
يدخل على اخر حرف في الكلمة • وذلك الحرف يسمى
حرف الاعراب واخر حرف هذه الافعال النون فلو
جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال
الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك
ان يسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط
الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين
وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمونث في
حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك
في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثني
ويجمع الفعل مقدما فكان يصير كانه للواحد ويبطل
ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها

في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في الرفع فان كان
في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم
يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها
كما حذفت اليا والواو والالف لسكونها وحمل النصب مضموما
الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا ولن
يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسما
وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسما فان
قلت قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان
وساير هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون
وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف
النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب
في ذلك ان الالف يقال ان النون في هذه الافعال مضارعة
للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها
ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها
بلازمة استخفافا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها
الجازم فان قال قائل فلم جعلت الحروف التي قبل
هذه النون حروف الاعراب • فالجواب في ذلك ان
الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو
في يفعلون وتفعلون واليا في تفعلين ليست من بناء
الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا
ولم يجز ان تكون حروف الاعراب الفعل كذلك فان قال

قايل

قائل ولم جاز ان يجي اعراب الفعل المستقبل بعد
الفاعل في قولك الزايدان يقومان والزيدون يقومون
وما اشبه ذلك جاءت علامة الرفع رفع الفعل بعد
الفاعل ثم وهو ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان
يكون اعراب شي موجودا في غيره ويكون ذلك الشي
معربا قيل له لان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا
يستغني عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض
حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع
الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة
• والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت
اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات

المبحث السادس قال الزجاجي في باب القول
في الاعراب لم وقع في اخر الاسم دون اوله واوسطه
قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى
فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب في اخره •
وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول عندي لانا
قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا •
فما دخلها اولا قولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا
يا التصغير في قولك فريخ وطليس ولو كان الامر على ما ذهب
اليه قايل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف
معنى الا بعد كمال بنائه • قال والقول عندي فيه

هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على
ابنية مختلفة • منها فَعْل وفِعْل وفُعْل وفِعِل
وما اشبه ذلك من الابنية • فلو جعل الاعراب وسطا
لم يدر السامع احركة اعراب هي ام حركة بناء فجعل
الاعراب في اخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم
انه اعراب واذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه • وقال
ابو اسحاق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول
لم يجعل الاعراب اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة
للابتدا لانه لا يبتدئ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن
فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب
لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فاته وقوعه
اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة
لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية
وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرا
بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته • وقال اخرون
الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب
ان يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه
ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذه
الاقوال يقنع في معناه

اعطا الاعيان حكم المصادر

واعطاء المصادر حكم الاعيان قال ابن الشجري في
اماليه من مذاهب العرب المبالغة اعطاء الاعيان

حكم

حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان • فمن ذلك
قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو
للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظ افعل التي
وضعوها للمفاضلة مهما اضيفت اليه صارت
بعضه ولما اضافوا اخطب اليها وهي موصولة صار اخطب
كونا • فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف المصدر
بما يوصف به العين • والمعنى راجع الى الامير فلذلك
سدت الحال مسد خبر هذا المبتدا اذ الحال لا تسد
مسد خبر المبتدا الا اذا كان المبتدا اسم حدث كقولك
ضربي زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدا اذا كان
اسم عين • ومن اعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه
بالمصدر واجري خبرا عنه قوله تعالى وجاءوا على قميصه
بدم كذب اي مكذوب به • وقوله ان اصبح ماؤكم
غورا اي غائرا • وقوله ثم ادعهن ياتينك سعيا اي
ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم
قتلته صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا • ومن ذلك
قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ان ابنك عمل في احد
الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة
وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم
وما انت الا اكل وشرب وما انت الا دخول وخروج
• ومنه قول الخنساء • فانما هي اقبال وادبار • فهذا

كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر • فاما تنزيل
المصادر منزلة الاعيان فلقولهم موت مايت وشيب
شايب وشعر شاعر انتهى

الافعال نكرات

لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة
لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه
للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان يبتدئ بالاسم
الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر
الذي لا يعلمه ليستفيده ذكر ذلك ابن يعيش في
شرح المفصل ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال
لا تصح • قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي
بها تعريف المضاف واخراجه من ابهام الى تخصيص
على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال
لا تكون الا نكرات ولا يكون شي منها اخص من شي
فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم
قد اضافوا اسماء الازمان الى الافعال تنزيلا للفعل
منزلة الاسم واختص الزمان بذلك من بين
سائر الاسماء للملابسة بين الفعل وبينه • وذلك
لان الزمان حركة الفعل ولاقتران الزمان بالحدث
• وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح
اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين
على ان الافعال نكرات • قالوا والدليل على ذلك

انها

68

انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة
تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف
لم تقع بها فائدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات
فلذلك لم تعرف • وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين
جملا كانت نكرات ولم يجز اضمارها فان قيل فاذا كانت الافعال
نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات فالجواب عند
الفريقين ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف كما انه
لا يضاف اليها ولا تدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول
الالف واللام على الجمل محال فان قيل لم لا يجوز اضافتها
وان لم يضف اليها قلنا لان الفعل لا ينفك عن فاعل
مظهرا او مضمرا والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدا
وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل
انتهى

الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي
في الجمل قال الشلوبين في تعليله لان التانيث الحقيقي
والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها
• قال ومنهم من قال انها مذكرة ومؤنثة بحسب
مصادرها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل
فيه مذكر بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على
مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره •
وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان
الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما

المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر
والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على
حسب ما يراد به من تذكير او تأنيث الا ترى ان
لفظ هند لما اريد به المؤنث كان هو مؤنثا ولفظ
زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا **اقتضاء الموضع
لفظا وهو معك لا انه ليس بصاحبك**
ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص واورد فيه **فروعا
منها** قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها
وهو منصوب الا ان الفتحة فيه ليس فتحة النصب التي
تقتضيها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب
الذي عمل لا في المضاف • قال واصنع من ذلك لا خمسة
عشر لك فهذه الفتحة التي في راء عشر فتحة بناء التركيب
في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة الباني في قولك
لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة
الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك • ويدل على ان
فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي
يحدثها لا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني
الفعل نحو جاءني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة
عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف
الذي هو لا اولى • **ومنها** قولهم مررت بغلامي فالميم
نستحق جر الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست

الموجبة

الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح
ويدلك لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي
ورأيت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة اعراب
وان كانت بلفظها **ومنها** قولك بيسعني حيث يسعك
فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل
فاللفظ واحد والتقدير مختلف **ومنها** قولك
جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة
موقع فتحة نصب الظرف **ومنها** قولك كنت عندك
في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة
الاعراب المقتضيها الجر **ومنها قوله**
واني وقفت اليوم والامس قبله
ببابك حتى كادت الشمس تغرب
وروى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه
لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر
على البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة وانما
تعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه
الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد • قال ومثله ما تعرف
بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة قولك الان
فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة
كما ذكره ابو علي **الالف فيه فوائد الاولى**
قال في الافصاح حقيقته ترك العمل مع التسليط

نحو زيد قايم ظننت • قال واما قول النحويين في نحو
ان زيدا اذن يكرمك ان اذن الغيت عن العمل فغيبه
نحو زيد حيث سوغ الغا لان يكرمك في المثال خبر وما
دخلت عليه اذن محذوف جواب ان في نحو انا زيد ان
قمت تقوم لانه ما يطلب جوابا لابد له منه لفظا او تقديرا
فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا نوضح
حكمه عليه • لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه
الغا من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على
وجه ما فلم تعمل فيه • قال ويدل على هذا انك اذا
قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسلط اذن على ما قبلها
وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى الثانية
قال ابو حيان لا ينكر الغا معاني الالفاظ كما يتناول
في الشي ما لا يكون في اصله واما الغاء العمل فلا يكون
الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال
فاجري في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما الف الثالثة
نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التاخر وفي التوسط
دونه اذن فانها تلغى اذا تاخرت فلا تنصب بحال نحو
اكرمك اذن وتلغى في التوسط في اكثر صورها وذلك
اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزر فاذن
اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لاكرمنك
وبعد عاطف على ما له محل من الاعراب نحو ان تزرني

ازرك

ازرك واذن احسن اليك • فان كان العطف على
ما لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط
جاز مع الالغا رعيا لحرف العطف والاعمال لان المعنى
على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر
في لسان العرب الغاوها • وكذا اذا توسطت بين مبتدا
وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغا والاعمال نقله عند
الكوفيين واختاره ابن مالك • ومذهب البصريين
انه يتحتم الالغا كما يتحتم في الصور السابقة • ونظير
اخر رايته في الخاطريات لابن جني • قال اذا كانت العين
حرف علة وله همزة حفظت نقصها في موضعها نحو قائم
وقوئم • وكذا ان تقدمت نحو ادؤر واذؤر فان تاخرت
لم تحفظ نقصها نحو شائك وشاك ولائث ولاث
• وذلك انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها
الرابعة قال ابن يعيش الالغا ثلاثة اقسام
الغاء في اللفظ والمعنى والغا في اللفظ دون المعنى
والعكس • فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب
والثاني كان في ما كان احسن زيدا والثالث
حروف الجر الزوائد نحو كفى بالله شهيدا الامثال
لا تغير من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب
فابتدوا بالنكرة وجرا مثلا فاحتمل والامثال
تحتمل ولا تغير • ومثله قولهم في المثل شي ما جاءبك

بقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك
الوقت • ومن ذلك قولهم في المثل مي الكغا ...
لف المئة وفي بيته يؤتى الحكم بتقديم الخبر وفيه
ضمير يعود على المبتدا المتاخر • ومن ذلك قولهم
اصبح ليل واطرق كرا بحذف حرف الندا من النكرة
لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف
الندا منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز
في غيرها لكثرة الاستعمال لها • ومن ذلك قولهم
هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك
• قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل
الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا والامثال لا تغير
وظهور عامله ضرب من التغيير • ومثله قولهم
كليهما وتمرا اي اعطني • وامرأً ونفسه اي دعه
واهلك والليل اي بادرهم • وكل شيء ولا شتيمة حر •
قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء
كلها لانها امثال • وقال ابن السراج في الاصول
نعم وبئس وحبذا جعلت كالامثال لا ينبغي ان يستجيز
فيها الا ما اجازوه • وقال الزجاجي في الايضاح واما
القول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم
فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل • قال الاصمعي
تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهب والله

ببسلمك

بسلمك دعا له بالسلامة واذهبا بذي تسلمان
• والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون
والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية
مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل في غيرها
وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها في كلامهم • واحتمل
ذلك فيها لغلبة في الكلام الايجاب اصل لغيره
من النفي والايجاب النهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا
قائم زيد ثم يقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام
زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر لتقم فترى الايجاب يتركب من
مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على
ذلك الغير وكلما كان نوعا احتاج الى ما يدل به عليه
كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع
التنكير والتانيث الى علامة من تاء او الف لانه فرع
التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل حرف البا
باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه
على التوضيح ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث في
باب الشرط لزمتهما ما لانهما لازمتان للاضافة والاضافة
توضحهما فلا يصلحان للشرط فاشترطنا ما لتكفها
عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ
ذكره ابن النحاس في التعليقة البدل
~~باب الشرط مبناه على الابهام~~ قال الشيخ بهاء الدين

النحاس فى التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض
لايحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه
• وقال ابو حيان فى تذكرته البدل لغة العوض ومفترقان
فى الاصطلاح • فالبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل
الحرف من غيره لايجتمعان اصلا ولايكون الا فى موضع
المبدل منه والعوض لايكون فى موضعه • وربما اجتمعا
ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل فى الاصطلاح
انتهى • وقال ابن فلاح فى المغنى فى قول الشاعر
هما نفثا فى فى من فمويهما • فيه وجهان احدهما
انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر والثانى
ان الميم بدل من الاول الواو وليست بعوض والبدل
يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض
لايجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض • قال
وهذا ضعيف لان الكلام فى ابدال الحرف من الحرف كالف
قام ويا ميزان ولايجمع بين البدل والمبدل منه فى ذلك
• وقال فى موضع اخر قد يوجد فى البدل فائدة لاتوجد
فى المبدل منه بدليل ان التا فى بنت واخت بدل من لام
الكلمة وتدل على التانيث • وقال ابن يعيش البدل
على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تا
تخمة وتكأة • وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ
غيره على معنى احالته اليه • وهذا انما يكون فى حروف

العلة

العلة التى الواو واليا والالف وفى الهمزة ايضا لمقاربتها
اياها وكثرة تغيرها • وذلك نحو قام اصله قوم فالالف
واو فى الاصل وموسر اصله اليا وراس وادم اصل
الالف الهمزة وانما لينت لثرتها فاستحالت الفا فكل
قلب بدل وليس كل بدل قلبا • وقال ابن جنى فى
الخصايص باب فى فرق بين العوض والبدل جماع
ما فى هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض
بالمعوض منه وانما يقع البدل فى موضع المبدل منه
والعوض لايلزم فيه ذلك • الا تراك تقول فى الالف من
قام انها بدل من الواو التى هى عين الفعل ولاتقول فيها
انها عوض منها • وكذلك يقال فى واو جونة ويا ميرة
انها بدل للتخفيف من همزة جونة وميرة ولاتقول
انها عوض منها • وتقول فى لام غازى وراعى انها بدل
من الواو ولاتقول انها عوض منها • وتقول فى العوض
ان التا فى عدة وزنة عوض من فا الفعل ولاتقول انها
بدل منها فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز فى
العبارة • وتقول فى ميم اللهم انها عوض من يا فى اوله
ولاتقول بدل • وتقول فى يا زنادقة انها عوض من
يا زناديق ولاتقول بدل • وفى يا اينق انها عوض
من واو انوق فيمن جعلها ايفل ومن جعلها عينا
مقدمة مغيرة الى اليا جعلها بدلا من الواو • فالبدل

انه تعوضا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل
عوضا والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر ٭
وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم
اجزائهما ٭ فكل ما مضى جزء منه خلف جزء من اخر يكون
عوضا منه ٭ فالوقت الكاين الثاني غير الوقت الماضي
الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه
من البدل انتهى **حرف التاء** **التاليف**
قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني التاليف
حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف ٭ وقال الامام بهاء
الدين ابن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف
والتركيب انه لابد في التاليف من نسبة تحصل ذات ثم
تاما مع التركيب ٭ فالمركب اعم من المولف ٭ وقال
ابن القواس في شرح الفية ابن معط التاليف اخص
من التركيب من الالفة وهي الملايمة واصله في الاجسام
واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها **التابع
لا يتقدم على المتبوع** ومن فروعه اذا قلت ما قام
الا زيد الا عمرو ورفعت الاول على الفاعلية جاز فيهما
بعده الرفع على البدل بدل البدا والنصب على
الاستثنا ٭ فتقول ما قام الا زيد الا عمرو وان نصبت
الا عمرا وان قدمت الاخير نصب المتقدم على الاستثنا
لان التابع لا يتقدم على المتبوع **التثنية** ترد
الاشيا

الاشيا الى اصولها ٭ قال ابو الحسن الابذي في شرح
الجزولية يعترض على الجزولي في اطلاقه بنا اسماء
الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول
بشرط ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء الى
اصولها من الاعراب ٭ ولذلك لم يبن اثنا عشر ٭ واما
قولهم يا زيدان فانما جاز لانه يشابه الاعراب ٭ الا ترى
انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى ٭ ومن ذلك قول
من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات
معرب لان التثنية ردتها الى اصلها ٭ ومما ترده التثنية
الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان
وفميان ويديان ودميان وذوانا في تثنية ذات
وقلب الف المقصور الى اليا والواو التي هي الاصل
نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو او يا
التحريف عقد له ابن جني في الخصايص فصلا
٭ قال قد جاء **في ثلاثة اضرب** الاسم والفعل والحرف
فالاسم ياتي تحريفه على **ضربين** مقيس ومسموع
الاول ما غيره النسب قياسا كقولك في نمر نمري وفي
قاض قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي
ونحو ذلك ٭ وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل
ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي
وفي دستوا دستواني وفي الافق افقي **وتحريف**

الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احست •
حكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت • وهذا كله لا يقاس
عليه لا يقال في شممت شمت وفي اقصصت أقصت
• ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في ضمحل امضحل
في اكفهر اكرهف وفي اطبيت ابطيت وكذا قولهم لم ابله
وتحريف الحرف قولهم لابل ولابن وقام زيد
فم عمرو اي ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه ضرب من
التحريف وقالوا في سوف سو وسف حرفوا الواو تارة
والفا اخرى وخففوا رب وإن وأن وحذفوا ما من اما
في قوله وان من خريف فلن يعدما • مذهب سيبويه
انه اراد واما من خريف **التركيب فيه مباحث**
الاول انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد • ومن
ثم رد على من زعم ان ألا واما الاستفتاح مركبتان
من همزة الاستفهام ولا او ما النافية • وعلى من
زعم لن واذن ومنذ ومهما واما ولولا • قال ابن يعيش
وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان • فاذا
استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم
المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه • قال ونظير ذلك
في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل
الثاني قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب
من الاعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة

وقبل



وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض
لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب • **اسنادي**
نحو تابط شرا وشاب قرناها وبرق نحره **والاضافي**
نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس **والمزجي**
وهو اسمان ركب احدهما مع الاخر حتى صارا كالاسم
الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعدي كرب ويشبه
بما فيه ها التانيث ولذلك لا ينصرف • ومن هذا
النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من
اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل وابراهيم
فبني على الكسر لذلك • وقال السخاوي في شرح
المفصل اكثر ما تطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه
الثالث قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة
من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد
وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين
احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من
الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما
على الاخر فهذا يستحق البنا لتضمنه معنى حرف العطف
وذلك نحو خمسة عشر وبابه • الا ترى ان مدلول كل
واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما
على الاخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف
العطف وتضمن الاسمان بنيا • **واما القسم الثاني**

وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان
لشيءٍ واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون
موقع الثاني من الاول موقع ها التانيث وما كان من هذا
النوع فانه يجري مجرى ما فيه ها التانيث من انه لا ينصرف
في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة
تا التانيث مما دخلت عليه • الا ترى انك تفتح اخر الاول
منهما كما تفتح ما قبل تا التانيث **الرابع** قال ابن يعيش
امر المركب في الترخيم كامر تا التانيث فتقول في بخت نصر
اسم رجل يا بخت وفي حضرموت يا حضر وفي سيبويه
يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجان ولا تزيد
على حذف التا وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم
الاخر بمنزلة الها في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الاخر حكم الها
في كثير من كلامهم • من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان
اسما واحدا ولحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما
ثم يوتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الها
فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول
تميره • ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب
الى حضرموت حضرمي كما تقول في النسب الى البصره
بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر
لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الها • ومما يويد عندك
ما ذكرناه ان ها التانيث لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة

ولاباب

ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم
الاول بشيء من الابنية • وايضا فان الاسم الثاني
اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما ان التا
كذلك اذا دخلت على الاسم المونث لم تغير بناه
كتمرة وتمر وقايم وقايمة فلما كان بينهما من التقارب
ما ذكرناه حذفوا الاخر من المركب في الترخيم كما يحذفون
منه التانيث **الخامس** قال ابن يعيش ركبت لا
مع اسمها وصارا شيا واحدا كخمسة عشر فان قيل
ايكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود
في كلامهم • الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق
فان حرف وهو ما عمل فيه اسم واحد • والمعنى علمت
انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك
لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره
قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة فد
وجعلا اسما واحدا • كذلك لا رجل في الدار فرجل
في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك
حذف منه التنوين وبني • قال وتركيب الاسم
مع الاسم من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر
وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه • قال واما
جعل ثلاثة اشيا بمنزلة شي واحد فهو اجحاف

ولذلك لم يحكم ببيتهما لاسيما ولم يجز تركيب الاسم مع الصفة
مع اسم لا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء
شيئا واحدا **السادس** قال ابو حيان قد يحدث
بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله • الا ترى ان هل حرف
استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا
ركبت مع لا فقيل هلا صار المعنى على التحضيض ولم
تدخل الا على الفعل ظاهرا او مضمرا • وكذلك لو كانت
لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا
او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود
واختصت بالجمل الاسمية • وقال الزمخشري الا مركبة
من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت
كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا • وقال
الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف
المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا كهلا
وألا ولولا ولوما والا كذلك • وقال ابن يعيش
كاين مركبة اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا
كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن
لكل واحد منهما في حال الافراد • قال ولذلك نظاير من
العربية • وقال البخاري في تنوير الديباجي فان قيل
ليس في كاي معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل
لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اي معناها

فان

فان قيل فكيف تكتب وهي كلمتان قيل
صيرتا كلمة واحدة فغلبت تغلب الكلمة الواحدة
كما قالوا رعملي في لعمري • قال ولما دخل هذه الكلمة
هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل
الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون
ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو •
قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين
في ضارب فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنو بين
كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى • وقال
الشلوبين في شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان مركبة
من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال
وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم
التركيب ما اخذنا في هذه الصناعة تقليل الاصول
ما امكن لا تكثيرها ولذلك لم نقل في ضرب ويضرب
واضرب ونضرب وأضرب وضارب ومضروب وضروب
انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فرع عليه
• وقال الصفار اذ ما مركبة من اذ التي هي ظرف لما مضى
من الزمان وما احدث التركيب فيها انه نقلها الى الحرفية
والى انه صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها
على الزمان الذي كانت تدل عليه • وقال ايضا
قيل ان مهما اصلها ماه التي بمعنى الكف ضمت اليها

ما وتركبا فصار الكلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى
لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا نظاير كثيرة
فاذا كثرت نظاير هذا القول كان اولى من قول الخليل
ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة وفي شرح
المفصل للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على
تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل
النحويين على القول بالتركيب وان كان يجوز ان يكون
كلمة براسها ان بني تميم يصرفونها تصرف الافعال
فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قبل انها مركبة
والتركيب عندهم مالوف الا ترى ان قولك اما تفعل
مركبة بدليل قول الشاعر ... ...
وان من خريف فلن يعدما قال سيبويه هي اما
العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل
على تركيبها الا ان القايل ان يقول لو كانت مركبة لوجب
ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل
معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة بني تميم
على هذا ايكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان
يضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان يجعل في لغة
اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم الا ان للقايل
ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى
عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى اخر وحكم

اخر

اخر خلا بعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من
التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام
الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضماير على لغة
بني تميم على اصله قال في الحواشي تركب اسما
من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوايدها عند
التركيب انتهى السابع قال ابن يعيش التركيب على
ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من
جهة اللفظ والمعنى فالاول نحو احد عشر وبابه
وحيص بيص ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه
بنا الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى حرف
وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت
الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها والثاني
نحو حضرموت ومعدي كرب وقالي قلا وساير الاعلام
المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ
ولم يرد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصار الاسما
واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشي من
معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر
من عجز الكلمة وجزوا الكلمة لا يعرب واعرب الثاني
لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على
ارادته الثامن قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال

ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية على الافعال •
قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض
وما بعده فاعل به غلطا • واما قول العرب لا تحبذه
فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول بسمل ولا تبسمل
• قال وكذلك اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال
عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب •
وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا
• وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب في الاسماء
اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في
الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضماير **التاسع**
قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثنا عشر لانه لا نظير له
اذ ليس لهم مركب صدره مثنى **العاشر** في تذكرة
الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفي في
النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود
ابن محمود بن الحكيم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه
الاول من جزئي المركب هو الاصل في التسمية وكان
قبل التركيب معربا والثاني حكاية صوت حقه
ان يكون مبنيا وان افرد • وههنا اصل لا يسع
اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد
علينا بسبب الاستعمال العجمي • وذلك ان العجم
كانهم وجدوا النفطي نفط وسيبب اصلين وعرفهما

الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في
الندا وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو
وسمعت العرب به ولم تجد في مثل هذا في كلامهم فحولوا
هذا الصوت ويه وهو ما يعرفونه وقد يخرج به الاسم
عن ان يكون اخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين
اسما واحدا **الحادي عشر** قال ابن ابي الربيع تركيب
العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان
تقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد
فيه باب لا رجل فقط **الثاني عشر** قال في المستوفي
ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا • ذهب اصحابنا الى
ان الاسم بعدها لا يرتفع الا بالابتدا وقالوا ان الحكم قد
تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل ولولا هذه
في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا
وجه له من القطاعة ما ترى وانت اذا انعمت النظر
ونفضت يدك من طاعة العصبية وايقنت
ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه
وجه اخر وذلك ان تكون لا لعدم او دلت على الفعل
المنفي بها فحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة
ولكثرة الاستعمال والتقدير لو لم يحصل الغيث لهلكت
الماشية • فعلى هذا التقدير يرتفع الاسم بعد لولا
هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السماء

انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل
ود الا على امتناع الشي لامتناع غيره اذ المعنى لو
انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب
المعنى من قولنا انقطع وانتفى • وما يقرب هذا الحذف
حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله ※ ※
لولا الكمي المقنعا ※ اليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا
تعدون فكذلك ثم انتهى **التصغير** يرد الاشياء
الى اصولها ولذلك تظهر التاء في المونث الخالي منها
اصغر كقولك في قدر قديرة وفي قوس قويسة
وفي هند هنيدة **التضمين** قال الزمخشري من
شانهم ان يضمنوا الفعل معنى فعل اخر فيجرونه
مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المضمن
• قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين
وذلك اقوى من اعطاء معنى • الا ترى كيف رجع
معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك
مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ولا
تضموها اليها اكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل
الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة
على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة
على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع

بين

بين الحقيقة والمجاز قلت هو في معناه الحقيقي مع
حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة
اللفظية • فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا
• ولا بد من اعتبار الحال والا كان مجازا محضا لا تضمينا
• وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب
انتهى • وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل
اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف والاخر
باخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع
صاحبه ايذانا بان الفعل في معنى ذلك الاخر •
فلذلك جي معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه •
وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى
نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول
رفثت بها او معها • لكنه لما كانت الرفث هنا في
معنى الافضا وكنت تعدى افضيت بالى كقولك اف
افضيت الى المراة جيت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا
انه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول
• وكما جاوا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان
في معناه نحو قوله ※ ※ ※ ※ ※ ※
وان شئتم تعاوذنا عوادا • لما كان التعاود ان يعاود
بعضهم بعضا وعليه جاء قوله • وليس بان يتبعه اتباعا
ومنه قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا

قول الهذلي

ما إن يمس الأرض إلا منكب ... منه وحرف الساق طي المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر. ألا ترى أن معناه كلوى طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه. وكذلك قوله تعالى من أنصاري إلى الله أي مع الله وأنت لا تقول سرت إلى زيد أي معه. لكن لما كان في معناه من ينضاف في نصرتي إلى الله جاز لذلك أن تأتي هنا إلى. وكذلك قوله تعالى هل لك إلى أن تزكى وأنت إنما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى وعليه قول الفرزدق

قد قتل الله زيادا عني. لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما. وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به فإنه فصل من العربية لطيف حسن انتهى. وقال ابن هشام في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا في تذكرته زعم كثير من المتأخرين منهم خطاب الماردي أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب ظن فأجاز حفرت وسط الدار بئرا

اي

أي صيرت. وقال وليس بين أن تمييزا إذ يصلح لمن وكذا أجاز بنيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب أبيض. وجعل من ذلك قول أبي الطيب

نصفت وقد صبغ الحياء بياضها ... لوني كما صبغ اللجين العسجد

لأن المعنى صير الحياء بياضها لوني أي مثل لوني. قال والحق أن التضمين لا ينقاس. وقال ابن هشام في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمونه تضمينا. وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن معنى تحرموه فعدي إلى اثنين لا إلى واحد. ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووه فعدي بنفسه لا بعلى. لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ضمن معنى يصغون فعدي بإلى وأصله أن يتعدى بنفسه. سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدي باللام. والله يعلم المفسد من المصلح ضمن معنى يميز فجيء بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من المغني أن التضمين لا ينقاس وكذا ذكر أبو حيان فائدة قال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير

في قولنا بني أين لتضمنه معنى حرف الاستفهام وقد (بنيناه)
ناديا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور
بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير
في ● ان التضمين يراد به انه في المعنى المتضمن
على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون
على وجه يصح اظهاره معه سوا اتفق الاعراب
ام اختلف فانه قد يختلف في مثل قولك ضربته
يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة ● وقد لا يختلف في
مثل قولك والله لافعلن والله لافعلن والفرق
بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان
حكمه حكم الموجود ● واذا اختلف الاعراب كان
المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه
بنفسه انتهى ● وقال الاندلسي في شرح المفصل
الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب
ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى
لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق
به لكن عدل عن النطق به الى النطق بدونه فكان له
ملفوظا به ولو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك
اذا عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرف
ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره
لم يبن وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء

ما يبنى

ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى ● وقال ابن يعيش
الظرف منصوب على تقدير في وليس متضمنا معناها
حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام
وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في
حكم المنطوق به ● الا ترى انه يجوز ظهور في معه كقولك
اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور همزة مع من وكم
في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم ● وذلك من
قبل ان كم ومن لما تضمنا معنى الهمزة صار كالمشتمل عليها
فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف
فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها
● فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن بما
ذكرته انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف
ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة
لا يظهر ذلك الحرف معه ● وقال ابن النحاس في التعليقة
الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان
المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان
● وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما
اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فانا لا نريد به
ان الظرف متضمن معنى في ● كيف ولو كان كذلك لبني
● وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام اخر فيه في ظاهره
● ولذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجنا يوم الجمعة

خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا اهل
اين ولا اين ولا اهل كيف ولا اكيف قال ابن النحاس في
التعليقة **قاعدة** كلما تضمن ما ليس في الاصل منع
شيا ماله في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه
• مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظهما ماض
ومعناهما انشا المدح او الذم في الحال فلما تضمنا ما ليس
لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك
• قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل
وهو زيادة الوصف والدلالة على نقل الوصف الى الحال
فمنع التصرف لذلك **قاعدة** المضمن معنى شي
لا يلزم ان يجري مجراه في كل شي ومن ثم جاز دخول الفا في خبر
المبتدا المضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم
وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاخبار جزمه منه
عند البصريين فلم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه او كل
من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة • واجاز الكوفيون
جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك
• قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في
الشعر **فائدة** قال ابن القواس في شرح الدرة امس
مبني لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل
امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر
ولا باللام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول

والمتضمن

والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا
• وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه
كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثني او جمع • وقيل
زايدة كالتي في النسر انتهى • وقال في المبسوط في علة بناء
امس اقوال • قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف
لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى للدلالة على وقت
مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه
لام التعريف • والثاني انه يوصف بما فيه اللام كقولهم
لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة
بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف
وهذا اما وقعت معرفة قبل نكرة • والفرق بين
العدل والتضمين ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها
معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه
كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف
فلذلك بني في التضمن انتهى • وقال ابن الدهان
في الغره الفرق بين العدل والتضمن ان العدل
هو ان تزيل لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر
وسحر من السحر • والتضمين ان تحمل اللفظ معنى
غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة **التعادل**
فيه فروع **منها** قال الشلوبين لما كان الاسم اخف
من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين

فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف
فيه بوجه لا يتصرف به فيما ثقل عليهم • فلما كان وضع
الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات
الاعراب والتنوين • ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف
والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك
جزمت الافعال ولم تجزم الاسما ومنها قال ابن النحاس
في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل
لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا
والرفع اثقل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب
للمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المغني انما كسرت
نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من
الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل
والاثقل بالاخف للتعادل • قال وانما فتح ما قبل يا التثنية
وكسر ما قبل يا الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون
الجمع مفتوحة ففتح ما قبل يا التثنية وفتح ما قبل يا الجمع
طلبا للتعادل لتقع اليا بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح
ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرتها
وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا للتعادل الكثرة مع الخفيف
والقلة مع الثقيل ومنها قال بعضهم ان التا انما ثبتت
عدد المذكر وسقطت من عدد المونث لان المونث ثقيل
فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه

دخولها

دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط ومنها قال السخاوي
باب فعيلة يحذف منه اليا والتا في النسب نحو حنيفة
وحنفي وباب فعيل لا يحذف منه اليا نحو تميم وتميمي
لان المونث ثقيل فناسبه الحذف منه تخفيفا بخلاف
المذكر ومنها قال ابن فلاح في المغني انما خص الضم بمضارع
الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم
اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل
ومنها قالوا انما زيد في التصغير اليا دون غيرها من
الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد
حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فنكبوا عن الواو
لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو
مساجد ودراهم فتعينت اليا وخص الجمع بالالف لانها
اخف من اليا والجمع اثقل من المصغر فتعادلا ومنها قيل
انما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة
بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من
الحركة فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا
بينهما تعارض الاصل والغالب فيه فروع الاول
اختلف في رحمن هل ينصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه
ليس له فعلانة على قولين احدهما نعم لان الاصل
في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى
• والثاني لا قال في البسيط وعليه الاكثرون لان

الغالب في باب فعلات عدم الصرف فالحمل عليه اولى من
الحمل على الاقل • الثاني قال في البسيط لو سمي بفعل
مالم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها
الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني الاولى صرفه
نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا
على الاكثر والا صرف وهو نحو كلام سيبويه التعويض
ترجم عليه ابن جني في الخصائص بابه زيادة حرف عوضا
من اخر محذوف • وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجا
باخر زايدا عوضا منه على ضربين احدهما اصلي
والاخر زايد فالاول على ثلاثة اضرب فاو وعين ولام
فاما ما حذف فاوه وجي بزايد عوضا منها فباب
فعله في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل
وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت الفاء
لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التا بدلا من الفاء
ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة حذفت
الفا لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التا بدلا من
الفا • ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة
وانشد ابو زيد ::
الم تر انني ولكل شيء :: اذا لم تؤت وجهته تعادي
اطعت الامري بطرم ليلى :: ولم اسمع بها قول الاعادي

وقد حذفت الفا في اناس وجعلت الف فعال بدلا
منها فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة
• وحذفت الفا وجعلت تا افتعل عوضا منها وذلك
قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفاء
فصار تقى ووزنه تعل ويتقي يتعل • قال اوس
تقاك بكعب واحد وتلذه :: يداك اذا ما هز بالكف يعسل
وقال جلاها الصيقلون فاخلصوا ::
خفافا كلها يتقي باثر
وانشد ابو الحسن ::
تقي الله فينا والكتاب الذي نتلوا • ومنه ايضا
قولهم تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن
تجه تعل كتقى سواء انشد ابو زيد ::
فقرّبه القبيلة اذ تجهنا • وما ضاقت بشدته ذراعي
فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا
من لفظ اخر وفاؤه تاء • واما قولهم اتخذت فليست
تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبعت
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله
وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها ::
نسيفا كافحوص القطاة المطرق
وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا
• وذهب ابو اسحاق الى ان اتخذت كاتقيت واتزنت

وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو • وهذا ضعيف
انما جاء منه شيء شاذ انشد ابن الاعرابي
في داره تقسم الازواد بينهم • كانما اهله منها الذي اتهلا
وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمن
وانشد مبيض اتمن • والذي يقطع على ابي اسحاق
قول الله لتخذت عليه اجرا فكان يجب ان ليس من لفظ
اتوجه كذلك لتخذت ليس من لفظ الاخذ وعذر
من قال اتمن واتهل من الاصل ان لفظ هذا اذا لم
يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وذلك قولهم
في افتعل من الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه ح
ايتعل في لغة من لم يبدل الفا تا • فقال اتهل واتمن
لقول غيره ايتهل وايتمن واجود اللغتين اقرار
الهمزة قال الاعشى ابا ثبيت اما تنفك تأتكل
وكذلك ايتزر يا تزر فاما اتكلت عليه فمن الواو
على الباب لقولهم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفا
همزة وجعلت الف فقال بدلا منها وذلك قولهم
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب • في احد قولي سيبويه
واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها
فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها أنوق
فاحد قوليه فيها ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها
يا فصارت اينق ومثالها على هذا القول ايفل والاخر
ان

ان العين قدمت على الفا وابدلت يا فصارت اينق
ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف
علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف
ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق
فهو فرق وبطر فهو بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت
عينه وصارت الفه عوضا منها كقوله
لاث به الاشاء والعبري • وما حذفت عينه وصار
الزايد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين
قال الشاعر
هينون لينون ايسار ذوو يسر • سواس مكرمة ابناء ايسار
واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت
عينها وجعلت يا فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة
وصيرورة ولينونة واصلها فيعلولة عوضا منها
فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزايدة عوضا
منها قيل قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ان اليا
الزايدة عوض من العين • وكذلك الالف الزايدة
في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه
ايضا ذلك في اينق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل
فيعلولة على ذلك • وايضا فان اليا اشبه بالواو
من الحرف الصحيح في باب قيدودة ولينونة • وايضا
قد جعلت يا التفعيل عوضا من عين الفعال • وذلك

قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا الا ترى ان الاصل
قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا
• وحكى الفرا قال سالنى اعرابى فقال أَحِلَّاقًا احب
اليك ام قصارا فكما ان اليا الزائدة فى التفعيل عوض
من العين فكذلك ينبغى ان تكون اليا فى قيدودة
عوضا من العين لا الدال فان قلت فان اللام
اشبه بالعين فى الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا
من عينها قيل ان الحرف الاصلى القوى اذا حذف
لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد
الضعيف • وايضا فقد رايت كيف كانت يا التفعيل
الزائدة عوضا من عينه • وكذلك الف فاعل كيف
كانت عوضا من عينه فى خاف وهاع لاع ونحوه • وايضا
فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على
الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها
فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل فى الاعتلال
والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف فى الضعف الا
بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها
فى اقوى احوالها ضعيفة • الا ترى ان هذين الحرفين
اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مونس منهما ضعفا
وذلك ان تحملهما للحركة اشق منه فى غيرهما ولو لم يكونا
كذلك لما كان مبنى امرهما على خلاف القوة يوكد ذلك

عندك

عندك ان اذهب الثلاث فى الضعف والاعتلال •
الالف • ولما كانت كذلك لم يكن تحريكها البتة فهذا
اقوى دليل على ان الحركة انما تجيئها وتسوغ فيه من
الحروف الاقوى لا الاضعف • ولذلك ما تجد اخف الحركات
الثلاث وهى الفتحة مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك
ويستروح الى اسكانها نحو قوله •
يا دار هند عفت الا اثافيها • وقوله •
كان ايديهن بالقاع القرق • ونحو ذلك وقوله
وان يعرين ان تكسى الجواري •
• • • فتنبو العين عن كرم عجاف
ثم واذا كان حرفا لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى
اخترامه وحذفه كان باش يضعف عن تحمل الحركة الزائدة
عليه فى احرى واجى وذلك نحو قول الله تعالى والليل
اذا يسر وذلك ما كنا نبغ والكبير المتعال وقوله
فقر تمرّ الوادِ بالشاهق وقول الاسود بن يعفر
فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم ويمح الله
الباطل وسندع الزبانية كتبت فى المصحف بلا واو
للوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف فى نحو ذلك
قال روبة •
وصاني العجاج فيما وصي • يريد فيما وصاني وذهب
ابو عثمان فى قول الله تعالى يا ابت انه اراد يا ابتاه

وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد
رهط من قوم ورهط ابن المعلّ يريد المعلّى وحكى
ابو عبيدة وابو الحسن وقطرب وغيرهم رايت فرخ ونحو
ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتنهى عن
حفظ انفسها وتحمل خواصها وعوارض ذواتها فكيف بها
اذا تجشمت احتمال الحركات النيفات على مقصور
صورتها نعم وقد اعربت بهذه الحروف انفسها كما
يعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك
واخوك والزيدان والزيدون والزيدين واجريت
هذه الحروف مجرى الحركات في زيدٌ وزيدًا وزيدٍ
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب
احكام هذه الحروف ان لم يمتنع من احتمالها الحركات
انه اذا حملتها جفت عنها وتكاءدتها ويؤكد عندك
ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت
اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فانهما كانهما
تابعان لما هو منهما الا ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نُوَبة
وجُوَبة ودُولة ودُوَل فمجيء فُعَلة على
فُعَل يريك انها كانها انما جاءت عندهم من فُعْلة
ما عينه ياء على فِعَل نحو ضيعة وضِيَع وخيمة وخِيَم
وغيبة وغِيَب كانه انما جاء على ان واحدته فِعْلة
نحو ضِيعة وخِيمة وغِيبة افلا تراها مفتوحا ما قبلها

مجريين

مجريين مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما فهل هذا
الا لان الصيغة مقتضية اسباغ الاعتلال فيهما فان
قلت ما انكرت انه لا يكون ما جاء من نحو فُعْلة على
فُعَل نحو نُوَب وجُوَب ودُوَل لما ذكرته من تصور
الضمة في الفاء ولا يكون ما جاء من فَعْلة على فِعَل
نحو ضِيَع وخِيَم وغِيَب لما ذكرته من تصور الكسرة
في الفاء بل لان ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما
عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة نحو لأمة
ولُؤَم وعرصة وعُرَص وقرية وقُرَى وبَرْوة
وبُرَى مما ذكره ابو علي ونَزْوة ونُزَى فيما ذكره
ابو العباس وحلقة وحِلَق وفلكة وفِلَك قيل
كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء والواو
اين وقعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة
ومن احكام الاعتلال ان يتبعا ما هو منهما هذا هذا
ثم انا رايناهم قد كسروا فَعْلة مما عينه على فُعَل
وفِعَل نحو جُوَب ونُوَب وضِيَع وخِيَم فجاء تكسيرهما
تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها فنحن
الان بين امرين اما ان نرتاح لذلك ونعلله واما
ان نتهالك فيه ونتقبله غفل الحال ساذجا
من الاعتلال فان يقال ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء
الصورة فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولى من

ان ينقض الباب فيه • وتعطى اليد عنوة به من غير نظر
له ولا اشتمال من الصنعة اليه • الا ترى الى قوله وليس
شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم
يخلو مع الضرورة من وجه من القياس يحاولونه فهم
بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى
بان يناهدوه فيتعلوا به ولا يهملوه • فاذا ثبت ذلك
في باب ما عينه يا او واو جعلته الاصل في ذلك وجعلت
ما عينه صحيحة فرعا له ومحمولا عليه نحو حلق وفلك
وعرض ولوم وقرى وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو
واليا والالف في الزيدون والزيدين والزيدان
تجاوزوا ذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف اللين
وهو النون في يقومان وتقعدين وتذهبون • فهذا
جنس من تدريج اللغة • واما ما حذفت لامه وصار
الزائد عوضا منها فكثير • منه باب سنه ومئه
وفئه وعضة وضعة • فهذا ونحوه ما حذفت لامه
وعوض منها تا التانيث • الا تراها كيف يعاقب اللام
في نحو برة وبرى وثبة وثبى • وحكى ابو الحسن
عنهم رايت مئيا بوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئه
• فاما بنت واخت فالتا عندنا بدل من لامي الفعل
وليست عوضا • واما ما حذف لالتقاء الساكنين
من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا

لانه

لانه ليس لازما • وذلك نحو هذه عصى ورحى
وكلمت معلى فليس التنوين في الوصل ولا في الالف
التي هي بدل منه في الوقف نحو رايت عصا عند الجماعة
وهذه عصا ومررت بعصا عند ابي عثمان والفرا
بدلا من لام الفعل ولا عوضا • الا تراه غير لازم اذ كان
التنوين يزيله الوقف • والالف التي هي بدل منه
يزيلها الوصل وليست كذلك تا مئة وعضة
وسنة ولثة وشفة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة
ها في الوقف • فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه
علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين
فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لانه ليس لازما • فاما
قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان واللذون
والذين فلو قال قايل ان علم التثنية والجمع فيها عوض
من الالف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت
للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون
وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان
مذهبا • الا ترى ان هذين من هذا ليس على رجلين
من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر
الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين •
والامر في هذه الاسما بخلاف ذلك • الا تراها تجري
مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليها

معرفة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاءني
اخواك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا
بالمعارف نحو قولك جاءني ذانك الغلامان ورايت
اللذين في الدار الظريفين وكذلك ايضا تجدها في
التثنية والجمع تعمل من تقييد الحال ما كانت تعمله مفردة
• وذلك نحو قولك هذان قائمين الزيدان وهولاء منطلقين
اخوتك • وقريب من هذان واللذان قولهم هيهات
معروفة وغير معروفة وذلك انها جمع هيهاة وهيهاة
عندنا رباعية مكررة فاوها ولامها الاولى هاء وعينها ولامها
الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يليل
قال ذو الرمة

تلوم بهياه بياه وقد مضى • من الليل جوز واسبطرت كواكبه

وقال كثير

وكيف ينال الحاجبية آلف • بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا

فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة
وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هيهيات
كشوشيات وضوضيات الا انهم حذفوا اللام لانها في اخر
اسم غير متمكن ليخالف اخرها اخر الاسماء المتمكنة نحو رحيات
وموليات فعلى هذا يمكن ان يقال ان الالف والتاء
في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاة لان هذا ينبغي
ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهولاء فان قيل

وكيف

وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيهاتٍ هيهاتٍ وهولاء
والذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذن هيهات بمنزلة قصاع
وجفانٍ قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على
حد التنكير في غيره من المعرب • الا ترى انه لو كانت هيهاتٍ
من هيهاة بمنزلة ارطياتٍ من ارطاةٍ وسعلياتٍ من
سعلاةٍ لما كانت الا نكرة كما ان سعلياتٍ وارطياتٍ لا يكونان
الا نكرتين فان قيل ولم لا يكون سعليات معرفة
اذا جعلتها علما كرجل او امراة سميتها بسعليات وارطيات
وكذلك انت في هيهات اذا عرّفتها فقد جعلتها علما على
معنى البعد كما ان غاق فيمن لم ينون قد جعل علما لمعنى
الفراق • ومن نوّن فقال غاقٍ غاقٍ وهيهاةً هيهاةً
هيهاتٍ هيهاتٍ فكانه قال بعدًا بعدًا فجعل التنوين
علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك قيل ما على
التحصيل ولا يصح هناك حقيقة العلمية • وكيف يصح ذلك
وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان
واف وآوه واذا كانت اسماء الافعال والافعال ابعد
شيء في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق
لفظ متناولٍ فيه التعريف على معنى لا ايضا معه الا التنكير
• فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعد تعريفا وكذلك
غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته • الا تراه صوتا بمنزلة
حاءٍ وعاءٍ وقاءٍ وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء

المسماة بها فانه قيل الا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون
فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة وذلك قولهم
غدوة هي من غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة
وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذئب وذؤالة
وابو جعادة وابو معطة فقد تجد هذا التعريف المسارق
لمعنى التنكير فاشياء في غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة
وثعالة وابا جعدة وابا معطة ونحو ذلك ان يجد في الاعلام
وان يخص الواحد من جنسه فكذلك لم لا يكون صه ومه كما ذكرنا
قبل هذه الاعلام وان كانت معينا بها نكرات فقد
يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك
خرقت لك الاسد الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي
تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأته فاما الفعل
فمما لا يمكن تعريفه على وجه فكذلك لم يعتد التعريف
الواقع عليه لفظا سمة خاصة ولا تعريفا وايضا فان هذه
الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذن اقرب اليها
ومعترض بين الاسماء وبينها الا ترى ان البناء الذي
سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويد وايه وايها
وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك وتطار ومناع
انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر
لان اصل صه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت
كقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا

وكذلك

وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال
هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام غايرا
في هذا الشق وساريا في انحائه ومقصودا في جميع جهاته
دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى
حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى
ذلك فاما اف وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر
فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضع في ذلك
انما هو لصه ومه ورويدك ونحو ذلك ثم حمل عليه
باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به
الفعل في الامر اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان
المسمى به ايضا فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الامر في معنى
الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان
في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فليمدن ووقع
ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى لا تضار
والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه
ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل
كان صه كذلك ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل
مامور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ
الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل واحد منهما
هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى

وملحات على بعض هذه القُرَب والشُبكة الحق بحكم ما حمل
عليه فكيف بما انتبنت فيه ووقفت عليه واطمانت به
فاعرف ذلك وما حذفت لامه وجعل الزايد عوضا
منها فرزدق وفُرَيزيد وسفرجل وسفيريج وهو
باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف
عوضا من حرف اصلي محذوف واما الحرف الزايد
عوضا من حرف زايد فكثير منه التا في فرازنة وزنادقة
وجحاجحة لحقت عوضا من يا المد في فرازين وزناديق
وجحاجيج ومن ذلك ما لحقته يا المد عوضا من حرف
زايد حذف منه نحو قولهم في تكسير مدحرج وتحقيره
دحاريج ودحيريج فاليا عوض من ميمه وكذلك جحافيل
وجحيفيل اليا عوض من نونه وكذلك مقاسيل ومقيسيل
اليا عوض من يائه وكذلك زعافير اليا عوض من الفه
ونونه وكذلك الها في تفعلة في المصادر عوض من يا
تفعيل او الف فعال وذلك نحو سليته تسلية وربيته
تربية الها بدل من يا تفعيل في تسلي وتربي او الف
سلاء ورباء انشد ابو زيد •
باتت تُنَزِّي دلوها تنزيا • كما تنزي شهلة صبيا
ومن ذلك تا الفعللة في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة
كانها عوض من الف فعلال نحو الهملاج والسرهاف
قال العجاج • سرهفته ما شئت من سرهاف • وكذلك

ما لحق

ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة
كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء
ومن ذلك قول الثعلبي
متى كنا لامك مقتوينا • والواحد مقتوي وهو منسوب
الى مقتى وهو مفعل من القتو وهو الخدمة قال انى
امرؤ من بنى خزيمة لا احسن قتو الملوك والحفدا
فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين
كما انه اذا جمع بصرى وكوفى قيل بصريون وكوفيون
ونحو ذلك الا انه اذا جعل علم الجمع معاقبا لاى الاضافة
فصحت اللام لنية الاضافة كما تصح معها ولولا ذلك
لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون
ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون فقد
ترى الى تعويض علم الجمع من يائى الاضافة والجمع زايدة
• وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من
الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلته موجودة
في المفاعلة فكيف تعوض من حرف هو موجود غير معدوم
قال ابن جنى وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه
في موضع غير هذا • يعني في كتاب التعاقب وفيه انا ابا
على رد قول المبرد في الجزء الستين من التذكرة ومحصله
ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت
المصدر كما يلحق المصادر اصناف زيادات من الف الافعال

وباء التفعيل قال لكن الالف فى المفاعل بغيرها هى الف
فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مقاتلة وضاربته مضاربة
قال الشاعر

اقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا ● وانجو اذا غم الجبان من الكرب

فاما اقمت اقامة واردت ارادة ونحو ذلك فان الهاء فيها
على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال
الزائدة وهى فى قول ابى الحسن عوض من عين افعال
على مذهبهما فى باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف
فى ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركناه
لذلك ● ومن ذلك الالف فى يمان وتهام وشآم هى عوض
من احدى يآءى الاضافة فى يمنى وتهامى وشامى وكذلك
الف ثمان قلت لابى على لم زعمتها للنسب فقال
لانها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم
تكن للنسبة للزمتها الهاء البتة نحو عباقية وكراهية
وسباهية فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل
بدل من الف الفعال كما ان التاء فى اوله عوض من احدى
عينيه ● وقد وقع هذا التعارض فى الحروف المنفصلة
عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بانفس صيغها ●
وذلك قول الراجز على مذهب الخليل

ان الكريم وابيك يعتمل ● ان لم يجد يوما على من يتكل

اى من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمه

الاترى

الاترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ومنع ذكر قول
غيره هنا وكذلك قول الاخر

اولى فاولى بامرء القيس بعدما ● خصفن باثار المطى الحوافرا

اى خصفن بالحوافر اثار المطى يعنى اثار اخفافه
فحذف الباء من الحوافر وزاد اخرى عوضا منها فى اثار المطى
● هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو امثل
فما وجدت مندوحة عن القلب لا نرتكب ● وقياس
هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تضرب امرر اى
اليهم تضرب امرر به وهو كثير اهـ ما اورده ابن جنى
فى هذا الباب ● وبقى تتمات نوردها مزيدة
عليه منها قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف
عوض من ذلك تشديد الميم فى الفم فى بعض
اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فمى
او فمو انشد الاصمعى

يا ليتها قد خرجت من فمه ● وتشديد اب واخ عوضا
من لاميهما المحذوفة فان اصلهما ابو واخو قال فى الجمهرة
ذكر ابن الكلبى ان بعض العرب يقولون اخ واخه
وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ذكر الازهرى
ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديد
نون هن قال سيبويه

الا ليت شعرى هل ابيتنّ ليلة ... وهنّ جاذبين لهزمنى هين

وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال

... والدم يجرى بينهم كالجدول ... وقال

اهان دملى فرغا بعد عزته ... يا عمرو نعيك ابرارا على الحد

فقد شقيت شقاً لا انفصال له ... وسعد مرديك موفور على الابد

وذهب جماعة الى ان تشديد النون فى هذان عوض من الف ذا المحذوفة • وقوم الى ان النون فى المثنى والجمع عوض من حركة المفرد • واخرون الى انها عوض من تنوينه • واخرون الى انها عوض منهما معا • ومن هذا الباب تعويض ها التانيث من الف التانيث الخامسة يقولون فى جمع حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فاذا عوضت من الالف فان شئت تعويض اليا وتقول حبانيط وعفارين وان شئت تعويض الها وتقول حبانطه وعفارنه قال ابو حيان لكن باب تعويض اليا واسع جدا لانه يجوز دخولها فى كل ما حذف منه شئ غير باب لقيرى واما تعويض الها فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من يا النسب المحذوفة كاشعثى واشاعثه وازرقى وازارقه ومهلبى ومهالبه • ومن تعويض الهاء

عن الف

عن الف التانيث قولهم فى تصغير لغيزى لغيغزه وفى تصغير حبارى حبيره ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه فى اذ واذ ومن حرف العلة المحذوف نحو جوار وغواش وقاض وداع قال ابن النحاس فى التعليقة واختلف فى تنوين كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كاذ قال الزمخشرى والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى

فائدة قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا يا ابت فالتا عوض من يا المتكلم وقد يكون العوض فى الاخر من محذوف كان فى الاول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست لما حذفوا من اخره لام الكلمة عوضوا فى اوله همز الوصل وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا اخرا فيعوض منه حرف اخر نحو زنادقة فى زناديق وقال ابو البقا فى التبيين عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنه واذا حذفوا من الاخر عوضوا فى الاول مثل ابن • وقد عوضوا فى الاسم

همز الوصل في اوله فكان المحذوف من اخره • قال والعوض
مخالف للمبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض
يكون في غير موضع المعوض منه قال فان قيل التعويض
في موضع لا يوثق بان المعوض عنه في غيره لان القصد
منه تكميل الكلمة فاين كانت حصل غرض التعويض
• الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوضا من حركة
اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة فالجواب
ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه
مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين •
توهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض
العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل
بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل
منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه
حصل التخفيف • وفي شرح التسهيل لابي حيان اختلف
في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة
وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على
وزن فاعل لمذكر عاقل • وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل
وكملة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الاخر والصحيح
وقال الفرا وزنه فعّل بتضعيف العين كنازل
ونزّل اعني في غزاة ورماة عوضا مما ذهب من التضعيف
كالهاء في اقامه واستقامه عوض ما حذف قال ابو حيان

وقد

وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في
ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة الاف
بيت الا تسعة بيتا احتوت على نظم سهل وعلم
جم فقال • • • • •

والوزن في الغزاة والرماة • في الاصل عند جملة الرواة
فعلة ليس لها نظير • في سالم من شانه الظهور
واخرون فيه قالوا فعله • كما تقول في الصحيح الجمله
فخص في ذلك حرف الفاء • بالضم في ذي الواو او ذي الياء
وخالف الفرا ما انبات • وجهم بقوله سراة
وعندهم وزن غزاه فعّل • كما تقول نازل ونزّل
فالها من ساقطها معتاضه • وانما تعرف بالرياضه
كالاصل في اقامة اقوامُ • بالاعتياض اطرد الكلامُ
وبعضها جاء على التاصيل • عزّى وعفّى ليس بالمجهول
وقال الزمخشري في الاحاجي معنى العوض ان
يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء
ليس في لواحقها كانتقاص التثنية والجمع السالم بقطع
الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة التنوين
• والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث
يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك • الا ترى
ان العوض في اللهم في اخر الاسم والمعوض منه في اوله
وقد الف ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل

والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربى التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون رسيله الا ان البدل اعم استعمالا من العوض • وذلك انا نقول ان الهمزة في قام بدل من الواو في قوم • ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم بدل من يا في اوله كما نقول انها عوض منها وان يا اينق بدل من عينها كما نقول انها عوض منها • او لا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شايعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذى رواه في هذا هو القياس • وذلك ان تعرف العوض في كلام العرب اين وقعت انما هو لان ياتى مستقبل ثابت خالفا المنقض ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء اخر من بعده ومعلوم انما يمضى من الدهر فان لا يعاود ومعاد لا يرجع • وما ورد في فوت المعوض منه قوله

عاضها الله غلاما بعدما • شابت الاصداغ والضرس نقد
اى عوضها الله تعالى الولد مما اخذه منها من سواد الشعر

وصحة

وصحة الفم فهذه حال تعرف العوض وليس كذلك تعرف البدل لان البدل من الشيء قد يكون والد والشيئان جميعا موجودان • الا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين • فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الاخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك ومما ينبغى ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه • الا ترى ان يا ميزان بدل من الواو التى هى فاؤها وهى مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بدل من اليا التى هى فاؤها وهى في مكانها ودال ود الاولى بدل من تاء وتد وهى في مكانها والالف في رايت زيدا بدل من تنوينه وهى في مكانه وليس احد يقول ان يا ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رايت زيدا في الوقف عوض من تنوينه في الوصل • وسبب

ذلك ما قدمناه من ان العوض انما هي لعدم الاول
وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام
وباع لانها فيهما كانها الواو واليا ومتى نطقت بواحد
من هذه الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالاخر
وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون
التوكيد في اخر جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى
انهم نطقوا بالالف فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف
اذن كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف
البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه
لا متقدما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسم شيا من ذلك
عوضا وليس كذلك ها زنادقه لانها عوض من يا
زناديق قيل لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه
وكذلك ها التفعلة نحو التقدمة والتجربة انما هي
عوض من ياء التفعيل نحو التقديم والتجريب وتاء
التفعيل عوض من عين تفعال فتاء تكذيب عوض
من احدى عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن
يا التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان اليا
ايضا قريبة الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه
بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى **قاعدة**
العوض والمعوض منه لا يجتمعان • ومن ثم رد ابو
حيان قول شيخيه ابن عصفور والابدي انه لا يجوز

حذف

حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجواب
معا الا بشرط تعويض لا من المحذوف نحو اضرب زيدا
ان اسا والا فلا فقال ليس بشي بل لا نائبة وليست
عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما • تقول اضرب
زيدا ان اسا وان لا يسي فلا تضربه ولو كان
تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابي موسى
الجزولي ان ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف
اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت
عوضا لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين
لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب
انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت
عوضا للزمت **وللقاعدة فروع احدها**
قولهم اللهم الميم عوض من حرف الندا ولذا لا يجمع بينهما
الثاني قولهم في الندا يا ابت ويا امت التا فيهما
عوض من يا الاضافة ولذا لا يجمع بينهما **الثالث** قولهم
يماني وشامي وتهامي الالف فيه عوض من احدى
ياءي النسب ولذا لا يجمع بينهما **الرابع** قولهم عدة وزنة
ونحو ذلك الها فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي
فا الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان
الخامس قولهم زنادقة الها فيه عوض من اليا في
زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة

وما اشبه ذلك السادس قال ابوحيان تختص كاف ضمير
الخطاب في المونث بلحوق شين عند بعض العرب وتبين
عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من الياء فلذلك لا يجتمعا
السابع قال ابوحيان قد نابت الالف عن هاء السكت
في الوقف في بعض المواضع وذلك في حيهل وانما قالوا
في حيهله وحيهل وحيهلا والها الاصل والالف
كلها عوض عنها واما انا فصح فيه انه بالها ووقف عليه
ايضا بالالف فقالوا انا وليست الالف من الضمير خلافا
للكوفيين اذ لو كانت منه لغلبت في الوقف عليه اناه
كما قلت في الوقف على هذا هذاه الثامن باب
جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رايت جواري
بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة
الرفع والجر تحذف ياوه ويلحقه التنوين والاصح انه
عوض من الياء ولذا لا يجتمعان قال في البسيط وهذه
المسئلة مما يعايا بها ويقال اى اسم اذا تم لفظه نقص
حكمه واذا نقص حكمه تم لفظه ونقصان لفظه بحذف
يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به التاسع قال
الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها والفعل
والتقدير لو لم يمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك
الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا عوضا فصار بمنزلة
حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا

تحذفوا

تحذفوا الفعل وزادوا ما عوضا من الفعل قالوا والذى
يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل
لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه العاشر قال
ابوحيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية
والفا الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قائم لانها عوض
عنها فلا يجتمعان الحادي عشر قال في البسيط تصحب
اللام اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف
التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز
الجمع بينهما فيقال هذالك لئلا يجمع بين العوض
والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض
الثاني عشر قال الزمخشري في الاحاجي نحو قولهم سنون
وقلون وارضون وحرون في جمع حرة جعلوا الجمع بالواو
والنون عوضا من المحذوف فيما من لاما وحرفا نابت
وقال في البسيط سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو
والنون عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت
على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا
واما قلة فيجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في
الجمعين لان علامتهما كالعوض من لامها بخلاف جمعها
على قلى وكذا هنة تجمع على هنوات ولا تعود اللام
لان الالف والتا صارا كالعوض وكذا فئة وفئات وشية
وشيات ورية ورئون ورئات ومئة ومئون

ومئات ونحو ذلك وقال ابن فلاح في المغني سمعت
الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن
بحذف لام او تاء تانيث او ادغام قالوا سنه وسنون
وقله وقلون وبره وبرون وثبه وثبون وكره
وكرون ورئه ورئون ومئه ومئون وارض
وارضون وحره وحرون وهذا يتوقف على السماع
لامجال للقياس فيه وقد غيروا ابنيته بعضها اشعارا
بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا
وضموا اول ثبين وكرين وقيل انه جمعها ليس عوضا
من تاء التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى من يعقل
• وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب
الكلمة للامها الذي هو من تتمتها ولم يوجد التعويض
في محذوف التاء الا في ارض ليكون الزايد في قوة الاصلى
في المداعاة والطلب انتهى **الثالث عشر** الاسماء الستة
حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحرف
كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح المفصل
الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل
مضمر تقديره انادي زيدا وادعو ونحو ذلك ولا يجوز
اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت عنه **الخامس
عشر** قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث
بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة اخر الاسم من نحو

يازيداه

يازيداه ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الف
الندبة ومجراهما واحد لانك لا تدعو واحدا منهما
ليستجيب في الحال كما في النداء **السادس عشر**
قال ابن يعيش على التنبيه في يا ايها الرجل زيدت لازمة
عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في
قولك ايه الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من
الا ترى انك اذا ناديت من قلت يا من ابوه قائم
ويا من في الدار **السابع عشر** قال ابن يعيش الناس
اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام
في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان • فاما قوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا • فمردود
لا يعرف قائله **الثامن عشر** قال ابن يعيش لا يجوز
اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو الاسد
الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلا يجمع
بينهما **التاسع عشر** قال ابن يعيش قولهم عذيرك
من فلان مصدر بمعنى العذر وهو منصوب بفعل
مقدر كانه قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع
الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز
اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل **العشرون**
قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم الخفض
في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضا
عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل • قال ونظير
ذلك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب
المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض
وانما هي نائبة في اللفظ عن رب **الحادي والعشرون**
قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم اجمعين كان
في تقدير رايت القوم اجمعين وكان يجب ان يقول
جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف
اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت
الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه
• ولهذا لم يجرين على نكرة وصار ذلك الجمع ارضا على
ارضين عوضا من تاء التانيث فان قيل ان التانيث
تنزل منزلة من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت
حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها
كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين
وقلة وقلين وثبة وثبين والمضاف اليه كلمة
قائمة وقاعدة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها •
فالجواب ان المضاف اليه ايضا يتنزل من المضاف
منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما
واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما تصغر
الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم

التانيث

التانيث نحو طلحة وحمرا فتصغر الصدر وتبقي علم
التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف
منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف
واريد معناه **الثاني والعشرون** قال ابن هشام في المغني
لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها
ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن الخواص في شرح الدرة
كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه
لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين
العوض والمعوض منه **الثالث والعشرون** قال
السخاوي في تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي ما في
قولك اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان
اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل
معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع
اظهار الفعل وهو قول المبرد **الرابع والعشرون** اما
في قولهم اما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهما يكن
من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي
الخامس والعشرون ما في قولهم افعل هذا اما لا عوض من
جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره فحذفت الجملة
وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي
السادس والعشرون قد وسوف والسين وحرف
النفي جعلت عوضا من ما سقط من ان المفتوحة

المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي **السابع والعشرون** قولهم زرني ازرك حقيقته زرني فانك ان تزرني ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه ذكره ابن جني في كتاب التعاقب قال ومثل ذلك اكثر الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعا والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير الشرط كقولا تشتمه يكن خيرا لك اين بيتك ازره اي ان اعرفه ازره ليت لي مالا انفقه اللهم ارزقني بعيرا احج عليه الا تنزل عندنا تصب خيرا فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة **الثامن والعشرون** قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني **التاسع والعشرون** ما في حيثما واذ ما جيء بها عوضا من اضافتها الى الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني **الثلاثون** الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره ابن جني **الحادي**

والثلاثون

والثلاثون جواب لولا في قولك لولا زيد لغمت اجمل عوضا من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن ~~فوجب حذفه ولم~~ ومعا قبالة فوجب حذفه ذكره ابن جني **الثاني والثلاثون** قولك ليت شعري هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرته وشعرته فعل متعد مصدرا استعمل مثله وهذه الجملة نابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفاء بها ذكره ابن جني **الثالث والثلاثون** يد وغد اصلهما يدي وغدو بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة العين ذكره ابن جني **الرابع والثلاثون** قال ابن هشام لكون البا والهمزة متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد وكذا قال الحريري في درة الغواص الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي استفهام **الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون** قال ابن جني في سر الصناعة قولهم لا ها الله فان الها صارت عندهم عوضا من الواو الا تراها لا تجمع معها كما صارت همزة الاستفهام في الله انك لقايم عوضا من الواو وقال الشلوبين في شرح الجزولية ها الله بالمد نعلى ان همزة الاستفهام في الله انك لقايم عوضا من الواو ~~ان همزة الاستفهام في الله انك لقايم عوضا من الواو~~ صارت عوضا من حرف القسم والدليل كونها عوضا انها لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول آوالله لافعلن

السابع والثلاثون قال الاندلسى فى شرح المفصل يقال
ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف اليا فانها ليست
عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت
والله الثامن والثلاثون قال ابن ابان لا يجوز اظهار ان
الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز
اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه
التاسع والثلاثون قال ابن عصفور فى شرح الجمل المنصوب
على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة
لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن
تاهب للحج مكة اى تريد ولمن شدد سهما القرطاس
اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز
اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل
الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد وانما
جاز ذلك فى مواضع تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك
قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما
جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال
ومن ذلك هنيئا مريا وكرامة ومسرة ونعمة عين
وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وهذا
وما اشبهه ذلك من المصادر التى استعملت فى الدعا للانسان
او عليه او هى صالحة لذلك كلها منصوبة باضمار فعل
لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى

٤٠ الاربعون قال ابن الدهان فى الغرة قال قوم انما امتنع دخول
الجر فى الفعل لان الجزم فى الفعل عوض من الجر فى الاسم
فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه الحادى والاربعون
٤١ قال ابن الصايغ فى تذكرته نقلت من مجموع بخط على بن
عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه
وعبد بطنه وواحد امه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا
بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الها فى وجهه
يقتضى ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثانى
لانه لا يصح رفع البطن لعبد والام بواحد كما ينقل كانى حسن
٤٢ نحو حسن ابوه ثم حسن الاب الثانى والاربعون قال ابن القواس
فى شرح الدرة قد عوضوا عن الواو فى القسم ثلاثة احرف
ها التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل فجروا
بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف
تنبيه وبينها تنبيه قال السخاوى فى تنوير الدياجى
ابدلوا يا الاضافة تا فى نحو يا ابت ويا امت وابدلوا
منها الفا فقالوا يا ابا ويا اما فلما ابدلت التا والالف
ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك
جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين
وكذا ذكر ابن النحاس فى التعليقة وقالوا لا يكره الجمع بين
العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض عنه
تنبيه تنبيه قال ابن جنى فى كتاب التعاقب لا يجمع بين

ان يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يات في شيء من كلامهم
تنبيه قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول
النحاة التاني فرازنه عوض من اليا نظر اذ يمكن ان يكون
للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا
بينها وبين التا لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين
في الكلمة وعند ما راى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها
انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها
على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى يعتبره
العرب بحيث يحمل الهاله بالقصد بل هذه عبارة تكون
من النحوي عند روية التعاقب في كلامهم وان كان
سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه
لا ينقدح فيه معنى بل ينبغي انما ينسب للعرب المعاوضة
اذا كان للتعويض فائدة واي فائدة في اسقاط حرف
وزيادة اخر انتهى **قلت** هذا السوال قد تعرض
له ابن جني واجاب عنه فقال في كتاب التعاقب فان
قلت فلعل الهاء في زنادقة وجحاجحة لتانيث الجمع كها
في ملائكة وصياقلة فلا يكون عوضا فما قلنا لم تات الهاء
لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة
نحو ملائكة انتهى **قاعدة** ما كان عوضا لا يحذف
فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا
في قولهم افعل هذا اما لا ولا التا من عدة واقامة واستقامة

فاما

فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده
ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تغدر احرف
الندا عوضا من ادعوا وانادي لاجازتهم حذفها وقال
الابدي في شرح الجزولية ان قال قائل لم جاز دخول يا على
هذا ولا تدخل على الالف واللام **فالجواب**
قال المازني ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما
دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته
اشارة الندا فصارت عوضا من نزع الاشارة ومن اجل
ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة
التغليب قال ابن هشام في المغني القاعدة
الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما
او اختلاط فلهذا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة
والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب
وانما الخافق المغرب وسمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق
فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر
والعجاجين في روبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة
ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل نحو فمنهم
من يمشي على بطنه الاية واسم المخاطبين على الغائبين
في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذ
كرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين

والملايكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا
ابليس • ومن التغليب اولتعودن فى ملتنا فان شعيبا
عليه السلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه
• وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء
والانعام • قالوا ويغلب المونث على المذكر فى مسئلتين
احدهما ضبعان فى تثنية ضبع للمونث وضبعان للمذكر
اذ لم يقولوا ضبعانان • والثانية التاريخ فانهم ارخوا
الليالى دون الايام ذكر ذلك الزجاجى وجماعة •
قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان
يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل
والنهار ولا هنا عبر عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت
العرب بالليالى لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما
يطلع ليلا • وقال ابن فلاح فى مغنيه العرب تغلب الاقرب
على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما
على الغايب فى الاسما انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما
• واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة فى الحال مجاز
فى الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على
الابعد من ذلك

التغيير يانس التغيير

قال ابو حيان باب النسب بنى على ثلاث تغييرات
لفظى وهو كسر ما قبل اليا وانتقال الاعراب اليها •
ومعنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى

التغيير يانس التغيير

ان

ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا نسبت
اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى علي • وحكمي
وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو
مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش
ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان ترفع
الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل
المشتق فهذه ثلاث تغييرات • ولما كان فيه هذه
التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ
التغيير يانس بالتغيير • وقال غيره للنسب تغير
الاسم تغييرات • منها انه ينقله من التعريف الى التنكير
تقول فى تميم تميمى والاضافة فى غير هذا الباب
حكمها فى الاكثر انه تعرف • ومنها انه ينقله من الجمود
الى الاشتقاق والا لما جاز وصف المونث به ولحاقه
التا ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير ومن
ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية
دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها فى باب
الاخبارات والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من
التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام
مخصوصة بالتغيير • الا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب
ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء
لانها فى اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يونس

بالتغيير ● ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي
دخلت تا التانيث في ام واب في حال الندا عوضا من ياء
الاضافة نحو يا امت ويا ابت والاصل يا امي ويا ابي والدليل
على انها تا التانيث قولهم في الوقف يا ابه يا امه وانما
اختص ذلك بالندا لانه باب تغيير ● ومن ذلك قال
ابن يعيش نحو ترخيم ما فيه تا التانيث وان لم يكن علما
نحو يا ثب ويا عض في ثبة وعضة لانها تبدل هاء في
الوقف ابدا مطردا فساغ حذفها لان التغيير اللازم
لها من نقلها من التا الى الها سهل تغييرها بالحذف لان
التغيير يانس بالتغيير ● ومن ذلك قال ابن النحاس
في التعليقة لا يرخم المتعجب منه لانا لا نرخم الا ما احدث فيه الندا
البنا وليس بمندوب لانه لما تطرق اليه التغيير بالبنا جاز
ان يتطرق اليه تغيير اخر بالترخيم لان التغيير يانس بالتغيير
ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما اتبعت حركة المنادى
لحركة الصفة اذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الاعلام
بالنقل والتغيير يونس بالتغيير ● ومن ذلك قال السخاوي
باب فعيلة اذا نسب اليه تحذف منه التا ثم اليا نحو قال في
حنيفة حنفي لان يا النسبة لما تسلطت على حذف التا تسلطت
على حذف الزائد الاخر والتغيير يونس بالتغيير ● بخلاف
باب فعيل فلا يحذف اليا نحو تميم وتميمي لفقد العلة المذكورة
● ولذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تا

التانيث

التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر لان التغيير
يونس بالتغيير ● وقال ابن فلاح في المغني انما اختص
العلم بالترخيم لوجهين ● احدهما ان الاعلام منقولة في
الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير
والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في
حذف اليا في النسب الى حنيفة تبعا لحذف التا دون
حذفها من حنيف والثاني ان الندا اثر فيها التغيير
بالبنا والتغيير يونس بالتغيير ● ومن ذلك قال ابن عصفور
في شرح الجمل والذي خرج عن نظائره ايّ من الموصولات
وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدا والخبر ولم يكن
في الصلة طول وكان المبتدا مضمرا لم يجز حذف المبتدا وابقا
الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدا في ايّ في
فصيح الكلام نحو يعجبني ايهم هو قائم وان شئت قلت
ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا
بالبنا لان التغيير يانس بالتغيير **التقاص** منه
حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على
الجر في باب جمع المونث السالم وفي التثنية والجمع المذكر
السالم طلبا للمقاصة ذكره في البسيط ● وقال ابن يعيش
في شرح المفصل ابدلت الهمزة من الهاء في ماءٍ وشاءٍ
والاصل موهٌ وشوهٌ وفي ابهات والاصل امهات
وكان ذلك ضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء

التقاص

تعارض اللفظين

من الهمزة قالوا عن فعلت والمراد أنّ وهمزت النون
في ابزنه وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في نحو
صحرا وعشراء ونفسا واوا في الجمع بالالف والتا فيقال
صحراوات وعشروات ونفساوات لان الواو قد تبدل
همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص **تعارض
اللفظين** هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر
ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال القاعدة
الحادية عشر من ملح كلامهم تعارض اللفظين ولذلك
امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثنا بها واعطاء
الا حكم غير في الوصف بها • الثاني اعطاء حكم ان
المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله •
ان تقرآن على اسما ويحكما • مني السلام وان لا تشعرا احدا
• واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم ذكره
ابن الحاجب • الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال
نحو فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم
نحو لو يشا طار بها ذو ميعة ذكره ابن الشجري • الرابع
اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله •
واذا تصبك خصاصة فتحمل • واهمال متى حملا على اذا
كقول عائشة رضي الله تعالى عنها وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس • الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل
النصب قرئ الم نشرح واعطاء لن حكم لم في الجزم بها

كقوله

كقوله •
لن يخب الآن من رجائك من •
حرك من دون بابك الحلقه •
السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال
واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا
كقولهم ليس الطيب الا المسك السابع اعطاء عسى
حكم لعل في العمل • كقوله •
يا ابتا علك او عساكا • واعطاء لعل حكم عسى في اقتران
خبرها بان الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه
كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله •
او بلغت سوآتهم هجر • التاسع اعطاء الحسن الوجه
حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل
حكم الحسن الوجه في الجر • العاشر اعطاء افعل في التعجب
حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل
حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر • قال ولو ذكرت
احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه
لجا من ذلك امثلة كثيرة • وذكر محمد بن مسعود بن الذكي
في كتابه البديع ان الذي وان المصدرية يتقارضان
فتقع الذي مصدرية كقوله •
اتفرح اكبادُ المحبين كالذي •
ارى كبدي من حب مَيّة يفرحُ •

وتقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد اعقل من ان يكذب
اى من الذى يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذى
مصدرية فقال به يونس والفرا والفارسى وارتضاه
ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر
الله به عباده وخضتم كالذى خاضوا واما عكسه فلم
اعرف قايلا به والذى جرّاه عليه اشكال هذا الكلام
فان ظاهره يفضل زيدا فى العقل على الكذب وهذا
لا معنى له ونظاير هذا التركيب مشهورة الاستعمال
وقل من يتنبه لاشكاله قال وظهر لى توجيهان
احدهما ان يكون فى الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان
والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى
المعنى الذى اراده ولكن توجيه يقبله العلماء الا ترى
انه قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى
ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى
الثانى ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد
من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة
للمفضول بل متعلقة باعقل لما ضمنه من معنى البعد
لا لما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه متروك ابدا
مع افعل اذا قصد به التعميم وفى شرح الدرة لابن
القواس شبهت ليس بلا فحملت عليها فى العطف كما حملت
لا عليها فى العمل وقال بعضهم فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

خرج

خرج المازنى الاية على ان ان وان كانت مشددة فهى
النافية بمعنى ما ثقلت كما ان ان المشددة تخفف وهذا
من التعارض **فايدة** قال الزمخشرى فى المفصل
واعلم ان الا وغيرا تتقارضان ما لكل واحد منهما قال
ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما مستعير من
الاخر حكما هو اخص به فاصل غير ان تكون وصفا والاستثنا
فيه عارض مستعار من الا **التقدير** فيه مباحث
الاول قال ابن هشام القياس ان تقدر الشئ فى مكانه
الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهى الحذف ووضع
الشئ فى غير محله فيجب ان تقدر المفسر فى نحو زيدا
رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا
عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص ح وليس كما توهموا وانما
يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوى
لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله
ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى اما فعل
وكذا قدرنا فى نحو فى الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر
موخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر
عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يجب تقديره مقدما لمعارضة
اصل اخر وهو انه عامل فى الظرف واصل العامل ان يتقدم
على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير
لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا واذا قلت

ان خلفك زيد اوجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما
لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها • واذا قلت كان خلفك
زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم
مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية
بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة
فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول
باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن
ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب
على الموحدين ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق
بذلك **الثاني** ينبغي تقليل المقدر ما امكن لتقل
مخالفة الاصل • ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا
قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل
اذ كان او اذا كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة
ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت
مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير
الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر
مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف
• والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث
وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير
حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف
قول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن الاية

ان اصل

الثاني

ان اصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى
ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك تقليلا للمحذوف
الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة
او موصوف وصفة مضاف او جار ومجرور مضمر عائد على
ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة
بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران
عين والثاني نحو اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا
اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه
ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا
قاله الاخفش **الرابع** ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ
المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما فانه من لفظ
المبتدا دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن
في زيدا اضربه • فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي او
صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر
فيه اهن دون اضرب • فان قلت زيد اهن اخاه
قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون
امرر لانه لا يتعدى بنفسه • نعم ان كان العامل مما يتعدى
بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت له
جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ
به • ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله

الثالث

الرابع

يا ايها المائح دلوى دونكا ۝ اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر
خذ لا دونك وقوله ۝
واضرب منا بالسيوف القوانسا ۝ الناصب فيه للقوانس
فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير
من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل
فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد امس درهم
التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما فررت
بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من ال ۝

الخامس قد يأولون اللفظ على تقدير وذلك المقدر
على تقدير اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى فان
يفترى مؤول بالافترا والافترا مؤول بمفترى ۝
ثم يأولونه دون لما قالوا قبل ما قالوا بمعنى القول
والقول بتاويل المقول ۝ وقال ابو البقاء حتى تنفقوا
مما تحبون يجوز عنده اى على كون ما مصدرية والمصدر
فى تاويل اسم المفعول

السادس قال ابو البقاء فى التبيين
ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور
فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه
وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر فى
حروف المد منها وانه لم يكن فى اللفظ ما يدل عليه

التقديم والتاخير قال ابن السراج فى الاصول الاشيا التى
لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ۝ الصلة على الموصول

والمضمر

والمضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى الا ما جاء منه
على شريطة التفسير ۝ والصفة وما اتصل بها على
الموصوف ۝ وجميع توابع الاسماء ۝ والمضاف اليه وما
اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف واتصل به
لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل
فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها ۝ والفاعل
لا يقدم على الفعل ۝ والافعال التى لا تتصرف لا يقدم عليها
ما بعدها ۝ والصفات المشبهة باسما الفاعلين والصفات
التى لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه
۝ والحروف التى لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على
ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب
عليه ولا يقدم التمييز وما بعد الا ۝ وحروف الاستثنا لا تعمل
فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق
بين العامل والمعمول فيه بشى لم يعمل فيه العامل
الا الاعتراضات واما ما يجوز تقديمه فكل شى عمل فيه
فعل يتصرف او كان خبر المبتدا سوى ما استثنينا انتهى كلام
ابن السراج

تقوية الاضعف واضعاف الاقوى
قال ابن جنى فى الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوى
الاضعف تصرفا وتلعبا ۝ فمن تقوية الاضعف الوصف
بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله وبصحيفة طين خاتمها
وهو كثير ۝ وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زائد

الخامس

السادس

التقديم والتاخير

تقوية الاضعف واضعاف الاقوى

على شرط الاسمية • الا ترى كل وصف اسمًا اووا قعا موقع
الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زايد
على الاسمية • ومن بقوته الاسماء اعمالها عمل الفعل وذلك
انه العمل معنى قوى زايد على شرط الاسمية ومن اضعاف
الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم معموله عليه
وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه والد وصاحب •
وعبد اصلها الوصف ثم منعته • وكذلك لله در ك
اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف
اصله الانصراف • ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود
من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه حديثهما



تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى الخصايص وترجم عليه باب
فى قوة اللفظ لقوة المعنى • قال هذا فصل من العربية
حسن منه قولهم خَشُنَ واخشَوشَنَ فمعنى خشن دون
معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو
وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب فيه
قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخَلُقَ واخلولق
وغَدُنَ واغدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر
واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس
وهو محض القياس قال تعالى اخذ عزيز مقتدر فمقتدر
هنا اوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الامر

وشدة

وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
لان كسب الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير
ومثله قول الشاعر • • • •
انما اقتسمنا خطتينا بيننا • فحملت بَرَّة واحتملت فجارِ
عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ومن ذلك
قولهم رجل جميل ووضئ فاذا ارادوا المبالغة قالوا
جُمّال ووُضّاء وكذلك حسن وحسّان ومنه
باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع وكسر وكسّر وقام
الفرس وقوّمت الخيل ومات البعير وموّتت الابل
ومنه باب فعّال فى النسب كالبزّار والعطّار والقصّار
انما هو لكثرة تعاطى هذه الاشياء وكذلك النسّاف لهذا
الطاير كانه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضّارى
الطاير ايضا كانه قيل له ذلك لقوة خضرته والحوّارى
لقوة حوره وهو بياضه والخطّاف لكثرة اختطافه
والسكّين لكثرة تسكين الذبايح • قال ونحو من تكثير
اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك
فُعال فى معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل
وعراض ابلغ من معنى عريض وكذا خفاف من خفيف
وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان
كانت اخت فعيل فى باب الصفة فان فعيلا اخص
بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل

ولا تقول جَمال وبَطيّ ولا تقول نَبطا وشديد ولا تقول
شداد ولحم عريض ولا تقول عراض فلما كانت فعيل
هي الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعّال
فضارعت فعّال بذلك فعالًا والمعنى الجامع بينهما خروج
كل واحد منهما عن اصله اما فعّال فبالزيادة واما فُعَال
فبالانحراف به عن فعيل • وبعد فاذا كانت
الالفاظ ادلة للمعاني ثم زيد فيها شيء اوجبت القسمة
له زيادة المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته
وهديه كان ذلك دليلا على حادث يتجدد له • وقال
ابن يعيش في شرح المفصل ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا
الاشارة الى متنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك
فان زاد بعد المشار اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك
واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة
بقوة المعنى **تنبيه** خرج عن هذه القاعدة (تنبيه)
باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقلّ المعنى ولهذا
قال العلم السخاوي

وأسماءٍ اذا ما صغّرتها • تزيد حروفا شططًا وتعلو •
وعادتهم اذا زادوا حروفا • تزيد لانحطاط المعنى ويعلو •

يشير الى مغيربان تصغير مغرب وانيسيان تصغير
انسان وعشيان تصغير عشا وعشيشية تصغير
عشية **تلاقي اللغة** عقد له ابن جني بابا في (تلاقي اللغة)

الخصائص

الخصائص قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا
الا لابي علي الفارسي وذلك انه كان يقول في باب اجمع
وجمعا وما يتبع ذلك من اكتع وكتعا وبقيته ان
هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه
منها قال لان باب افعل فعلاء انما هو للصفات وجميعها
يجيء على هذا الموضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر
وصفراء واخرق وخرقاء فاما اجمع وجمعاء فانهما معرفتان
وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم
المؤكد بها قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق
وليس طوالق تكسير طلقة لان فعله لا يكسر على فواعل
وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا
الذي قاله وجه صحيح وابين منه عندي واوضح قولهم
في العلم سلمان وسلمى فليس سلمان اذن من سلمى
كسكران من سكرى لانه باب سكران وسكرى الصفة
وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان
من سلمى كقحطان من ليلى غير انهما لما كانا من لفظ واحد
تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل
الهائج ويهماء للفلاة ليسا كأدهم ودهماء لانهما لو كانا كذلك
لوجب ان ياتي فيهما ويهم كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان
هذا تلاق من اللغة وان ايهم لا مؤنث له ويهماء لا مذكر
لها • ومن التلاقي قولهم في العلم اسلم وسلمى ومثله

شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاف وقع فى اثناء هذه اللغة عن غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

اشار ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل ● قال وذلك كقولهم عَبَنْقَطى فيظهرون النون الساكنة قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا فى شيء من كلامهم ● الا ترى ان سيبويه قال ليس فى الكلام مثل قَنْزٍ وعِنْلٍ ويقولون فى تمثيل عُرُنْدٍ فُعُنْلٌ وحَجَنْفَلٌ فَعَنْلَلٌ وعَرَنْقُصَان فَعَنْلُلان وهو كالاول ولابد فى هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون فى اللام فى هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد ● الا ترى انك لو ادغمت وقلت وزن عُرُنْدٍ فُعُلٌّ لم يكن فرق بينه وبين قُمُدٍّ وعُتُلٍّ وحُمُلٍّ ولو قلت وزن حَجَنْفَل فَعَلَّلٌ لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وباب عدبّس وهمّلع ● ولو قلت فى حبنطى فعلّى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى قال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ● الا ترى لو قيل لك ابن من دخل مثل حجنفل لم يجزه لانك كنت تصيره الى دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير

موجود

موجود فدل على انك فى التمثيل لست ببان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيته غير ممتثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان يقول وزن حجنفل من دخل دخنلل كما قلت فى التمثيل وزن حجنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين

حرف الثاء الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابو البقاء فى التبيين قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره فى تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بنى ادم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ● ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدلوله الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ●

ثبوت الحدث فى اسم الفاعل اقوى من ثبوته فى الفعل

ذكره ابن الصائغ فى تذكرته قال فعثا وهو مفسد متقاربا بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشرى مفسدين من قوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين حالا

حرف الجيم الجمل نكرات

قال ابن يعيش الا ترى انها تجرى اوصافا على النكرات قال
ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب بها فائدة لان ما يعرف
لا يستفاد فلما كانت تجرى اوصافا على النكرات لتنكيرها
ارادوا ان يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال
مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت
ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال
لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء
والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية
فجاوا حينئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف
بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صلة للذى هو
الصفة فى اللفظ والغرض الجملة كما جاوا باى متوصلين
بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفة
للنكرة نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل والمقصود
نداء الرجل واى وصلة وكما جاوا بذى التى بمعنى صاحب
متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ
الذى قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف
المعارف فزادوا فى اوله الالف واللام ليحصل لهم بذلك
لفظ المعرفة الذى قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى
. وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته بنى ابن
عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه لا بد
من حذف فى قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس

الذى

للذى ببكة والتقدير لهو الذى ببكة فالخبر جملة اسمية
لا مفرد معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج فى ان هذان لساحران ن
التقدير لهما ساحران • وقال صاحب البسيط انما اختصت
النكرة بالوصف بالجملة لوجهين • احدهما انها تطابقها
فى التنكير بدليل وضعها على التنكير الذى لا يقبل التعريف
والثانى ان فائدة الجمل فى احكامها وهى نكرة ولو فرض
تعريفه لحكم فى بعض الصور لكان نكرة فى المعنى لاستحالة
الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يجهله
السامع فيحصل له بذلك فائدة • واذا كان الحكم نكرة
وهو مقصود الجملة كان مطابقا للموصوف فى التنكير
الجوار عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص ولخصه ابن الجوار
هشام فى المغنى بزيادة ونقص • فقال القاعدة
الثانية ان الشىء يعطى حكم الشىء اذا جاوره كقول
بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله • •
كبير اناس فى بجاد مزمل • قال ابن هشام وقيل فى وارجلكم
بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل
مغسولة على مه لا ممسوحة ولكن خفض على المجاورة رسم
• والذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى
النعت قليلا وفى التوكيد نادرا كقوله • • •
يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم • ولا يكون فى النسق لان
العاطف يمنع التجاور • قال ومن ذلك قولهم هنانى ومرانى

والاصل أَمْرأَنّ وقولهم هو رِجْسٌ نَجْسٌ بكسر النون
وسكون الجيم والاصل نَجَس بفتح النون وكسر الجيم قال
ابن هشام كذا قالوه وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون
هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد
الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون
تقديم رجس او يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل
بفتحة فكسرة نحو كَتِف ولِبْن ونَبِق وقالوا اخذه
ما قَدُم وما حَدُث وقرا بعضهم سلاسلا واغلالا وسعيرا
بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير
ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر •
وقرا ابو حيه يوقنون بالهمز وقال جرير • •
لحُبَّ المؤقدان الى مؤسى بهمز المؤقدان ومؤسى على
اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزته كما
قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت • ومن ذلك
قولهم في صُوَّم صُيَّم وفي جُوَّع جُيَّع حملا على قولهم عصوّ
عِصِيّ لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في
القلب وكان ابو علي ينشد مثل ذلك • •
قد يوخذ الجار بجرم الجار • قال ابن جني وعليه ايضا اجازوا
النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر
ومررت ببكر الا انها لما جاورت اللام بكونها في العين
صارت لذلك كانها في اللام تقارفها وكذلك ايضا قولهم

شابه

شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمد في الالف كانه
تحريك للحرف الاول المدغم حتى كانه لذلك لم يجمع بين
ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف • قال
ومن الجوار استقباح الخليل العقد مع الحمق مع المخترق
وذلك ان هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته
وكان الروي في اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا
صارت الحركة قبله كانها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح
الاقواء • وقال ابن جني في قوله في اي يومي من الموت افر
ايوم لم يقدر ام يوم قُدِر الاصل يقدرْ بالسكون
ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والرا الساكنة وقد اجرت
العرب الساكن المجاور للحركة مجرى المحرك والمحرك
مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة
الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني ولزم ح
فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة • قال وعلى
ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو علي
قوله • • • •
كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا • اصله ترأى بهمزة بعدها
الف قال سراقة • • •
أرى عينيّ ما لم ترأياه • ثم حذفت الالف للجازم ثم
ابدلت الهمزة الفا لما ذكرناه • وقال ابن يعيش اختار
البصريون في باب التنازع اعمال الثاني لانه اقرب الى المعمول

فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة قال ومما يدل
على رعايتهم جانب القرب والمجاورة انهم قالوا جحر ضب
خرب وماءُ شنٍّ باردٍ فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها
وان لم يكن المعنى عليه • الا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب
والشن لا يوصف بالبرودة وانما هو من وصف الجحر
والما قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم
خشنت بصدره وصدر زيد فاجازوا في المعطوف الوجهين
اجودها الخفض فاختاروا الخفض هنا حملا على الباء وان
كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان اعمال
الثاني فيما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى
فيهما واحد • وقال ابو البقاء في التبيين المجاورة توجب كثيرا
من احكام الاول للثاني والثاني للاول الا ترى الى قولهم
الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التا لما جاور الضمير
الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التا فلو
فصلت بينهما جاز حذفها وما كان ذاك الا لاجل المجاورة
• وقال في موضع اخر قد اجرت العرب كثيرا من احكام
المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني للاول
في المعنى كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم اني لآتيه في
بالغدايا والعشايا والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز
من اجل العشايا وهو كثير • وقال في موضع اخر ذهب الكوفيون
الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة

اثر

اثر • الا ترى ان كلا لما جاورت المنصوب والمجرور حملت
على قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار وما حمل على ما قبله
بسبب الجوار كثير جدا ثم قال وكل موضع حمل على الجوار
فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة **حرف الحاء الحركة
فيها فوائد الاولى** اختلف الناس في الحركة
هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب
• قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه • قال
الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال
قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول
بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة
من ادغام الاول في الاخر نحو المَلَل والضَّفَف والمَشَش
كما يفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمـ
والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت
عن الادغام ونحو من هذا قولهم ميزان وميعاد تقلب
الواو يا يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها
لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب يا للكسرة
التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب
لانها لم تلها • وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام
في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين
المثلين قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو رمنا مذكرا
من الطي ثم اتبعناه امرا اخر له من الوجل من غير حرف عطف

لقلنا اطوِيجل والاصل فيه اطوِوجل فقلبت الواو التى
هى فاء الفعل من الوجل بالسكونها وانكسار ما قبلها فلولا
ان كسرة واو اطوِ فى الرتبة بعدها لما قلبت واو اوجل
وذلك ان الكسرة انما قلبت الواو لمخالفتها اياها فى جنس
الصوت فتجتذبها الى ما هى بعضه ومن جنسه وهى اليا
وكما ان هناك كسرة فى الواو فهناك ايضا الواو وهى
وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول
المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لانه يروم
ان ينتبهما جميعا فى زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفى
صوتا واقوى جرسا من الحركة فاذا لم نقل لك انها اقوى
من الكسرة التى فيه فلا اقل من ان يكون فى القوة والصوت
مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية
للكسرة قبلها لان بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية
الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تادى الامر
فى المعادلة الى هنا ترافعت الواو والكسرة احكامهما
فكان لا كسرة قبلها ولا واوا واذا كان كذلك لم تجد
امرا تقلب له الواو الثانية يا فكان يجب على هذا ان
تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة لترافع
ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما وتكافئهما فيما ذكرنا
فدل قلب الواو الثانية يا حتى صارت اطويجل على ان
الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها

كانت

كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة ● قال الفارسى ويقوى
قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون الساكنة مخرجها
مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم
فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان يكون
النون المتحركة له ايضا من الالف وذلك ان الحركة
انما تحدث بعدها فكان ينبغى ان لا تغنى عنها شيا
لسبقها هى لحركتها ● قال ابن جنى قال الفارسى خال
ورايته معنيا بهذا الدليل وهو عندى ساقط عن
سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يوثر الشى فيما
قبله من قبل وجوده لانه قد علم انه سيرد فيما بعد
وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت
بعدها البا قلبت النون ميما فى اللفظ وذلك نحو عمبر
وشمبا فى عنبر وشنبا فكما لا شك فى ان البا فى ذلك
بعد النون وقد قلبت النون قبلها فلذلك لا ينكر
ان يكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الانف
بل اذا كانت البا البعد عن النون قبلها من حركتها النون
فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون
التى هى اقرب اليها واشد التباسا بها اولى بان تجتذبها
وتنقلها من الانف الى الفم ● وما غير منقد ما لتوقع ما يرد
من بعده ضمهم همزة الوصل لتوهمهم الضمة بعدها
نحو ادخل استضعف استخرج ● قال ابن جنى وما يقوى

عندى قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين
على قولهم ان الواو فى نحو يعِد ويزن انما حذفت لوقوعها
بين ياءٍ وكسرة يعنون فى يَوْعِد ويَوزن لو خرج
على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة
عندهم قبل حرفها المتحرك بها ● الاترى انه لو كانت الحركة
بعد الحرف كانت الواو فى يوعد بين فتحة وعين وفى
يوزن بين فتحة وزاى فقولهم بين ياء وكسرة يدل
على ان الواو فى نحو يوعد عندهم بين الياء التى هى ادنى
اليها من فتحتها وكسرة العين التى هى ادنى اليها من
العين بعدها قال وهذا وان كان من الوضوح على
ما تراه فانه لا يلزم من موضعين احدهما انه لا يجب ان
يكون دلالة على اعتقاد القوم فى هذا ما يشبه السايل
الى انهم مريدوه ومعتقدوه ● الاترى ان من يقول
ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا
جميعا هذا القول الذى هو قولهم ان الواو حذفت من يعدُ
ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون
ما عزوته اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر
لا يظن بهم ● والاخر ان اكثر ما فى هذا ان يكون القوم
ارادوه وهذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا
موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه
الى اجماع لان اجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حجة

لان

لان كلامهم انما يرجع فيه الى التامل والطبع لا الى
التقلية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه
فى ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها قال
وقد قلنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة قد
ثبت انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة
بعض اليا والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع
حرفا اخر فينشآن معا فى وقت واحد فكذا بعض الحرف
لا يجوز ان ينشا مع حرف اخر فى وقت واحد لان حكم البعض
فى هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا
من الحروف حدث بعضه مضاما لحرفٍ وبقيته من
بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين
● فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها
المتحرك بها وقبله ايضا ● الاترى ان الحرف الناشئ عن
الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المحرك بتلك الحركة
والا فلو كانت قبله لكانت الالف فى نحو ضارب ليست
تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس عندك
ويخطر عليك ان تنسب اليه قبوله اعتراض معترض
بين الفتحة والالف التابعة لها فى نحو ضارب وقايم
وكذلك القول فى الكسرة واليا والضمة والواو اذا اتبعتا هما
وهذا اتناه فى البيان والبروز الى حكم العيان انتهى ●
وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذى صار اليه سيبويه

فقال ابن الخباز في شرح الدرة بعد ان تكلم على اعراب
الاسم المنصرف وههنا ترتيب وهو ان حرف الاعراب
قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقا
العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده
وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول
من وجهين احدهما ان الحرف يوصف بالحركة فكانت
معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك
لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم
الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها والثاني
ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تنقلب الالف اذ حركتها
همزة ولم يخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت
تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان
الحركة معها ۔ واحتج من قال بعد الحرف من وجهين ۔
احدهما انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل
دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة ۔ والثاني
انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ
منه حرف اخر فلذا الك ما قارنه والجواب عن الاول
ان الادغام امتنع لتحصن الاول بتحركه لا الحاجز بينهما
كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض ۔ وعن الثاني
من وجهين احدهما ان حدوث الحرف عن الحركة كان
لانها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست

بعضا

بعضا له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها
ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمى
الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا
لا يصح النطق بالحركة وحدها والثاني لو قدرنا ان الحركة
بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول
كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين
في التحقيق الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن
ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم
يمتنع ان تصاحب الحرف الحرف انتهى المسئلة
الثامنة قال ابو البقا ويتعلق بهذا الاختلاف
مسئلة اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند
المحققين لوجهين ۔ احدهما ان الحرف اصله السكون
ومحال اجتماع ساكن من حركات ۔ والثاني ان الحرف
له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول
من قال انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت
نشأ الحرف المجانس الا وجهين احدهما ما سبق من
ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انك اذا قلت
اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة
قبله بكمالها فلو كان الحرف لحركتين لم تبق الحركة قبل
الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة ابن جني
ايضا فانه عقد لذلك بابا في الخصائص قال فيه

الحركة حرف صغير • الا ترى ان من متقدمي النحويين
من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة
والفتحة الالف الصغيرة • ويؤكد ذلك عندك انك
متى اشبعت ومطلت الحركة انشأت بعدها حرفا
من جنسها كما قال الشاعر • • •
نفي الدراهم تنقاد الصياريف • وقوله •
واني حيثما يثني الهوى بصري • •
• من حيث ما سلكوا أدنو فانظور •
يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه • •
فانت من الغوائل حين ترمى • ومن ذم الرجال بمنتزاح
يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات
ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب في الابواب
المعروفة من الاسماء الستة والتثنية والجمع على
حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف والحركات
في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله • •
ومن يتقه فان الله معه • وقوله • •
وقد بدا هنك من المئزر • وقوله • •
فاليوم اشرب غير مستحقب • وحذف الحرف في قوله •
فالحقت اخراهم طريق الاهم • يريد اولاهم وقوله •
وصاني العجاج فيما وصني • يريد فيما وصاني قال
ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلاثة

الالف

الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى
حرف اخر غيرهن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك
اذا مطلت الالف ادت الى الهمزة فقلت أ ا ءِ ا ءَ وكذلك
اليا في قولك اي والواو في قولك أوُ فهذا كالحركة
اذا مكنت الى صورة اخرى غير صورتها وهي الالف واليا والواو
في منتزاح والصياريف وانظور وهذا غريب في موضعه
• ومن ذلك ان تا التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا
فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت
نحو قطاة وحصاة وارطاه وحبنطاه • الا ترى الى
مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كانها هي هي •
قال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة
الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة
دونها ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالها كما بينوا
الحركة بها وذلك نحو قولهم وا زيداه واغلامهماه واغلا
ماغلام غلامهمه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم
اعطيتكه ومررت بكه واغزه ولا تدعه والهاء في الجميع
لبيان الحركة لا ضمير ومن ذلك اذا وقعت الثلاثة في المد
لا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرت لذلك مجرى الحركة
• الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من
المضارعة فيه • واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك

مهم

امراة بهند وجمل فالك فيها مذهبان الصرف وتركه
فان تحرك الاوسط نقل الاسم فيتعين منع الصرف
نحو قدم اسم امراة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف
كسعاد ونحوه ومن ذلك انك اذا نسبت الى الرباعي
المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها واوا فتقول في حبلى
حبلى وان شئت حبلوي وفي الخماسي تحذف الفه
البتة كحبارى ومصطفى • وكذلك ان تحرك الثاني
من الرباعي بحذف الفه البتة كقولك في جمزى جمزي
وفي بشكى بشكي فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه
الحرف الزايد على الاربعة • ومن مشابهة الحركة للحرف
انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف
ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد وتطد فحجزت
الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل
وجبرير • ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك نحو الحرف
المشدد وذلك انه اذا وقع رويا في الشعر المقيد
سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويا جعله خفيف
فالمتحرك كقوله • • • •
وقاتم الاعماق خاوي المخترق • فاسكن القاف وهي
مجرورة والمشدد كقوله •
اصحوت اليوم ام شاقتك هر • فحذف احدى الرائين
كما حذف الحركة من قاف المخترق • قال وهذا ان شئت

قلنه

قلنه فقلت ان الحرف اجرى فيه مجرى الحركة وجعلت
الموضع في الحدين للحركة ثم لحق بها فيه الحرف قال وهو
عندي اقيس ومن ذلك استنكارهم اختلاف التوجيه
ان يجتمع مع الحركات غيرها من اختيها نحو الجمع بين المخترق
وبين العقق والحمق فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم
من الجمع بين الالف مع اليا او الواو ردفين قال ومن
ذلك عندي ان حرفي العلة اليا والواو قد صحا في بعض
المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا
بعدهما وذلك نحو العوض والحولة والخونة والقيب والصيد
وحول وروع وان بيوتنا عورة فمن قرا كذلك فجرت
اليا والواو ههنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما
لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما نحو العواد والحوالة
والخوانة والعياب والصياد وحويل ورويع وان
بيوتنا عويره ولذلك ما صح من قولهم هيؤ الرجل من
الهيئة نحو جا مجرى صحة هيوة لو قيل فاعرف ذلك
فانه لطيف

الفائدة الثالثة

قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدي الناس
في ظاهر الامر فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة
ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين
حركة فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف
الممالة نحو فتحة لام الصلاة والزكاة والحيلة

وكذلك قام وعاد والتي بين الكسرة والضمة الكسرة قاف
قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها
الضمة المشمة كسرة كنحو قاف النقر وضمة عين مذعور وابن
بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة
اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم
ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل على ان
هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة
والف التفخيم حرفين غير الف المفتوح ما قبلها وقال
صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة
ثلاث للاعراب وثلاث للبنا وثلاث متوسطة بين حركتين
احدها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف
المفخمة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة
والثانية بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام
في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي والثالثة بين
الفتحة والكسرة وهي قبل الالف الممالة نحو رمى والعاشرة
حركة اعراب تشبه حركة البنا وهي فتحة ما لا ينصرف
في حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب والحادية
عشرة حركة بنا تشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى
وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء
الثانية عشرة حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة
التقاء الساكنين الرابعة عشرة حركة ما قبل يا المتكلم

على مذهب

على مذهب من جعله معربا فانه جي بها لتصحيح الياء وليست
حركة اعراب ولا حركة بناء وقال انما لقبت الحركات
بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة
تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك
انطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرائد
عددنا جملة الحركات سبعا وسبعا بعد هاتين اثنتين
فاعراب ثلاث او بناء ثلاث او ثلاث بين بين
ومشبهتان والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت لدى اخواتها في حيز بين
وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء
وحركة حكاية وحركة اتباع وحركة نقل وحركة
تخلص من سكونين وحركة المضاف الى ياء المتكلم
الفائدة الرابعة قال الشريف الجرجاني في حاشية
الكشاف الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من
البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة
يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضي الى
التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الاصلي من وضع
الالفاظ وهيآتها اعني الابانة عما في الضمير **الفائدة
الخامسة** يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر
او خفض وجزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف
قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت

القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع
ونصب من ناصب والجر او الخفض من جار وخافض
والجزم من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق
فيه المصدر من الاسم نحو العمومه والخؤوله لانهما مشتقا
من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا
للاعراب ولم يكن للبنا عامل يحدثه يشتق له منه القاب
جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف • وقال
ابو البقا العكبري في اللباب انما خصوا الاعراب بذلك
لان الرفع ضمة مخصوصة والفتح فتحة مخصوصة وكذلك
الجر والجزم • وحركة البنا حركة مطلقة والواحد المخصوص
من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الادميين
اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو
ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب
كالشخص المخصوص وضمة البنا كالواحد المطلق •
وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب
اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الاخر فيقال مثلا
للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب
فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد
الفرق وذلك يعدمه • ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز
لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه • ومنهم
من قال يجوز اطلاق اسماء البنا على الاعراب ولا ينعكس

السادسة

الساد

السادسة قال ابو البقا العكبري في اللباب اختلفوا في
حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البنا ام بالعكس ام كل
واحد منها اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته
ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة بخلاف
حركات البنا وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى
الثاني وعلته ان حركة البناء لازمة وحركة الاعراب منتقلة
واللازم اصل للمتزلزل اذ كان اقوى منه وهذا ضعيف
لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البنا لغير
معنى • وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب
والبنا في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة
الاخر ولا معنى لبنا احدهما على الاخر • وعبر في التبيين
عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل
هي سابقة على حركات البنا او بالعكس او هما متطابقان
من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول **السابعة**
اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة • قال رجل للخليل
لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل • ما اقل من تمييز
افعاله اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري
قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه
الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف
في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت
وفي اخراج الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت

الثـ

فما يميل فيه عضوان اثقل مما يميل فيه عضو واحد هكذا نقله
الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو ٭ وقال ابن جني
ادل دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة
كما يفرون من السكون اذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع
احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب
والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة
الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بها
من نايب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات
فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه
والاخف للكثير اسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر
وتكثير ما يقل وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر
على خلاف والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد
كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى قال الزجاجي
الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشيا ولما
كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واقل من المنصوبات
اعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة الفرع
الثاني اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر
بما بني عليه لما ذكر اصناف المبني على الفتح اكثر من المبني
على الكسر ومنه ما كان يجوار يا خوايت وكيف فزاد
بعدا عن الكسر طلبا للخفة اذ هو مع اليا اثقل منه
وحده والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر

اذ لم يبن عليه الا حيث والظروف الستة وغير واي
في بعض احوالها والمنادى وبعض الضماير الثالث
اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح
لثقل الجمع فاعطي الاخف واعطيت التثنية لخفتها
الكسر ليتعادلا الرابع قلة وجود الضم في جنس الفعل
فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه
اثقل من الاسما فيجي في الغالب عن الضم لئلا يكثر
الثقل الخامس امتناع الجر والكسر في الافعال جملة
فرارا من الثقل بنا ٭ وفي البسيط لا خلاف ان الفتح
اخف عندهم من الكسر والالف اخف من اليا وفيه
الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على
النصب فيما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المونث
السالم حملا على القرب وقال السخاوي في شرح
المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من الشفة
واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام ان يحمل
على المشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء ٭
الثامنة قال ابن جني باب في مطل الحركات ومطل الحروف
اما الاول فينشا عن الحركة حرف من جنسها فينشا بعد
الفتحة الف وبعد الكسرة يا وبعد الضمة واو وقد
تقدمت امثلته في الفايدة الثانية قال ومن
مطل الفتحة قول عنترة ٭ ٭ ٭ ٭ ٭

ينباع من ذفرى غضوب جسرة ● قال ابو علي اراد ينبع
فاشبع الفتحة فانشا عنها الفا ● وقال الاصمعي يقال
انباع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين
ماضيا وانشد فيه ● ●
يطرق حلما واناة معا ● ثمت ينباع انبياع الشجاع
فهذا ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان تكون
عينه واوا لانها اقرب معنى من اليا هنا ثم وقد يمكن
عندي ان تكون هذه لغة تولدت وذلك انه لما سمع
ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاوا منه بماض ومصدر
كما ذهب ابو بكر فيما حكاه ابو زيد في قولهم ضفف الرجل
يضفف اذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم
يقولون ضيفن وكانت فيعل في الكلام اكثر من فعلن
توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق اليه
وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سئلت
عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت فلن
يفلن لان العين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة
عندنا قول الهذلي ● ● ●
بينا تعنقه الكماة وروغه ● يوما اتيح له جريء سلفع
اي بين اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشا عنها
الفا ● وحدثنا ابو علي ان احمد بن يحيى حكى خذه من حيث
وليسا قال وهو اشباع ليس ● وحكى الفرا عنهم اكلت

لحماشاه

لحما شاة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشا عنها الفا ● ومن
اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطا فيل
والجلاعيد والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد
فاما مطاليق ومطليق فعوض من النون المحذوفة
وليست مطلا ومن مطل الضمة قوله ● ●
ممكورة جم العظام عطبول ● كان في انيابها القرنفول
واما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة
المصوتة الالف واليا والواو وهي حيث وقعت فيها امتداد
ولين الا ان الاماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها
ثلاثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن توابع لما
هن منه وهو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد
او ان توقف عليها عند التذكر فالهمزة نحو كسا ورداء
وخطيئة ورزئه ومقروءة ومخبوءة وانما تمكن المد
فيهن مع الهمز لان الهمزة حرف ناى منشاه وتراخى
مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله
ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين
له وزدن في بيانه ومكانه وليس كذلك اذا وقع
بعدهن غيرها وغير المشدد ● الا ترى انك اذا قلت كتاب
وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن
لدنات ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن
كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد ● واما سبب

نعمتهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع المشدد بعدهن
فلانهن كما ترى سواكن واول المثلين مع التشديد ساكن
فيجفو عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ
ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها
ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين
من تحريكها اولم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه
تعلقا وذلك نحو شابه ودابه وهذا قضيب بكر وقد
تمود الثوب وقد قوص بما عليه • واذا كان كذلك فكلما
رسخ الحرف في المد كان احج محفوظا بتمامه وتمادى الصوت
به وذلك الالف ثم اليا ثم الواو فشابه اذن اوفى صوتها
وانعم جرسا من اختيها وقضيب بكر انعم واتم من قوص
به وتمود الثوب لبعد الواو من الحروف الثلاث في المد
وهي الالف وقرب اليا اليها نعم وربما لم يكتف من
يقوى لفظه ويعلى تمكينه وجلالته مما يجشمه من مد
الالف في هذا الموضع دون ان يطغى به طبعه ويتخطى
به اعتماده ووطؤه الى ان تبدل من هذه الالف همزة
فتحملها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعا بطول المد
عنها فتقول شابة وداية قال كثير •
اذا ما العوالي بالعبيط احمأرت • وقال اما سودها فجلّلت
بياضا واما بيضها فاسوأدت • وهذا الامر الذي تراه
امر يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها

انذهمزها

انذهمزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها هنا
ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على
قلبها همزة تطرقا الى الحركة الا اذا لم يجدوا الى تحريكها
سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره • وليست كذلك
اختاها لانهما وان سكنتا في نحو قضيب بكر وقوص به
فانهما قد يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع عوضا من
سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا • وقد اجروا اليا والواو
الساكنين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما
وذلك نحو قولهم هذا حبيبكر اي حبيب بكر وثوبكر اي
ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس
اليا والواو فانها بعض الالف ومن اجله جاز ان تمتد اليا
والواو في ذلك محمولتان عليها وملحقتان في الحكم بها
والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت قبلهما في نحو
بيت وصوت انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها
فاذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما اليه
الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سببا للانس
بالمد لا سيما وهما بعد الفتحة بسكونهما اختا الالف
وقويتا الشبه بها فصار شيخ وثوب نحوا من شاخ وثاب
فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدها فاعرف ذلك واما
مدها عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت
متذكرا المفعول به اي ضربا زيدا او نحوه • ولذلك

مطل الواو اذا انتذكرت فی نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول
او الظرف او نحو ذلك ای ضربوا زيدا يوم الجمعة او ضربوا
قياما فيتذكر الحال وكذلك اليا فی نحو اضربی ای اضربی
زيدا او نحوه • وانما مطلت ومدت هذه الاحرف فی الوقف
عند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة
المد وانت متذكر لم يكن فی لفظك دليل على انك متذكر
شيا ولاوهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب
متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول
الى كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على
تضمنه وخلطه بجملته ووجه الدلالة من ذلك ان حروف
اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن
ولم يف مدهن واذا وقعن بين الحرفين تمكن واعترض
الصدى كمعهن • ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا
وقعت بين الحرفين كان لها صدى • ويدل على ذلك
ان العرب لما ارادت مطلهن للندبه واطالة الصوت
بهن فی الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينتقصهن
ولا يفی بهن اتبعهن الها فی الوقف توفية لهن وتطاولا
الى اطالتهن • وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء
فی الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع فی
اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا واعمرا • وكذلك
اختاها نحو وانقطاع ظهرهيه واغلامكيه واغلامهوه

115

واغلامهوه • وتقول فی الوصل واغلامهو لعقد كان
كريما وانقطاع ظهرهی من هذا الامر والمعنى الجامع
من التذكر والندبه قوة الحاجة الى اطالة الصوت فی الموضعين
فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر
كالناطق بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظا به فتمت
هذه الاحرف وان وقعت اطرافا كما يتمهن اذا وقعن
حشوا لا اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند
التذكر يمطلن حتى تصير حروفا فاذا صرتها جرين مجرى
الحروف المبتداة توام فيمطلن ايضا كما يمطل الحروف
وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة فی قمت قمتا ای
قمت يوم الجمعة ومع الكسرة انتی ای انت عاقلة
ومع الضمة قمتو ای قمت الی زيد فان كان الحرف
الموقوف عليه عند التذكر ساكنا فحكمها الكسر لانه
لا يجری الصوت فی الساكن فاذا حرك انبعث الصوت
فی الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف
ومطلته كقولك فی قد وانت تريد قد قام قدی
وفی من مني وفی هل هلی وفی نعم نعمی وفی لام التعريف
من الغلام مثلا الی وانما حرك بالكسرة دون اختيها
لانه ساكن احتيج الى حركته فجری مجرى التقا الساكنين
نحو قم الليل وعليه المطلق المجزوم والموقوف فی
القوافی المطلقة الى الكسر كقوله • • •

والصوت فی الموضعين
وكذلك الحركات

وانك مهما تأمري القلب يفعلِ • وقوله

لما نزل برحالنا وكأن قدي **ونحو ما نحن عليه** ونحو ما نحن عليه

حكاية الكتاب هذا سيفني بريد سيف من امرء كذا فلما

اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجُز

الصوت به كسر ثم اشبع فانشا عنها يا فقاد سيفني وان

كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع

لما قبله وهو اليا والواو الساكنتان بعد الفتح نحو اي

ولي ولو ولوا او كسر نحو قمت كي اي كي يقوم • ومن كان

من لغته ان يفتح او يضم لالتقا الساكنين نحو قم الليل

فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وشرا

• وعن قطرب ان من العرب من يقول شُمّ يا رجل

فان تذكرته على هذه اللغة مطلت الضمة واوا فقلت

شموا ومن العرب من يقرا شَرَوُا الضلالة بالضم

ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا قلت

على ضم اشتروا وروينا عن محمد بن محمد عن احمد

بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زيادة قول

الشاعر • • • •

فهم بطانتهم وهم وزراهم • وهم القضاة ومنهم الحكام

فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي

وكذا الوقوف على منهم الحكام منهمي وان وقفت على هم

من قوله وهم وزراهم قلت وهمو لانك كذا رايته

فعل

فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول

وللاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان

حملت على تطير **وكلما جاز شيء من ذلك** عند

وقفة التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم

وعليه يقول عجبت منا اي من القوم على من فتح النون

ومن الاول كسرها فقال من القوم قال من **التاسعة**

في انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جني

الاول منهما ان تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه

ودليلا عليه كقوله • • • •

كفاك كف لا تليق درهما • جودا واخرى تعط بالسيف الدما

يريد تعطي وقوله • • •

واخو الغوان متى يشا يصرمنه • وقوله • •

دوامي الايد يخبطن السريحا • ومنه قوله تعالى

يا عباد فاتقون وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة

منه قوله • • • •

ان الفقير بيننا قاض حكم • ان ترد الما اذا غاب النجم

يريد النجوم فحذف الواو وانابت عنها الضمة وقوله •

حتى اذا ابتلت حلاقيم الحلق • يريد الحلوق وقال

الاخطل • • •

كلمع ايدي مثاكيل مسلبة • يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

يريد الخطوب ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم

وكلما جاز شيء من ذلك

التاسعة

يدع الداع وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظاير وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف قال مثل النقا لبد ضرب الظلل يريد الظلال ونحو منه قوله

الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال

فحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله

او الفا مكة من ورق الحمي

لانه اراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فتغير على ما ترى وقال ابو عثمان في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف وقال الشاعر

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني

يريد بلهفا **والثاني منها** وهو انابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد وهي الاسماء الستة وجمع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نايبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نايبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في نحو منتزاح والصياريف والنطور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف وانيب الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها **العاشرة في هجوم الحركات** على الحركات قال ابن جني هو على ضربين احدهما

والثاني





كثير مقيس والاخر قليل غير مقيس فالاول قسمان احدهما ان تتفق فيه الحركتان والاخر ان تختلفا فيكون الحكم للطارى منهما على ما مضى فالمتفقتان نحوهم يغزونه ويدعونه اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام وحذفت بسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت لها الضمة الاصلية في الزاي لطرو الثانية عليها ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين الاتراك تقول في العين المكسورة تنقل الضمة اليها مكان كسرتها كيرمون ونحوه نقلت ضمة يا يرميون الى ميمها فانترت الضمة الميم كسرتها وحلت محلها فصار يرمون فكما لا تشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك بحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا وحكما ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئون فكسرة ميم مئون غير كسرتها في مئة اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال يا حار اذا قلت منص ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة في من قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا تشك في ان ضمة

برا

ياحارُ غير كسرة ياحارِ سماعا واحفظا فكذلك الضمة على ياحارُ ويا برثُ ويامنصُ غير الضمة فيهما على ياحارُ تقديرا وحكما وكذلك كسرة صاد صنوٍ وقاف قنوٍ غير كسرتيهما في صنوان وقنوان وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل حالها وهو تقضيين في المفرد على حد ما تقدم في يغزوهنه ويدعون • واما المختلفات فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت اليا استثقالا للضمة بيانها وتقلب الى ما قبلها فانزنته كسرته لطروها عليها فصار يرمون ويقضون وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فانزتها ضمتها فصارت تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم • ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المنزلة من هذين الموضعين انهم اذا اضروا وضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لهما نحو اقضوا ارموا وعوا اغزي اذ في كسرهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم مراعي معتد مقدر ومن المتفقة حركاته ما كانت فيه الفتحات نحو اسم المفعول من نحو اشتد واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدَدٌ ومحمرَرٌ

ومن المتفقة

فاسكنت

فاسكنت الدال والرا الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركتان الى ما قبلها فتقلبه على حركته التي فيها كما نقلت في تغزون وترمون يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا لذلك مشتد ومحمر الا ترى ان اصله هنا مشتدِدٌ ومحمرِرٌ فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتِدٌ ومحمِرٌّ فلما لم تنقل ذلك وصح في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تخص الصفة فيه تقديرا ووهما • وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضمة والكسر في هذا لزوال الخروج فيه ومعه الا ترى الى صحة الواو واليا جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة اليا الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرميون ثم توجب قلب الواو يا وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث ولذلك لم تنقل كسرة الواو في تغزوين الى الزاي فصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب اليا واوا لانضمام الزاي قبلها فتقول للمراة انت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر • فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الا ترى اليا والواو صحيحين بعد الفتحة نحو هولاء يخشون ويشقون وانت ترضين وتخشين فلما

لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب
لم تغير الفتحتان اللتان انما هما في التغيير محمولتان على الضم
مع الكسر فان قيل قد يقع اللبس ايضا بحيث ذهبت
الهمزة لانك تقول للرجال انتم تغزون وللنساء انتن تغزون
وتقول للمراة انت ترمين ولجمع النساء انتن ترمين
قيل انما احتمل هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة
ولولا ذلك لما احتمل • ووجه الضرورة انه اصل انتم
تغزون تغزوون فالحركتان كانتا مستثقلتان وكذلك
انت ترمين اصله ترميين فالحركتان ايضا مستثقلتان
فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثاني
وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني
بقي اللفظ بحاله كانك لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع
اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله واخره كاشياء
كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها
كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس
بحيثه وجدته طريقا سلكتها ولما لم تجد اليه طريقا في موضع
اخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه **الضرب الثاني**
ما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله
وقال اضرب الساقين امك هابل اصله امك
فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرا فلامه
الثلث فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت

كسرة

الضرب الثاني

كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها
فهذا شاذ لا يقاس عليه • الاترك لا تقول قدرك
واسعة ولا عذاك ثقيل ولا بنتك عاقلة ونحو
من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزليك وفيما سه
في تخفيف الهمزة ان جعلت الهمزة بين بين فتقول
بما انزلاليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقى كسرتها
على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة
على الموضع فصار تقديره بما انزليليك فالتقت اللامان
متحركتين فسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله
تعالى لكنا هو الله ربي ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي
عن ابي عبيدة انه سمع دعه في حرمه وذلك انه
نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى
الكسرة وابقى (واعقب) منها ضمة ومنه ما حكاه احمد بن يحيى
في خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امراة
قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان يالفهن اني
السوء تنتنه قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي
تعالى الى ههنا اسمع ما تقول قلت وما في هذا اردت
اي السوءة انتنه فالقت فتحة اتن على كسرة
الهاء فصارت بعد تخفيف السوءة اي السوءة انتنه
فهذا نحو مما نحن فيه بمسئلة وجميعه غير مقيس
لانه ليس على حد التخفيف القياسي لانه طريق قياسه

ان تقول في حَرّامّه فتغير كسرة الراء عليها وتجعل همزة
امه بين بين اي بين الهمزة والواو لانها مضمومة
كقوله تعالى يستهزئون فيمن خفف او في جرئمّه
فتبدلها ياء البتة على يستهزيون وهو رأي الحسن
فاما في خُرثُمّه فليس على قياس البتة ولذلك
قياس تخفيف قولك في السوءة اتشُنَّه ان تقول
في السو تيشنّه فتخلص همزة اتشنه البتة لانفتاحها
وانكسار ما قبلها كقوله في تخفيف مئزر ميزر انتهى
ما ذكره ابن جني **ومن فروع هذا الباب** كسرة
شرب اذا بني للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل
تبقى ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت
وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في من زيد
في الحكاية على احد القولين وفي يا منص اذا رخمت
منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة
بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة
الاصلية قال واذا صغرته فقلت على فعيل فضمة فعيل
هي غير ضمة فعل وقيل هي هي **الحادية عشر** الحادية عشر
قال ابن القيم في بدائع الفوائد قال السهيلي قولهم
حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم
فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز
والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف

لانه

لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في
الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او
الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك
الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت
خفي مقارن للحرف فان امتد كان واوا وان قصر
كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق
بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول
في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند
ذلك اي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام
الصوت وهو انقطاعه وسمي سكونا اعتبارا بالعضو الساكن
فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت
ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت
لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض
عند كسرها وينجزم عند سكونها وعبروا بهذه عن حركات
الاعراب لانه لا يكون بسبب اعني بعامل كما ان هذه
الصفات يكون وجودها بغير آلة قال ابن القيم وعندي
ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان
كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض
وان لم تتحرك الا انها بانفسها فهي متحركة بحركة
محالها فاندفع الاشكال بالمرة **الثانية عشر** الثانية عشر

قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات
الثلاث اهي ماخوذة من حروف المد واللين لم لا فذهب
الاكثرون الى ان الفتح من الالف والضمة من الواو والكسرة
من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني
ماخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه
الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة
والواو من الضمة واليا من الكسرة اعتمادا على ان الحركات
قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عن هذه
الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت في بعض
كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفا بالاصل
على فرعه وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف
ليست ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من
الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الاخر وصححه
بعضهم انتهى **الثالثة عشر** قال في البسيط تمكن النطق الثالثة عشر
بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة **الرابعة عشر** الرابعة عشر
الاصل في تقدير الحرف ان يقدر ساكنا لان الحركة امر
زايد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان يذهب
سيبويه في شاه ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو
كصحفة ولا شوهة بالفتح وتقدم ان وزنه فعل
بالسكون لا فعل بالتحريك **الخامسة عشر** الحركة خامسة عشر
قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المونث بغيرها

نحو

نحو سقر فانه يمنع الصرف كالرباعي خوف ثلاث اقامة للحركة
مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى في النسب
كتحتم الف مصطفى لا التخيير الف حبلى المشاركة لها في عدد
الحروف **فائدة** قال في البسيط فان قيل لو جرت الحركة
مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع لتدخل اللفظ بها وذلك
السادسة عشر في المكبر بخلاف المصغر **السادسة عشر** قال ابو البقا
في التبيين اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف
في نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في
الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها
السابعة عشر مثلها **السابعة عشر** قال ابن يعيش كان المتقدمون
يسمون الفتح الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة
والكسرة اليا الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات
وانما راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم
حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيا واحدا
ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف
اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها
فائدة من بعض **فائدة** قال بعض الشيوخ شراح
الجمل السوال من مبادى اللغات يودي الى التسلسل
فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسماء
بالجر والافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسال عما كان
يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة

لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسماء التى لا تنصرف
وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه
فلم ينون ولم يخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها
الخفض على جزم الفعل الذى اشبهته بدل حمله على
النصب ليكون الاسم الذى لا ينصرف ساكنا فى حال الخفض
ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب
عن ذلك ما ذكره الزجاجى انه لم تخفض الافعال المضارعة
لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس
من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة
اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا
تستحقه فلا تكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة
لم يكن فيها خفض • فان اضيف الى الفعل فانما يضاف
اليه فى اللفظ وللمصدره فى المعنى ولذلك لا تؤثر
الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التى لا تنصرف لانها قد
ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى
ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة
لتوالى الحذف على اخرها **حكاية الحال من القواعد
الشهيرة** قال ابن هشام فى المغنى القاعدة السادسة
انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشيء
الحاضر قصدا لاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان لام
الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه
اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه
السلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت
اليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت • ومثله والله
الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لبلد ميت فاحيينا
به الارض • الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا
احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة من اثارة السحاب يبدا اولا قطعا ثم ينضام
متقلبة بين اطوار حتى يصير ركاما • ومنه قال له
كن فيكون اى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء
فتخطفه الطير او تهوى به الريح فى مكان سحيق ونريد
ان نمن على الذين استضعفوا فى الارض الى قوله
ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم
باسط ذراعيه اى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم
ولم يقل وقلبناهم • وبهذا التقدير يندفع قول
الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى
يعمل • ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا
على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارى
وفى الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله
جارية فى زمان الماضى • تقطع الحديث بالايماض

ولولا حكاية الحال في قول حسان • يغشون حتى لا تهر كلابهم • لم يجز الرفع لانه لا يرتفع الا وهو الحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول

الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير وفيه فروع

منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا او فعولا • والاول له نظير فيحمل عليه والاخران مثالان لم يجيآ ذكره ابن جني • ومنها فم اصله فوه بوزنه خوز حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير • فلما كان القياس يودي الى ما ذكر ابدل الميم من الواو وسيما لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش ايضا • ومنها مذهب سيبويه ان التا في كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها في بنت واخت والغرض التانيث ووزنها فعلى كذكرى • وذهب الجرمي الى ان التا للتانيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه

الاول

الاول لانه ليس في الاسماء فعتل ولم يعهد ان التا تانيث تكون حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش ومنها قال الانباري في الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف واليا هي حروف الاعراب • وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين • قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير • ومنها قال ابن الانباري في الانصاف ذهب البصريون الى ان الالف والواو واليا في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسده بعض النحويين بان هذا يودي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم • ومنها قال ابن فلاح في المغني صيغة اسم لا المبني يجوز فتحه لا نحو لا رجل ظريف في الدار وهي فتحة بناء لان الموصوف والصفة جعلا كالشي الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما بعد التركيب ولا يجوز ان يكون دخلت عليهما وهما معربان ثم بنيا معها لانه يودي الى جعل ثلاثة اشياء

كشيء واحد ولا نظير له • ومنها قال ابن فلاح ذهب البصريون
الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم
المشددة في آخره • وقال الكوفيون ليست الميم بعوض
بل اصله يا الله أمَّنا بخير اى اقصد فحذفت الهمزة من فعل
الامر واتصلت الميم المشددة بالله فامتزجا وصارا كلمة واحدة
ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلمّ فانها
مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولُمّ وعندنا
من هَلْ وأُمّ قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه
دعوى بلا دليل • وقال الاندلسي في شرح المفصل قال
الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد
لما قبله • ورده البصريون بان المكنّى لا يكون تاكيدا
للمظهر في شيء من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم
غير جائز • وقال ابن جني في الخصائص اذا دل الدليل لا يجب
ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى
فيما جاء على فِعِل ابلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم
يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو
للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج
الى النظير • الا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه
وتاءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان
يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود
النظير وهو عفريت ونفريت • وكذلك قال ابو عثمان

فى

فى الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال
المضارعة لم نر عاملا فى الفعل يدخل عليه اللام • وقد
قال الله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فجعل
عدم النظير ردا على من انكر قوله فى الهمزة والنون
فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم
النظير وذلك قوله فى الهمزة والنون من اندلس انهما
زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان كان هذا مثالا
لا نظير له • وذلك ان النون لا محالة زائدة لانه ليس
فى ذوات الخمسة شيء على فعَلُّل فتكون النون فيه
اصلا لوقوعها موقع العين • واذا ثبت ان النون
زائدة فقد برد فى يدك ثلاثة احرف اصول
وهى الدال واللام والسين وفى اول الكلمة همزة ومتى
وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون
اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها
الزوائد من اوائلها الا فى الاسماء الجارية على افعالها
نحو مدحرج وبابه • وقد وجب اذن ان الهمزة والنون
زائدتان وان الكلمة بها على انفعل وان كان هذا
مثالا لا نظير له فان ضام الدليل النظير فلا مذهب
بك عن ذلك • وهذا كنون عنتر فالدليل يقضى
بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا
معك وهو فعلل • وقال ابن يعيش ذهب المبرد

الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا
مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو
والنون لا يكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك
• قال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير قال
واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا
شك انه يكون مؤنسا • واما ان يتوقف ثبوت الحكم على
وجوده فلا • وقال الشلوبين قول من قال ان الحروف
في الاسماء الستة دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف
اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد
في نحو قولك ذو مال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة
على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال
فائدة قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل
فائدة
بما لا نظير له في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه دئل في ابنية
الاسماء لانه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعارف غير
معول عليها في الابنية **حمل الشيء على نظيره**
حمل الشيء على نظيره
قال ابن الاثير في النهاية الحدثان جماعة يتحدثون وهو
جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وسمار
فان السمار المحدثون **الحمل على احسن القبيحين**
الحمل على احسن القبيحين
عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال وذلك ان يحضرك
الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احدهما فينبغي حينئذ
ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواو

ورنتل



ورنتل انت فيها بين ضرورتين • احدهما ان تدعي
كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد
في ذوات الاربع الا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحه
وضوضيت وقوقيت • والاخرى ان تجعلها زائدة اولا
والواو لا تزاد اولا • فاذا كان كذلك كان ان تجعلها
اصلا اولى من ان تجعلها زائدة • وذلك ان الواو قد
تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه
اعني حال التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر
لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل
الكلمة عليه ومثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين
ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا
لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على
ما قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت وكذلك
ما قام الا زيدا احد عدلت الى النصب لانك ان رفعت
لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت دخلت تحت تقديم
المستثنى على ما استثني منه وهذا وان كان ليس
في قوة تاخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك
اصلا في العربية تحمل عليه غيره انتهى وقال ابن اياز
في نحو فيها قائما رجل ابو الفتح يسمي هذا الحمل احسن القبيحين
لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على
الموصوف افح فحمل على احسنهما • وقال ابن يعيش

انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه
لان حرف العطف خلف عن العامل ونايب عنه وما قام
مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية
فلا يجوز ان يتسلط على عمل الابواب بما لا يتسلط ما اقيم
مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على
عمل الجر فلذلك لم يجيزوا قولهم في المثل ما كل سودا تمرة
ولا بيضا شحمة على العطف على عاملين كما هو راي
الكوفيين حيث جعلوا جر بيضا بالعطف على سودا
والعامل فيه كل ونصب شحما عطفا على خبر ما • ومثله
عندهم ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو يخفضون قاعدا
بالعطف على قايم المخفوض بالباء ويرفعون عمرا بالعطف
على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء
عمله فانه قيل حذف المضاف وابقا عمله على خلاف
الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف
ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف
عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله
وجه من القياس فاما مجيئه فنحو •
وبلدة ليس بها انيس • اي ورب بلدة وقولهم في
القسم الله لا فعلن • وقول روبه لما قيل له كيف اصبحت
خيرٍ عافاك الله اي بخير • وقد حمل اصحابنا قراة حمزة
والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام

والامر

والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد • فقد ثبت بهذا
جواز حذف الجار وان التقدير في الاستعمال وان كان
قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان
حمله على ما له نظير اولى من حمله على ما ليس له نظير واحسن القبيحين
واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه
الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز
في الفعل على سبيل الندرة حمل الشيء على الشيء
من غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم
عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال اعلم ان هذا باب
طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه
همزة التانيث بالواو نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي
وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لئلا تقع علامة
التانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف ثم انهم
قالوا في النسب الى علباء علباوي والى حرباء حرباوي
فابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما
شابهت همزة حمراء بالزيادة حملوا عليها همزة علباء
ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة
فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها
لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة
حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كساء وقضاء
كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علباء

من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف
ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى • الا ترا انه لم تبدل
همزة علبا واوا في علباوى لانها ليست للتانيث
فحمل عليها همزة كسا وقضا من حيث كانت لغير التانيث
ثم القهر قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة
قرا بهمزة كساء من حيث كانتا اصلا غير زائدة كما ان
همزة كسا غير زائدة لكن هذه اشباه لفظية
يحمل احدها على ما قبله تتشبثا به وتصورا له • واليه
والى نحوه اوما سيبويه بقوله وليس شي مما يضطرون
اليه الا وهم يحاولون به وجها • وعلى ذلك قالوا
صحراوات فابدلوا الهمزة واوا ولم يجمعوا بين علمي
تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع
على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على
حمراوات ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان
ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم
وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة
هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف
بها والترع في اثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله
من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع
ولقوة احتياسهم في كل شي شيا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر
به من لم يالف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسما

الشبه

الشبه اللفظي نحو احمر واصرم واحمد وتالب وتنصب علمين
لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم
لشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل • قال والشبه
اللفظي كثير وفي هذا كاف انتهى الحمل على الاكثر اولى
من الحمل على الاقل ومن ثم قال الاكثرون نان رحمن غير منصرف
وان لم يكن له فعلى لانه مالا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل
عليه اولى قاله صاحب البسيط وقال ابن يعيش ذهب
بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن يا وذلك لانه راها
قد اميلت قال سيبويه لو سميته بكلا وثنيت لقلبت
الالف يا لانه قد سمع فيها الامالة والامثل ان تكون منقلبة
عن واو لان التا ابدلت تا في كلتا وابدال التا من الواو اضعاف ف
ابدالها من اليا والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة
الكاف • وقال السخاوي في تنوير الدياجي سال سيبويه
الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر
اذا لم يكن له معنى يعرف به • قال السخاوي اي اذا كان
لا يعلم من اي شي اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر
زيادة الالف والنون • وقال ابن يعيش القياس يقتضي
زيادة النون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر
وقال الشلوبين المحذوف من ذو يا او واو لان الغالب
على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ان تكون اللام
المحذوفة يا او واو لا غيرهما لانهما اكثر من غيرهما وان كان

[illegible]

يمكن ان يكون المحذوف منه هاء ۝ وقال ايضا قد تكون
الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع
بهما اذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون
وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه
ندمانون لان مونثه ندمانه ۝ ولكن سيبويه
قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد
ذلك ۝ وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان
ان لا يقال فيه فعلانه فحمل في ذلك على الاكثر ولكن
مثل هذا يقال في الصفات التي اجتمعت فيها هذه
الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا ۝ وقال ايضا الالف
المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب من
التثنية واوا واذا اميلت تقلب يا لانه لا يمال
من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن يا ولا
يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشا في العين فحمل
المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ
۝ والاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون الفه منقلبة
عن يا فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المميلون
من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول
عليه فانجحل امر الامالة اعني وجودها وعدمها
في هذا النوع حملا على ما الفه منقلبة عن اليا لان الاكثر
زعموا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن اليا لا عن الواو

لان

لان اليا اغلب على اللام من الواو ۝ ويقوي ذلك ان ذوات
الواو ترجع في الاربعة الى اليا نحو ملهيان ومغزيان ولا
ترجع اليا الى الواو نحو مرميات اسماء ۝ وقال ابن عصفور
قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدا محذوف الخبر
اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر
اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى ۝ وقال ابن اياز
ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع وانما
واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى ۝ وقول
البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا انتصب المضارع
بعدها كان بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة
بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال
فجعلها من عوامل الاسماء اولى ۝ وذلك لان عوامل
الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع ۝ وايضا
فعوامل الاسماء هي الاكثر ۝ ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال
ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة
فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون
قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق
الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على
جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من تخالفها
فان قيل توافق الجمل يعارضه انك اذا نصبت
تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شيء

فالجواب انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب
وقلة الاختلاف والحمل على الاكثر اولى وقال ابن فلاح
في المغني لام ذي يمنى صاحب يا على الاصح حملا
على الاكثر فيما عينه واو • وقال ابن يعيش الها
في هذه بدل من اليا في هذي وانما كسرته ووصلت
باليا لانها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها الاضمار
الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه • قال سيبويه
ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بهاء الضمير وليست
للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا
كان قبلها كسرة ووصلوها باليا كما وصلوا في به وبغلامه
• ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على
اصل القياس تقول هذه هند • وقال ايضا اليا
الثانية في توقيت وصوصيت اصل لانها الاولى
كررت واصلها توقوت وصوصوت وانما قلبوا الثانية
يا لوقوعها رابعة على حد اعريت وادعيت • فان قيل
فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت
قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو
قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والحمل انما هو على
الاكثر وقال المالقي في وصف المباني الا المفتوحة
المشددة حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال

هلا

هلا ولا تنعكس القضية فنقول ان الهمزة بدل من
الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الها
لانها لم تبدل الا في ماء وامواء والاصل ماه وامواه
وفي اهل قالوا آل والاصل أأل فسهلوا الهمزة والها
قد ابدلت من الهمزة في اياك فقالوا هياك وفي ارحت
الماشية اهرحت الماشية وفي ارقت الما قالوا هرقت
وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال
ابو حيان في شرح التسهيل الى اما ان يقترن بما بعدها
قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه
ان اقترنت بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به
قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم
ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت
قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري
عن القرينة وجب الحمل على الاكثر الحمل على المعنى
قال في الخصائص اعلم ان هذا الشرح غور من العربية
بعيد ومذهب نازح فسيح • وقد ورد به القران وفصيح
الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المؤنث
وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي
حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان
ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك • فمن تذكير المؤنث
قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي

اى هذا الشخص فمن جاءه موعظة من ربه لان الموعظة
والوعظ واحد ان رحمة الله قريب اراد بالرحمة
هنا المطر ومن تانيث المذكر قراءة من قرأ تلتقطه
بعض السيارة وقولهم ذهبت بعض اصابعه انث
ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض
الاصابع اصبعا وقولهم ما جاءت حاجتك ما جاءت
حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى وانشدوا

اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت
به الخوف والاعداء من كل جانب

ذهب بالخوف الى المخافة وقال

يا ايها الراكب المزجي مطيته
سائل بني اسد ما هذه الصوت

انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن
ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل اليمن يقول فلان
لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول
جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت ما اللغوب
قال الاحمق وقال

لو كان في قلبي كقدر قلامة
حبا لغيرك قد اتاها ارسلي

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير
المونث كاتان واتن وعناق واعنق لما كان الرسول

هنا

هنا انما يراد بها المرأة لانها في غالب الامر ما تستخدم في
هذا الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا
ذهب بالتانيث الى الريشة وقال

فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انث الشخص لانه اراد به المرأة وقال

وان كلابا هذه عشر ابطن
وانت بريء من قبايلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من
قبايلها واما قوله كما شرقت صدر القناة من الدم
فان شئت قلت انث لانه اراد القناة وان شئت
قلت ان صدر القناة قناة وقال

لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقال طول الليالي اسرعت في نقضي وقال
هو تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله لانه
مرأة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو احسن
الصبيان واجمله افرد الضمير لان هذا موضع يكثر
فيه الواحد كقولك ما هو احسن فتى في الناس
قال ذو الرمة

ومية احسن الثقلين وجها
وسالفة واحسنه قذالا

فاقردالضمير مع قدرته على جمعها • وقال تعالى ومن
الشياطين من يغوصون له فحمل على المعنى وقال
تعالى من اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند
ربه فافرد على لفظ من ثم جمع من بعد • والحمل على المعنى
واسع في هذه اللغة جدا • منه قوله تعالى الم تر الى
الذى حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كالذى مر على قرية
قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كانه قال ارايت
كالذى حاج ابراهيم او كالذى مر على قرية فجاء بالثانى على
ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس

الا زعمت بسباسة اليوم انني • • • •
كبرت وان لا يحسن السر امثالى • • •

بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لانه معطوف على ان
الثقيلة الا انه تخييت لاما هذا موضع فقد كان يجوز
ان يكون فيه الخفيفة حتى كانه قال الا زعمت بسباسة
ان يكبر فلان ومنه قوله • • • • •

ياليت زوجك قد غدا • متقلدا سيفا ورمحا

اى وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه
وكذا قوله • علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء
وقوله • • • • • • •

تراه كان الله يجدع انفه • وعينيه ان مولاه ثاب له وفر

اى ويفقأ عينيه • ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو انفصال

وهو انفصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى
فعل يتعدى به كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث
الى نسائكم لما كان في معنى الافضاء عداه بالى • ومثله
قول الفرزدق • • • • • •

قد قتل الله زيادا عنى • لانه في معنى صرفه وقول
الاعشى • سبحان من علقمة الفاخر • • •

علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءة
منه • وقال ابن يعيش فان قيل قد تقرر ان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما
من زيد والعامل فيه الابتدا من حيث هو خبر والابتدا
لا يعمل نصبا فالجواب ان هذا كلام محمول على
معناه دون لفظه • والتقدير اشير اليه او انتبه له
فهو معمول من جهة المعنى ووصل اليه الفعل قال
وقولهم نشدتك الله الا فعلت كلام محمول على المعنى
كانه قال ما انشدك الا فعلك اى ما اسالك الا فعلك
• ومثل هذا شر اهر ذا ناب • واذا ساغ ان يحمل شر اهر
ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله
الا فعلت اظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا لانتفا
عليه • ومثله من الحمل على المعنى قوله • • • •

وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلى • والمراد ما يدافع ولذلك
فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا انا • وقال ابو حيان

في اعرابه كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو قام
زيد وزيد قائم وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام
ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت
اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان
كان ليس ما بعد علمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية
ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة
للجملة الفعلية نحو •

على حين عاتبت المشيب على الصبا •

اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى
وهو المصدر فصحت الاضافة • وقال الزمخشري في
الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف
عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذهب
ما اغربوا به على السامعين من امثالهم ونوادر الغازهم
واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون
به على اقتدارهم وتصرفهم اعنة فصاحتهم كيف
شاؤا وبيانه ان الاثبات فيه قائم مقام النفي
والفعل قايم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الا
فعلك وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي
هذا الكلام مما عدلوا به من كلامهم عن طريقته الى طريقة
اخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في العبارة وليس من
قبيل الالغاز وقال ابو علي هو كقولهم شر اهر ذا ناب

يعني

يعني في ان اللفظ على معنى والمراد معنى اخر لان
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر قال وقول الزمخشري اقيم
الفعل فيه مقام الاسم يعني الا فعلت اقيم مقام
الا فعلك • قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو
متروك اظهاره قوله •

اباخراشة اما انت ذا نفر • فان قومي لم تاكلهم الضبع

قلت قال سيبويه المعنى لأن كنت منطلقا انطلقت لا انطلاقا
اي لان كنت في نفر وجماعة من اسرتك فان قومي
كذلك وهم كثير لم تاكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه
اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة • وقال
الزمخشري من المحمولة على المعنى قولهم حسبك
ينم الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف
وقولهم اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه لانه
بمعنى ليتق الله امرء وليفعل خيرا وقال ابو علي الفارسي
في التذكرة اذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى
دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلاف معنى
ولا فساد فيه • وذلك نحو قولهم اشر اهر ذا ناب وشيء
جاء بك به وقوله •

وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي • وقولهم قل احد
الا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل
هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد

والتباس فان يحمل على المعنى حيث يودى الى الالتباس
يكون واجبا حسن ثم نفى سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو
اذا مر بهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمرو فنفى على
المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا وعمرا
ما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا
امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما ولما كان قوله ما مررت
بزيد وعمرو لو نفى اللفظ لا يمكن ان يكون نفى مرورا
واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى
كذلك جمع قوله ما مررت بزيد او عمرو وما مررت بواحد
منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا **قاعدة**
اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على
اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه
واما المعنى فخفى وراجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ
والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك
اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقيبه فاعتبر الاسبق
وبانه لو عكس حصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم
رجعت الى غير المراد لانه المعول على المعنى فيحصل الابهام
بعد التبيين وقال ابن جنى فى الخصائص اعلم ان العرب
اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انتكاث
وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف

على

على انه قد جاء منه شىء قال رؤوس كبير بهن شيطان
وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده
على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على
اللفظ لان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار
اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع الى
الاضعف واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء
دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة
موارده دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون قليل
الموارد اقوى من كثير الموارد قال واما ضعف العود
الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد
باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين
فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد
الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل فليس بضعيف
فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الاخر من غير
ضعف وقال الامام ابو الحسن الابذى فى شرح الجزولية
العرب تكره الانصراف عن الشىء ثم الرجوع اليه بعد
ذلك فى معانيهم فلذلك يكرهونه فى الفاظهم وانشد
اذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكد
اليه بوجه اخر الدهر ترجع
وكذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى
فى لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها وكذلك يكرهون

حمل الشي على نقيضه فيه فروع منها

الرجوع الى الاتباع بعد القطع فى النعوت قال الشلوبين
فى شرح الجزولية اذا قلت ما اظن احدا يقول ذالك
الا زيدا فالنصب اجود على انه بدل من احد واما
الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى
مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الاتبع وجود العين

حمل الشي على نقيضه فيه فروع منها

قال فى البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام
وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين
فكذالك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا
لاحد النقيضين على الاخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين
وقال فى المجمل لم يجمع من الصفات التى مذكرها افعل
على فعال الا عجفا واعجف وعجاف • قال فى البسيط والذى
حسن جمعها فى قوله تعالى سبع عجاف حملها على سمان
لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملونه النظير
على النظير وقال ابن جنى فى الخصايص كان ابو على يستحسن
قول الكساى فى قوله •

اذا رضيت على بنو قشير • انه لما كان رضيت ضد سخطت
عدى رضيت بعلى حملا للشي على نقيضه كما يحمل على نظيره
وقد سلك سيبويه هذه الطريقة فى المصادر كثيرا فقال
قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الاخر • وقال ابن اباز
فى شرح الفصول ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض

لان

لان كل واحد منهما ينافى الاخر ولان الذهن ينتبه لهما
معا بذكر احدهما • قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافى
الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف
الاخر نحو اذهب فحمل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه
مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت
ضدا لها • وقال ابن عصفور فى شرح الجمل كم ان كانت
اسم استفهام كان بناوها لتضمنها معنى حرف
الاستفهام وان كانت خبرية كان بناوها حملا على رب
وذلك انها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما ان رب كذلك
وهى ايضا للتكثير فهى نقيضة رب لان رب للتقليل
والنقيض يجرى مجرى ما بنا قضه كما ان النظير يجرى
مجرى ما يناسبه قال ابن النحاس فى التعليقة
انما كسرت النون فى المثنى لسكونها وسكون الالف
قبلها والكسر نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشى
الذى هو نقيضه لان الشي يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره • قال السهيلى فى الروض الانف يحملون
الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة
• قال الشيخ شمس الدين بن الصايغ فى تذكرته
قيل لم بنى عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة
• قال ويمكن ان يكون بنى حملا على نقيضه وهو
قط كما قيل فى كم • قال ابن النحاس فى التعليقة لا ينبنى

بعض ولا يجمع حملا على كل لانه نقيضه وحكم النقيض
ان يجرى على نقيضه وقال ابن فلاح فى المغنى الحقت
العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتنى
وفقدتنى حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشى على
ضده وقال الجاربردى فى شرح الشافية بطنان فعلان
لا فعلال لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش
وبطنانا اسم لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان
كذلك حملا للنقيض على النقيض وقال ابن هشام
فى تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشئ على نقيضه وذلك
فى مسايل **الاولى** لا النافية حملوها على ان فى العمل الاولى
نحو لا طالعا جبلا حسن **الثانية** رضى عدوها بعلى حملا
على سخط قاله الكسائى **الثالثة** فضل عدوه بمن
حملا على نقص ودليله قوله
لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب
عنى ولا انت ديانى فتخزونى
قال ابن هشام وهذا ما خطر لى **الرابعة** نسى
عاملوها حملا على علم قال
ومن انتم انا نسينا من انتم وريحكم من اى ريح الاعاصر
الخامسة خلا صه حملوها على ضدها من باب فعالة لانه
وزن يقتضى المرمى والمبقى قال وهذا ما خطر لى عرضته
على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا على مخالف باب زبالة

وفضاله

وفضاله لا تشابه انه الوزن بل الحروف قال وهو محل
نظر **السادسة** جيعان وعطشان حملوها على شبعان
وريان وملأن لان باب فعلان للامتلا **السابعة**
دخل حملوها على خرج فجاوا بمصدرها كمصدره فقالوا
دخولا كخروجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا
انها قاصرة فلا حمل **الثامنة** شكر عدوها باللام
حملا على كفر فقالوا شكرته وله وبه قاله ابن خالويه
فى الطارقيات **التاسعة** قالوا بطل بطالة حملا على
ضده من باب الصنائع كتجر تجارة **العاشرة** قالوا
مات موتانا حملا على حيى حيوانا لان باب فعلان للتقلب
والتحرك **الحادية عشر** كم الخبرية حملوها على رب فى
لزوم الصدرية لانها نقيضتها **الثانية عشر** معمول
ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الايجاب
قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه
تقديم المعمول فى ما ضرب زيدا الا انه ايضا نقيضه
الايجاب وليس بشئ لانه لا يلزم اعتبار النقيض
الثالثة عشر قالوا كثر ما تقولن ذلك حملا على
قلما تقولن ذلك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لان
قلما تكون للنفى انتهى وقال فى موضع اخر من تذكرته
كما يحملون النظير على النظير غالبا كذلك يحملون النقيض
على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها

على انه وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها
وخصوها بالنكرات وقالوا امراة عدوه فالحقوا فيها
تا التانيث وحكم فعوله اذا كان صفة للمونث وكان
في معنى فاعل ان لا تدخله تا التانيث وقالوا امراة صبور
وناقة رعوث لانهم اجروا عدوه مجرى صديقه وهي
ضدها فكما ادخلوا التا في صديقه ادخلوها في عدوه
وقالوا الغدايا والعشايا فجمع غدوه وغداه على فعالى
وحكمه ان يقال فيه غداه وغدوات وغدى وغدوات
لانهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لان الغداة
اول النهار كان العشية اخره **حمل الاصول على الفروع**
قال ابن جني قال ابو عثمان لا يضاف ضارب الى فاعله
لانك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه
مظهرا قال وجازت اضافة المصدر الى الفاعل لما جازت
اضافته اليه مظهرا • قال ابن جني كان ابا عثمان انما
اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان
المضمر اقوى حكما في باب الاضافة من المظهر • وذلك ان
المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر
ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث
كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين وليس
كذلك المظهر لقوته وقوة صورته • الا تراك تثبت
معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان

المضمر

المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر عليه
وان كان هو الاصل عليه • ومن ذلك قولهم انما استوى
النصب والجر في المظهر نحو رايت الزيدين ومررت
بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رايتك ومررت
بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه
حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب
واذا عرى منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره
وليس كذلك المظهر لانه باب الاظهار ان يكون مرسوما
بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية
وان كان المظهر هو الاصل اذا كان المراعى هنا امرا
غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء
واذا تاملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت
فرعا على اصل لا اصلا على فرع • الا ترى ان المضمر
اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع
في البنا كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة
من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين
والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو منا اصل
في الاعراب لا في البنا • فاذا بدهتك هذه المواضع فتلقها
فلا تخضع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتات
لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا كان
او خاطرا انتهى • وقال في غلبة الفروع على الاصول

قد شبه النحاة الاصل في الفرع في المعنى الذي افاده
ذلك الفرع من ذلك الاصل • الا ترى ان سيبويه
اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من
موضعين • احدهما الاضافة والاخر تشبيهه بالضارب
الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه
وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت
ذلك الشبه لهما وعمرت به وجه الحال بينهما الا تراهم لما
شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى
بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالمفعول فاعملوه وكذلك
شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمتْ
وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلاثهربعه وفي
قولهم سبسبا وكلكلا واجروا غير اللازم مجرى اللازم في
قولهم لحمر وربي وهو الله وهي التي فعلت وقول
فقلت اهي سرت ام عادني حلم • وقوله •
ومن يتق الله فان الله معه • اجرى تقف مجرى علم
حتى صار تقف كعلم • واجروا اللازم مجرى غير اللازم
في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى
فاجرى النصب مجرى الرفع لا يلزم فيه الحركة ومجرى
الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب
على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما
لا ينصرف وشبهت اليا بالالف في قوله •

كأن

كان ايديهن بالقاع القرق • وحملت الالف على اليا في
قوله •
اذا العجوز غضبت فطلق • ولا ترضاها ولا تملق
ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله •
قد ضمنت اياهم الارض • والمتصل موضع المنفصل
في قوله •
ان لا يجاورنا الاك ديار • وقلبت الواو يا استحسانا
لا عن قوة علة في نحو غديان وعشيان والبيض لياح
وقلبت اليا واوا استحسانا لا عن قوة علة في التقوى
والبقوى والدعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب عوية
وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو مذ وفر وعض
ومنذ واتبعوا الاول الثاني في نحو اقتل ادخل اخرج
فلما راى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشيء فحملته
على حكمه عادت ايضا فحملت الاخر على حكم صاحبه تثبيتا
لهما وتتميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من
قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في
قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب في قولهم
هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضاربه الرجل
ونظيره ايضا في قولهم يا اميمه الا تراهم لما حذفوا الهاء
فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتيادا
للفتحة في الميم وان كان المحذوف فرعا وكذلك قولهم خفقت

قال ومن غلبة الفروع للاصول

اهل اليمامه ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت
اهل اليمامة **قال ومن غلبة الفروع للاصول**
اعرابهم في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف
فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك واباك وهنيك
فانه ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا
التقدير توطئة لما اجمعوه من الاعراب في الجمع بالحروف
• وهذا ايضا نحو اخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم
اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية
والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف
وان كان في رتبة الاحاد وهي المأول من حيث كان قد
صار بالتانيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى
من الحركة فقد ترى ان علم اعراب الواحد اضعف لفظا
من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل
والاضعف كانه الفرع • ومن ذلك حذفهم الاصل
لشبهه بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها
زوايد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم
ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز
• ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى
في النسب فقالوا معزي ومدعي فحملوا الالف هنا وهي
لام على الالف الزائدة في نحو حبلى وسكرى • ومن
ذلك حذفهم تحيه وان كانت اصلا حملا لها على تثنية

وان

١٢٨

وان كانت زائدة فقالوا تحوي كما قالوا شقوي وحذفوا
النون الاصلية في قوله •
ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل • وقوله •
كانهما ملان لم يتغيرا • وقوله •
غير الذي قد يقال ملكذب كما حذفوا الزايد في قوله
وحاتم الطاي وهاب المئي • وقوله •
ولا ذاكر الله الا قليلا • ومن ذلك حملهم التثنية وهي
اقرب الى الواحد على الجمع وهي انا اي عنه الا تراهم
قلبوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا حمراوان كما
قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات • ومن ذلك حملهم
الاسم وهو الاصل على الفرع وهو الفرع في باب ما لا ينصرف
نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما
وراءه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم
في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت
ما بها في العمل • وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت
التصرف لحملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدلك على
قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها
حفوا
وتناسب اوضاعها • وقال ابن النحاس في التعليقة
انما عمل المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل
فاشبهه فعمل **حرف الخاء خلع الادلة**
هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الخصايص • وقال من

ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضَرَبَ مَنْ مَنًا اى
انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد مَنْ مِن
الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم فى الخبر مررت
برجل ايّ رجل جرّد اييا من الاستفهام ايضا وعليه
بيت الكتاب

والدهر انما حال دهارير اى والدهر فى كل وقت
وعلى كل حال دهارير انه يتلون ويتغلب باهله
وانشد ابو على

الا هيهما لقيت وهيما وويحا لمن لم الف منهن ويحا
واسماء ما اسماء ليلة ادلجت الىّ واصحابى بايّ وايما

قال فجرد اى من الاستفهام ومنعها التصرف لما ذهب
من التعريف والتانيث وذلك انه وصفها علما
على الجهة التى حلتها فاما قوله وايما فكذلك ايضا
عبرات لك فى ايما وجهين احدهما ان تكون الفتحة
هى التى فى موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة
ايضا فاجتمع فيها التعريف والتانيث وجعل ما زائدة
بعدها للتوكيد والاخر ان تكون فتحة النون من ايما
فتحة التركيب وينضم اين الى ما فيبنى الاول على
الفتح كحضرموت وبيت بيت وحينئذ يقدر فى الف
ما فتحة ما لا ينصرف فى موضع الجر ويدل على انه قد يضم
ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو على عن ابى

عثمان

عثمان

أثورَ ما اصيدكم ام ثورين ام تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله اثور ما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده
كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب
التنوين لا محالة لانه مصروف وبنيت ما مع الاسم
على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة فى نحو لا رجل والكلام فى
ويحما هو الكلام فى اثور ما واخبرنا ابو على ان ابا عثمان
ذهب فى قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
الى انه جعل مثل وما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما
جميعا عنده فى موضع رفع صفة لحق ومما خلعت عنه
دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو على

انّى جزوا عامرا سوا بفعلهم ام كيف يجزوننى السوءى من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضنّ باللبن

فأم فى اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال
اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما
قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى ان تكون كيف
ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع
فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون
كيف هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت
عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى
حرف الاستفهام فاذ زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت

من في قولهم ضرب مَنْ منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام
ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو رايتك
هي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة
الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاءك وابصرك زيدا
وانت تريد ابصر زيدا ولبيسك اخاك في معنى ليس
اخاك وقولهم ارايتك زيدا ما صنع • وحكى ابو زيد
بلاك والله وكلاءك اى بلى وكلا فالكاف في جميع
ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع
لها من الاعراب • ونظير ذلك التا من انت فانها خلعت
عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان
وحده قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف
في قول الانسان مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا
المعنى وهو عزوها من معنى الاسمية • قال فانه قيل
فكان ينبغى ان لا يستنكر خطابه بانت لما ذكر قبل
التا وانها كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم
وهو ان من انت فالاسم على كل حال حاضر وليس
كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا
اسم غير الكاف كما كان له مع التا اسم للمخاطب نفسه
وهو ان والمقصود اعظام الملوك بان لا تبتذل اسماؤها
• فاعرف الفرق بين الموضعين • ومن ذلك في نحو
اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخوك

والنون

والنون في ويعصرون السليط اقاربه كلها مخلوعة
من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية
والتانيث ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول
الله سبحانه وتعالى الا انهم يثنون صدورهم فالا هذه
فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها
يا خلصت افتتاحا وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها
• وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا لله وقول
الشاعر •
الا يا سنا برق على قلل الحمى • لهنك من برق علي كريم
ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى
الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت
عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الما والخشبة وجا
البرد والطيالسة • ومن ذلك فا العطف فيها معنيان
العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت
عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم
• ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امراة
كقولك هاك وهاك فاذا الحقتها الكاف جردتها من
الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح هي ابدا وهو
قولك هاكَ وهاكِ وهاكما وهاكم • ومن ذلك يا في
الندا تكون تنبيها وندا في نحو يا زيد ويا عبد الله • وقد
تجرد من الندا للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا

كانه قال الا ها اسجدوا وقول ابى العباس انه اراد الا
ياهولاء اسجدوا مردود عندنا وكذا قول العجاج
يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى انما هو كقوله ها اسلمى
وكذلك قولهم فى التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره
ابن جنى فى هذا الاصل وقاله شيخه ابو على فى التذكرة

كذا فى الاصل

حرف الراء **الرابط** يحتاج اليه فى احدى عشر
موضعا **الاول** جملة الخبر وروابطها **عشرة اشيا** **الثانى** جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير **الثالث**
جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير **الرابع** جملة
الحال ورابطها الواو او الضمير او كلاهما **الخامس** الجملة
المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته

اوضربت

اوضربت اخاه **السادس والسابع** بدل البعض
وبدل الاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو عموا وصموا كثير
منهم عن الشهر الحرام قتال فيه وانما لم يحتج بدل الكل
الى رابط لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة
التى هى نفس المبتدا لا يحتاج الى رابط لذلك **الثامن**
معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير **التاسع**
جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا ولا يربطه ايضا
الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فانى اعذبه **العاشر**
العاملات فى باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بعاطف
كما فى قام وقعد اخوالك او عمل اولهما فى ثانيهما نحو
وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن
يبعث الله احدا **الحادى عشر** الفاظ التوكيد الاول
وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه
والزيدان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز
ان يكون الضمير فيه مقدرا **فائدة** اذا قلت
مررت برجل حسن الوجه ففى الرابط اقوال **احدها**
قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اى وجهه
فربطت كما ربطت الاضافة **الثانى** قول البصريين
انه محذوف اى الوجه منه **الثالث** قول الفارسى
وتبعه ابن الخباز انه ضمير فى الصفة والوجه بدل
منه ذكره ابن هشام فى تذكرته **قاعدة** قال الشلوبين

فى شرح الجزولية اصل الحذف للرابط انما هو للصلة
لا للصفة **الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال**
عنه قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى شرح الايضاح
اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بنى لشبهه
حينئذ بالماضى ۰ وقد كان اصل المضارع ان يكون
مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم
والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من
جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من
الانتقال عنه وتشبيه الشى بجنسه اقرب من
تشبيهه بغير جنسه ۰ قال وكذلك اذا اتصلت به
نون التوكيد اشبه فعل الامر من جهتين انه لحق
هذا ما لحق هنا وان المعنى الذى لحقت له الامر هو
المعنى الذى لحقت له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه
وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البنا فى الافعال ايسر
من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشى بجنسه اولى
من تشبيهه بغير جنسه **رب شى**
يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة ۰ قال ابو على الفارسى
فى البغداديات فى قوله ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
لا تجزعى ان منفسا اهلكته ۰ ان الفعل المحذوف والفعل
المذكور مجزومان فى التقدير وان الجزم الثانى ليس
على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير
ان

ان لما ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار
ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا ضرورة لان تشاءمهم
فى الابدكثيل ايلاهم اياها الاسم ولان تقدمها منو
للدلالة عليها ۰ ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر
امرر ومنع من تمرف انزل حتى يقول عليه ۰ وقال
فيمن قال مررت برجل صالح لان لا صالح فطالح بالخفض
انه اسهل من اضمار رب بعد الواو **ورب شى**
يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه زيدا
فانه ضعيف جدا وحسن فى ضربونى وضربت قومك
واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما
استغنى فى نحو زيدا ظننته قائما فى مفعولى ظننت
المذكورة عن ثانى مفعولى المقدرة **رب شى يصح تبعا**
ولا يصح استقلالا قال ابن هشام فى المغنى اما
حرف شرط بدليل لزوم الفا بعدها نحو فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا
فيقولون الاية ولو كانت الفا عاطفة لم تدخل على الخبر
اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح
الاستغنا عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف
تعين انها فا الجزا فان قلت فقد استغنى
عنها فى قوله ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
فاما القتال لا قتال لديكم ۰ قلت هو ضرورة فان قلت

فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى واما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف
القول استغناً عنه بالمقول فتبعته الفا في الحذف
ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره
يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره
ابتدا لم يصح ربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا
على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول
العمر والعمر ذكره الفارسي في التذكرة حرف
الزاي الزيادة فيها فوائد الاولى قال ابن دريد
في اول الجمهرة لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة
الزوايد لانها كثيرة الدخول في الابنية فلها يمتنع
منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي • فاذا عرف
مواقع الزوايد في الابنية كان ذلك حريا ان لا يشتبه
عليه النظر فيها الثانية قال ابن دريد عند بعض
النحويين عشرة احرف • وقال بعضهم تسعة جمع هذه
الاحرف كلمتان وهو قوله اليوم تنساه • وهذا اعمل
ابو عثمان المازني • وقال ابن يعيش في شرح المفصل
يحكى ان ابا العباس سال ابا عثمان عن حروف الزيادة
فانشد • • • •
هويت السمان فشيبنني • وما كنت قدما هويت السمان
فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت

السمان • قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشارك
فيه الاسم والفعل • واما الحروف فلا يكون فيها زيادة
لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف
• قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس
منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب
• واما لضرب من التوسع في اللغة نحو الف حمار
وواو عجوز وياء سعيد قال واذا ثبت زيادة حرف
في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جؤذر
حكى فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة
لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل
جعفر بفتح الفا وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه
اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون
زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال • وكذلك
سفل بفتح الفا وضمها فمن فتح كانت زائدة لا محالة
لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون
اصلا في لغة زائدة في اخرى انتهى الثالثة
في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل حروف
الصلة إنْ وأنْ وما ولا ومن والباء • قال
ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغا من عبارات
البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين
• ويعنى بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث

معنى • وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الخمسة • قال
وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوايد لغير معنى اذ
ذلك يكون كالعبث وليس يخلوا انكارهم لذلك من انهم
لم يجدوه في اللغة ولما ذكروه من المعنى فان كان الاول
فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان
الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زيد ليس المراد ان
دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد
معنى صحيح • وقال السخاوي من النحاة من قال في هذه
الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من
الكلام • ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول
لغو • ومنهم من يقول توكيد • وابى بعضهم الا هذا ولم
يجوز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت
لغير معنى البتة • وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف
الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها
الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي
في شرح المفصل اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين
• ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن
في الجملة ولا في استقلال المعنى قال والغرض بزيادة
هذه الحروف عند سيبويه التاكيد قال عند
ذكره فيما نقضهم فهي لغو في انها لم تحدث اذ جاءت
شيئا لم يكن قبل ان تجي من العمل وهو توكيد للكلام

قال

قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف
الذي يسمونه لغوا وبين انه للتاكيد لئلا يظن
انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد
معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة
اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما
من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوايد
تاتى له وصلح ومذهب الغزالي هذه الحروف معتبر
فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي
عنده من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد
للمعنى ويبطل مذهب الغزالي بانه لا يطرد في كل الحروف
• الا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليست
حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت
العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار
فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض
في فعل الحكيم قلت حروف العلة تتبين زيادتها
بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل
الكلام بخلاف انّ وأنّ فانه لم تتبين زيادتهما
بالاضافة الى ما لهما من المعنى انتهى • وقال الشلبي
معنى كون هذه الحروف زوايد انك لو حذفتها
لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم يتغير
عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى

وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة
لانه التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى
وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون
الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة في
اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى وقال
الرضي فائدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والبا في خبر ليس وما فان قيل يجب ان لا تكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت
زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها
الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم
تغاير فايدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزم
ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التوكيد
اسما كانت او لا زوايد لكنهم لم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل
كالبا ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله
واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها واما الفائدة اللفظية
افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة
وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد
اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولا سيما كلام الباري تبارك وتعالى وانبيائه عليهم
الصلاة

الصلاة والسلام وقد يجتمع الفايدتان في حرف وقد
تنفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت ايضا حروف
الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى
اقامة وزن او سجع او غير ذلك **الرابعة** الرابعة
قال ابن عصفور في شرح المقرب زيادة الحروف خارجة
عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك
سماع او قياس مطرد كما نقل بالبا في خبر ما وليس
ومن ثم لم يقل بزيادة الفا في خبر المبتدا لانه لم يجي
منه الا ما حكي من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك فجهد
وقول الشاعر

تموت اناس او يشيب فتاهم ... ويحدث ناس والصغير فيكبر

الخامسة قال ابن اياز من الزايد ما يلزم وذلك الخامسة
نحو الفا في خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمان الى انها
زائدة مع لزومها واختاره ابن جني في سر الصناعة
وكذلك قولهم افعله ابرا ما اي اول شي فما زائدة
لا يجوز حذفها وكذلك الالف واللام في الآن زائدة
في القول المشهور مع لزومها وكذلك الالف واللام
في الذي والتي وما في مهما وان في خبر عسى قال بعضهم
انها زائدة وهي لازمة وحينئذ لا تتقدر بالمصدر
ويزول الاشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة

فی قولك عسی زیدان یقوم حتی احتاج ابو علی الی تاویله
فی القصریات بحذف المضاف ای عسی زید ذا القیام
انتهی **السادسة** قال ابن یعیش انما جاز ان یکون
حروف النفی صلة للتاکید لانه بمنزلة نفی النقیض
فی کو قولك ما جاءنی الا زید فهو اثبات قد نفی فیه
النقیض وحقق المجیء لزید • وکذلك قول العجاج •
فی بیر لا حور سری • وما شعر المراد فی بیر حور ولا مزیدة
وقالوا ما جاءنی زید ولا عمرو قالوا وهی التی جمعت بین
الثانی والاول فی نفی المجیء ولا حققت النفی واکدته
• الا تری انك لو اسقطت لا تقلت ما جاءنی زید
وعمرو لم یختلف المعنی • وذهب الرمانی فی شرح الفصول
الی انك اذا قلت ما جاءنی زید وعمرو احتمل ان یکون
انما نفیت ان یکونا اجتمعا فی المجیء فهذا یفرق بین
المحققة والصلة فالمحققة تفتقر الی تقدم نفی والصلة
لا تفتقر الی ذلك فمثال الاول قوله تعالی لم یکن الله
لیغفر لهم ولا لیهدیهم سبیلا فلا هنا المحققة وقال
ولا تستوی الحسنة ولا السیئة فلا فیه المؤکدة •
والمعنی ولا تستوی الحسنة والسیئة لان یستوی
من الافعال التی لا تکتفی بفاعل واحد کقولنا اختصم
واصطلح وفی الجملة لا تزاد الا فی موضع لا لبس فیه
انتهی **السابعة** قال ابن السراج لا زائدة فی کلام

العرب

السادسة

السابعة

العرب لان کلما یحکم بزیادته یفید التاکید • ونقل عنه
ابن یعیش انه قال حق الملغی عندی ان لا یکون عاملا
ولا معمولا فیه حتی یلغی من الجمیع ویکون دخوله کخروجه
لا یحدث معنی غیر التوکید • واستغرب زیادة حروف
الجر لانها عاملة • قال ودخلت لمعان غیر التاکید •
فائدة قولهم عجبت من لا شیء قال الطیبی
فی حاشیة الکشاف یجوز فیه الفتح وهو ظاهر والجر
وفیه وجهان • احدهما ان تکون لا زائدة لفظا لا معنی
ای لا تکون عاملة فی اللفظ وتکون مرادة من جهة
فتکون صورته صورة الزائدة ومعنی النفی فیه کقول
النابغة •

امسی ببلدة لا عم ولا خال •

وقول الشماخ •

اذا ما ادلجت وضعت یداها • لها ادلاج لیلة لا هجوع

لا هجوع صفة للیلة ای لیلة النوم فیها مفقود لان
الهجوع النوم • والثانی ان تکون لا غیر زائدة لا لفظا
ولا معنی کقولهم غضبت من لا شیء وجئت بلا مال
قال ابو علی خلا مع الاسم المکرر فی موضع جر بمنزلة خمسة
عشر وقد بنی الاسم بلا **حرف السین سبب الحکم**
قد یکون سببا للفساد علی وجه • عقد لذلك ابن جنی
بابا فی الخصائص من ذلك الادغام یقوی المعتل وهو انفع

فائدة

حرف السین سبب الحکم

بضعف الصحيح • ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظاير • منها اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع • ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سوا علي اقمت ام قعدت • ومنها وقوع المضارع بعد الفا والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذى قبل الفا في تاويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد ما زيد يكرم فيكرمه اخانا يريد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه لانه كان تقدير معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر

سبك الكلام

ويقابله الاطراد قال ابن جني في الخصايص اصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان واطرد الجدول اذا تتابع ماوه بالريح واما مواضع ش ذ ذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين

حروف الشين الشذوذ

الاصلين

الاصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد الى غيره شاذا • قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة • وذلك نحو قولهم قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد • ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع • وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا • ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد ان يقوم • وقد جاء عنهم شي من الاول في قوله •

لا تعذلن اني عسيت صايما • وقولهم عسى الغوير ابوسا والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واغوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستتيس الشاة واغيلت المراة وقول زهير

هنالك ان يستخولوا المال يخولوا • والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول

ما عينه واوا ويا نحو ثوب مخروف ومسك مزدوف
وفرس مبرود ورجل معد ودمن مرضه • وهذا
لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم
ان الشي اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس
فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ
اصلا يقاس عليه غيره • الا ترى انك اذا سمعت
استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم يتجاوز ما ورد
به السمع فيهما الى غيرهما فلا يقول في استقام استقوم
ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود • فان كان الشي
شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت
العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله
• من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما
ولا عزو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد
لو لم تسمعهما • فاما قول ابي الاسود • • •
ليت شعري عن خليلي ما الذي • • •
• • • غاله في الحب حتى ودعه
فشاذ فاما قولهم ودع الشي يدع اذا سكن فانه مسموع
متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد
ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا
ولا مأبيا في القياس • ومن ذلك قول العرب اقايم
اخوك ام قاعد هكذا كلامهم • قال ابو عثمان والقياس

يوجب

يوجب ان تقول اقايم اخواك ام قاعدهما الا ان العرب
لا تقوله الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب
فصله ليعادل الجملة الاولى • قال وما ورد شاذا عن
القياس مطردا في الاستعمال قولهم الحركة والحونه
فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في
الاستعمال منقاد غير متاب ولا تقول على هذا في
جميع قايم قومه ولا في صايم صومه وقد قالوا
على القياس خانه ولا تكاد تجد شيا من تصحيح هذا
في اليايات عنهم نحو بايع وساير تبيعه ولا سيره
وانما تشذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا يا نحو الحونه
والحركة والخول والدهل وعلته عندي قرب الالف
من اليا وبعدها عن الواو فاذا صحت نحو الحونه
كان اسهل من الصحيح نحو البيعه وذلك ان الالف
لما قربت من اليا اسرع انقلاب اليا اليها وكان ذلك
اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي شرح
المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال
دخول ال على المضارع في قوله • • •
ويستخرج اليربوع من نافقايه • • •
• • • ومن جحره ذو الشيخة اليتقصع
قال والذي شجعه على ذلك انه راى الالف واللام
بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى

وقوله

من اجلك يا التي تيمت قلبي • وانت بخيلة بالود عني

شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما

فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه

الاحرف او حرفان وقولهم يا صاح واطرق كرا • ترخيم

صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس

فلان الترخيم باب الاعلام • واما الاستعمال فلقلة المستعملين له • قال وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في

القياس دون الاستعمال • وقولهم من الرجل بالكسر

شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي حسنة لقلة

المستعملين • قال وحكى بعضهم ان من العرب من

يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى

الاسماء المتمكنة فتقول ذهب امس بما فيه على

التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس

فائدة قال الجاربردي في شرح الشافية

اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس

من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر

ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال •

والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم

الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه

على حسب قوة الشبه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل

قال

فائدة

الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه

قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما

هو في الاصل للاخر • ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم

واذا ضعف لم يوجب ~~فكلما كان الشبه~~ فكلما كان الشبه

احص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه

الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة انه يدل على معنى

فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس

كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه

لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص

مقرب للاسم من الفعل • ومن فروع ذلك الحال

لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان

• ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من

حيث انها زائدة وانها لا تدخل عليها تا التانيث كانت من

اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه صيغة

منتهى الجموع منع من الصرف • ومنها الشبيه بالمضاف

ينصب في النداء كالمضاف نحو يا خيرا بازيدا ويا مضروبا

غلامه • قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة

اوجه • احدها ان الاول عامل في الثاني كما كان المضاف

عاملا في المضاف اليه فان قيل المضاف عامل في

المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا

قيل الشيء اذا اشبه الشيء من جهة فلا بد ان يفارقه

من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن

المفارقة خارجة في الشبه • الوجه الثاني ان الاسم الاول
مختص بالثاني كما ان المضاف يتخصص بالمضاف
اليه • الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا
يا ضاربا • الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان
المضاف اليه من تمام المضاف • وقال السخاوي في شرح
المفصل اذا اشبه الشي الشي في امرين فما زاد اعطي
حكمه ما لم يفسد المعنى • ولهذا اعملت ما عمل ليس
لما اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة • وقال
ابن هشام في المغني قد يعطى الشي حكم ما اشبهه
في معناه او لفظه او فيهما • فاما الاول فله صور كثيرة
احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر وكفى بالله
شهيدا لما دخله من معنى لا تقترن بقراة السور ولهذا
قال السهيلي لا يجوز ان يقول وصل الى كتابك فقرات
به على حد قوله لا تقرا بالسور لانه عار عن معنى
التقرب • الثاني جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا
قائما وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم
في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم • الثالثة
جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب
ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف

فلذا

فلذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب
او مثل ضارب • الرابعة جواز غير قائم الزيدان
لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان
المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر
• الخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الان او غدا حكم
ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا به
النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا
عليه ال ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد المضي لانه
حينئذ ليس في معنى الناصب • السادسة وقوع
الاستثنا المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين
ويابى الله الا ان يتم نوره • لما كان المعنى وانها لا تسهل
الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره • السابعة
العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله • •
ابى الله ان اسمو بام ولا اب • لما كان معناه قال الله
لي لا تسمو بام ولا اب • الثامنة زيادة لا في قوله تعالى
ما منعك الا تسجد • قال ابن السيد المانع من الشي
امر للممنوع ان لا يفعل • فكانه قيل ما الذي قال لك
لا تسجد • التاسعة تعدي رضي بعلى في قوله اذا رضيت
علي بنو قشير • لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه
وده • وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو
سخط • العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب

في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم
يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني • الحادية
عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان
مع ان المشار اليه اليد • والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدا
عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر • ومثله ثم
لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث
الفعل • الثانية عشر قولهم علمت زيد من هو برفع
زيد جواز الانه نفس من في المعنى الثالثة عشر
قولهم ان احد الا يقول ذلك فاوقع احد في الاثبات
لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في
سياق النفي فكان احد كذلك والثاني وهو ما اعطى
حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة •
احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما
التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله •
ورج الفتى للخير ما ان رايته • • وقوله •
يرجي المرء ما ان لا يراه فهذان محمولان على نحو قوله
ما ان رايت ولا سمعت بمثله • الثانية دخول لام الابتدا
على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة
مبتدا كقوله • • • •
لما اغفلت شكرك فاصطنعني • فهذا محمول في اللفظ
على نحو قولك لما تصنعه حسن • الثالثة توكيد المضارع

بالنون

بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية
نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة •
الرابعة حذف العامل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان احسن
بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد • الخامسة دخول
لام الابتدا بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان
المؤكدة فاله بعضهم في قراءة ان هذان ساحران • السادسة
قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع
صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وكان حقه النصب كقولهم
نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنه لما كان
في اللفظ بمنزلة المستعمل في الندا اعطى حكمه وان انتفى
موجب البنا • السابعة بنا باب حذام لشبهها له
بنزال الثامنة بنا حاشى في نحو قلن حاشا لله
لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية • التاسعة قول
بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم اكثر ما كان قط وامنه فاوقع قط
بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية • العاشرة
اعطا الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلف
كل شيء ولك قصورا اجتمعا روتين كقوله • • •
• ان البر شيء هين • المنطق اللين والطعيم •
والثالث وهو ما اعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا
ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم

منعوا افعل التفضيل ان نرفع الظاهر لتشبهه بافعل
فى التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا التصغير
افعل فى التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا •
وقال الابدى فى شرح الجزولية حذفت ان مع عسى
تشبيها بكاد • وزعم ابن السيد ان الاحسن ان يقال تشبهت
عسى بلعل لان كلا منهما رجا وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا
فى خبرها ان نحو • لعل يوما ان تلم ملمة وقال ابن الصايغ
هذا الذى قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من
تشبيهه بالحرف **الشيئان اذا تضادا تضاد الحكم**
الصادر عنهما ذكر هذه القاعدة ابن الدهان فى الغرة •
قال ولهذا نظاير فى المعقولات وساير المعلومات مشاهدا
ومقيسا • الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البنا وكان الاعراب
اصله الحركة والتنقل كان البنا اصله الثبوت والسكون
وكذلك الابتدا لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف
اصله السكون **الشروط المتضادة فى الابواب المختلفة**
قال ابن هشام العرب يشترطون فى باب شيا ويشترطون
فى اخر نقيض ذلك الشى على ما اقتضته حكمة
لغتهم وصحيح اقيستهم • فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه
الابواب والشرايط من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف
البيان ولنعت المعرفة • والتنكير للحال والتمييز وافعل
من ونعت النكرة • وتعريف العلمية بخصوصه لمنع

الشيئان اذا تضادا تضاد حكم الصادر عنهما

الشروط المتضادة فى الابواب المختلفة

الحرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واى فى
الندا وفاعل نعم وبئس • والابهام فى ظرف المكان •
والاختصاص فى المبتدا وصاحب الحال والاضمار فى مجرور
لولا ووحد ولبى وسعدى وحنانى وفى مرفوع خبر
كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز
يموت ابوه • ومرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل
والاظهار فى توكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت
وعطف البيان والمبين والافراد فى الفاعل ونائبه
والجملة فى خبرات المفتوحة اذا خففت وخبر القول
المحكى نحو قولى لا اله الا الله • وخبر ضمير الشان • والجملة
الفعلية فى الشروط غير لولا وفى جواب لو ولولا والجملتين
بعد لما • والجمل التالية احرف التحضيض وجملة اخبار
افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى
ومتابعيه نحو ولو انهم امنوا • والاسمية بعد اذا الفجائية
وليتما على الصحيح فيهما • والاخبار فى الصلة والصفة
والحال والخبر • وجواب القسم غير الاستعطافى • والانشا
فى جواب القسم الاستعطافى • والوصف فى مجرور رب
اذا كان ظاهرا واى فى الندا والجماء فى قولهم جاوا الجماء
الغفير وما وطى به من خبر او صفة او حال • وعدم
الوصف فى فاعل نعم وبئس والاسماء المتوغلة فى شبه
الحرف الا من وما النكرتين والضمير • والتقديم فى الاستفهام

والشرط وكم الخبرية والتأخير في الفاعل ونائبه ومعمول
التعجب والمعمول الذي هو أي الموصولة والمعمول
الذي هو أنّ وصلتها والمبتدأ الذي هو أن وصلتها •
والحذف في أحد معمولي لا أن • وعدم الحذف في الفاعل ونائبه
والحال الباقي عمله • والرابط في المواضع الأحد عشر السابقة
• وعدم الرابط في الجملة المضاف إليها نحو يوم قام زيد
والإضافة في بناء أي الموصولة والقطع عنها في بناء قبل
وبعد وغير

حرف الصاد صدر الكلام

حرف الصاد صدر الكلام

قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن
كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام
والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك • وأما الأفعال
كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت
في مضمون الجملة لم يلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر
الأفعال • وقال في البسيط الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي
الصدر وإن لم تكن معارف ولهذا تقدم الإشارة على العلم
في قولك هذا زيد وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى
الإشارة

ضابط ضابط

قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام
ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر وذلك لئلا
يخرج عن حكم الصدر وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها
لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم • وفي أمالي
ابن الحاجب سنن العرب يجعل صدر الكلام كل شيء دل

على

على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض
وإن وأخواتها سوى أنّ فقولهم زيدًا ضربت وضربت
زيدا لا يقال عليه أنه إذا قيل زيدا التبس على السامع
أن يكون المذكور بعده ضربت أو أكرمت أو نحوه وإذا قيل
ضربت التبس على السامع أن يكون زيدا وأن يكون عمرا
ونحوه فأجاب بأمور • أحدها أن هذا لا يمكن
أن يكون إلا كذا لأنه لا بد من تقديم مفرد على مفرد
فيهما قدمت أحد المفردين فلا بد من احتماله كلما يقدر
تجويزه في الآخر • الثاني أن هذا الالتباس في آحاد المفردات
وذاك الالتباس في أصول أقسام الكلام فكان أهم ••
الثالث أن تلك ألفاظ وضعت للدلالة عليه وكان
تقديمها مرشدا إلى ما وضع له بخلاف هذه فإنه
ليس لها ألفاظ غير لفظها ولو كانت لها ألفاظ غير لفظها
لأدى إلى التسلسل وهو محال

مسئلة مسئلة

قال
ابن هشام في تذكرته زعم بدر الدين بن مالك أن اللام
لا تدخل على خبر أن إذا تقدم معمول عليه فلا تقول
إن زيدا طعامك لآكل • وكأنه رأى أن اللام لا يتقدم
معمول ما بعدها عليها لأن لها الصدر والحكم فاسد
والتعليل كذلك على تقدير أنه يكون رآه • أما فساد الحكم
فلأن السماع جاء بخلافه قال تعالى وإن كثيرا من الناس
بلقاء ربهم لكافرون • وقال الشاعر • • •

فانى الى قوم سواكم لاميل • واما فساد التعليل فلان حذه
اللام مقصد منه من تاخير فهى انما تحمى ماهو فى حيزها الاصلى
ان يتقدم عليها لا ماهو فى حيزها الآن والالم يجز ان زيدا
قايم ولان فى الدار لزيدا • الا ترى ان العامل فى خبر ان هو ان
عند البصريين والعامل فى اسمها هى باجماع النحاة فلو كانت
اللام تمنع العمل لمنعت ان

حرف الضاد

الضرورة قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول
النحويين فى ضرورة الشعر فقال فى غير موضع ليس هذا
البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا
ففهم ان الضرورة فى اصطلاحهم هو الالجاء الى الشى فقال
انهم لا يلجون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه
لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها
ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة
ان ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ولا يقع
فى كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة
دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضرورة انه لا مندوحة
عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان
لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره
انتهى • وقال ابن جنى فى الخصايص سالت اباعلى
هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا • فقال
كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز

لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم
اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا • واذا كان كذلك
فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا
وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما
بين ذلك بين ذلك **فائدة** قال الاندلسى يجوز
للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال
كان بين فكها والفك **فائدة** قال الشلوبين
علة الضرائر التشبيه لشى بشى والرد الى الاصل
قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها •
ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف
المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين ويبقى الكسرة
عند الفارسى لان الضرورة دعت الى حذف التنوين
فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل • والكوفى
يرى فتحه فى محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس
بالمبنيات على الكسر ذكره فى البسيط • ومنها لا يجوز
الفصل بين اما والفا باكثر من اسم واحد لان الفا لا يتقدم
عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقدم للضرورة وهى
مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره
السيرافى والرضى **قاعدة** ما لا يؤدى
الى الضرورة اولى مما يؤدى اليها • قال ابن النحاس فى
التعليقة قول الشاعر • لاه ابن عمك اختلف الناس فيه

هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة
مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر
والاظهر ان الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء
عملها يودي الى ان يكون البدن عرض والقول بحذف
الاصلية لا يودي الى ضرورة وما لا يودي الى الضرورة اولى
ما يودي اليها **الضماير ترد الاشيا الى اصولها**
هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع • منها
قال ابن جني اصل حروف الجر الواو وبدل منها التا ولهذا
لا تجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر ردت الى الاصل
وهي البا فيقال بك لافعلن لان الضماير ترد الاشيا
الى اصولها • ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير
عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه من ولدنه لان
الضماير ترد الاشياء الى اصولها • ومنها قال الاندلسي
انما التزم دخول تا التانيث في الفعل المسند الى ضمير
المونث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل لحاق
العلامة والضمير يرد الشي الى اصله فوجب ان لا تحذف
العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه • ومنها اذا اتصل
بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلل
ابن الدهان بان اصله البنا واصل البنا السكون
والضمير يرد اكثر الاشيا الى اصولها • قال ابن اياز وهذا
احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه يراد

في استخرجت

في استخرجت واشباهه • ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم
انه لولا صريحة في التعليل كقولك لولا احسانك لما
شكرتك • قال ابن بري في اماليه ولهذا اجروا بها المضمر
تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشي الى اصله
• ومنها قال ابن فلاح في المغني فان قيل لما اختلف
كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه
للتثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا قلنا لشبهه
بلدا وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر باليا
فرقا من المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو لدى
• ووجه المشابهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما
ولم يقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع
وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد
الشي الى اصله • ومنها قال الاندلسي في شرح
المفصل نحو قوله تعالى انلزمكموها رد فيه الواو الساقطة
في الوصل اذ كان الضمير يرد الشي الى اصله كما يفتح لام
الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة
لوقوع المنادى موقع المضمر • ومنها قال الاندلسي
قيل انما لم تدخل الكاف على مضمر لتردد ها بين الاسم
والحرف وذلك اشتراك فيهما والاشتراك فرع
والضمير يرد الاشيا الى اصولها ولا اصل لها • ولهذه
العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر • ومنها قال

ابن فلاح في المغني بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على
السكون منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون
لان الضمير يرد الشيء الى اصله • ومنها قال ابن يعيش
فائدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه فان كان
ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه
لان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها • وان اعتقدت انه
مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية
مع الظاهر فتقول اليوم قمته • قال الشاعر
ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله
يوم شهدناه لم يظار في جنب اضمع • لانه جعله مفعولا به
مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه
قال السهيلي قول عبد المطلب ••
وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك • فيه
رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا
اضافة آل الى المضمر لانه يرد الشيء الى اصله واصله اهل
وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكموه
وليس منه هذا الباب في ورد ولا صدر تنبيه
قال السخاوي في سفر السعادة لا يدخل على المقسم به غير
البا اذا كان مضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الاضمار
يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم
درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه • وما حكاه يونس من
قولهم اعطيتكمه شاذ • وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك

النحوى

النحوى انما يرد الاضمار الاشيا الى اصولها لاسباب توجب الرد
لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشيء
اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه ولا يحتاج
الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما
اصله اعطيتكموا فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان
مع الالحاق لخفائها وقربها من الساكن • ولذلك كان عليه مال
احسن من قولك عليهن مال • وكذلك اليوم سرته فيه
لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر
الاسماء التي ليست ظروفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار
الاشيا الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار كلام
متناقض تقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان
الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه
فاقول بل فيه سوال لان قولنا بك لافعلن فجاء على
اصله وفيه من السوال ... كما انك تقول وك
ولا تك فاختصاص البا بهذا لا بد له من سبب ولا سبب
الا ان البا اصل ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم
واله ولا اقسم تا ... انتهى تنبيه
قال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قول الفرزدق واذ ما
مثلهم ... على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لاضافته
الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فان قيل
كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيف اليه مضمر والمضمر يرد الاشيا

الى اصولها فكيف يكون سببا فى اخراج مثل عن اصلها من
الاعراب الى البنا فالجواب ان المضمر لا يلزم رده
الاشيا الى اصولها فى جميع المواضع **تنبيه** قال
الابدى فى شرح الجزولية يدنيت اى فى نحو قوله تعالى
ايهم اشد عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكان حقها
ان تعرب لكنها بنيت الاضافة والاشياد هى مضافة
الى مضمر والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك
تقول زيد ضربتهم لخاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول
وضربتمه **مسئلة** قال ابن النحاس فى التعليقة
اجمع النحاة على انك اذا قلت عساى وعساك وعساه
ولولاى ولولاك ولولاه ان ههنا شيأ قد تجوز فيه باستعماله
على غير اصله واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه
ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لتشبهها
بلعل فى الطمع فالضمير منصوب على انها اسمها ولولا قد
صارت حرف جر والضمير معها مجرور وقال الاخفش ان
عسى على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انها
غير عاملة واستعير فى عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير
عنده فى عسى فى موضع رفع لا فى موضع نصب والضمير
فى لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو
عنده ايضا فى لولا فى موضع رفع على الابتدا لا فى موضع
جر قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز

فى

١٥٧

فى الفعل او الحرف احسن من التجوز فى الضمير لان المضمرات
ترد الاشيا الى اصولها فلا اقل من ان تخرج هى عن اصلها
وموضعها **الضمير طلب** بالاضافة من الظاهر بدليل
جواز الاضافة والنصب فى ضارب زيدا فى الحال والاستقبال
والاقتصار على الاضافة فى نحو ضاربك وضاربه على
مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا ذكره الشلوبين
فى شرح الجزولية **حرف الطارى الطارى يزيل**
حكم الثابت عقد له ابن جنى بابا فى الخصايص وفيه
فروع من لام التعريف والاضافة اذا دخلت على
المنون حرف لا تنوينه ومنها يا النسبة اذا دخلت
على ما فيه تا التانيث حذفت لها التا واذا دخلت على
ما فيه يا مثلها نحو كرسى وبختى حذفت لاجلها ومنها
علامة الجمع بالالف والتا اذا دخلت على ما فيه التا حذفت
لاجلها نحو تمرة وتمرات ولو سميت رجلا او امراة بهندات
لقلت فى الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتا الاوليين
للاخريين ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرا عليها طارى
كلفظ الاستفهام اذا طرا عليها معنى التعجب استحال
خبرا كقولك مررت برجل اى رجل وايما رجل فانت الآن
مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ولست مستفهما وانما كان
كذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر
فكان التعجب لما طرا على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية

ومن ذلك ايضا ان لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير
عاد نفيا واذا لحقته لفظ النفي عاد ايجابا نحو الله اذن لكم
ام لم يأذن الست بربكم اي انا كذلك ومن ذلك ان
تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته عن حقيقة
ما وضع له وادخلته معنى لولا الصفة لم تدخله اياه وذلك
ان وضع العلم ان يكون مستغنيا بلفظه عن غيره من
الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبته الصفة له
ما كان في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه
عن كثير من صفاته انتهى وقال ابن يعيش فان قيل
هل التعريف الذي في يا زيد في النداء التعريف العلمية
بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث
فيه غير تعريف العلمية فالجواب ان المعارف
كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا
قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخالفه ابن
السراج وقال الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع
تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود لانه
ذهب منه لفظ حكم المفرد فكان الحكم للطارئ وقال
ابن الدهان في الفرق المقصور المنصرف يلحقه التنوين
وهو ساكن والالف ساكنة فيتخيل الجمع بينهما
فتجب الامر بحذفها ولم تر ساكنين التقيا حذفا معا
ولا يجوز ترك التنوين لانه يحرك الساكن اذا كان بعده

لانه اذا كان قبله ولا تحرك الالف لانها تغير عن صورتها فيقع
اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف
التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى وايضا فان
الطارئ يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جيء به حذف
لم يجأ به فلم يبق الا حذف الالف **طرد الباب**
قال ابو البقا في التبيين اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها
في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك
ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقع بالفرق
بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلا
فانك ترفع وتنصب المفعول مع ان الفاعل والمفعول
معقول قطعا قال ونظيره من المشروع ان الرمل
في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة
وبقي الحكم ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت
لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم
قال وسبب ذلك ان النفوس تانس بثبوت الحكم
فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس قال ونظيره في
التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه
لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية
حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن
واحد وله نظائر اخر انتهى قال ونظيره في التصريف ان
الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها

بين يا وكسرة نحو اجد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة
مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظاير
اخر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاعراب
اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني
نحو ما احسن زيدا بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه
وبرفعه ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن
وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الا . .
الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لالتبست فان
قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه
نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشباه ذلك
الا ترى ان الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل
الاعراب فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه
في بعض الاسماء حمل سائرها على ذلك كما ان العرب
لما حذفت اليا من يعد لوقوعها بين يا وكسرة حذفت
من أعد ونعد وتعد حملا على ذلك وقال ابو البقا
في التبيين اذا اجرى اسم الفاعل والصفة المشبهة
على غير من هي له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند
البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض
المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس يزول
بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس ثم يطرد
الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا

ذلك

ذلك في كثير من المواضع نحو نعد وتعد واعد فانهم
حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد وكذلك يكرم
ونكرم وتكرم محمولة على اكرم وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معط قدر السكون في المنقوص
لاجتماع الامثال اذ اليا بكسرتين والضم حملا على الكسر
للمناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما ودقيت دون الالف
ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا
اجتمعا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة ولم تقلب الواو
في رأيت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لثبوت القلب
رفعا وجرا تغليبا للاكثر وطردا للباب وقال عبد
القاهر هذا قياس من حمل اعد ونعد وتعد لان حمل المودى
لاعلال اللام اولى من المودى لاعلال الالف لان اللام
محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالتان على حالتين
وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشيا على شي واحد وقال
ابن النحاس في التعليقة من اجاز تقديم خبر ليس عليها
دليله انه ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جاز في
كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب وقال
ابن يعيش في شرح المفصل الاصل في نرى وترى ويرى
ترأى ونرأى ويرأى لان الماضي منه رأى وانما حذفت
الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه قيل أرأى اجتمع
همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين

فكانهما قد توالیا فحذفت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم
اتبع ساير الباب وفتحت الرا لمجاورة الالف التي هي لام
الكلمة وغلب كثرة الاستعمال ههنا الاصل حتى كثر ورفض
وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في صحراء واوا
في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي وقلبت
في التثنية طردا للباب على سنن واحد وقال ابن
عصفور في شرح المقرب لما الحقوا نون الوقاية لتقي
الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني
وضرباني وضربوني كما حملوا نعد واخواته غير ذي اليا
واكرم واخواته غير ذي الهمزة على يعد واكرم وقال
بعضهم انما بنيت المضمرات تشبيها بالحرف وضعا في كثير
منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد
وبهذا بدا ابن مالك في شرح التسهيل وعبارة ابن اياز
لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد الا تراه
على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك البنا
ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد
وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا اخر الفعل عند اتصال
تاء الفاعل نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم
ثم طرد الباب فيما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت
تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم
في حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من تكرم ونحوه

واما

وان انتفت علة الحذف وقال ابن القواس ذهب
الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا يقدر
بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا
فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن اياز
المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة
تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فان قيل هلا اضيف
الفعل للتخصص اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى ان سوف
والسين يخصصانه بالحال فالجواب انه لما امتنع
منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا
للباب وهذا من قواعدهم وقال الاندلسي في شرح
المفصل الموجب لبنا اسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف
وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه
ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة
عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على
ان تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان
هذا الاسم المسموع مبنيا فيفيد معنى الحرف فوجب
اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى طردا لاصولهم واقامة
لسبب لبنائه قال ابن جني بني اولا لانه تضمن حرف
الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها
هذا الاسم فبني وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني
لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع

لافادة المعانى الحروف فلما افادت هذه الاسماء الاشارة
علم انها كان القياس يقتضى ان يكون لها حرف
فلما تضمنت معناه بنيت • وهذا قول السيرافى
قال الاصفهانى فلو قيل ان ذلك انما يتصور فى اولاء
دون هولاء لظهور الحرف وهو ها لامكن ان يقال
فيه ان الحرف الذى هو ها غير ذلك الذى تضمن معناه
وان هذا زيد كما ان الالف واللام فى الامس عند من بناه
زائدة وان الاسم بنى لتضمنه معنى الف ولام اخرى

حرف الظاء الظرف والمجرور بينهما مباحث

الاول لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما
اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شي
من هذه الاربعة موجودا قدر • مثال الاول • والثانى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم • والثالث وهو الذى
فى السماء اله لانه موول بمعبود • والرابع نحو فلان حاتم
فى قومه تعلق بما فى حاتم من معنى الجود • ومثال المتعلق
بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم
يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل
على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف
• الثانى يستثنى من قولنا لابد لهما من متعلق
ستة امور • احدها الحرف الزائد كالباء ومن فى كفى
بالله شهيدا هل من خالق غير الله • وذلك لان معنى

التعلق

١٦١

التعلق الارتباط المعنوى • والاصل ان افعالا قصرت عن
الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد
انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم تدخل للربط •
الثانى والثالث لعل ولولا عند من جر بهما • الرابع رب
فى قول الرمانى وابن طاهر • الخامس كاف التشبيه عند
الاخفش وابن عصفور • السادس حرف الاستثنا
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل
عما دخلن عليه كما ان الا كذلك • وذلك عكس معنى التعدية
الذى هو ايصال معنى الفعل الى الاسم • الثالث يجب
تعلقهما بمحذوف فى ثمانية مواضع • ان يقعا صفة نحو او
كصيب من السماء او حالا نحو فخرج على قومه فى زينته
• او صلة نحو وله من فى السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون • او خبرا نحو زيد عندك او فى الدار • او
مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفا والبنين باعمار اعرست
• او يرفعا الاسم الظاهر نحو افى الله شك اعندك زيد
• او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم
الجمعة صمت والثامن القسم بغير البا نحو والليل
اذا يغشى تالله لاكيدن اصنامكم الرابع هل المتعلق
الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف فى تعيين الفعل
فى بابى القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان
الا جملتين • واختلف فى الخبر والصفة والحال • فمن قدر

الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل • ومن قدر الوصف فلانه الاصل في الثلاثة الافراد • واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة معتكف فيه والوصف في ايوم الجمعة انت معتكف فيه •
وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلابد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل • قالوا ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه •
وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر • قالوا لان لنا موضعا تعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما وفائها نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفاءها لا يفصل

بينهما جملة • واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو راي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكان تقديره بالخبر اولى • قال
واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار • ولذلك التز منا
حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ • قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة الخامس في كيفية تقديره اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به • واما في المثل فيقدر بحسب المعنى • واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال • قال ابن هشام وتقدير كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب • وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق • واذا جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها

وان كانت حقيقته الحال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقايم
وجالس الا الدليل ويكون الحذف حينئذ جايز الا واجبا
قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص
ومبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود
الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا
للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو
لوجوب الحذف لا لجوازه ومما خرج على ذلك قوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن اى مستقبلات وكتبنا عليهم
فيها ان النفس بالنفس الاية اى تقتل وتفقا وتصلم
وتقلع او مقتولة ومفقوة ومصلومة ومقلوعة
قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا
فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على
المبتدا قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك
وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد اما نحو اما فى
الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر لان اذا الفجائية
لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف
الشرط نحو فاما ان كان من المقربين قال وهذا على
ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر موخرا تنبيه تنبيه
قال ابن النحاس فى التعليقة اختلف النحاة فى تقدير
عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال

قوم

١٦٣

قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا يكون قد فصلنا
بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم
لا بل يقدره قبل الظرف والمجرور ولا يعتد بهذا فصلا
لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره السادس فى الفرق
بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد
الدين التفتازانى فى حاشية الكشاف
وفى شرح المفصل للاندلسى
قال الخوارزمى الظرف المستقر بفتح القاف كذا سماعنا
فى المفصل وفى الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن
السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة
الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر
ما كان خبرا محتاجا اليه ونسميه خبرا وسمى مستقرا لانه
يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه
ثم حذف فيه اختصارا وباللغو ما كان فضلة وسمى
~~خبرا وسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار~~ لغوا لانه
لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه
انتهى السابع انهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا
يتسعون فى غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص
من معموله نحو كان فى الدار وعندك زيد جالسا
وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن فى
الهيجاء لقاء زيدا وما اثبت عند الحرب زيدا وبين

الحرف الناسخ ومنسوخه نحو فلا ... ...
فاديلمني فيما فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله
ابعد بعد يقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر
ومجرورهما نحو لله در اليوم من لامها
وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو اذن والله نرميهم بحرب
لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا • ادع القتال واشهد الهيجاء
وقد فصلوا بين على الاسم في باب ان واخواته لدينا
انكالا ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو
وما كل من وافى منى انا عارف • وما في الدار زيد جالسا
ولصلة ان نحو وكانوا فيه من الزاهدين • وعلى الفعل
المنفي بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا • وعلى
ان معمولا لخبرها نحو اما بعد فاني افعل كذا • وعلى العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب • وقال الخفاف
في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما • ووجه ذلك
ان جميع الافعال وما كان على معانيها تدل على الزمان
والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التاكيد
وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه فلذلك
اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء اصلا
فايدة قال الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا انه
يكون ظرفا • قال الشلوبين هذا الاستثناء غريب لا اعلمه

من احد

من احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان
كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في
غيرها ولكنه غير منقول • وهذا ليس موضع القياس
لانه اتساع والاتساع انما هو منقول • الثامن في
تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح
ينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده وما
كان صفة او صلة كمررت برجل او بالذي معه صقر
لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل
المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت
برجل بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتدا والفاعلية
كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند
ابي علي • وكونه مبتدا الا ان اسم الفاعل نفسه يصح فيه
ذلك كزيد قايم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا
واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل
الظرف اذا اعتمد يقدر بالفعل • دون الاسم وكذا
ينبغي ان يكون قياسه • واما ابن جني فلا يرى ذلك
الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه

حرف العين العامل فيه مباحث الاول

العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد
من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسال عن
الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط

حرف العين العامل
فيه مباحث
الاول

اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع
والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل
فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام وبعد
لذلك من شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر • وقال
ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع
الفعل وصار الفعل سبباله وشاركه في المعنى وان افترقا
في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا
اعملوا ذاك والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان
مشتقا منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل
ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف
قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع
الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه
الاول وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة
وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية فان قيل
اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة فلم عملت اولم
اشترط الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث
عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان
يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيها
الا تمييز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان
الاسم تكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذ هو

واقع

واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضا
من حيث انهما يطلبان الفعل وهما احص به حتى بلغ
من قوة طلبه للفعل انه قدروا قبل الاسم فعلا يعمل
في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي اخو
الاستفهام • وقال ابن النحاس في التعليقة الافعال
في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في
الفاعل والحروف المقتطعة مختصة اصالة في العمل من
حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل
فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص
كان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا
ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص
فكان الحرف المختص عاملا باصالته في العمل لذلك ولا
كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف
وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة
ان يعمل هو بنفسه لا بشبه غيره انتهى • الثاني عوامل
الاسماء لا تعمل في الافعال والا لبطل الاختصاص الموجب
للعمل • ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة
يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا موصولا ينصب
المضارع لا انها حرف واحد يجر وينصب وكان الاصح في
حتى انها حرف جر فقط وانما نصب المضارع بعدها لما هو
بان مضمرة لا بها لما ذكر • الثالث العامل المنوي

قيل به فى مواضع • احدها الابتدا عامل فى المبتدا على الصحيح
واختلف فى تفسيره فقيل هو التعرى من العوامل
اللفظية وقيل هو التعرى واسناد الفعل اليه • قال
ابن يعيش والقول على ذلك ان التعرى لا يصلح ان
يكون سببا ولا جزا من السبب وذلك ان العوامل توجب
عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك
ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل
العوامل فى هذه الصناعة ليست موثرة تاثيرا حسيا كالا حراق
للنار والبرد للما وانما هى امارات ودلالات والامارة قد تكون
بعدم الشى كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد لانه ليس
الغرض من قولهم ان التعرى عامل انه معرف للعامل اذ لو
زعم انه معرف لكان اعتلالا بان العامل غير التعرى وكان
ابو اسحاق يجعل العامل فى المبتدا ما فى نفس المتكلم يعنى
من الاخبار عنه • قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث
يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا • قال
ابن يعيش الاصح ان الابتدا اهتمامك بالاسم وجعلك
اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى قايم به
تكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة
على غيره • وقيل انه عامل فى الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش
والذى اراه ان العامل فى الخبر هو الابتدا وحده كما كان
عاملا فى المبتدا الا ان عمله فى المبتدا بلا واسطة وعمله

فى

فى الخبر بواسطة المبتدا • فالابتدا يعمل فى الخبر عند وجود
المبتدا وان لم يكن للابتدا اثر فى العمل الا انه كالشرط فى
عمله كما لو وضعت ماء فى قدر ووضعتها على النار فان النار
تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر
لا بها فكذلك ههنا • الثانى عامل الرفع فى الفعل المضارع
معنوى على الصحيح • بل ادعى بدر الدين بن مالك فى تكملة
شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل
الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائى الى ان عامله
لفظى وهو حروف المضارعة • وعلى انه معنوى اختلف
فيه فقيل تجرده من الناصب والجازم وعليه الفرا •
وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا • وعليه
جماعة من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع
بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول • وقال
جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم فقولك زيد
يقوم كونه وقع موقع قايم هو الذى اوجب له الرفع • وقال
ثعلب ارتفع بنفس المضارعة • وقال بعضهم ارتفع بالسبب
الذى اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال
ابو حيان فهذه سبعة مذاهب فى الرافع للفعل المضارع
واحد منها لفظى وثلاثة معنوية ثبوتية وهى الاخيرة
وثلاثة معنوية عدمية وهى التى قبلها قال وليس
لهذا الخلاف فائدة ولا ينشا عنه حكم نطقى • الثالث

الخلاف فجعله الفرا وبعض الكوفيين عاملا للنصب
في الفعل المضارع بعد او وبعد الفا وبعد الواو في الاجوبة
الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث
لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم
نظير لو تركت والاسد لاكلك نصبته لما لم ترد عطف الاسد
على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك
الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم
زيد امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف
خلاف المبتدا فلذلك لم يرفع قايم من قولك زيد قائم
وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله
على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
قال الزاعم مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش معنى
الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون
الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا
استوى الما والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
الما واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي
فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا
وهذه قاعدتنا في الظرف نحو زيد عندك الرابع عامل
الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى انه
العامل في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرون
وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع

بالاسناد

بالاسناد قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي مجمع عليه
والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من
المصير الى المختلف فيه الخامس عامل المفعول
ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية
نقله ابن فلاح في المغني السادس عامل الصفة والتاكيد
وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو
كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا والفعل المضارع ذكره
في البسيط فائدة قال ابن الحاجب في اماليه
العوامل اللفظية تطلق على كان واخواتها وعلى ظننت
واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان
كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيا واحدا
لم تعد مع تبيك بخلاف ما ذكر اولا

المبحث الرابع

كل حرف اختص بشي ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل
ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح
الدرة الالفية قال وقولي ولم ينزل الخ يحترز به
عن قد والسين وسوف ولام التعريف فانهن مختصات
ولم يعملن لانهن كالجزء مما يلينه وسبقه الى ذلك ابن
السراج في الاصول وفي بعض شروح الجمل مثله وزاد
ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فلولا انها بمنزلة
حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل

قال فان واخواتها حروف انما عملت في الاسما لانفرادها بها
وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها كان لها شبهان
شبه عام وشبه خاص فعملت لشبهها العام شبهها بالحروف
غير المختصة بدخولها على الاسما والافعال وشبهها
الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك وداخلة
على المبتدا والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل
للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها
وهم بنو تميم • ومن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون
• وقال السهيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص
به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف
لان المخصص للشي كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف
• وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان المصدرية
تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة
• وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت اذن وان كانت
غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما اعملت اهل الحجاز ما
اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها
• ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف اخره نون ساكنة
قد دخل على مستقبل • وبعض العرب الغى اذن مراعاة
لعدم الاختصاص كما الغى بنو تميم ما فلم يعملوها لعدم
الاختصاص • وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات
التحضيض لانها يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل صارت

كانها

كانها غير مختصة بالفعل • وفيه ان لولا ولوما لم تعملا
وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليسا مختصين بالاسماء
اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان
يكون عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب
وهو الجر على ما تقرر في العوامل او يكونان ككان واخواتها
من الحروف المختصة بالاسما • وانما هو حرفان يدخلان
على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية • وقد لاحظ
معنى الاختصاص من لاحظ وذهب الى ان الاسم بعدهما مرفوع
بهما وهو مذهب ابن كيسان • وعزاه ابو البركات ابن
الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح • وعزاه صاحب
الافصاح الى جماعة من البغداديين • وقال ابو الحسن الابدي
الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتدا لانه كل
حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر انه استحق العمل
فلو كانت لولا عاملة لجرت • قال ايضا والصواب ان
الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك
لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما
النافية لانها بمعنى انفي ولا بالنيابة مناب الفعل فلم تزاد
كالعوض ولا تنسب اليه العمل • وقال ابن يعيش لم تعمل
حروف العطف جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء
والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان تكون
عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه • قال وكذلك

الا في الاستثنا لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول
ماجاءني زيد قط الا ابعدا ولا رايت بكرا الا في المسجد والعا بل
لا يكون الا مختصا قال واعلم انه لا من الحروف الداخلة
على الاسماء والافعال فحكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير انها
اعملت في المكان خاصة لعلة عارضة وهو مضارعتها
انه كما اعملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل
ان لا تعمل وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح
اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل
فالقياس ان تعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص
فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل او غير
مختص يعمل فسبيلك ان تسال عن العلة في ذلك فانه
لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس قال فاذا صحت
هذه القاعدة فاقول ان ما النافية ليس لها اختصاص
فيجب ان لا تعمل ولذلك لم تعملها بنو تميم فهي عندهم على
القياس فلا سوال في كونها لم تعمل لان الشي اذا جا على
قياسه وقانونه لا يسال عنه واما اهل الحجاز فاعملوها
لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة وقال
ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف المختص بنوع من
المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به
ذلك المعرب وكذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب
مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به فاعطي المختص

للمختص

للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى وقال ابن عصفور
في شرح المقرب لم يجي من الحروف المختصة باسم واحد
ما يعمل فيه غير خفض الا الا التي للتمني فان الاسم
المبني معها في موضع نصب في مذهب سيبويه وذلك نحو
قولك الا مال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصبه
وهو تمنيت **ضابط** قال ابن اياز ليس في كلامهم
حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال انه لولا هي
الرافعة للاسم وقال الشلوبين قول من قال ان اصل
عمل الحروف الجر خطأ وانما القول الصحيح ان اصل الحروف
ان لا تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل
الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل
منصوب مفعولا او مشبها به فاذا اعملها الحرف فانما يعملها
لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الا عمل الجر
اذا كان مضيفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم **الخامس**
قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها
ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما
الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في
غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه
لانه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة
للمعاني فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب
ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف

ان يكون عاملا • فنذكر الحروف التي لم تعمل وسببه لسلبها
العمل • فمنها هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في
بعض وسبق اليها الابتدا او الفاعلية قد خلت
لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع
الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم
ذلك فيه لعمل في الجملة ليوكد ولظهور اثره فيها
لتعلقه بها ودخوله عليها واقتضائه لها كما فعلوا في ان
واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا
يجوز الوقوف عليها ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف
مفرد لا يوقف عليه كانه ولينه ولعله فاعملوها
في الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحدث الواقع
بعدها وربما ارادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان
مولفا من حرفين نحو هل فربما توهم الوقف عليه
او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف
زايد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام العمل
نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقايم فاذا سمع المخاطب
الباء وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده ذكر النفي
والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنه • ولذلك
اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة • ومن
العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتاكيده بادخال
الباء في الخبر وراها ثابتة في التاثير عن العمل الذي

هو

١٧

هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة
ما لليس في النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر في الجملة
توكد . . . بها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو
النصب . . . في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت
ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى
توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال
ليس وابطال معنى الابتدا السابق • وكذلك اذا
قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم
انقطاع زيد عن ما لان الا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم
يتوهم انفصال الجملة عن ما وكذلك لم يعملوها عند تقديم
الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان لا تكون
مبتدا وانها مخبر عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم
المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا الحديث فلم يحتج
الى اعمالها واظهارها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها
مستغنيا عن تاثيرها فيه • واما حرف لا فان كانت
عاطفة فحكمه حكم حروف العطف ولا شي منها عامل
وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قايم ولا عمرو فلا حاجة
الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله
ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لانه
وربط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة
عاملا فيها الابتدا كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات

قد ادخلوها على المبتدا والخبر تشبيها بليس لان النكرة
ابعد في باب الابتدا من المعرفة والمعرفة اشد
استبدادا باول الكلام واما التي للتبرئة فللنحويين
فيها اختلاف اهي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا
ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث وان لم تكن عاملة
فلا كلام • واما حرف الندا فعامل في المنادى عند بعضهم
والذي يظهر خلافه • ولو كان عاملا ما جاز حذفه وابقاء
عمله فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم
في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها
كان مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه
الحروف من العمل كما منع الابتدا الحروف الداخلة على الجملة
من العمل لان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها
فالجواب من وجهين • احدهما ان الابتدا اقوى من عامل
المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو
وقوعه موقع الاسم المخبر عنه دون تابع له فلم يقو
قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل
• والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما
دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب
عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها
لا في الجملة • واما الا في الاستثنا فقد زعم بعضهم انها عاملة
والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعدها

بعدها التوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها
فاستغنوا بايصالها العامل عن اعمالها عملا اخر وكانها هي
العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف وقياس على ما تقدم
لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل • لمعنى في
الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها قال
وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها
من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها
من الحروف في الاسماء ومنبهة على سر امتناع الاسماء ان
تكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي • وقال
الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة
لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى
يخلو من معنى في الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل
لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل
كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية • ولهذا لم تعمل يا في
الندا لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها

السادس

قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه
لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما كان تابعا
لواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو
الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه
لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا
وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل

بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف **السابع** اذا امكن
نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم
ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول
الشاعر

هل انت باعث دينار لحاجتنا ... او عبد رب اخا عون بن مخراق

فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم
الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة
العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط
• وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل
لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته
وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب
بعدها محمول على فعل مفسر الصفة • قال صاحب البسيط
وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير
ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن
احالة العمل على الموجود **فائدة** قال ابن
فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان
والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا
زيدا ورعيا له ففيه وجهان • احدهما ان العامل هو
الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر
التي لا تقدر بان والفعل والثاني ان المصدر هو العامل

لنيابته

لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه • ونظير هذا
زيد في الدار واقفا هل العامل الظرف لنيابته او نفس
الفعل هو العامل والاكثرون ان العامل الظرف اذ هي
الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى
صار لبعض حروفها تخطاها العامل • ولذلك تخطى
لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا وما
المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ولا في
نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وبلا يكون
للناس وان لا تعلموا **التاسع** قال الكوفيون
لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه
• وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر والمبتدا يرفع
الخبر فهما يترافعان • قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا
المبتدا لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدا فلما
كان كل واحد منهما لا ينفك عن الاخر ويقتضي صاحبه
عمل كل واحد منهما في صاحبه • قالوا وقد جاء لذلك نظائر
منها قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب
ايا بتدعو وجزم تدعوا بايا فكان كل واحد منهما عاملا
في الاخر ومثله اينما تكونوا يدرككم الموت فاينما
منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير
في كلامهم وقال ابن النحاس في التعليقة حكى
ابن جني ان كتابا له يسمى الدمشقيات غير الدمشقيات

المشهورة له بين الناس قول ابن الاخفش ان فعل الشرط
وفعل الجواب يتجازمان كما قيل ان مذهب الكوفيين
في المبتدا والخبر • وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين
فاسد من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته
التقديم واذا كان معمولا فرتبته التاخير والشي الواحد
لا يكون متقدما موخرا من كل وجه • والثاني ان الاسم ليس من جهة
العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه
الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه • واما ايا ما تدعوا فان
تدعوا انما هي بحكم الاصل واي عمل في تدعوا بحكم النيابة
عن الحرف الشرطي ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان
وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما **العاشر**
فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح
المفصل ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي
المقتضية له • والمعنى بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي
هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب
الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع
للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة
معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت
الفاعلية والمفعولية معنيين يقتضيان الرفع والنصب
في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضي
غير العامل انتهى **الحادي عشر** قال ابن النحاس

في

في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهي ان الاسم العامل
ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في
باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه
مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان
الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه
ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل
حذف العامل **الثاني عشر** قال ابن يعيش قد يكون
للحرف عمل في حال لا يكون له في حال اخرى وفيه نظاير
• الاول لولا تعمل في المضمر ولا تعمله مع المظهر •
الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها • الثالث
عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر
الرفع • الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها
لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله وزاد في النظاير
تا القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر
• وكذا واو القسم ومذ ومنذ • وقال ابو البقاء في التبيين
من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع اخر الا ترى
ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع اخر وما النافية
تعمل في موضع ولا تعمل في موضع اخر • ولا كذلك حتى تجر
في موضع ولا تجر في اخر وذلك كثير • ولما ذكر سيبويه لولا
وانها تجر المضمر دون غيره واستانس لها بنظاير ذكر منها لدن

ولاته • قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباب وهو مطرد
وانت تجد له نظاير **الثالث عشر** لا يجوز اجتماع
عاملين على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان
الابتدا والمبتدا معا عاملان في الخبر • وقول من قال
ان المتبوع وعامله عاملان في التابع • وقول من قال
ان إن وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء • وقول من قال
ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقا
في التبيين عن بعض الكوفيين وابن فلاح في المغني
عن الفرا • وقال ابن النحاس في التعليقه اذا جعلنا
اذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا فالعايد ضمير من طرف
المعنى لان المعنى هذا مُزّ ولا يكون ذلك العايد في
احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى
عليه ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك
الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك
لا يجوز **الرابع عشر** مرتبة العامل ان يكون مقدما
على المعمول قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل
يناقض ذلك قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء
الاستفهام لا يجوز عليها فالجواب ان اسماء الشرط
تضمنت معنى إنْ واسماء الاستفهام تضمنت معنى
الهمزة • فالاصل في من ضربت أمَن ضربت ثم حذفت
الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل

كذلك

كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام
عليهما سايغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما
في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام
الخامس عشر قال ابن اياز العامل اللفظي
وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل
اختيارهم زيد اضربته وقولهم ان زيدا اضربه لا يجوز
الا في الضرورة **السادس عشر** قال الشلوبين
في شرح الجزولية العوامل لا يليها الا الجوامد لا الصفات
الا ان تكون خاصة فيجوز حينئذ حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذي بعد اسم
الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس يحسن
مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس
فكذلك ليس يحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل
ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك
كما يستحسن مررت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس
فيعلم الموصوف هنا **السابع عشر** قال ابن عصفور
العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم
اخبار ان واخواتها عليها ولا المجرور والمنصوب والمجزوم
على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عاملها
الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت
ولعل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار

ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر
ولا افعل التعجب واسم الفعل **الثامن عشر** قال
ابو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية
مع المعلول والعلة لا تنفصل بينها وبين معلولها فيجب
ان العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت
على خلاف هذا الاصل لدليل راجح **التاسع عشر** ١٩
قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف
لم يأت فيها تعليق وجاء التعليق في الافعال وقد جاء
في الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وافضل من زيد
ثمن مخفوضة بالثاني والاول معلق • وانشد سيبويه
بين ذراعي وجبهة الاسد **العشرون** قال
ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف
الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها
الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس
عليها **الحادي والعشرون** قال ابن جني يدل على ضعف
عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط يجزم بان
وفعل الشرط كخبر المبتدا بالمبتدا والابتدا يجره ان
محركه الابتدا **العارض لا يعتد به فيه**
فروع منها افعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية
فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم
وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على

الحرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك
مررت بنسوة اربع • ومنها قال الشلوبين الشيخ
عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح العرب لا تنقض
اصولها للبس بعرض • ومنها قولهم صيد وحول
لتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح ما قبلهما فراعاه
للاصل واهمال العارض • ومنها الاصل في التقاء
الساكنين ان يحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة
لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة
كضمة الاعراب لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء
لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة لعروض
ضمتها • ومنها قال الشلوبين في شرح الجزولية اذا
اتصل بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور
• وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور
الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم
المضاف الى ياء المتكلم • وهذا قول قد ذهب اليه طايفة
قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره
ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر
المتقدمين في ذلك غلط • قال وحجة الجمهور ان هذه
النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان
اصل الفعل البناء رجع الى اصله • اذ قد ذهب ذلك
الامر الطارئ عليه الذي هو الاعراب • قال هؤلاء وهذا

وهذا فرع بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم
الذي يتصل به يا المتكلم اذ الاسم اصله البنا انما اصله
الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ننتقل عن
الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل
بان تقول ان ذهاب الاعراض هنا عارض والعارض
لا يعتد به • ومنها قال ابو البقا في التبيين يجوز حذف
الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه
الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف
وحاله كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له
في الاسماء المعربة واجيب بانه عارض الا ترى ان
ترخيم حرث يصيره الى ترخيم بنا لا نظير له في الاصول
وهو تاع ومع ذلك جاز في الاصول ان ينبني على هذا
المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى
• ومنها قال ابو البقا ايضا اذا كان ما قبل اخر الاسم
ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة
اليه • واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام
نحو رايت البكر • فمذهب البصريين انه ينقل فتحة الرا
الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل • ووجهه ان هذا
الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة
قبلها نحو رايت بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت
في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حالة

واحدة

واحدة • وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعلن في الكامل
لئلا يفضي الحال يلزم فيه الابتدا بالساكن ويويد
ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض توجب
ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير • ومنها
قال بعضهم كان ينبغي ان يثبت الباقي جواز حال
الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في الجر الفتح
فينبغي ان لا تحذف • قال ابن النحاس في التعليقة والجواب
ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة بعد منع الصرف
لانه لا التقا ثم مع التنوين الحرف نظرا الى ما يستحقه
الاسم في الاصل • ومنها قال ابن النحاس فائدة
الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا وهو الفعل
المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة
المونثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع
لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد
للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفا لنون
التوكيد فهذا اعراب تثبت وقفا وتحذف وصلا قيل
الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض
• ومنها قال ابن يعيش اذا الحقت تا التانيث الفعل
المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو
رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء
الساكنين نحو رمت المراة ولا يرد الساكن المحذوف

اذ الحركة عارضة • وكذلك تقول المراتان رمتا فلا ترد الساكن
وان انفتحت التا لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان
يسند الفعل الى اثنين • فاصل التا السكون وانما حركت
بسبب الف التثنية • وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف
الساقطة لتحرك التا واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة
من نحو قولا وبيعا وخافا وذلك قليل ردي من قبيل
الضرورة • ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعقدون
ابدا قوانينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك
حدوا الاعراب بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها • ومن الاسماء المعربة ما لا تغير فيه
ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان
الاصل فيها تتغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها ففي
حكمها ما يتغير نظرا الى الاصل والغا للعارض • ومنها
قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في نحو جاني
اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب
وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه
كون الاعراب فيما قبل الاخر في الرفع والخفض • وهذا
لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخره
ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به • وهذا
في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل • ومنها
قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان

فاعله

فاعله مونثا ولم يلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان
فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا
به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم
باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في
اكثر اللغة • ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع
انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان
فعل من هذا انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما
فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق • فالفتحة اذن عارضة
والعارض لا يعتد به لانه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما
لان الكسرة في حكم المنطوق به • ومنها قال الشلوبين
ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه
نكرة لان العرب اجرته مجراها فهو في معنى رب رجل
ورب اخي رجل وسيبويه ابقاه على معرفته لان
اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه
سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرا عليه
من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا الموضع
والنكرة في كل موضع ليست لذلك فلذلك جعل سيبويه
ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة • ومنها قال
الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاض انه يقال فيه
في الوقف في حالي الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض
• ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه

هذه اللغة ان حاذف اليا في الوصل انما كان التنوين لا لقيها نها
معه وقد سقط في الوقف فرجعت اليا ووجه اللغة
الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض
لا يعتد به فبقيت اليا محذوفة وسكن ما قبلها لانه
لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها
مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر **حرف**
العين الغالب واللازم يجريان في العربية
مجرى واحد ذكر هذه القاعدة الرماني وبنى
عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه يحكم في منع الصرف
بحكم الوزن الذي يخص الفعل قاله ابن النحاس في
التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم ههنا
الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة
حرف الفا الفرع احط رتبة من الاصل
ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير
اعتماد • قال في البسيط لانه فرع على الفعل والعمل
والفاعلة حط الفروع عن رتبة الاصول فاشترط
اعتماده على احد الامور الستة ليتقوى بذلك على العمل
• وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب
الله عليكم انه نصب عليكم على الاغرا كانه قال عليكم
كتاب الله عليكم فقدم المنصوب • قال ومثله قول
الشاعر • يا ايها الماتح دلوي دونكا • اي دونك دلوي

قال

قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا
وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع
في العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات
الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل
والفرع وذلك لا يجوز • وقال ايضا اذا قلت عندي
راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان يجري وصفا على
ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافة فمنعه
لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول
وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة
انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم
الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة انحط
اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجري على غير
من هو له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على
الفعل في العمل ضميره عن قولك زيد هند ضاربها هو وقال
ابو البقاء في التبيين اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا
جريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما
فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى
ذلك الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد انضم
فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز
الضمير ليظهر اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل
• وقاله ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها

ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا
عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال ● وقال
ابن فلاح في المغني انما حمل نصب جمع المونث السالم على
جره مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسع
مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع
عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه
في الاعراب ● والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين
وخص بالحركة طلبا لانحطاطه عن رتبة الاصل ● وقال
ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل
الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع
في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب
من الاصل والفرع ابدا ينحط عن رتب الاصول في التصرف
لا ان يزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك ● وقال ابن
عصفور في شرح الجمل لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول
معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا بالاسم الذي بعدها
فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفا ولا على الفاعل
لا يقولون والطيالسة جا البرد ولا جا والطيالسة البرد
لان الفروع لا يحتمل من التصرف ما يحتمله الاصول
● وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح انما لم
تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهو ان يكون
الخبر موخرا وان يكون منفيا وانه لا يقع بعد ما إن خافة ان تكف

ما عن العمل كما تكف ما انّ عن العمل لانها في الدرجة
الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة
بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا يجاء به يعمل
ابدا الا مختصا ليفرق بينهما ● الا ترى ان تا القسم اختصت
باسم الله تعالى وانها كانت بدلا من الواو والواو تخفض
في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله في
التا لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي
في الدرجة الثالثة ● فلذلك اختصت وكذلك الصفة
المشبهة باسم الفاعل عملت لتشبيهها باسم الفاعل واسم
الفاعل عمل لشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة
الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان من سببها
الاول ولهذا نظائر ● وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا
في العمل عن ان ومشبهة بها وجب ان تنحط عنها فلذلك
اشترط في اعمالها شروط لتنكير معمولها وعدم فصلها
وقال ابو البقا لا فرع على ان وانّ فرع على كان والفروع
تنقص عن الاصول ● فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر
اذ كانت فرع فرع ● وقال السخاوي في تنوير الدياجي
انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشيا لانه فرع
عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل ● فمما انحط فيه
عن الفعل بروز ضميره اذا جرى على غير من هو له نحو هند
زيد ضاربته هي ولو كان في مكان ضاربته تضربه

لم يبرز الضمير لقوة الفعل • وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعا
على الاسم فى الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم
اذ من عادتهم التصرف فى الاصول دون الفروع وقال
ايضا ان الناصبة للمضارع فرع ان المشددة لان كلا منهما
حرف مصدري • ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وان
وان الثقيلة لاصالتها نصبت ورفعت وقال ايضا
ان اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها
ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها
ولذا عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا فى حال
الظهور دون التقدير • وقال ابن القواس قيل ان تنوين
عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل
تبعا للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها
• واجيب بان الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة وقيل
التنوين عوض عن الفتحة فى حالة النصب وابطل بانه
لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل
• وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه
فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة فى العمل فلو تصرف
فيه بالاضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع الاصل وهو
محال • وقال ابن هشام فى تذكرته نص العبدى على ان
اما لا تستعمل فى الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها
والفرع ينقص عن درجة الاصل • قال ابن هشام كان

العبدى

العبدى لما لم يسمعه لم يجزها . . وهو منه انتهى
تنبيه قال الاندلسى فى شرح المفصل كان
قبل الواو اكثر استعمالا فى القسم من الباء فكيف جعلتم
القليل الاستعمال هو الاصل قيل لا يبعد ان يكثر الفرع
ويقل الاصل لضرب من التاويل الا ترى ان نعم الرجل
اكثر من نعم بالكسر الفروع هى المحتاجة الى
العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة قال الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس فى التعليقة وجدت ذلك بخط على بن عثمان
ابن جني عن ابيه قال بدليل انك تقول فى المذكر قايم واذا
اردت التانيث قلت قايمة فجيئت بالعلامة عند المونث
ولم تات للمذكر بعلامة وتقول رايت رجلا فلا تحتاج الى
العلامة فان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت
رايت الرجل فادخلت العلامة فى الفرع الذى هو التعريف
ولم تدخلها فى التنكير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال
ادخلت عليه السين لتدل بها على استقباله وذلك يدل
على ان اصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه
اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر الى دين الشيخ بهاء
الدين وامانته كيف وجد هذه الفائدة بخط ولد ابن جنى نقلها
عن ابيه ولم تسطر فى كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها
منه غير عزو اليه لا كالسارق الذى اغار على تصانيفى
التى اقمت فى تتبعها سنين وهى كتاب المعجزات الكبير

وكتاب الخصايص الصغرى وغير ذلك فسرقها وضمها وغيرها
ما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه
لنفسه ولم يعز الى كتبي وكتب الخيضري شيا مما نقله منها
وليس هذا من ادا الامانة والعلم • • • •
قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها
ذكر ذلك ابن جني في الخصايص وقال من ذلك قول
ذي الرمة • • • • •
ورمل كاوراك العذارى قطعته • • •
والعادة ان تشبه اعجاز النسا بكثبان الانقا فلما كثر
ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى
اصلا وشبه به الرمل قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول
على الفاعل صار وان كان موخرا في اللفظ كانه مقدم في الرتبة
فجاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما
والمفعول موخرا كما جاز ان يعود الضمير من المفعول
اذا كان مقدما على الفاعل وان كان موخرا في قولنا ضرب
غلامه زيد • وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على
ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه العلامة لا الاصل
انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة
الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد
• وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة
التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا

جعلوا

جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير
علامة لان التعريف فرع عن التنكير فان كان التنكير
فرعا عن التعريف جعلوا علامة لم تكن في التعريف وهي
التنوين نحو قولك سيبويهِ وسيبويهٍ اخر واشباه
ذلك في اللسان كثير الفرق عللوا به احكاما كثيرة
منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تا المتكلم وفتح تا
المخاطب وكسر تا المخاطبة وتنوين التمكين دخل
للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وتنوين التنكير
دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات •
ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك
قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب
مع العربي • ومنها كنوا عن اعلام الاناسي بفلان
وفلانة • قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام البهايم
ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين
الكنايتين • قال وانما اختصت باللام لوجهين
احدهما انها انقص عن درجة الاناسي في التعريف
فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة
الاصل • والثاني ان اعلام البهايم اقل فكانت
اقبل للزيادة لقلتها • ومنها قال في البسيط فتحت
همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال
وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها

مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة منه • ومنها
قال في البسيط التا الداخلة على العدد ولم تدخل للتانيث
فا دخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين
• ومنها قاله في البسيط لا يوكد الضمير المنصوب بالمنفصل
المنصوب فرقا بينه وبين البدل • ومنها قال في البسيط
تحذف التا من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى
فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى
محلوبة ومركوبة ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل
بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع •
ومنها قال في البسيط حذفت الفها في التثنية هربا
من التقا الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعرب فرقا
بين تثنية المثنى وتثنية المعرب وشددت النون في
ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسما المعربة
• وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى
واسير واسرى ولا يجمع بين تصحيح فرقا بينه وبين فعيل
بمعنى فاعل • وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف
من المفعول • وجمع التصحيح ادل على الشرف لكونه صيغة
المفرد فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى
مفعول بين المذكر والمونث لم يفرقوا بينهما في الجمع
ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا
بينهما في الجمع • ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول

فرقا

فرقا بينه وبين المبني للفاعل • قال ابن السراج في الاصول
وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيها و
ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق
في الابنية • ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين
البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا
قالوا رايتك انت كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع
في تاكيد المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما
اشتركن في نا وجروا في ذلك على اشتراك قياس
اشتراكها كلها في لفظ واحد • ومنها قال ابو الحسن علي
ابن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد في كتاب المفيد
في معرفة التحقيق والتجويد الهاء في هذه ليست من قبيل
ها الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي ها تانيث
شبهة بها تذكير ومجراها في الصفة مجراها من حيث
كانت زائدة وعلامة لمونث كما ان تلك زائدة وعلامة
لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وها التانيث لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا لانها بدل من يا وانما ابدلت منها الها للتفرقة
بين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى
الاشارة • ومنها قال الجزولي قد يبنى المبني على حركة
للفرق بين معنى اداة واحدة • قال الشلوبين كالفتحة
في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف وكان حق النون
ان تكون ساكنة لان اصل البنا السكون الا انا فرقنا

بين ان اذا كانت اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تقدير
الفعل في تاويل الاسم فتحت النون من اداة المتكلم • ومنها
قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة اصل
لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك
بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتدا
في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا بقيت مع المضمر
على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتدا من ضماير
الرفع والضمير مع لام الجر من ضماير الجر • ولفظ ضماير الجر وضماير
الرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغي على هذا ان يكسر
لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها
تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح
من لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا من اجله
لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر
تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقعت موقعه • وقال
ابن فلاح في مغنيه افعل فعلى كالافضل والفضلى يجمع
هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلا
وقال الاندلسي انما تبدل التاء في قايمة في الوقف هاء فرقا
بين تانيث الاسم وتانيث الفعل **خاتمة**
قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة ساكنة
وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا
بينها وبين النون الزايدة المتحركة التي تكون في التثنية

والجمع

والجمع **الفعل لا يثنى** قال ابو جعفر بن الزبير
في تعليقه على كتاب سيبويه وسبب ذلك ان الفعل
مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير • الا ترى
انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة
واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات فهو اذن دليل على
القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مفرد نحو رجل
• الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت
رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل
لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة
وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل ان الفعل
يثنى في قولك يفعلان فالجواب ان ذلك باطل لانه
لو كان يثنى لجاز ان يقول زيد قاقا اذا وقع منه القيام
مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك
الفعل اثقل من الاسم وعلله صاحب البسيط
بوجهين احدهما ان الفعل انه لكثرة مقتضياته يصير
بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد • والثاني ان الاسم
اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل
ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة
والنكرة • قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على
الاسم من وجهين • احدهما ان الفعل مشتق من المصدر
على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه

لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل • والثانى ان الفعل
يفتقر الى الاسم فى افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب
من غير توقف • وقال ابن يعيش الافعال اثقل من
الاسماء لوجهين • احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث
ان كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى
الاسم عن الفعل واذا ثبت له الكثرة فى الكلام كان اكثر استعمالا
واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله
• الا ترى ان العجمى اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه
لقلة استعماله • والثانى ان الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا
فصار كالمركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئا
من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب وقال
ابن النحاس فى التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه •
منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشئ اذا كثر
استعماله على السنتهم خف • وانما قلنا انه اكثر استعمالا
لامور منها الاوزان وعدد الحروف • اما فى الاصول فلان
اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس فى
الافعال خماسية • واما الزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة
واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لا يزاد على الستة فقد
زاد عليه فى الاصول والزيادة • واما الابنية فان ابنية
الاصول فى الاسماء المجمع عليها تسعة عشر • واصول
الافعال اربعة • واما الابنية بالزيادة فى الاسماء تزيد

على

على ثلاثمائة والافعال لا تبلغ الثلاثين • ومنها ان الاسم
يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم • ومنها
ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم
فان قلت كان المبتدا يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل
الى فاعله قلت تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق
المبتدا بخبره لان الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفاعل
ولا كذلك الخبر من المبتدا • ومنها ان الفعل تلحقه
زوايد نحو حروف المضارعة وتا التانيث ونون التوكيد
والضماير فثقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من
المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهى اذن فرع
على الاسماء والفرع اثقل من الاصل

فائدة

قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها
وقوعه وهو الاصل • الثانى مشارفته نحو واذا طلقتم
النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اى فشارفن
انقضاء العدة • وليخش الذين لو تركوا من خلفهم
اى لو شارفوا ان يتركوا • الثالث ارادته واكثر ما يكون
ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون • الرابع مقاربته كقوله
الى ملك كاد الجبال لفقده
تزول وزال الراسيات من الصخر

اي نزول الراسيات الخامس القدرة عليه نحو وعدا علينا
انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة • واصل ذلك
ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب
مقام المسبب وبالعكس **حرف القاف**

القلب قال ابن هشام في المغني القاعدة العاشرة
من فنون كلامهم • القلب واكثر وقوعه في الشعر
كقول حسان ∴
كان سبيئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء
نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب
العسل على ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر وقول رؤبة
ومهمه مغبرة ارجاؤه • كان لون ارضه سماؤه
اي كان سماءه لغبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة
وحذف المضاف وقول عروة بن الورد ∴
فديت بنفسه نفسي ومالي ∴ وقول القطامي ∴
كما طينت بالفدن السياعا • الفدن القصر والسياع الطين
ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة
على الحوض وعلى الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي
والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار
• وفي كتاب التوسعة لابن السكيت ان عرضت الحوض
على الناقة مقلوب • ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود
في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله

تعالى

تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان
المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل انه منه وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنا فتدلى • اذهب بكتابي هذا
فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون • وقال
الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله فكان قابي قوسين
فقلب التثنية والافراد وهو حسن لان القاب ما بين
مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان وله
قابان ونظيره قوله ∴
اذا احسن ابن العم بعد اساءة ∴ فلست لشرى فعله محمول
اي لشر فعله وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم
عنها وفي حقيق على ان لا اقول ان المعنى حقيق علي
بيا المتكلم كما قرا نافع • وفي لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء
العصبة بها **قد يزاد على التام فيعود ناقصا**
قال ابن جني وذلك نحو قام زيد كلام تام فان زدت
عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب
وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه اعلمت لم
تكتف بالاسمين تقول اعلمت زيدا بكرا اخاك • وتقول
زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل
يعمل في ان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق قال
وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود

بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد
قايم وما زيد قايما وان زدت شيا مقتضيا لغيره معقودا
به عاد الكلام ناقصا • وقال الاندلسي في شرح المفصل
الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فان اذا
دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها
في حكم المفرد فتحتاج في تمامها الى امر اخر كما ان المصدرية
اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها
عن كونها كلاما **قد يكون للشيء اعراب** اذا كان وحده
فاذا اتصل بشيء اخر تغير عن اعرابه من ذلك ما انت
وشانك فانهما مبتدا وخبر اذا لم تات بعدهما بنحو نحوك
وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل
ما تصنع او ما يكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل
وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك
بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان
او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك
اذا قدرته تصنع كانت كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به **قراين
الاحوال قد تغني عن اللفظ** قال ابن يعيش وذلك
انه المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى
بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان
اتي باللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يوت به
فللاستغناء عنه وفروع القاعدة كثيرة • منها

حذف

حذف المبتدا والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل
جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها **حرف الكاف**
كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية
منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في شرح
المفصل حذف خبر المبتدا من قولك لولا زيد لخرج
عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز
استعماله • وقال صاحب البسيط انما اختصت غدوة
بالنصب بعد لدن دون بكرة غيرها لكثرة استعمال غدوة
معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره
وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل ها التنبيه ولم
اي لم بنا ثم لكثرة استعمالها حذفت الالف تخفيفا وقال
ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالـ
بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال
وما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والتنوين
من هذا زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم ابل ولا ادر
ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك
والتخفيف في قد وقط اذ اصلهما التثقيل اشتقاقهما
من قددت الشي وقططته • وقولهم الله لافعلن
باضمار حرف الجر • قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم
يحذفونه تخفيفا كما حذفوا رب • قال وحذفوا الواو كما حذفوا
اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة

واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان وقال بعضهم ايش
ابوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان
العين كما كانت العين ساكنة وتركوا اخر الاسم مفتوحا كما
تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم
فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن السراج في الاصول
وفي تذكرة الفارسي حكى ابو الحسن والفرا انهم
يقولون ايش لك قال والقول عندنا انه اي شي
فخفف الهمزة والقى الحركة على اليا فتحركت اليا بالكسرة
فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت
لالتقا الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه
فحذف الهمزة وطرح حركتها على اليا كسره تحريكها بالكسرة
فاسكنها وحذفها لالتقايها مع الخا من الاخوان فالتنوين
في ايش مثل الخا في لخوانه قال فان قلت الاسم يبقى
على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شي في ايش
وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة
مشتبها له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا
فيم وبم ولم فلذلك ايش وقال الزمخشري في المفصل
في الذي ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال
خففوه من غير وجه فقالوا الذ بحذف اليا ثم الذ بحذف
الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف الذي في
اوله وكذا فعلوا في التي وقال ابن عصفور في شرح

الجمل

الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت
بالكسر على اصل التقا الساكنين لانضاف ثقل
الكسر الى ثقل اليا التي قبل الاخر وهي مما يكثر استعماله
فكان يودي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل قال
ومما يبين لك ان لكثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا
جير فحركوا بالكسر على اصل التقا الساكنين واحتملوا ثقل
الكسرة واليا لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل
الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم قال وكذلك
ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء
الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف
مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال
الثقيل قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم
تكسر على اصل التقاء الساكنين استثقالا للكسرة
مع التضعيف او اليا في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة
الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال
الثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار
الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه
وقال الرماني لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو
موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام ليبلغ المخوف
بالمخاطب قبل تمام الكلام وقال ابن يعيش في شرح
المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم واستعمالهم

١٨٨

اثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت
التخفيف • ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر
دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة • فمن ذلك حذف
فعل القسم نحو بالله لاقومن اي احلف • وربما حذفوا
المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن
والمعنى اقسم بالله • ومن ذلك حذف الخبر من الجملة
الابتدائية نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه
كلها مبتدآت محذوفة الاخبار • ومن ذلك حذف الخبر
من الجملة الابتدائية ابدال التاء من الواو نحو تالله تفتؤ
• ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة •
وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين
وسكون الميم وبضمهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل
فيه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث
والقسم كثير فاختاروا له الاخف • وقال ابو البقا في
التبيين لاسم الله تعالى خصايص • منها دخول
يا عليه مع وجود اللام فيه • ومنها زيادة الميم في اخره
نحو اللهم ولا يجوز في غيره • ومنها دخول تا القسم عليه
نحو تالله • ومنها التفخيم • ومنها الابدال كقولك ها الله
وذلك لكثرة الاستعمال • وقال ايضا يجوز حذف حرف
القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره
• ووجهه ان الشي اذا كثر كان حذفه كذكره لان

كثرته

لان كثرته تجريه مجرى المذكور • ولذلك جاز التغيير
والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك
الكثرة • وقال ابن النحاس في التعليقه اذا التقى ساكنا
والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس
طلبا للفتحة فيما يكثر استعماله وثقل الكسر لثقل توالي
الكسرتين فيما يكثر استعماله • وقال ابن فلاح في
المغني شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه
حذف والندا يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على
الحي والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف
لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف ف
اليه • قال وشرطه ان يكون علما وانما رخموا صاحبا فقالوا
يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف
صار بمنزلة العلم قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف اليا لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب
فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا وتقربا اليه
وان لم يكن بينهما نسب • قال وانما وجب اضمار الفعل
العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع يتصور في
الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فالزمه الاضمار
طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف
واقام مقامه في الندا حرفا يدل عليه في لفظه عليه
• وقال المصدر الذي يجب اضمار فعله انما وجب اضماره

لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم
انهم لو استعملوها لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل
وضعه وعلمت انه لابد من استعماله فابتدوا بتغيير
علما بان لابد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره •
كما قال واي الامر تفضي الى اخره • فصير اخره اوله • وقال
السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون الاكثر ويحذفون
منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات
وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت

حرف اللام

اللبس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله اذا
خيف واستغني عن لحاق نحوه اذا امن فمن الاول
الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل
فيها باعتوار المعاني المختلفة عليها • ولذلك استغني
عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات
لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج اليه
• ولما كان الفعل المضارع قد يعتوره معان مختلفة
كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها
• ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف
اللبس بينهما لو استويا في الرفع وفي النصب ومن ذلك
قال في البسيط انضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول
دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي
الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم اضافته

الى

الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف
الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس
في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك
• ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول
من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مُفعَل بان يقال
مُضرَب ومُقتَل ليكون جاريا على يُضرَب ويُقتَل
الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول
من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص
الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه • ومن ذلك قال في البسيط
قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد
فاضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول
وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول
لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول
• فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل
اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان
التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة
• ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة
عن التنوين وحده وعلمه منع الصرف انما ازالت التنوين
خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين
كراهة ان يلتبس بالاضافة الى يا المتكلم لانه حكم حذف
يا المتكلم وابقاء الكسرة في غير الندا قال • • •

شرفت دموع بهن فهى سجوم وكراهة ان يلتبس المبنيات على الكسر نحو حذام ومن ذلك قال فى البسيط فائدة العدل فى الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس وقال تكسير الصفة ضعيف لانها اذا كثر التبس ذا صفة المذكر بصفة المونث فى بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصحاب يحتمل الرجال والنسا واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتا انتفى اللبس ومن ذلك يجوز ان يقال فى الندا يا ابت ويا امت بحذف يا الاضافة وتعويض التا عنها قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التا عوضا فيما له مونث من لفظه لو قلت يا خالتى ويا عمتى يا خاله ويا عمه لم يجز لانه كان يلتبس بالمونث فاما دخول التا على الام فلا اشكال انها مونثة واما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راويه وعلامه ومن ذلك قولهم ربه درع من فارس وحسبك به من ناصر قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو . . .
من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل هى ترد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال

فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز واحترازا من الالتباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم واما الالتباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم فى زيد الثانى انه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها فى كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهى حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغايب يغنى عن الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح فى المغنى انما ضم حرف المضارعة فى الرباعى دون غيره خيفة التباس الرباعى بزيادة الهمزة بالثلاثى نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة فى الرباعى تزول مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثى هو ام مضارع الرباعى ثم حمل بقية ابنية الرباعى على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعى لان الثلاثى اصل والرباعى بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثى محمول على الثلاثى وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق

واسطاع يسطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انهما
اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان احدهما ان الهاء والسين
زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي
فهما في حكم العدم • والثاني انهما جعلا عوضا عن حركة
عين الكلمة فانها نقلت الى فائها واذا كان عوضا عنها
لم يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم
الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي
ولتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة وانما
حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء وان
كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا لكون
الرباعي لم تتغير صيغته بها فصار بمنزلة الحركتين
لكونها عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لان
الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما
اه • ومن ذلك قال الخفاف في شرح الايضاح تقول
في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام
ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا
يلتبس احدها بالاخر والنفي بهما • ومن ذلك قال
ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان ياتي المنصوب
على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اني هذا
افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير واذا ابهمت
فقد جئت بما هو اشكل من الضمير • وكذلك لا يجوز ان

يوتى

يوتى به نكرة فلا يقال انا قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل
لبسا • ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما يمتنع حذف
حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس
الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد
النداء لا يقال ينتقض هذا بالعلم فانه يلتبس العلمية
المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء
لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على
النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة قال
وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا
يلتبس لامه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا
يكفي الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصود والمبني
حالة الوقف • ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي لئلا
يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان
من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة
فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره • قال الكسائي
سمعته كل هذا النوع يطرح من مذكره الهاء الا حية
فانهم يقولون حية للمذكر والمونث فيقولون
رايت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره ومن
ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحريك احدهما
بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو اننه في خطاب المذكر
واضربن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس

بخطاب المونث ● ومن ذلك اذا اضيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز ● فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد الاشهل منافي واشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدي ● فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرات عليه العلمية وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس شيا معروف معين يضاف اليه عبد ● وقال الاخفش في الاوسط في النسب الى المركب المزجي وان خفت الالباس قلت رامي هرمز ● ومن الثاني عدم لحاق التا في صفات المونث الخاصة بالاناث كحايض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمونث امن فيها اللبس بالمذكر فلم يحتج الى فارق ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تجز حكاية المضمر والمشار وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس

حرف الميم ما حذف للتخفيف

كان في حكم المنطوق به ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعها انهم قالوا ذَلَذِل وجَنَدِل فاجتمع في الكلمة متحركات متواليات لان المراد ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف

للتخفيف كان في حكم المنطوق به ● وقال ابن فلاح في المغني افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق به وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ● من ذلك ان ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب الان في حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به وكذلك قولك للقادم من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا وان كان عمرا ● وقولك للقادم من حجة مبرورٌ ماجورٌ اي انت مبرور ماجور ومبرورا ماجورا اي قدمت مبرورا ماجورا وكذلك قولهم له

رسمِ دارٍ وقفتُ في طلله ● اي رب رسم دار وكان رؤبة اذا قيل له كيف اصبحت يقول خيرٍ عافاك الله اي بخير ويحذف البا لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها ● وكذلك قولهم الذي ضربت زيد تريد الها وتحذفها

لان فى الموضع دليلا عليها • وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا
قراة حمزة واتقوا الله الذى تسالون به والارحام
ليست هذه القراة عندنا من الابعاد والضعف على
ما راه فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف
• وذلك ان لحمزة ان يقول لابى العباس لم احمل الارحام
على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان يكون فيه
باء ثانية حتى كانى قلت وبالارحام ثم حذفت البا لتقدم
ذكرها ايضا فى نحو قولك بمن تمرر امرر وعلى من تنزل
انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله
عليه مع مخالفته فى الحكم له فى قوله •
وانى من قوم بهم يتقى العدى •
• ورأب الثأى والجانب المتخوف •
اى وبهم رأب الثأى فحذف البا فى هذا الموضع لتقدمها فى
قوله بهم يتقى العدى وان كانت حالاهما مختلفين الا ترى
ان البا فى قوله بهم يتقى العدى منصوبة الموضع
لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك بالسيف
يضرب زيدا والبا فى قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع
عند قوم وعلى كل حال فهى متعلقة بمحذوف ورافعة
للرأب ونظائر هذا كثيرة كان حذف البا من قوله والارحام
لمشابهتها البا فى به موضعا وحكما اجدر • وقد اجازوا تباله
وويل على تقدير وويل له فحذفوها وان كانت اللام فى تباله

لاضمير

لاضمير فيها وهى متعلقة بنفس تبا مثلها فى هلم لك
وكانت اللام فى وويل له خبرا ومتعلقة بمحذوف فيها
ضمير فان قلت فاذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك
بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الها المحذوفة فى نحو
قولك الذى ضربت زيد فتقول الذى ضربت نفسه
زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد قيل هذا عندنا
غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت
بل لامر اخر وهو ان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف
لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك
ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان
الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز
ادغام الملحق لما يلحق نحو اقعنسس فيه من نقض
الغرض ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان
اى راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر
الناقة الدال عليها • ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ
به جا الخبر مثنى وقال ابن هشام فى المغنى اول من
شرط للحذف ان لا يكون مؤكدا الاخفش فانه منع فى نحو
الذى رايت زيد ان يؤكد العايد المحذوف بقولك نفسه
لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار • وتبعه
الفارسى فرد فى كتاب الاغفال قول الزجاج فى ان هذان
لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال

الحذف والتوكيد باللام متنافيان • وتبع ابا على ابو الفتح
تعالى فى الخصايص لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز
ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض
وتبعهم ابن مالك تعالى لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد
كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه
والحذف مناف لذلك • وهولاء كلهم مخالفون الخليل
وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد
وأتانى اخوه انفسهما وافقهما على ذلك جماعة واستدلوا
بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وانما لا وان ولدا فحذفوا
الخبر بانه موكديان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى
الاسم لا نفس الخبر • وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف
العايد فى نحو الذى رايته نفسه زيد لان المقتضى لحذفه
الطول فكيف يوكدونه واما حذف الشى لدليل وتوكيده
فلا تنافى بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت وليدر الدين
ابن مالك بحث والدوه فى المسئلة بحث اجاد فيه انتهى ما او رده
ابن هشام فى المغنى والبحث الذى اشار اليه هو ما قاله
ابن المص فى شرح الالفية

كيف ينطق بالتوكيد وطابه بان يرفع بتقدير هما صاحبا انفسهما وبنصب بتقدير اعنيهما انفسهما

كذا فى الاصل بعض

وقال

وقال ابن النحاس فى التعليقة اذا كان للفعل معمولان
اقيم مقام الفاعل المعمول المسرح لفظا وتقديرا دون
المسرح لفظا فقط • وكذلك عمل الفرزدق فى قوله •
منا الذى اختير الرجال سماحة • فاقام المسرح وهو الضمير
المستتر فى اختير ونصب غير المسرح وهو الرجال
ولا يجعل بقول من قال يجوز اقامة ايهما شئت • وذلك
ان القاعدة ان المحذوف المنوى كالملفوظ به وههنا
حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المسرح
فكذلك اذا كان مرادا انتهى • وقال ابن فلاح فى المغنى اهل
الحجاز يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد
فهو فى حكم المنطوق به **ما كان كالجزء من متعلقه**
لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة
عليها وفيه فروع • الاول الصلة لا تتقدم على الموصول
ولا شى منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول • الثانى
الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه • الثالث
الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة
له ومتممة اشبهت الجزء منه • الرابع المضاف اليه
بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه • الخامس
حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور
قال ابو الحسن بن ابى الربيع فى شرح الايضاح خمسة
اشيا بمنزلة شى واحد الجار والمجرور بمنزلة شى واحد

والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل
كالشيء الواحد • والصفة والموصوف كالشيء الواحد
والصلة والموصول كالشيء الواحد **ما يجوز تعدده**
وما لا يجوز فيه فروع • الاول خبر المبتدا وفيه خلاف
منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك • ومنهم من
منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان
يريد اتصافه بذلك في حيز واحد فيجوز نحو هذا حلو
حامض اي مز وهذا [illegible] سرا اي اضبط
قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني
الحال وفيه خلاف قال في الارتشاف ذهب الفارسي
وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد
مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا
او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز
ذلك • وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبيه
بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد
والمنعوت الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا
فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم
ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا
على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة
كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال
المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا

قال

قال فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا
وزيد خلفك اسرع منه امامك • قال وصح هذا في افعل
التفضيل لانه قام مقام فعلين • الا ترى ان معنى
قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله
اليوم على فضله غدا • الثالث المستثنى والجمهور
على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان
واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا • الرابع الظرف وتعدده ممتنع
بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين
لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع
قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال • وكذا
جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد
في مكانين محال • ولهذا احالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم لا يجوز ان يكون اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل
في ظرفين • الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف
• السادس عطف البيان ذكر الزمخشري في قوله
تعالى ملك الناس اله الناس انهما عطف بيان
لرب الناس وقال ابو حيان لا انقل عن النحاة
شيئا في عطف البيان هل يجوز ان يكون المعطوف
في علم واحد ام لا يجوز ذلك • السابع البدل قال
ابو حيان في البحر اما بدل البدا عند من اثبته فتكرر

فيه الابدال ● واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال
فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيه
او منعه الان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان
البدل لا يتكرر **مراجعة الاصول** فيها مباحث
الاول فيما يراجع من الاصول وما لا يراجع ● قال
ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع
على ضربين ● احدهما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع والاخر
ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله
فالاول منه الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته
الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز ان تراجعه
فتصرفه ● ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله
لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب ●
ومنه اظهار التضعيف كلححت عينه وضببت البلد
والل السقا وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية
الباب ومنه قوله
سماه الاله فوق سبع سمائيا ● ومنه قوله
اهبى التراب فوقه اهبابا ● وهو كثير ● والثاني وهو
ما لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي
المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا
لا يراجع اصله ابدا ● الا ترى انهم لم يات عنهم في نثر
ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك

مضارعه

مضارعه نحو يقوم ويبيع ● فاما ما حكاه بعض الكوفيين
من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج
المبالغة فلحق بباب قولهم قضو الرجل اذا جاد قضاؤه
ورمو اذا جاد رميه فكما بني فعل مما لامه ياء كذلك خرج
هذا على اصله في فعل مما عينه ياء ● وعليهما جميعا انه هذا
بنا لا ينصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة لباب التعجب
ونعم وبئس فلما لم ينصرف احتملوا خروجه في هذا
الموضع مخالفا للباب ● الا تراهم انما خافوا ان يبنوا فعل
مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه
لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع وبيع وبوعا وبوعوا
وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه ● وكذلك لو جاء فعل
مما لامه ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو ويرموان
وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهي اثقل
من الياء فاما قولهم رمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارقه
موضعه هذا كما لا ينصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه
لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره ● وكذلك احتمل
هيؤ الرجل ولم يعل لانه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة
فيه باب التعجب ونعم وبئس ولو صرف للزم اعلاله
وان يقال هاء يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الكما فكما صح
نحو القود والحوكة والصيد والغيب لذلك صح هيؤ
الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك

ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا
او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب
واطرد واظلم ● ولذلك اذا كانت دالا او ذالا او زايا فان
تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازدان ولا يجوز خروج
هذه التاء على اصلها ولم يات ذلك في نظم ولا نثر
فاما ما حكاه خلف من قولهم لـ بعضهم التقطت
النوى واشتقطته . . . فقد يجوز
ان يكون الضاد بدلا من الشين في اشتقطته ويجوز
ان يكون بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال
التاء طاء مع الضاد ليكون ذلك ايذانا بانها بدل من اللام
او الشين فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل
منه ونظير ذلك قول الشاعر

يا رُبَّ اباز من العُفْرِ صَدَعْ
تَقَبَّضَ الذيب اليه واجتمع
لما راى ان لادعه ولا شِبَعْ
مال الى ارطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ

فابدل لام الطجع من الضاد واقر الطاء بحالها مع اللام
ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذا
كصحة عَوِرَ لانه في معنى ما يجب صحته وهو اعور
ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد
الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ●

فاما قراءة

فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمز يا صالح ائتنا بتصحيح
الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام وجل
والفرق بينهما ان صحة الياء في صالح ائتنا بعد الضمة
له نظير وهو قولهم قُيْل وبُيْع فحمل المنفصل على
المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة
فيجوز قياسا عليه يا غلام وجل فان قلت
فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها اشمام ضم الكسرة
والكسرة في يا غلام وجل كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة
فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احدهما ضمة حرية
والاخرى ضمة غير صريحة فامر يغتفر العرب ما هو
اعلى واظهر منه وذلك انهم قد اغتفروا اختلاف
اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في
القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا اتسعوا
بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسمحهم بخلاف الحركتين
واحدهما في يا صالح ائتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز
فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو
اجلواذ واخرواط قيل الساكنة ههنا لما ادغمت
في المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة
جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طِوَلٍ
وحِوَلٍ وعلى ان بعضهم قد قال اجليواذ فاعل
مراعاة لاصل ما كانت عليه الحرف ولم تبدل الواو بعدها

لما ان اليا اذ كانت هذه اليا غير لازمة فجرى ذلك فى
الصحة مجرى ديوان فيمن قال ثيره وطيال وقياس
قوله هنا ان تقول اجلياذ افيعلهما جميعا اذ كانا قد
جريا مجرى الواو الواحدة المحركة فان قيل فالحركات
قبل الالفين فى سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما تشيبت
احداهما شىء من الكسرة وليست كذلك الحركتان
فى حايا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة فى حا ياح
ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم
فقد نرى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعنى
فى سالم وقادم متفقان قيل كيف تصرفت الحال
فالضمة فى قيل مشوبة بالضم بعد غير مخلصة كما ان
الفتحة فى سالم مشوبة غير مخلصة نعم ولو تطعمت
الحركة فى قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة
الكسر ودونه احوالها ان تكون فى الذوق مثلها
ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين فى
سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما
عنهما وليست اليا فى قيل كذلك بل هى يا مخلصة وان
كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب ذلك
ان اليا الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد
الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم
الا تراك لا تنعذر عليك صحة اليا وان اخلصت قبلها
الضمة

الضمة فى نحو مُيير فى اسم الفاعل من ايسر لو تجشمت اخراجه
على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو مُوْزَات قبل
القلب وانما فى ذلك تجشم الكلفة لاخراج الحرفين مصححين
غير معلين فاما الالف فحديثها غير هذا الا ترى انه ليس
فى الطاقة ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة
بل انما هى تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت
بعدها وان تشيبت الفتحة بالكسرة نحى بالالف نحو اليا
نحو سالم وعالم وان تشيبت بالضمة نحى بالالف نحو الواو
فى الصلاة والزكاة وهى الف التفخيم فقد بان لك بذلك
فرق بين الالف وبين اليا والواو فهذا طرف من القول
على ما يراجع من الاصول للضرورة ما يرفض فلا يراجع فاعرفه
وتنبه لامثاله فانها كثيرة انتهى **المبحث الثانى**
فى مراعاتهم الاصول تارة واهمالهم اياها اخرى عقد له
ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم قال فمن الاول
ضففت الخاتم وحككت الثوب ونحو ذلك وذلك ان
فعلت ههنا عدينت فلولا انه اصل هنا فعلت بفتح
العين لما جاز ان تقول فعلت ومن ذلك قوله
ليُبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
الا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان
اخره قد عورض فيه الحديث عن الفاعل لان تقديره
فيما بعد ليبكه مختبط فدل قوله ليبك على ما اراده

من توله لبيكه، ونحوه قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
وخلق الانسان ضعيفا مع قوله تعالى اقرا باسم ربك
الذي خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق
الانسان علمه البيان وامثاله كثيرة • ونحو من البيت
قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبح له فيها
رجال ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب
زيد وعمرا وليس زيد بقايم ولا قاعدا وانا مبحول
واهلك • واذا جاز ان تراعى الفروع نحو قوله

بدا لي اني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيا اذا كان جاييا

وقوله

مشاييم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعب الا ببين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر ومن ضد ذلك
هذان ضاربك الا ترى انك لو اعتددته بالنون
المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين
المتعقبتين في اخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام
ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه على الغايب لمغيبه وهو
شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته
على اعمال الاول لبعده • ومن ذلك قوله

وما

وما كل من وافى منى انا عارف • في من نون او اطلق
مع رفع كل ووجه ذلك انه اذا رفع فلا بد من تقديره
الها ليعود على المبتدا من خبره ضمير وكل واحد من
المتنوين في عارف ومع الاطلاق في عارفو نبا في
اجتماعه مع الها المرادة المقدرة الا ترى انك لو جمعت
بينهما فقلت عارفنه او عارفوه لم يجز شي من
ذلك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغايب
كا عرفه وقسه فانه باب واسع

المبحث الثالث

في مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد • قال ابن جني
هذا موضع قل ما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان
ينبه عليه ويحرر القول فيه • من ذلك قولهم في
ضمة الذال من قولك ما رايته مذ اليوم لا نهم
يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين
لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ الذي
لكنه الاصل الاقرب الا ترى ان اول حال هذه
الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقاء الساكنين
اتباعا لضمة الميم • فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول
فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر وبدل
على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال
التقاؤهما سكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة
الذال اذن من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب

الذي هو منذ دون الابعد المقدر الذي هو سكون الذال
في منذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بعلم يخرج الى
اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ
به وان لم يجر على السنتهم استعماله • الا ترى الى قول
سيبويه في سردد انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق
بما لم يجئ • وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية
ومع هذا فلم يظهر ذلك الذي قدر ما الحقا هذا به
فلولا ان ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق
بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سرددًا وسوددًا بما
لم يفوهوا به • ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه
معاملة على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلهما
فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعَل الى
فعل وفعُل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقى
ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل
فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قُلْتُ وبِعْتُ
ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان اصلهما قبل القلب
فعُلت وبعِت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان
اصلهما قبل القلب فعُلت وفعِلت فصارا قلت وبعت
فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابعد
الا ترى ان اول احوال هذه العين في صيغة المثال
انما هو فتحة العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة

وهذا

وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انهما
لما اصارتهما الصيغة الى مطاءا وعطاءا ابدلوا الهمزة
على اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية
ولعمري ان لاميهما ياءان الا انك تعلم ان اصل هاتين
الياءين واوان كانهما في الاصل مطيوه وعطيوه لانها
من مطوته وعطوته فاصل الياء فيهما الواو ولو حظ
ما فيهما من الياء دون الاصل الذي هو الواو رجوعا الى
الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك ففي
هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب
وليس كذلك حرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف
لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه
اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف
الفرق بين ما هو مردود الى اول دونه ما هو اسبق
رتبة منه وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة
متقدمة له **البحث الرابع** في مراجعة اصل
واستئناف فرع قال ابن جني اعلم انه كل حرف
غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ ترتجل له فرعا
ولست تراجع به اصلا من ذلك الالفات غير المنقلبة
الواقعة اطرافا للالحاق او للتأنيث او لغيرها
من الصيغة لا غير فالتي للالحاق كالف ارطى فيمن
قال مأروط وحبنطى ودلنظى والتي للتأنيث

كالف سكرى وغضبى وجمادى والتى للصيغة لاغير كالف . . . بعطرى وقبعثرى وزبعثرى فمتى احتجت الى تحريك واحد من هذه الالفات للتثنية اوالجمع قلبتها ياء فقلت ارطيات وحبنطيان • وكذا الباقى فهذه اليا فرع مرتجع وليست مراجع بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لاعن ياء ولا غيرها بخلاف اليا المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن يا منقلبة عن واو فى غزونه ودعوته واصلهما مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت يا فصار مغزيٌ ومدعيٌ ثم قلبت اليا الفا فصارت مغزى ومدعًى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو اليا فصارت يا فى مغزيان ومدعيان وقد يكون الحرف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى كان منقلبا عنه • وذلك كقولك فى حمرا حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة قلت شقاوى فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الها فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا فصارت شقاوى فالواو فى شقاوى غير الواو فى شقاوة

ولهذا نظاير

ولهذا نظاير فى العربية كثيرة • ومنها قولهم فى الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذفت الها حذفت ايضا واو فعولة كما حذفت لحذف تا حنيفة ياها فصارت فى التقدير الى عدوٍ فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو يا فصارت الى غد فجرت فى ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن اليا الفا فصارت الى عدًى كهدى فابدلت من الالف واوا لوقوع ياى الاضافة بعدها فصارت عدوى كهدوى فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوة انما هى بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية فى عدوة فاعرفه • وفى البسيط قيل ان تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعا وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها • والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للوصل قال

ان الخليط باك اجمعه • فاجمعه تاكيد للضمير فى بان

مراعاة الصورة

قال ابن هشام فى تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة • من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون والا فمفرده الذى وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور فى شرح المقرب • ومن ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم تنبيها بذى التى بمعنى صاحب لتوافقهما فى اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبنا وهو

الافتقار للتناصل **معنى النفي** مبني على معنى الايجاب ما لم
يحدث امر من خارج ذكر هذه القاعدة ابن النحاس
في التعليقة وبنى عليها ان لما لنفي الماضي القريب من الحال
لانها لنفي قد فعل وقد يجعل انما هو للماضي المقترب من
الحال وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لان
لما نفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله وكان
قد تقديره وكأن قد زالت فجاز ايضا حذف الفعل
مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانما هي نفي
فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه يكون سكوتا وعدم كلام
لاحذفا فلما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه

حرف التنوين النادر لا حكم له

قال الاندلسي في شرح المفصل بعنوان انه لا يفرد
بحكم يصيره اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول
المعلومة محافظة على تقديرها واحتراسا من نقضها
قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات فترد
الى القواعد الكلية والضوابط الجلية **نقض الغرض**
قال ابن اياز حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد
في الاستعمال فان قلت خبر كان يتجاذبه شبيهان احدهما
خبر المبتدا لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب
بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا والمفعول به يجوز
حذفه قيل لا لانه قد وجد فيه مانع من ذلك .

وهو

وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض
الذي جئت به من اجله وكان نحوا من ادغام الملحق
وحذف المؤكد وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه
وتبقية القسم لان الغرض انما هو تأكيد المقسم عليه
بالقسم فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه
نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم
المؤكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل
من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من
المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض
منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا للمقصد
قال وكذلك الموصوف والصفة والقياس ان
لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض
وتراجع عما التزموه لانهما كالشيء الواحد من حيث كان
البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما وقال
الاندلسي في شرح المفصل الاصل في هاء السكت ان
تكون ساكنة لانها انما زيدت لاجل الوقف والوقف
لا يكون الا على ساكن ومنه سمي وقفا لانه وقوف
عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء
بها لاجله **النهي والنفي من واد واحد**
ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه كل قال
فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهي عن المجموع

لامن كل واحد الا ان يكون قرينة تقتضي النهي عن
كل فرد **النون** تشابه حروف المد واللين من ستة
عشر وجها • الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة
كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة
• الثاني انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا
للجمع المذكر • الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف
الواو واليا والالف • الرابع ان الاسمين اذا ركبا
وهي في اخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو
دنشتنبويه وذنجانه كما تسكن اليا في معدي كرب
• الخامس انها قد تحذف لالتقا الساكنين في قوله
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل • كما تحذف الواو
واليا والالف لالتقا الساكنين السادس ان النون
قد تحذف اعتباطا عينا ولاما في منذ ولدن في قوله
من لد شولا كما تحذف الواو عينا ولاما في ثبه في احد
القولين وفي اخ • السابع انها تحذف للطول في قوله
ابني كليب ان عمي اللذا كما تحذف التا للطول في قولهم
اشهيباب يريدون اشهيبابا • الثامن ان الالف تبدل
منها في الوقف نحو رايت زيدا واضربا • التاسع ان
فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا • العاشر انها
تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون الالف والنون علامة
في قوله • يعصون السليط اقاربه • وقوله ⁖

يلومونني

يلومونني في اشترا النخيل قومي • وقولهم • التقتا
حلقتا البطان • الحادي عشر انها من حروف الزيادة
كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة • الثاني عشر
انها تدغم في الواو واليا في قولك زيد وعمرو وزيد يضرب
• الثالث عشر مصاحبتها حروف المد واللين وحركات
الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيد وحذفها
بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد • الرابع
عشر تعاقبها في المحل الواحد نحو جرنفس وجرافس
• الخامس عشر حذفها في المحل الواحد الذي يحذف فيه الالف
فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرنتن
وعرتن وعلابط وعلبط • السادس عشر حذفها
لكثرة الكلام بها كما تحذف اليا كذلك • وذلك نحو بلعنبر
وبلحرث كما قالوا لا ادر ذكر ذلك ابن الدهان في الغرة
• قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه
المناسبة زيدت في المضارع **حرف الواو الواسطة**
قيل بها في ابواب الاول باب المعرب والمبني
فقيل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء
وذلك في اشياء احدها الاسماء قبل التركيب وذهب قوم
الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا
مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل • واختاره ابن
عصفور وابو حيان • واختار ابن مالك انها مبنية

واختار الزمخشري انها معربة • الثاني المنادى المفرد
نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني
حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني
• الثالث المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش
اختلفوا في كسرته • فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست
اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف
العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم
لوقوع اليا بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة
بها مبنية • ونظير حركة التقا الساكنين نحو لم يقم
الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر
ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة
تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا
والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف
وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لا حكم بين حكمين
وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم
يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه • واما كونها غير بناء
فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البنا وقال
ابن جني في الخصائص باب في الحكم يقف بين الحكمين
هذا فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا
عليه وقياسا • وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو
صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بنا • اما كونها

غير

غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه
وليست بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا
ونحوه نسبة ولا مقاربة • واما كونها غير بنا فلان
الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في اخره
ببناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق
الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت
فما هذه الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس
الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت
في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة
الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو غير كسرة الصاد
في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا • وقال ابو البقا
في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية
عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس
بين الضدين هنا واسطة • وذهب قوم الى ان المضاف
الى ياء المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البنا
وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة
حرف اعرابه وسموه خصيا • والذي ذهبوا اليه
فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين
على ان تسميتهم اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر
حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه
بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا • وقال الشيخ

بها الدين بن النحاس فى التعليقه اختلف فى
المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبنى وكسرته كسرة
بناء لانه لا يجدثها عامل الجر وعلة بنائه شبهه
بالحرف لخروجه عن كل مضاف لان كل مضاف
لا ينبغير اخره لاجل المضاف اليه • وخروج الشي
عن نظائره يلحقه بالحروف اذ لا نظير له من الاسماء
وقيل معرب لعدم علة البنا ولان الاضافة الى المبنى
لا توجب بنا المضاف ولا تجوزه الا فى الظروف وفيما اجرى
مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا • وقيل
لا معرب ولا مبنى لان الاعراب غير موجود والبنا
لا علة له • فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون الاسم
منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه
الف ولام فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين
ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب
ان هذا لا نظير له وما ذكره فى المنصرف وغيره فصحيح
لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا
متقابلين بخلاف الاعراب والبنا لان الاسم اما معرب
وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبنى فهما سيما
الاثبات والنفى ولا واسطة بينهما اهـ • الرابع قال
ابن الدهان فى الغرة الكلام على ضربين معرب
ومبنى وعند الرمانى وغيره قسم ثالث لا معرب

ولا

لا يتغير

ولا مبنى وهو سحر المعدول لانه لا يزول عن هذه
الحال وما فيه شي يوجب البناء • وادعى قوم ذلك
فى غلامى وهذا خطا عند الاكثرين لانه يودى هذا
القول الى ان عصا كذلك • الخامس قال ابو حيان
فى الارتشاف زعم قوم منهم الكسائى ان امس ليس
مبنيا ولا معربا بل هو محكى من فعل الامر من الامسا
فاذا قلت جئت امس فمعناه اليوم الذى كنت
تقول فيه امس

الباب الثانى

باب المنصرف وغير المنصرف • قيل ان بينهما واسطة
لا توصف بالصرف ولا بعدمه • قال ابن جنى فى
الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام
او الاضافة نحو الرجل وغلامك • وصاحب الرجل
فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير
منصرفة • وذلك انها ليست بمنونة فتكون
منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا
لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف
كاحمد وعمر • وكذلك التثنية والجمع على حدها
ليس شي من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة
كانت او نكرة من حيث كانت هذه الاسما ليس
مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه
عنها امارة لترك صرفها • وقال صاحب البسيط

من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع
وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين
لفظا او تقديرا انعقد حصر المنصرف وغير المنصرف
ودخل في الغير التثنية والجمع والاسماء الستة وما
فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا
رجلان اسم امراة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية
رجل منصرف لعدم العلتين واما من قال المنصرف
ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف
ما لا يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع
والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك
ذكرها صاحب الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة
ولا غير منصرفة وقال ابو علي ما دخله اللام والاضا فة
من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه بصرف ولا بعدمه
فلا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه
وهو شبه الفعل وليس اللازم او الاضافة بما لينه
اباه شبه الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع
التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول
الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين وقال
الكزوني اما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى
ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه
منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف

باللام

باللام والتثنية والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس فيها
تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع
من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان
القسمة الى المنصرف وغير حاصرة وتفسيرهم واحد
من القسمين ينفي الحصر

الباب الثالث

باب العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث
لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره
ابو حيان وقال في البسيط الاعلام المعدول كعمر وزفر
فيه ثلاثة اقوال احدها انه مشتق من المعدول
عنه فعلى هذا يكون منقولا والثاني انه مرتجل
غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى
ثم نقل منه وليس وزنه المعدول موافقا لوزن
المعدول عنه حتى يكون منقولا والثالث انه ليس
منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه
للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه
للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه
فيه

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر
قال الاندلسي في شرح المفصل قال ابن درستويه
ايا متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة والذي
التي امره لكونه اخذ شبها من هذا وشبها من هذا
وقال ابن يعيش في شرح المفصل قال ابن درستويه

ايا اسم لاظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب
وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب
من الغايب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول
الى ابى الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امر اياتعالى
هى مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم مضمر
وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمر ان
وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من
الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم
ظاهر فيكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء
الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره
وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسماء
الظاهرة والمضمرة لان له شبها بالظاهرة وشبها
بالمضمرة • فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف
الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت
ووصف بها كانت كالظاهرة • وقال الاندلسي بعض
النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما
وهو المبهم **الباب الخامس** باب الوقف والوصل
قال ابن جنى ومن ذلك قوله • له زجل كانه صوت حاد
فحذف الواو من كانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل
اما الوقف فيقضى بالسكون كانه • واما الوصل فيقضى
بالمطل وتمكين الواو كما هو فقوله كانه منزلة بين

الوصل والوقف وكذلك قوله ؛
؛ يا مرحباه بحمار ناجية ؛ اذا اتى قربته للسانية
فثبات الهاء فى مرحباه ليس على حد الوقف ولا على
حد الوصل اما الوقف فيوذن انها ساكنة يا مرحباه
واما الوصل فيوذن بحذفها اصلا يا مرحبا بحمار ناجية
فثباتها فى الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين و
كذلك قوله • ببازل وجناء او عيهل فاثباته الياء
مع التضعيف طريف وذلك ان التثقيل من امارة
الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين
المنزلتين **الباب السادس** باب حروف الجر
قال ابن هشام فى المغنى التخفيف ؛ فى اللام المقوية
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرويا تعبرون
انها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف
الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين **فصل**
قال ابن اياز جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد
والقرب فيا وايا وهيا للاول واى والهمزة للثانى
وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى
ووسطى بينهما • فللاولى ايا وهيا • وللثانية الهمزة
• وللثالثة اى وجعل يا مستعملة فى الجميع انتهى
ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب

دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذا وتي ● وللثانية ذاك
وتيك بالكاف دون اللام ● وللثالثة ذلك وتلك بالكاف
واللام وجعل له مرتبتين فقط ورود الشيء مع نظيره
مورد نقيضه قال ابن جني وذلك اضرب منها اجتماع
المذكر والمونث في الصفة المونثة نحو رجل علامة
وامراة علامه ورجل نسابه وامراة نسابه ورجل
همزه لمزه وامراة همزه لمزه ورجل صروره وفروقه
وامراة صروره وفروقه ورجل هلباجه فقاقه وامراة
كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق
لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام
السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية
والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث
الغاية والمبالغة وسوا كان الموصوف بتلك الصفة
مذكرا او مونثا يدل على ذلك ان الها لو كانت في نحو امراة
فروقه انما لحقت لان المراة مونثة لوجب ان تحذف
في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قايمة وظريفة
لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو
رجل ظريف وقايم وكريم وهذا واضح ● ونحو من تانيث
هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مونث
ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا
واجتوروا ايذانا بان ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه

وهو

وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا وكما كرروا
الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصرصرة
وهو باب واسع ● ومنها اجتماع المونث والمذكر في الصفة
المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل
وامراة عدل ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل
رضى وامراة رضى وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان
رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير ●
متى يشتجر قوم تقل سرواتهم ●
هم بيننا فهم رضى وهم عدل
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير
انما اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه
وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى
على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد
نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع
تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا ● وقد ظهر عنهم ما يؤيد
هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله
الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل ●
وضنت علينا والضنين من البخل
فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير
وهي مخلوقة من البخل وهذا اوفق معنى من ان
يحمل على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين لان فيه من الاعظام

والمبالغ: ماليس في القلب ومنه قوله

وهنّ من الاخلاف قبلك والمطل وقوله

وهن من الاخلاف والولعان واقوى التاويلين في

قولها فانما هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اى كانها خلقت

من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف

اى ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا كله

قول الله تعالى خلق الانسان من عجل وذلك لكثرة

فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان

يكون اراد خلق العجل من الانسان لانه امر قد اطرد

واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى

وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تاويله ان

العجل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه في

هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة ولهذا

قال عقيبه سأريكم اياتي فلا تستعجلون ونظيره قوله

تعالى وخلق الانسان عجولا وخلق الانسان ضعيفا

لان العجلة ضرب من الضعف لما يؤذن به من الضرورة والحاجة

فلما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامراة عدل انما هو

ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة

للمصدر المذكور فان قلت فان نفس لفظ المصدر

قد جاء مؤنثا نحو الزيادة والعيادة والصؤولة والجهومة

والمحمية والموجدة والطلاقة والسباطة وهو كثير جدا

فاذا

فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومحمول

بالتاويل عليه احجى بتانيثه قيل الاصل لقوته

احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان

الزيادة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها

فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها

وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا

وانما هي متاولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو

قيل رجل عدل وامراة عدلة وقد جرت صفة كما ترى

لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقية كصعبة

من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم وربطة

من ربط فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية

ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة

والخلاقة فالاصول لقوتها يتصور فيها والفروع لضعفها

يتوقف فيها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها

فان قلت فقد قالوا رجل وامراة عدلة وفرس طوعة

القياد وقال امية

والحية الحتفة الرقشاء اخرجها

من بيتها امنات الله والكلم

قيل هذا قد خرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا

كل البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق

فيه بين مذكره ومؤنثه فجرى هذا في حفظ الاصول

والتلعب الا للمبالغة لا والتنبيه علىها مجرى اخراج بعض
المعتل على اصله نحو استحوذ و مجرى اعمال صفته
وعدته وان كان قد نقل الى فعلت لما كان اصله فعلت
وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمه وضيفه وجمع
فقال

يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد
وعليه قول الاخر
اذا نزل الاضياف كان عزورا
على الحي حتى تستقل مراجله

الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس
كقوله واسيافنا يقطرن من نجدة دما
في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذا قرى
الاضياف وهم قليل بمراجل الحي اجمع فما ظنك لو نزل
به الضيفان الكثيرون فان قيل فلم انث المصدر
اصلا وما الذى سوغ التانيث فيه مع معنى العموم
والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار
له بقولك انه اصل وان الاصول يحتمل ما لا تحتمله
الفروع قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته
من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعانى كما ان غيرها
اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار وبستان
فكان اسماء اجناس الاعيان قد تاتي مونثة الالفاظ

ولا حقيقة تانيث في معناها نحو عرفه ومشرقه وعلبه
ومروحة ومقرمه كذلك جاءت ايضا اجناس المعاني
مونثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمده والموجده
والرشاقه ونحوها نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو
على مصدريته غير موصوف به لم يكن تانيثه وجمعه
وقد جرى وصفا وهل المحل الذى من عادته ان يفرق
فيه بين مذكره ومونثه وواحده وجماعته قبيحا
ولا مستنكرها اعني ضيفه وخصمه واضيافا وخصوما
وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في
الصنعة قال تعالى وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا
المحراب وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل
انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان
وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك
التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى
انك اذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة
الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها نحو قائمه ومنطلقه
وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض
او كالنقض له فلذلك قل حتى جاء الاعتذار لما جاء
منه مونثا او مجموعا ومما جاء من المصادر مجموعا
ومعملا ايضا قولهم
مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ومنه عندى

قولهم تركته بملاحس البقر اولادها فالملاحس جمع
ملحس ولا يجاوز ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان
يكون هنا مكانا لانه قد عمل فى الاولاد فنصبها والمكان
لا يعمل فى المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان
الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه
قال تركته ملاحس البقر اولادها كما ان قوله ∴ ∴
وماهى الا فى ازار وعلقة • مغار ابن همام على حى خثعما
تحذف المضاف اى وقت اغارة ابن همام على حى خثعم
الا تراه قد عداه الى قوله على حى خثعما فملاحس البقر
اذن مصدر مجموع يعمل فى المفعول به كما ان مواعيد عرقوب
اخاه بيثرب كذلك وهو غريب • وكان ابو على
يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الظريف المعجب منه
فاما قوله ∴ ∴ ∴ ∴
كم جربوه فما زادت تجاربهم ∴ ∴ ∴
ابا قدامة الا المجد والفنعا ∴ ∴ ∴
فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون ابا قدامة
منصوبا بزادت اى فما زادت ابا قدامة تجاربهم اياه
الا المجد • والوجه ان تنصبه بتجاربهم لانها العامل
الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حرى ان يعمل
الثانى ايضا فتقول فما زادت تجاربهم اياه ابا قدامة
الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف

ضربته

ضربته فاوجعت زيدا على اعمال الاول • وذلك انك
اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثانى
ايضا لقربه لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب
فان قلت اكتفى بمفعول العامل الاول من مفعول
العامل الثانى قيل لك فانك اذا كنت مكتفيا
مختصرا فاكتفاؤك باعمال الثانى الاقرب اولى من
اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك فى هذا
ما لك فى الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير مقدم
ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعد اخواك
فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغى ان يتباعد بالعمل اليه
ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه • ومن ذلك
فرس وشاع الذكر والانثى فيه سواء وفرس
جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل
بازل وهو لباب قومه وهى لباب قومها وهم لباب
قومهم قال جرير ∴ ∴ ∴
تدرى فوق متنيها قرونا • على بشر وآنسة لباب
وقال ذو الرمة ∴ ∴ ∴
سبحلا ابا شرخين احيا بناته ∴ ∴
مقاليتها فهى اللباب الحبائس ∴ ∴
فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع
دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه فى الجمع

تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف
تقديره انتهى قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة
ابواب باب ما دخلت فيه التا في صفة المذكر وباب
ما دخلت فيه التا في صفة المونث وباب ما استوى
فيه المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع وها انا
اسوق جملا من نظايرها

ذكر نظاير الباب الاول

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جني هذا الباب
ينفصل من الذى قبله لان ذلك تبع فيه اللفظ ما ليس
وفعاله نحو رجل نسابه وامراة عدله وهذا الباب ليس
بلفظ تبع لفظا بل هو قايم براسه وذلك قولهم غاض

الماء

الماء وغضته سوا فيه بين المتعدى وغير المتعدى
ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته
وسار الدابة وسرته ودان الرجل ودنته من الدين
في معنى ادنته وعليه جا مديون في لغة تميم وهلك
الشي وهلكته قال العجاج
ومهمه هالك من تعرجا فيه قولان احدهما ان هالكا
بمعنى مهلك اى مهلك من تعرج عليه والاخر
ومهمه هالك المتعرجين فيه كقولك هذا رجل حسن
الوجه فوضع من موضع الالف واللام ومثله
هبط الشي وهبطته قال
ما راعني الاجناح هابطا على البيوت قوطه العلابطا
اى مهبطا قوطه ويجوز ان يكون اراد هابطا بقوطه
فلما حذف حرف الجر نصب بالفعل ضرورة والاول
اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية
الله فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها
لما يهبط من نظر اليه لخشية الله وذلك ان الانسان
اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضائل وخشع وهبطت
نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة
لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل
النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن
الله رمى وانشدوا قول الاخر

فاذكرى موقفى اذا التقت الخيل * وسارت الى الرجال الرجالا
اى سارت الخيل والرجل الى الرجال * وقد يجوز ان يكون
اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول
اقوى وقال زهير *
فلا تغضبا من سيرة انت سرتها *
فاول راض سنة من يسيرها *
ورجبت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجبتها وعاب
الشيء وعبته * وهجمت على القوم وهجمت غيرى
عليهم ايضا * وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته وفغر فاه
وفغر فوه وشحا فاه وشحا فوه * وعثمت يده وعثمتها
اى جبرتها على غير استواء * ومد النهر ومددته قال
تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله * وقال الشاعر *
ماخليج مد خليجان * وسرحت الدابة الماشية وسرحتها
وزاد الشيء وزدته * ودرا الشيء ودروته طيرته
وخسف المكان وخسفه الله * ودلع لسانى ودلعته
وهاج القوم وهجتهم * وطاح الرجل وطحته اى لطخته
بالقبيح فى معنى المختلط ووفر الشيء بغيره ووفرته
وقال الاصمعى رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع
وقالوا نفى الشيء ونفيته اى ابعدته قال القطامى
فاصبح جاراكم قتيلا ونافيا * ونحوه نكزت البئر

ونكزتها

ونكزتها اى اقللت ماها وترفت وترفتها فهذا كله
شاذ عن القياس وان كان مطردا فى الاستعمال الا انه
له عندى وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم
سبحانه فانما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر
عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار
كانه فاعل لغيره * الا ترى الى قوله تعالى وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى * وقد قال قوم يعنى اهل
السنة فان ابن جنى كان معتزليا كشيخه الفارسى
ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض
الماء وغضته اى غيره اغاضه واما جرى لفظ الفعل
له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعلا
بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله فى وقت فعله
اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا
فاعرفه

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جنى المعتاد المالوف فى اللغة ان اذا كان فعل
غير متعد كان افعل متعديا لان هذه الهمزة كثيرا ما تجيء
للتعدية * وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد
بكر واقعدته بكرا * فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد
فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد
خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما
فاما كسى زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة

فانه نقل بالمثال • الا تراه نقل من فعِل الى فعَل وانما
جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا ما يعتقبان
على المعنى الواحد نحو جد في الامر واجد وصددته
عن كذا واصددته وقصر عن الشي واقصر وسحقه
الله واسحقه ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل على ما ذكرنا
من الاعتقاب والتعارض ونقل بافعل نقل ايضا
فعل بفعل نحو كسي زيد وكسوته وشترت عينه
وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الحديث
ان ينقل الهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله
غير انه ضربا من اللغة جاء فيه هذه القضية معكوسة
مخالفة فتجد فعل فيها متعديا وافعل غير متعد وذلك
قولهم اجفل الظليم وجفلته الريح واشنق البعير
وشنقته • وانزفت البير اذا ذهب ماؤها ونزفتها
واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر
ونسلته • وامرت الناقة اذا در لبنها ومريتها ونحو
من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر
الفرس اذنه واصر باذنه • وكبه الله على وجهه واكب هو
وعلوت الوسادة واعلوت عليها فهذا نقض عادة الاستعمال
لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد وعلة ذلك
عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت كالعوض
لفعلت من غلبة افعلت لها على التعدي نحو جلس

واجلسته

واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى
والدعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول
الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح
لمفتعلن وحظر مجيئه تاما او مجنونا بل توبعت فيه
الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن
فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك
مما التقى في اخره من الضروب ساكنان ونحو من ذلك
ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول وذلك نحو احببته
فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون وازكمه الله
فهو مزكوم واكزه فهو مكزوز واقره فهو مقرور وارضه
فهو مأروض واملأه فهو مملوء واضأده فهو مضؤود
واحمه من الحمى فهو محموم واهمه من الهم فهو مهموم
وازعقته فهو مزعوق اي مذعور ومثله قوله

اذا ما استحمت ارضه من سمائه ∴ ∴
∴ جرى وهو مودوع وواعد مصدق

وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما
احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير انه قد
قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون احزنني
الا ان مجيء المضارع يشهد للماضي • فهذا امثل مما مضى
وقد قالوا ايضا فيه محزن على القياس • ومثله
قولهم محب قال عنترة ∴ ∴ ∴

ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم
وقال الاخر
ومن يناد آل يربوع يجب ياتك منهم خير فتيان العرب
المنكب الايمن والردف المحب وقال لا ايلحن بنته
جاريه حدبته مكرمة محبته قالوا وعلة ما جاء
من افعلته فهو مفعول نحو احبه الله فهو محبوب
واسله فهو مسلول وبابه انهم انما جاوا به على
فعل نحو حب فهو محبوب وزكم فهو مزكوم وسل فهو
مسلول وكذلك بقيته فان قيل وما بال هذا
خالف فيه الفعل مسند الى الفاعل صورته مسندا
الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجى
الضرب معا فى عادة ولغة نحو ضربته وضرب واكرمته
واكرم وكذلك معاد هذا الباب قيل ان العرب لما
قوى فى انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة
الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم
ويعنيانهم خصوا الفعل اذا اسند الفعل اليه بضربين
من الصيغة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى
المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة
وذلك نحو ضرب وضرب وقتل وقتل واكرم
واكرم ودحرج ودحرج والاخر انهم لم يرضوا ولم
يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوا الى ان

غيروا

غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا فى الاول الصورة
والصيغة وحدها وذلك قولهم احببته وحبه وازكمه
الله وزكم واضاده وضئد وامله وملى قال ابو على
فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله
فى انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته
وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة
الاترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة فى
نحو ضرب وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك
الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه الله
وزكم وارضه وارض فهذا كقولهم فى حنيفة
حنفى لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا الياء بها ولما لم
يكن فى حنيف ياء تحذف فتحذف لها اليا صحت اليا فقالوا
فيه حنيفى وهذا الموضع هو الذى دعا ثعلبا فى كتاب
فصيحه ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم
الفا نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب انما غرضه
فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
الى الفاعل فى اللغة الفصيحة الاترى انهم يقولون
نحى زيد من النحو ولا يقال نحه كذا ويقولون امتقع
لونه ولا يقولون امتقعه ويقولون انقطع بالرجل
ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جا بهذا الباب اى
الى انه يريك افعالا اختصت بالاسناد الى المفعول دون الفاعل

كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام
زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه اذ يريك
صور مالم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لاورد
فيه نحو ضرب وركب واكرم واستقصى ونحو ذلك
يكون ابدا لا نهاية له فاعرف هذا الفرض فانه اشرف
من حفظ مائة ورقة لغة ونظير مجيء اسم المفعول
هنا على حذف الزيادة نحو احببته فهو محبوب مجيء
اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس
الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وابقل
المكان فهو باقل قال تعالى وارسلنا الرياح لواقح
وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدره
وقد يجوز ان يكون على لقحت هي فاذا لقحت فزكت
ألقحت السحاب فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من
المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد وقال
دؤاد بن ابي دؤاد

اعاشني بعدك واد مبقل اكل من حوذانه وانسل

وقد جاء ايضا حببته قال

والله لولا تمره ما حببته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف
الزيادة مجيء المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد
وحده فاصل هذا اوحدته بمروري ايحادا ثم حذفت
زيادتاه

الزيادة

الزيادة زيادتاه فجاء على الفعل ومثله قولهم عمرك الله
لا فعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله

قيد الاوابد هيكل اي تقييد الاوابد ثم حذفت زيادتيه
وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل
نحو قوله

فلولا الله والمهر المفدى لرحت وانت غربال الاهاب

فوضع الغربال موضع المخرق وقوله

مئبرة العرقوب اشفى المرفق اي حادة المرفق

وهو كثير فاما قوله

وبعد عطائك المائة الرتاعا فليس على حذف الزيادة
الا ترى ان في عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على
حذف الزيادة لقال وبعد عطوك ليكون كوجد
ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما جاءت
فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد
وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان
فجاء هذا على حذف زائديه حتى كانه صار الى فعل
فجرى مجرى خرب وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة

من ال ابي موسى ترى الناس حوله كانهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كانه صار الى فعل
نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء

ومن ذلك قولهم نعمة وانعم وشدة واشد في قول
سيبويه جاز ذلك على حذف التا كقولهم ذئب واذؤب
وقطع واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا ٥ وما
يجيء مخالفا ومستنقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء
منه عددا وطريقا ٥ وفصل للعرب طريف وهو
اجماعهم على مجيء عين مضارع فعلته اذا كان عن
فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني
فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعاقلني
من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه
وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره
وحكى الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاها
ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك
الامر منه ووجه استغرابنا له انه خص مضارعه
بالضم وذلك انا قد دللنا على ان قياس باب مضارع
فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وارينا وجه
دخول يفعل على يفعل فكان الاحرى به هنا اذ اريد
الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه
هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل
وهو يفعل بكسر العين ٥ وذلك ان العرف والعادة
اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر
عليه هو اقيسهما فيه الا تراك تقول في تكسير اسود

وجدول

وجدول اساود وجدئيل بالقلب ويجيز من بعد الاظهار
وان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب مقام
وعجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقائم
وعجائز فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفهما وكذلك
نظائره فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم
وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت
اوجبت احد الجائزين فكذلك ايضا تقتصر في هذه الافعال
نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم
قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب
في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هنا متاخر
عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على
النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع او لم يقو فجعلت اضعف
الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا ٥ وليس كذلك
كرمته اكرمه لانه لم ينقض شيء عن موضعه ولم
يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته
اشتمه وهزمته اهزمه وكذلك القول في نحو قولنا
ما جاءني الا زيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب
لو تاخر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاءني احد
الا زيد والحال فيهما واحدة ٥ وذلك انك لما لم تجد مع
تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة
الى النصب الذي كان جائزا فيه متاخرا ٥ هذا النصب فيها

قائما رجل البتة والجواب عنهما واحد واذا كان الامر كذلك
فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح
كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلا
والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب
ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها
فعل يفعل كفقه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم
اذا اجاد العلم ورويناعن احمد بن يحيى عن الكوفيين
ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك يعتقد
نحن الضاد في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل
عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة التمكن
والتقديم ثم بني منه الفعل نفيل ما افعله نحو
ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد
وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا من قتل وكفر
تقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استغنا لا • فلما كان
قولهم كارمني فكرمته اكرمه وبابه صائرا الى معنى
فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه فان قلت
فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه منه فقالوا اكر
اكرمه وفخرته افخره قيل منع من ذلك ان فعلت
لا تتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل قد يكون في
المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وحلبه يحلبه
فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي فاخذوا منهما

ماساغ

ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا
قاضاني فقضيته اقضيه وساعاني فسعيته اسعيه
قيل لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان يأتي على
يفعل فتنقلب اليا واوا وهذا امر فوض في هذا النحو
من الكلام وكما لم يكن من هذا بد من هنا لم يجئ ايضا
مضارع فعل منه ما فاؤه واو بالضم بل جا بالكسر على
الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعدته اعده
وواجلني فوجلته اجله ووضأني فوضأته اضؤه
فهذا كوضعته من هذا الباب اضعه ويدلك
على ان لهذا الباب اثرا في تغييره باب فعل في مضارعه
قولهم ساعاني فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه
على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وتقرر
وروي عن نظيره في غير هذا الموضع فانه قلت فهلا
غيروا ما فاؤه واو كما غيروا ما لامه يا فيما ذكرت فقالوا
واعدني فوعدته اوعده لما دخله من المعنى المتجدد
قيل فعل ما فاؤه واو لا ياتي مضارعه ابدا بالضم
انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما
لامه يا فقد يكون على يفعل كيرمي ويقضي وعلى
يفعل كيرعى ويسعى فامر الفا اذا كانت واوا في فعل
اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت يا فاعرف ذلك فرقا
الوصله من ذلك ذو دخلت وصله الى وصف

الاسما بالاجناس ● ونظيرها الذي واخوانه دخلت وصلة
الى وصف المعارف بالجمل ● واي وصلة الى نداء ما فيه
الالف واللام واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم
من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة ●
مثال ذلك انه يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار
عن احدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين
المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتى باسم
الاشارة وصلة الى تعريفه وتنقله من تعريف العهد
الى تعريف الحضور والاشارة فتقول هذا الرجل فعل
او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل
قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام
فتقول يا هذا الرجل فتقول يا ايها الرجل وقد يجوز
ان لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة
لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة
● ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر
الذي هو الياء والكاف والهاء وانها لما اريد فصلها عن
العامل اما بالتقديم او بالتاخير ولم تكن مما تقوم بانفسها
لضعفها وقلتها دعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ
بها فايا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان
كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما قال
ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر

كما

كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم
تضف الى غيره وفي امالي ابن الحاجب اي جيء بها ليتوصلوا
بها الى نداء ما فيه الالف واللام ● والغرض هنا ان يأتي
ما فيه الالف واللام تفسيرا لها ● فلما كانت كذلك صلحت
لهذا المعنى والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة
لما كانت لهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا
الرجل ويا هؤلاء الرجال ● وفي شرح المفصل للاندلسي
اعلم انه ذو انما استعمل ● في الكلام وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف
المعارف بالجمل فارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا
هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا
ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون
مشتقة ● واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا
ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها
صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها
فجعلوها متاخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة
فلما اجتمع في هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم
يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون
الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال القبح
اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف
الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة **الوصل**

ما يجري فيه الاشباع على اصولها والوقف مما تغير فيه
الاشباع عن اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر
الصناعة • قال الا ترى ان من قال من العرب في الوقف
هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف
في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته
فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف
هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام • قال وبذلك
استدل على ان الثاني نحو قائمه هي الاصل والهاء في الوقف
بدل منها • وقال ابن القيم في البدائع الوصلات في كلامهم
التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام
احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى
المجرور ولولاها لما نفذ الفعل اليه ولا باشره • الثاني
حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء
ما فيه ال • الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف
النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع
الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولو لاها
لما جرت صفات عليها • الخامس الضمير الذي يربط
الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات
وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك **وضع
الشيء** موضع الشيء او اقامته مقامه لا يؤخذ
بقياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح

الجمل

الجمل وبنى عليها ان الصحيح ان الاغراء هو وضع
الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع
عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك
ووراءك وامامك واليك ولديك • ورد قول
من اجاز الاغراء بسائر الظروف والمجرورات وبنى عليها
ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم
المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه **وضع
الحروف** غالبا لتغيير المعاني لا اللفظ ذكر هذه
القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من قال
ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي
وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال
انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت
المعنى على ما كان عليه **حرف لا**
لا يجتمع اداتان لمعنى ومن ثم لا يجمع بين ال والاضافة
لانهما اداتا تعريف ولا بين ال وحرف الندا لذلك
ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف
تنفيس لان الجميع ادوات استقبال • ولا بين كي
اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة ولا
بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي
ان ازورك خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثناء
لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا

قاله ابن السراج في الاصول قال الا ان يكون الثاني اسما
نحو الاماخلا زيدا والاما عدا فانه يجوز • وفي بعض
حواشي الكشاف لايجمع بين اداتي تعدية فلا يقال
اذهبت بزيد بل اما الهمزة او البا • ومن ثم انضار قول
الاخفش في نحو حمرا ان الالف والهمزة معا للتانيث
لانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين واذا دخلت
الواو على لكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك
كما ان حروف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام
خلع دلالة الاستفهام كما في قوله • • •
اهل راونا بسفح القاع ذى الاكم • فان هل بمعنى قد
وكما في قوله • • • • •
ام كيف ما يعطي العلوق به • فان ام خلعت من دلالة
الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد
كيف دون ام لان تجريدها عن الاستفهام يزيل
عنها علة البنا فيجب اعرابها ذكره في البسيط • وقال
ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق لا للتانيث
انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تا التانيث ولو كانت للتانيث
لم يدخلها تانيث اخر لانه لا يجتمع بين علامتي تانيث
وقال ابن يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي
اما ليست عاطفة لانها تقارن بالواو وهي حرف
عطف ولا يجتمع حرفا عطف • واختاره ابو البقا وابن مالك

والشلوبين

والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي
اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت
انهم لا يجمعون بين حرفي عطف • وقال ابن السراج
ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل
بعضها على بعض فان وجدت شيأ من ذلك في
كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف
نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة
ليست عاطفة انما هي نافية • وقال الشلوبين
انما حذفت التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف
والتا نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم
علامتا تانيث وهم يكرهون ذلك • وقال ابن هشام
في تذكرته لا يجوز كسرته لزيد رباعيتين علياتين
وسفلاتين لان فيهما الجمع بين الالف والتا واجتماع
علامتي تانيث لا يجوز • وقد استشكل جمع علامتي
تانيث في احدى عشرة واثنتي عشرة • قال في
البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه • احدها
انهما اسمان في الاصل • فانفرد كل واحد منهما بما
يستحقه في الاصل • وانما الممتنع اجتماع علامتي
تانيث في كلمة واحدة • والثاني ان الف احدى
للالحاق كالف معزى لان التركيب منع من

تنوينها والثاني تثنين للالحاق وحمل اثنتان عليها
لانهما بمعنى واحد • والثالث ان علامتي التانيث
في احدى عشرة مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق
لفظهما والثاني اثنتين بدل من الكلمة فلم تتمحض
للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث
• ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتدا
الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها
لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد
ذكره ابن جني وقال في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع
حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه
من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله
وما ان لا تحاك لهم ثياب • فان ما وحدها للنفي وان
ولا معا للتاكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد
لجملة الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد
في قوله لتقومن فاللام والنون جميعا للتاكيد • وقوله
تعالى فاما ترين فما والنون جميعا للتاكيد • وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل قول الفراء الواقعة
بعد ما النافية انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي
التاكيد في قولك ان زيدا لقايم ليس بالجيد لانه
لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل
ومثل ان زيدا لقائم فقد فصل بينهما لذلك وقال

ابن الفواس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين
لمعنى واحد من غير فاصل • ولذلك جاز ان زيدا ا
لقايم وامتنع ان زيدا لقايم • وقال ابن اياز انما لم
تعمل لا في المعرف بلام الجنس وان في المعنى نكرة
لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لا فلو
اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين
في المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون
يقولون ان حروف المعاني انما هي تختصر الافعال
فهي نائبة مناب الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه
الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال
تقتضي ازمنة وامكنة واحوالا ومفعولين
وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات
الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها
ما لا يقتضي شيئا من ذلك ولذلك كرهوا
ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا
ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك ينقض
ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا
يبطل قول من قال ان اسما السنة وامراة
وابنما معربة بشيئين من مكانين لان العرب
اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه
نقيض موضوعها من الاختصار فلان لا تفعل

ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف
وقال ابن الدهان في الغرة فان قيل فهلا
جاز ان لزيد اقايم بالجمع بينهما لانهما للتاكيد كما جمع
بين تاكيدين في اجمع والنع فالجواب
ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو
التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين
لمعنى اذ فيه نقيض الغرض واذا تباعد عنه
استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة
ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف **لا يجتمع الفان**
قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه
بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رايت عصا
فهذه الالف كالالف في رايت زيدا وكان معك في
التقدير الفان بدل من الواو وبدل من التنوين
فحذفت احداهما لئلا يجتمع الفان قال وجاء رجل
الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يجمع
الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع فقال
له اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك
ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا
واحدة قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ
يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة
اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك

في حبلى

في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير
ممكن **لا يجتمع خطابان في كلام واحد**
قال ابو علي في التذكرة الدليل على هذا الاصل
قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب
لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل
على خلع الخطاب من التاء دخول الكاف وما يتعلق بها
من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التاء في جميع
الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك
لان الغلام مخاطب والكاف خطاب اخر وهي غير الغلام
فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو
قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل
بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان
ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد
عمل ابو الحسن في المسائل الاثنين ابوابا ومسائل
وهذا اصل تلك المسائل عندي هذا كله كلام
ابي علي وفي اللمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف
البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا
بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون
بين حرفين لمعنى قيل ان التاء ضمير مجرد
عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل
منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال الابدي

في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف الندا وضمير الخطاب
لان احدهما يغني عن الاخر **لا تنقض مرتبة**
الا لامر حادث قاله ابن جني في الخصائص وجعل منه
امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا
والمبتدا في نحو عندك رجل ووجوب تقديم المفعول
اذا كان اسم استفهام او شرط لما طرا فيها **لا يقع**
التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع
ذكر هذه القاعدة ابو البقا في التبيين وبنى عليها
جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم
معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وتقديم معمول الخبر لتقديم الخبر نفسه لان
المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه
المتبوع **حرف الباء يغتفر في الثواني ما لا يغتفر**
في الاوائل ومثله قولهم يحتمل في التابع
ما لا يحتمل في المتبوع • من فروع ذلك ظهور ان
مع المعطوف على منصوب حتى كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم
او ان يبين جميعا وهو مختار
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لان الثواني
تحتمل ما لا تحتمل الاوائل وقال في البسيط جوز
الفرا اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان للحال

او الاستقبال

او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غدا او احتج
بالقياس على قول الشاعر •
الواهب المائة الهجان وعبدها
والجواب انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل
قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة
واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك
فنقل ابن باب شاه بانشا جواز حكايته لان المتبوع
يجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما دون
الاخر فغلب جانب المنع • اما عكس ذلك نحو مررت
باخيك وزيد فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب
الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز
حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط • وقال ايضا
قد اجاز النحاة كم رجلا ونساوهم جاءوك عطفا
على معنى كم ولم يجيزوا النصب عطفا على التمييز
وان كان نكرة لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل
للبعد عن كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة
وفصيلها • وقال ابن هشام في المغني القاعدة
الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في
الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي
فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان
نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت ولا يجوز

كل سخلتها ولا رب اخيه ولاى وجارها ولان يقم زيدا
قام عمرو الا فى الشعر ويقولون مررت برجل قائم
ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال
الثانى وربط المعنى بالاول • وقال ابن الفواس فى
شرح الدرة بعد ان حكى قولهم فى انا ابن المبارك بشر
فى امتناع البدل نظر لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى
المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها وتبعه ابن هشام
فى حواشى التسهيل • وقال فى تذكرته ان قيل
لاى شيء فتحت لام المستغاث وكان حق التغيير
فى الثانية لان عندها تتحقق الحاجة فهو انه
جرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون فى نحو سفرجل
الا ما ارتدعوا عنده فالجواب انه الاول حال
محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه فان قيل
فلاى شيء كررت فى المعطوف عليه فالجواب
انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك
وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى
المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجز
يا الرجل فان قيل فلاى شيء تفتح فى يا لزيد
ولعمرو ومع انه معطوف فالجواب انه نداء ثان
مستقل والمعطوف الجملة قال فهذا اخر ما لا نجد
لاحد مثله ان شاء الله تعالى • وقال الابدى فى شرح

الجزولية

الجزولية اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام
لان الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل وقال
ابن هشام فى تذكرته سئلت عن لولاى اذا عطف
عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاى
وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما فى الدار من رجل
ولا امراة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان
كان فى موضع الخفض بها الا انه ايضا فى موضع
رفع بالابتداء • ونظيره فى ذلك الاسم المجرور بلعل
على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم الا
ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها
هنا حرف جر كالباء واللام فلا يعمل غير الجر وان عطف
على محله من الخفض فانه التزمت اعادة الخافض
لم يتات هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم
جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم يلتزمه
فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ
هو لولا الثانية • وقد يصح بان يدعى انهم اغتفروا
كثيرا فى الثوانى ما لم يغتفروا فى الاوائل • وقال
ابن اياز فى شرح الفصول فان قيل هلا اضيف
الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره فالجواب
ان ذلك اتساع وتجوز وهو قبيح فى الاوائل والمبادى
دون الاواخر والثوانى وقال البيضاوى

في تفسيره في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم
قيل انت تاكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت وان
لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في
المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل

قوبل بالاصل

وقال ابن الصايغ في تذكرته ابو عمرو يختار النصب
في الغلام من نحو يا زيد والغلام وانما كان عطف النسق
يفقد رفعه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام
لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل وقال ابن النحاس
في التعليقة انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوائل من
قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع
ما تقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا
بالمتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع
شيئا مما يستحقه انتهى

واذا عطف على غدوة المنصوبة ما بعدها فقيل لدن
غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر
على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن
مالك في شرح الكافية النصب واوجبه ابو حيان
ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع

جر

جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم
من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة
وهو غير محفوظ الا انه لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز
في الاوائل تم الفن الاول من
الاشباه والنظاير النحوية
في علم العربية يتلوه
الفن الثالث
التدريب
١

التذنيب

وهو القسم الثاني من الأشباه والنظائر النحوية تأليف شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر أبي الفضل جلال الدين ابن الإمام العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه

وجعل الجنة متقلبه ومثواه
ونفعنا الله بعلومه
وبركاته
[illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو حسبي وكفى الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظاير النحويه وهو فن القواعد الخاصه والضوابط والاستثناات والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته بالتدريب

باب الالفاظ

تقسيم ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصوده لذاتها فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلام

باب الكلمة

تقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلاثة احدها الاثر روى ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه الثاني الاستقرا التام من ايمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح

الاخبار

الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن اياز وفي هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء كان هذا القسم واقعا ام غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تضير في القسمة عند الاخلال به خاصة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك لانها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المعبر والمعبر عنه من المعاني ثلاثة ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان يشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل وقال ابن اياز وهذا الوجه اقوى لانه مشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة

الثلاثة اولا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم
قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن
من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب • وهي ان الكلمة
اما ان تدل على معنى في نفسها او لا • الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا
الثاني الاسم والاول الفعل • وذلك لسلامة
الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت
عليهما هذه الطريقة • احدهما دعوى دلالة الاسم
والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي
بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها
وذلك محال • وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه
اقل ما فيه الابهام • والثاني دعوى دلالة الحرف
على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين
الا ان الشيخ بها الدين بن النحاس نازعهم في ذلك
وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان
في شرح التسهيل **باب** ... **ضابط**
تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم
فوجدناها فوق ثلاثين علامة • وهي الجر وحرفه •
والتنوين • والندا • وال • والاسناد اليه •
واضافته • والاضافة اليه • والاشارة الى مسماه
وعود ضمير عليه • وابدال اسم صريح منه • والاخبار به

مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية • في
لفظه او معناه هنا ما في كتب ابن مالك • ونعته
وجمعه تصحيحا • وتكسيره وتصغيره • ذكر هذه
الاربعة ابن الحاجب في وافيته • وتثنيته • وتذكيره
وتانيثه • ولحوق يا النسبة له • ذكر هذه الاربعة
ابن الحاجب صاحب اللب واللباب • وكونه فاعلا
او مفعولا ذكرهما ابو البقا العكبري في اللباب وكونه
عبارة عن شخص ودخول لام الابتدا وواو الحال
ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس
في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه
وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او تمييزا او
منصوبا حالا **ضابط** الاسماء في الاسناد
على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو
الغالب وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف
والمصادر التي لا تتصرف والاسما الملازمة للنداء
وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال
وقسم يسند اليه ولا يسند كالتا من ضربت واليا
من افعلي والالف من اضربا والواو من اضربوا
والنون من اضربن وايمن ولعمرك **فائدة**
قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه
اقوال احدها المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه

كبره

وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند
اليه الثاني فتمام من قام زيد وزيد من زيد قائم
مسند والاخير منهما مسند اليه رابعها عكس
هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من
التركيبين مسند اليه ولهذه المسئلة نظائر
احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو
قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز
في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه
وفيهما اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل
منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال قال
في البسيط في تسميته بذلك اقوال احدها لاشتمال
الاول على الثاني فان زيدا اشتمل على علمه والثاني
لاشتمال الثاني على الاول لانه دائر بين التعلق
بالاول كاعجبني زيد غلامه والدخول في الاول
كاعجبني زيد علمه وحسنه والثالث انه سمي
بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة
والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك فائدة
قال ابو البقا العكبري في اللباب الاسناد اعم من
الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرها

وليس

وليس الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق يق
والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبار
فائدة قال ابن الدهان في الغرة ثلاثة
اشيا تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان
وهي التنوين والالف واللام والاضافة قاعدة
قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصتي نوع اما
انه تتفقا او تختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف
واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل
وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين
والاضافة في الاسم وسوف وتا التانيث في الفعل لان
سوف تقتضي المستقبل والتا تقتضي الماضي
وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير
وقد وتا التانيث ضابط الكلمات التي تاتي
اسما وفعلا او حرفا تتبعتها فوصلت بها الى عشرة
كلمة اشهرها على فانها تكون حرف جر واسما بجر
بمن قال الشاعر
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... وفعلا ماضيا من
العلو ومنه ان فرعون علا في الارض ومن تكون
حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج
به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض
فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله

قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسمًا
كمن في قوله عن يميني مرة وامامي ويكون فعل
امر من مان يمين **وفي** تكون حرف جر واسما بمعنى
الفم في حالة الجر ومنه حتى يجعل في في امراتك
وفعل امر من وفا يفي **والهمزة** تكون حرف استفهاما
وفعل امر من واى واسما في قول بعضهم ان حروف
النداء اسما افعال **والها** المفردة تكون اسمًا ضميرا نحو
ضربته ومررت به وحرف في اياه وفعل امر من وهى
يهى **ولما** تكون حرف نفي جازم بمعنى لم وظرفا لما جا زيد
اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغايبين من لم
وهل تكون حرف استفهام واسم فعل في نحو حي هل
وفعل امر من هل يهل **وها** تكون حرف تنبيه واسم
فعل بمعنى خذ وزجر للابل بمد وبقصر وفعل امر
من هاء يهاء **وحاشا** تكون حرف استثناء واسما مصدرا
بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا قرى بتنوينه
وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا يحاشي
وفي الحديث احب الناس الى اسامة قال الراوي
ما حاشى فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ⁂ ⁂
ولا احاشى من الاقوام من احد **ورب** بفتح الرا تكون
حرف جر لغة في رب بضم الرا واسما بمعنى السيد
والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه

واصله

واصله **والنون** تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا
وهي نون الوقاية وفعل امر من ونى يني **والكاف**
تكون حرف جر واسما كما قال في الالفية واستعمل
اسما وفعل امر من وكى يكى **وبلى** تكون حرف جواب
وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره واسما لغة في
البلاء الممدود **وان** تكون حرف تاكيد وفعلا
ماضيا لعامة من الانين واسما مصدر بمعنى الانين
والا تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة
والجمع الاء وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع
والى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل
امر للاثنين من وال بمعنى لجا او امر للواحد فيه
نون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان
في الغرة **وخلا** تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا
ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما للرطب
من الحشيش **ولات** تكون حرف نفي بمعنى ليس
وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت
هذه الكلمات فقلت ⁂ ⁂ ⁂

وردت في النحو كلمات اتت ● تارة حرفا وفعلا واسما
وهي من والها والهمز وهل ● رب والنون في اعين فيما
عل لما بلى حاشا الا ● وعلى والكاف فيما نظما
وخلا لات وها فيما رووا ● والى ان فخذ الكلما

وقال الجمال السرمري ∴ ∴ ∴ ∴

اذا طارح النحوي اية كلمة • هي اسم وفعل ثم حرف بلا امرا
فقل هي انه فكرته في شانها على • وفي ثم لما ظاهر لمن افترى
غدته من عليه قد علا قد بخالد • على قدر عمرو بالسماع عن الورى
وقل قد سمعت اللفظ من في محمد • وفي موعدي يا هند لو كان في الكرى
ولما راى الزيدان حالي تحولت • الى شعث لما قلما احف عرا
مواردها تنبي بما قد ذكرته • وان لم اصرح بالدليل محررا

ثم رايت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الذين احمد بن فطنه احد من ينسب الى النحو بمصر وكنيته ابن حطه ان حتى تكون حرفا واسما لامراة ∴ وانشد

اذا ما انبغت حتى المحل القرى ∴
∴ احسبتني جئت من وادي القرى ∴

واسم الموضع نغان • وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال ∴ ∴ ∴ ∴

فما لكم ان لم تحوطوا دياركم ∴ سوائم ولا دار حتى ورامتي
ونعطه لا تنتهي من الحتا انتهى

باب الفعل **ضابط** جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة • وهي تا الفاعل وياؤه • وتا التانيث الساكنة وقد والسين وسوف • ولو والنواصب والجوازم • واحرف المضارعة • ونونا التوكيد • واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية • وتغير صيغه

لاختلاف

لاختلاف الزمان **تقسيم** قال ابو حيان في شرح التسهيل ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح ومهموز ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك قال بعضهم والى معام وساذج فالاول الماضي اذا كان مصوغا للمؤنثة الغائبة مفردا او مثنى فالعلامة هي التا في اخره **فائدة** قال ابو البقا العكبري في اللباب اقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل • واختلفوا اي اقسام الفعل اصل لغيره منها • فقال الاكثرون هو فعل الحال لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل الحال تمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده • وقال اخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا **ضابط** كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس

وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة
وهي اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته
الافعال التي لا تتصرف عشرة وزاد كلما ويذر ويدع
وتبارك الله **قاعدة** قال ابن القواس في
شرح الدرة كل خاصتين نوع ان اتفقا لم يجتمعا كالالف
واللام والاضافة والسين وسوف والا فان تضادا
فكذلك كالتنوين والاضافة والتا والسين فان
التا للمضي والسين للاستقبال والا اجتمعا كال
والتصغير وقد ونا التانيث **باب الحروف**
قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو
الحروف على ثلاثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل
مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسما والافعال
والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر
والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون
من لن واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف
المعاني التي تجيء مع الاسما والافعال لمعان فاما
حد حروف المعجم فهوا نها اصوات غير مولفة ولا مقترنة
ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والافعال
والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي
هي ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو
اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه

واما

واما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون
فهو انه يقال للحرف ما دل على معنى في غيره نحو من
والى وثم وشرحه ان من تدخل في الكلام للتبعيض
فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها
وكذلك اذا كانت لابتدا الغاية كانت غاية غيرها
وكذلك سائر وجوهها وكذلك الى تدل على
المنتهى منتهى غيرها لا على نفسها وكذلك سائر
حروف المعاني انتهى **ضابط** قال ابن فلاح في المغني
عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة
عشر احادية وهي الهمزة والالف والبا والتا والسين
والفا والكاف واللام والميم والنون والها والواو
واليا واربعة وعشرون ثنائية وهي آ وام
وإن وأن واو واي وإي وبل وعن وفي
وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على راي
ومن وها وهل وهيا وذي ويا ووي على راي او وال
على راي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل
واذن والى والا واما وإن وأن وايا وبلى وثم
وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت
ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية وهي الا والا
وأما وإما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل
ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن

ضابط ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع • اما ان يدخل على الاسم وحده كلام التعريف • او الفعل وحده كسوف والسين • او ليربط اسما باسم • او فعلا بفعل كواو العطف نحو جا زيد وعمرو • وقام وقعد • او فعلا باسم كمررت بزيد • او على كلام تام نحو اعمرو اخوك وما قام زيد • او ليربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد يقعد عمرو او يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله • وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها ان يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف • الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام • الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف • الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر • الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط • السادس ان يدخل على الجملة مغير لفظها دون معناها وذلك إنّ • السابع ان يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها الثامن ان يدخل على الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتدا • التاسع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو ما الحجازية العاشر ان يكون

زايدا

زايدا نحو فبما رحمة من الله • وقال المهلبي اقسام ملجأت له حروف •

نعطن فان الحرف باي لسنة • لنقل وتخصيص وربط وتقديه
وقد زيد في بعض المواضع واعتدى •• جوابا كسبب العز والامن تردية

وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستخبار والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها • والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف • والروابط حروف الجر وحروف العطف والتعدية بدخول الواو في المفعول معه • والا في الاستثنا • والجواب كنعم ولا • وقال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان للحرف انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى خمسة نحو لكنّ والزايد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو منْ والى وامّا ولولا وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة • وتنقسم الى مختص باحد القسمين وغير مختص • وقد قيل ان الحروف اما ان تجي لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف • وحرف الاضافة والندا او غير ذلك • او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب • او رابطا بين اسمين

او بين فعلين كحرف العطف او بين فعل واسم كحروف
الجر او بين جملتين كحروف الشرط • او داخلا على جملة
تامة قارنا لمعناها نحو ليت ولعل • او موكدا له نحو ان
او زايدا للتاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقايم • قال
ونعما قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما جي به ليربط
اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او يعين
اسما فقط او فعلا فقط او ينفي فعلا فقط او ينفي
اسما فقط او يوكد فعلا فقط او اسما فقط او يخرج
الكلام من الواجب الى غير الواجب • ولها اقسام
بالنسبة الى تغيير الاعراب • فقسم لا يغير الاعراب
ولا المعنى نحو ما الزايدة في قوله تعالى فبما رحمة
من الله • وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل
وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان زيدا • وقسم
يغير المعنى دون الاعراب نحو هل • فاما عدد الحروف
العاملة فثمانية وثلاثون حرفا ستة منها تنصب
الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها • واربعة تنصب
الفعل بنفسها وهي أن ولن • وكي • واذن • وخمسة
تنصب بنيابة وهي الفا والواو واو ولام كي والجحود
وحتى • وثمانية عشر تجر الاسم • وخمسة تجزم
الفعل واما الحروف الغير العاملة فنيف وستون
حرفا منها ستة غير حرف ابتدا وهي انما وكانما

واخواتها وعشرة للعطف واربعة للمضارعة
واربعة للاعراب • واربعة تختص بالفعل وثلاثة
للاستفهام • وثلاثة للتانيث • وحرفان للتفسير
وحرفان للتنبيه • وحرفان للتعريف • وحرف التنكير
وحرفا النسبة • ومنها حروف تعمل على صفة ولا
تعمل على صفة • وهي ما ولا • وحروف الندا • انتهى
كلام الاندلسي • وقال ابن الدهان في الغرة
الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام • الاول ما يعمل
في اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قايم • والرابع ما يعمل
والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني
من احد • والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ
نحو هل زيد قايم • والرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى
ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد • والخامس ما لا يعمل
في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علمت لزيد
منطلق • والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى
ولا حكم نحو فبما رحمة من الله في احد القولين اه
وفي تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط
ابن الرماح الحروف على ثلاثة اضرب ضرب
يدخل للايتلاف • وضرب لحدوث معنى ولم يكن •
وضرب زايد من موكد • فالاول لو سقط سقط اصل
الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل

والثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم • وربط فعل بفعل وربط جملة بجملة والثانى على ثلاثة اوجه تخصيص الاسم كالرجل والفعل كسيضرب وينقل الكلام كحروف النفى والثالث على وجهين عامل كان زيدا قايم وغير عامل نحو لزيد قايم • وقال ابن فلاح فى مغنيه الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتاكيد او للتنبيه او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر لان الرابط هو الداخل على الشى ليعلقه بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفى والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتانيث ويندرج تحت التنبيه حروف الندا والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب

تقسيم قال ابن الخباز فى شرح الدرة • الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وذلك حروف الندا ونواصب الفعل المضارع قال واضاف عبد القاهر الى ذلك الا فى الاستثنا والواو التى بمعنى مع قال وفيه نظر وقسم يجر فقط وهى حروف الجر وقسم يجزم فقط وهى حروف الجزم

فائدة قال عبد اللطيف

فى

فى اللمع الكاملية اشبه الحروف بالاسماء نعم وبلى وجير وقط وبالافعال يا واخواتها وقد فى كان قد واضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين

باب الكلام والجملة

قال ابو طلحة فرقد الاندلسى فى شرح فصول ابن معط الذى يتصور من التاليف مع الافادة وبدونها تسعة الاسم مع مثله • والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف • واما المجموع فليس بقسم زايد لان الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به • انما فايدته ربط المفيد انتهى نقله ابن مكتوم فى تذكرته

ضابط الجمل التى لا محل لها من الاعراب سبع • قال ابن هشام فى المغنى وبدانا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل فى الجمل • الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السور والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله • الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار • قال فالحق والحق اقول لاملأن • فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم • واذا بدلنا

اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر
الثالث التفسيرية وهى الفضلة الكاشفة
لحقيقة ما يليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة
للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير
لمثل ادم هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم
تومنون بالله فجملة تومنون تفسير للتجارة الرابعة
المجاب بها القسم نحو يس والقران الحكيم انك لمن
المرسلين الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم
مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او جازم ولم
تقترن بالفا ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت
قمت اما الاول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل واما
الثانى فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة
باسرها السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف
نحو جا الذى قام ابوه واعجبنى ان قمت فالذى فى
موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت فى موضع
رفع لا ان وحدها لانه حرف لا اعراب له لا لفظا ولا
محلا ولا قمت وحدها السابعة التابعة لما لا محل
له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة
واما الجمل التى لا محل من الاعراب فهى ايضا سبع الاولى

الواقعة

٢٣٧

الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قايم الثانية الواقعة
حالا نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الثالثة
المحكية بالقول نحو قال انى عبد الله ثم يقال هذا
الذى كنتم به تكذبون الرابعة المضاف اليها
نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون يوم هم بارزون
الخامسة الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط
جازم نحو من يضلل الله فلا هادى له وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون السادسة
التابعة لمفرد نحو يوما لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون
فيه ليوم لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة
لها محل ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة
نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا انا معكم انما
نحن مستهزءون قال ابن هشام والحق انها تسع
والذى اهملوه الجملة المستثناة نحو الا من تولى
وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم تسمع بالمعيدى خير
من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين بن ام قاسم
جمل اتت ولها محل معرب
سبع لانه حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية
وكذا المضاف لها بغير تردد

ومعلق عنها وتابعة لما • هو معرب اوذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفاء • باذا وبعض قال غير مفيد
واتلك سبع مالاهن موضع • صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب اقسام وما قد فسرت • في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيض وبعد معلق • لاجازم وجواب ذلك اورد
ولذاك تابعة لشي ماله • من موضع فاحفظه غير معتد
وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع
من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع
من الاعراب تقدر بالمفردات المعرب انما هو المفرد
والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل
على قسمين قسم لاموضع له من الاعراب وقد
حصرته في اثنتى عشر قسما الاول ان تقع الجملة
ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قايم
وقام زيد وراكبا جا زيد فانه وقعت اول كلام لفظا
لانية كان لا محل من الاعراب نحو ابوه قايم زيد •
الثاني ان تقع بعد ادوات الابتدا فيشمل ذلك
الحروف المكفوفة نحو انما زيد قايم واذا الغيا ثبية
نحو خرجت فاذا زيد قايم وهل وبل ولكن والا واذا
وما النافية غير الحجازية وبيما وبينا نحو زيد قايم
وما زيد منطلق وقول الافوه الاودي •
بينما الناس على اعليائها • اذ هووا في هوة منها فغاروا

وقال

وقال • • • •
فبينا نحن نرقبه اتانا • معلق وفصة وزناد راع
الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت
زيدا • الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة
نحو لولا زيد لاكرمتك • ولو جا زيد اكرمتك ولما
جا زيد اكرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه
يذهب الى انها حرف • ومذهب الفارسي انها اسم
ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر باضافة
الظرف اليه ويقدرها بحين • الخامس ان تقع جوابا
لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة
• السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي
وجهه حسن ونحو قول الشاعر • • •
يسر المرء ما ذهب الليالي • • •
• • • وكان ذهابهن له ذهابا
السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم
لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك
اشرت اليه ان تقم وكتبت اليه ان اضرب زيدا
التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام
زيد قام زيد • العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله
ما زيد قايم والله لتخرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة
على ما لا محل له من الاعراب نحو جا زيد وخرج عمرو

الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها
ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت التقدير
ان فعلت فانت ظالم او تقدمها ما يطلب ما يدل
على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم
يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط
التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع
من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب فمنها ما هو في
موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق
واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا نحو زيد
ابوه قايم الثاني ان تقع خبرا للا لنفي الجنس نحو
لا رجل قوم يجيء بخير الثالث ان تقع خبرا لحد
ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع ان تقع
صفة لموصوف مرفوع نحو جاني رجل يكتب على امه
الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاءني
رجل عامل ويكتب خطا حسنا السادس ان تقع
بدلا من مرفوع نحو انت تاتينا تلم بنا في ديارنا
هذه الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف
الاول ان تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم
زيد والثاني ان تكون في موضع المفعول الذي لم
يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل

ولا المفعول

ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يجيز ها
واياه في تقدير المفرد ومنها ما هو في موضع نصب
وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة
باختلاف الاول ان تقع خبرا لكان واخواتها نحو كان
زيد يخرج اخوه الثاني ان تقع في موضع المفعول
الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه
الثالث ان تقع في موضع المفعول الثالث لاعلمت
واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا منطلق غلامه
الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه
قايم الخامس ان تقع خبرا للا اخت ما نحو لا رجل
يصدق السادس ان تقع في موضع المفعول للقول
الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق
في موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع
المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما جاز زيد قايم وسالت
ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب
او موضعه نصب نحو ظننت زيدا قايما ويخرج
ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان تقع
في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم
زيدا العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله
وقد اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان تكون
في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو

على خلاف في هذا القسم الاخير في قولك ابو من هو
في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا
من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد
ابو من هو • الثاني عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ
نحو قولك ما مذ خلقه الله نفي هذه الجملة خلاف
ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب
السيرافي الى انها في موضع نصب على الحال • الثالث
عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا
وقاموا ليس خالدا ففيها خلاف ومنها ما هو في موضع
جر وذلك ستة اقسام • ثلاثة باتفاق وثلاثة
باختلاف فالتي باتفاق احدها ان تقع مضافا اليها
اسما الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى
يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان تقع
في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب ويجيد
والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذي في قول
العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في
محل جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب
• الثاني ان تقع بعد اية بمعنى علامة في نحو
قول الشاعر

بايه يقدمون الخيل شعثا • كأن على سنابكها مداما

ذهب بعضهم الى انها في محل جر بالاضافة وذهب بعضهم

الجازمة

الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل يقدر
معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر
• الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول
امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم • وحتى الجياد ما يقدن بارسان

ذهب الجمهور الى ان هذه لا محل لها من الاعراب وذهب
الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها
ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام احدها
ان تقع بعد اداة الشرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام
زيد يقم عمرو الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل نحو ان
يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو • فهاتان
الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم
قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم
نحو ان قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما وقوله تعالى
فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان واربعون
قسما المتفق عليه والمختلف فيه اهـ وقال الشيخ
سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي
لا محل لها

وخذ جملا عشرا وستا فنصفها • لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية • مضاف اليها واحك بالقول معلنا

كذلك في التعليق والشرط والجزا • اذا عاملا يأتي بلا عمل بعث
وفي الشرط ثاني لا محل لها كما • انت صلة مبدوة سرك الثنا
وفي الشرط لم يعمل كذاك جوابه • كذلك في التخصيص نلت به الغنا
وجمعن ايضا في هذين البيتين ؞ ؞ ؞
خبرية حالية محكية • بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بفا او اذا • ولتابع حكم التقدم اطلقوا

فايدة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب • المفرد يستعمل في كلام النحاة باعتبارات خمسة • احدها المفرد الذي هو مقابل للجملة يذكر في خبر المبتدا او نواسخه • والثاني المفرد الذي هو مقابله المركب نحو بعلبك • والثالث المفرد الذي هو مقابل للمضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع • والخامس المفرد الذي هو في باب العلم وباب لا النافية للجنس وهو مقابل المضاف والمشابه للمضاف

ضابط قال السخاوي في شرح المفصل ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذي عندك او خلفك

باب المعرب والمبني

قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل بوجهين احدها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى

كانت

كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل • ولذلك كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقد عدها بها ولم تتعدها الى غيره • والثاني انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها كانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس • وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء في اللباب الاصل في علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه • احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره والثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى ان يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل

قاعدة الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصل

نقيضه • الثاني ان البنا ضد الاعراب واصل الاعراب الحركا
فاصل البنا السكون • والثالث ان البنا يكسب الكلمة
ثقلا فناسب ذلك اصالة البنا على السكون واما
البنا على الحركة فلاحد اربعة اشيا اما لان له اصلا
في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة
ولا رجل وخمسة عشر • وهذا اقرب المبنيات الى المعرب
واما لتفضيل له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا
على فعل الامر • واما للهرب من التقا الساكنين كاين
وكيف وحيث وامس • واما لان حركته ضرورية
وهي الحروف الاحادية كالبا واللام والميم والواو
والفا لانه لا يمكن النطق بالساكن اولا سوا كان
في الاول لفظا او تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها
وان كانت متصلة لفظا في منفصلة تقديرا وحكما
لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة
حكما لزم الابتدا بالساكن حكما لو لم يحرك خلاف الالف
والواو في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل
فلا يلزم منه الابتدا بالساكن حكما ذكر ذلك في البسيط

قاعدة قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على
حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة تقوية
لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان
سكن منها شي كاليا في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف

فائدة

فائدة قال ابن النحاس في التعليقة في علل البنا
خلاف فمذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعه ان
علل البنا منحصرة في شبه الحرف او تضمن معناه • وعد
الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة
اخرون علل البنا خمسة هذان والوقوع موقع المبني
ومناسبة المبني • والاضافة الى المبني • وزاد ابن
عصفور سادسة وهي الخروج عن النظاير كاي في
ايهم اشد ووجه خروجها عن نظايرها حذف صدر
صلتها من غير طول قال ابن النحاس وينبغي على هذا
التعداد ان يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة
منزلة الصدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة
في خمسة عشر وعلل بعضهم بنا اسما الافعال بانها
لا تعقد ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق
بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة
الى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة • وقد علل بهذه
العلة بنا حروف الهجا با تا ثا واسما العدد في قولهم
واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا الكل لم يعقد ولم يركب
وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى واسما الافعال
واحدة وهي وقوعهما موقع الفعل • وفرق الزمخشري
فجعل علة بناء اسما الافعال هذه وجعل علة بنا المنادى
وقوعه موقع ما اشبه ما لا تمكن له وهو ان يقول

انه المنادى واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك
اشبهت كاف ذاك والنجاك لاشتراكهما في الخطاب
فتكون تاسعة • وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة
الى مبني مطلقا علة واحدة • والزمخشري عبر عنها
بان قال او اضافته اليه يعني الى ما لا تمكن له فنافيه
ابن عمرون • وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف
الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري
الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا
تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ وما اشبهه فتكون
عاشرة • ويضاف اليه حادية عشر وهي تركيب الحرف
من الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالتنوين على احد
التعليلين في كل واحد منهما وهذه العلل كلها موجبة
الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة انتهى **تنبيه**
حصر ابن مالك علة البنا في شبه الحرف • وتعقبه
ابو حيان بان الناس ذكروا للبنا اسبابا غيره واجيب
بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظ كلام سيبويه
ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره • وقال
صاحب البسيط اختلف النحاة في علة البنا • فذهب
ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط انتهى • ورايته انا في
الخصائص لابي الفتح وعبارته انما سبب بنا الاسم
مشابهته للحرف لا غير ورايته ايضا في الاصول

لابن

لابن السراج وفي التلقين لابي البقا وفي الجمل
للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من
النحويين **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة
المركب من المبنيات سبعة اقسام الاول اسم بني مع
اسم نحو خمسة عشر ونحوه • الثاني اسم بني مع صوت
نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا •
الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل • الخامس حرف
بني مع فعل نحو هلم • السادس صوت بني مع صوت
نحو حي هلا السابع حرف بني مع حرف نحو هلا ولم
يذكره ابن السراج في القسمة وزاد قوم قسما اخر
فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا
يستغني عنه بهلم وقسمة **ضابط** قال الشيخ
علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي ليس في العربية
مبني يدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس اذا
عرف باللام صار معربا الا المبني في حال التنكير
فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه البنا
في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حالة
التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة
عشر واخواته فانه مبني فاذا دخلته اللام بقي معها
على بنائه **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة ليس
في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ • والافعال

ليس فيها ذلك فاما اضطربوا فالضمة عارضة للواو والفا ض
لا اعتداد بها كما تقول في حركة التقاء الساكنين ولهذا
لم يرد المحذوف في لم يقم الآن ومثل ذلك منذ فيمن
ضم وجماعة يعتدون به بنا منهم الربعي وقد بني
حرف اخر على الضم وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم
مُ الله من هذا القسم **قاعدة** النصب اخو الجر
ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفوع قال
ابن بابشاذ في شرح المحسبة وانما كان اخاه لانه يوافقه
في كناية الاضمار نحو رايتك ومررت بك ورايته
ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعني النصب
والجر والرفع من حركات العمد **فائدة** قال السخاوي
في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان
هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف
نكرته كالتثنية فكما ان التثنية لا تكون الا كذلك
فهذا الجمع على حدها المحدود لا و يسمى جمع السلامة
وجمع الصحة لسلامة بنا الواحد فيه وصحته ويسمى
الجمع على هجائين لانه مرة بالواو ومرة باليا قال وقد عد
بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة
الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف
الاعراب والتذكير **فائدة** قال ابن يعيش ذهب
قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت بالحروف توطئة

لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما اعتزموا
اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة
بالحروف حتى لا تستوحش من الاعراب في التثنية
والجمع السالم بالحروف قال ونظير التوطئة ههنا
قول ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو قولهم والله لئن
زرتني لاكرمنك انما دخلت زائدة موطئة مؤذنة
باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده **فائدة**
قال ابن النحاس في التعليقة المضمر الذي يضاف اليه
كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا **قاعدة**
قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في اخر كلمة ولهذا
حكيت الجمل المسمى بها ولم ولانها لو اعربت لم يخل اما
ان يعرب الاول او الثاني او مجموعهما لا جائز تخصيص
الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة ولادائه الى
وقوع الاعراب وسطا ولا جائز تخصيص الثاني لان الاول
يشاركه في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه
بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا جائز اعرابهما معا
لان الاعراب يقع في الاخر ولا يمكن اشتراكهما في شي يقع
الاعراب عليه كاخر المفردات فلذلك تعذر اعرابهما
ضابط قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسماء
المعربة اسم اخره واو قبلها ضمة لانهم ارادوا تخصيص
الفعل بشي لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشي لا يوجد

في الفعل ولانه لو كان لادى الى اجتماع ما يستثقل في
التثنية والاضافة فلذلك رفض وا ما السمندو
فاسم اعجمي واما هو تميمي واما الاسما الستة فالواو
بمنزلة الحركة **فائدة** في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق
ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد
الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا
تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف
احف الحروف وهي لا تتحرك ابدا **ضابط** قال ابن هشام
في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب
وذلك بعد الناصب والجازم وجايز وذلك قبل لفظ
لي اي قبل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد
بعد الجازم والناصب وقبل لي لكن الاول واجب وهذا
جايز يجوز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه الفك
على الاصل والادغام تخفيفا ونادر الا في الا في
ضرورة او شذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو لا تدخلوا
الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقوله
ابيت اسري وتبيتي تدلكي
وجهك بالعنبر والمسك الذكي
وسهل الاول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فنوسب
بينهما مع تشبيه لا في اللفظ بالنافية انتهى **باب**
المنصرف وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين

المجرى

المجرى وغير المجرى قاله في البسيط قال والعلل المانعة
من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لان النحاة سبروا
الاشيا التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا وجمعها
قوله

اذا اثنان من تسع الما بلفظة
فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع وتانيث وعدل وعجمة
واشباه فعل واختصار ومعرفة

وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر
ابن طاهر في العلل المانعة من الصرف

موانع صرف الاسم عشر فهاكها
ملخصة ان كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريف وعدل وعجمة
ووصف وتانيث ووزن مخصص
وما زيد في علة وعمران فانتبه
وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية

دعو صرف جمع ليس بالفرد اشكلا
وفعلان فعلى ثم ذي الوصف افعلا
وذي الف التانيث والعدل علة
والاعجم في التعريف حص طولا

وذو العدل والتركيب بالخلف والذى
بوزن يخص الفعل وغالب علا
وما الف مع نون اخراه زيدتا
وذو هاء وقف والمونث اثقلا
وقال بعضهم
اجمع ووزن عادلا انثا بمعرفة
ركبه وذو عجمة فالوصف قد كملا
وقال اخر
عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
ونقلت من خط الامام ابى حيان قال انشدنا شيخنا
الامام بهاء الدين بن النحاس فى موانع الصرف لنفسه
وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زدنا تانيث
وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى ذلك
موانع الصرف وزن الفعل يتبعه
عدل ووصف وتانيث وبمنعه
نون تلت الفا زايدا ومعرفة
وعجمة ثم تركيب ويجمعه
اى وجمعه وقال ايضا
اذا رمت احصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع

وجمع وتركيب وتانيث صيغة وزايدتى فعلان والعجمة الصرف
وقال ايضا
موانع صرف الاسم تسع فها كها
منظمة ان كنت فى العلم ترغب
هى العدل والتانيث والوصف عجمة
وزايدتا فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع
وزاد سواها باحث يتطلب
قاعدة الاصل فى الاسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد باخر يجذبه عن الاصالة الى الفرعية قال فى البسيط ونظيره فى الشرعيات ان الاصل براءة الذمم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضد باخر ومن فروع ذلك انه يكفى فى عوده الى الاصل ادنى شبهة لانه على وفق الدليل ولذلك صرف اربع من قولك مررت بنسوة اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا لاصل وصفه وهو العدد وقال ابن اياز اصل الاسماء الصرف لعلتين احدهما ان اصل الاعراب فينبغى ان تستوفى انواعه والثانية ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زايد والصرف يحصل بغير سبب زايد فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف قيل لو جع

احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس
للعلة الواحدة من القوة ما تجذبه عن الصرف • وشبهوا
ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر
مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى
ويحافظ عليها • الثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال
من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد
وجعلناه اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ
يكثر مخالفة الاصل • الثالث ان الفعل فرع عن الاسم
في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع
الا بسبب قوي **فائدة** قال ابن مكتوم في تذكرته
انشد ابن خالويه في كتاب ليس ::

فاحلبت الا الثلاثة والثنى :: ولا قبلت الا قريبا محالها

وهو حجة لانه ادخل تاء التانيث على ثلاث المعدول
وهو غريب **فائدة** قال في البسيط باب فعلان فعلى
كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى
انما يعرف بالسماع لا القياس وقال ابن مالك ::

اجز فعلى لفعلانا :: اذا استثنيت حبلانا
وصوحانا وعلانا :: ودخنانا وسخنانا
وسيفانا وضحيانا :: وقشوانا ومصانا
وحقوانا وموتانا وندمانا :: واتبعهن نصرانا

ضابط في شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي

العدل

العدل على اربعة اوجه • عدل في الاحاد نحو احاد
ومثنى وثلاث • وعدل في الاعلام نحو عمر والقياس
عامر • وعدل عن اللام نحو سحر • وعدل عن اللام حكما
نحو اخر وهذا لان اخر في الاصل افعل التفضيل
وهو ضد اول • ورجل اخر معناه اشد تاخرا في الذكر
هذا اصله ثم اجري مجرى غيره ومن شان
افعل التفضيل ان يعقب عليه احد الثلاثة وهنا
لا مدخل لمن لان افعل من متى اقترن به من لم يجز
تصريفه • وهنا قد صرف فعلم انه غير مقترن بمن
واخر لا يضاف فلا يقال هن اخر النساء فتعين ان يكون
معرفا باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف
معنى وحكما منزل منزلة اسم عين وانما التزم حذف
من لانه اجري مجرى غير وانما وجب تعريفه لانه غير
مضاف وانما حذف اللام لكونه معلوما **قاعدة**
قال في البسيط لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق
الاوزان اما الاول كاسحاق ويعقوب وموسى
اسماء الانبياء غير منصرفة واسحاق مصدر اسحق
الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى
لما يحلق به مصروفة • ومن قال انما سمي يعقوب لانه
خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من
موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق من الغرض

يوجب الصرف ولذلك ابليس لاينصرف للمعرفة
والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا يئس
فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف
وانما هو من اتفاق الالفاظ • واما الثاني فان جالوت
وطالوت وقارون غير مصروفة وجاموس وطاووس
وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق
الوزن **ضابط** ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف
في نكرة ولا معرفة • وضرب لا ينصرف في المعرفة
فاذا تنكر انصرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين
السخاوي فقال ⁘

⁘ مساجد حبلى وحمراء بعدها ⁘ ⁘ وسكران يتلوه احاد واحمر ⁘
⁘ فذي سبعة لم تنصرف كيفما اتت ⁘ ⁘ سواء اذا ما عرفت او تنكر ⁘
⁘ وعثمان ابراهيم طلحة زينب ⁘ ⁘ ومع عمر قل حضرموت يسطر ⁘
⁘ واحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ⁘ ⁘ اذا انكرت والباب في ذاك يحصر ⁘

قاعدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق
بالعربي فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال
اذا قلنا انه اعجمي ياؤه من نفس الكلمة وان قلنا

ان

ان ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على
وزن يقوم **قاعدة** قال ابن جني في الخاطريات التعريف
بسبب التانيث والعجمة والتركيب والتنكير يسقط
حكم ذلك • ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف انك
تعتد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتد
واحدا من ذلك مع عدم التعريف • وان اجتمع فيه
سببان واحدهما ما ذكرناه • الا ترى انك تصرف اربعا
وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانا وان كان
فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امراة اذا نكر
وان كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئا من
ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف
وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب
ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة
لانه يرده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة
حرف في الوزن قال في البسيط ويستثنى ما في اخره
الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى
فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لان
التنوين يحذف الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن
ويستثنى ايضا افعل منك عند الكوفيين فانهم
لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة
فصار لذلك بمنزلة المضاف • ومذهب البصريين

جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من
لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خيرا منه
وشرا منه وهما بوزن افعل في التقدير وقال
ابن يعيش ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام
القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من
احسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك
الا ما كان في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز
للضرورة صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يقيم
كلمة في البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل
حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها
وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع
لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما زدت الاكسر
قياس ولم يحط بفائدة • وقال ابن هشام في تذكرته
قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى
من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه
الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز في
الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلته لم تفد اكثر
من ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه ولا ضرورة بك
في ذلك • قال ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج
النحاة الى استثناء هذا لان ما فيه الف التانيث
المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا

فيما

فيما يضطر الى تنوينه • ثم حكى لي عن الصائغ انه رد عليه
فيما قاله على المقرب استثناء هذا وانه افسد تعليله
وقال سلمنا انه لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف
لكن ثم امر اخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعناه
موضع الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا حرك بان
يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل
وهذا حسن جدا **فائدة** في تذكرة التاج ابن
مكتوم قال في المستوفي لا تكاد التثنية توجد الا في
اللغة العربية

باب النكرة والمعرفة

قاعدة
الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير
قال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون
نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار
الى وضع لنقلها عن الاصل • وقال صاحب البسيط
النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه احدها
ان مسمى النكرة اسبق في التكرر الذهن من مسمى
المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير • الثالث
ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة
ه فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها
كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان
مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصل
لانواعه • الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى

عند الاخبار للسامع والاخبار يتوقف على التركيب فلو
تعيبان المسمى عند التركيب وقبل التركيب للاخبار
فلا تعريف قبل التركيب قال ومع ان النكرة الاصل فانها
اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا
رجل وزيد ضاحكين فينتصب على الحال ولا يرفع على
الصفة لان الحال قد جاءت من النكرة دون وصف
المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب اعرف المعرفتين
على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما
وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه
مسبوق بالتنكير ودليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه
احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لان الخاص
يتميز عن العام باوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة
والثاني ان لفظة شيء يعم الموجودات فاذا اريد بعضها
خصص بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق
على الوصف والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة
لفظية او وضعية وقال ابن هشام في تذكرته
يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير لا التعريف
علة تمنع الصرف وعلل الباب كلها فرعية والله لا يجوز في
رايت البكران تنقل على من قال علمنا اخواننا بنو عجل
حملا على رايت بكرا وانما يحمل على الاصل **فائدة**
قال في البسيط علامات النكرة دخول لام التعريف عليها

نحو

نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل ويختص
بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام
والتنوين في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف
نحو صه وصهٍ وابرهيم وابرهيمٍ والجواب في كيف كقولك
كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب
كما عرف اذ متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب
ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاني من رجل
وما لزيد من درهم ودخول كم نحو كم رجل جاني ودخول لا
التي تعمل عمل ان او التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا
وصلاحية نصبها على الحال او التمييز **ضابط** قال في
البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسما
الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد
من هذه الخمسة والنكرة المتعرفة بقصد النداء وزاد
قوم امثلة التاكيد اجمعون واجمع وجمعا وجمع وقالوا
انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد اجمع المعرف قال وعلى هذا
القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت لان اللفظ
اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه
والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم
او بالنظر الى تعيينه لتقوية المعرفة قبله وهي هذه
الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زائدة اما ان
تكون متقدمة او متاخرة والمتقدمة اما ان تكون متصلة

او منفصلة فالمتصلة لام التعريف والمنفصلة اما ان
تعرف بالقصد وهي حروف الندا او بغيره وهي القراين
المعرفة للضماير والمتاخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة
فالمتصلة الاضافة الافاضة والمنفصلة اما ان تكون
جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات
فانها تعرف بها اللام في الذي يوصل به الى وصف المعارف
بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا
على ساير الصفات **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة
الاسما تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات
هي اسما الاشارة والموصولات وقال قوم الاسماء تنقسم
الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر **باب المضمر**
قال ابن يعيش اصل المضمرات يكون على صيغة واحدة
والاعراب في اخرها يبين احوالها كما كانت الاسماء المبهمة
المبنية على صيغة واحدة وعواملها يدل على اعرابها
ومواضعها **قاعدة** قال ابن يعيش اصل الضمير
المنفصل للمرفوع لان اول احواله الابتدا وعامل الابتدا
ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا
والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكونا الا لفظا فاذا اضمرا
اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال **قاعدة**
قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور واد واحد فلذا
حمل عليه في التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول مررت
بك

بك كما تقول رايتك انت **ضابط** المواضع التي يعود
الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة احدها ان يكون
الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسر الا التمييز
نحو رجلا زيد • الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين
العمل بابيها كقوله
جفوني ولم اجف الاخلا انني • الثالث ان يكون مخبرا عنه
فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا • قال الزمخشري
هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه • واصله ان الحيا
الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل
عليه ويبينه • قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
• الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا • الخامس ان
يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا السادس ان
يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا السابع
ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول مؤخر
كضرب غلامه زيد **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين لشي واحد في فعل من
الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدتني وعدمتني
قاله البهاء ابن النحاس في تعليقه على المقرب **باب
العلم ضابط** قال في البسيط العلم المنقول
ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى الاستقرا

كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب قرناها وعن
الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو طبيبان وعن
مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب
كربعي وصيفي وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدر
زاد وآس اياسا اعطى وليس هو مصدر ايس مقلوب
يئس لان المصدر المقلوب باق على الاصل وعن اسم
فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعايشة وعن
اسم مفعول كمسعود ومظفر وعن صوت كببه وعن
الفعل وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم
ولا خامس لها على هذا الوزن والسبب وعن المضارع
كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في
موضعين احدهما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم
اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا
لموضع معين قلت ينبغي ان يراد المنقول من صيغة
مشبهة كخديج وخديجه وشيخ وعفيف ومن افعل
التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع **قاعدة**
قال الشلوبين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها
والشي اذا كثر استعماله غيروه **قاعدة الاعلام**
لا تفيد معنى لانها تقع على الشي ومخالفه وقوعا واحدا
نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى
القصير كما يقع على الطويل وليست اسما الاجناس

كذلك

كذلك لانها مقيدة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة
ولا يقع على المراة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح ان
يكون علما على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون العلم
يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة
فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك او عبدك من خالد الى جعفر
ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس
كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا او
الفرس جملا كان تغييرا اللغة ذكر ذلك ابن يعيش
في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على
الشي وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض
ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من
جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بدليل
تسمية القبيح بحسن والجبان باسد والاسود
بكافور بخلاف اسما الاجناس فانها وضعت لمعنى
في المسمى بدليل تسمية عام فيلزم من نقلها تغيير اللغة
كنقل رجل الى فرس او جمل بخلاف نقل العلم **قاعدة**
قال ابن جني في الخصايص ثم ابن يعيش تعليق الاعلام
على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض
منها التعريف والاعيان اقعد في التعريف من المعاني
وذلك لان العيان يريها ولها الظهور حاله وليس كذلك
المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم

الفروق بالمناهضة وبين علم الاستدلال **فائدة**
في تذكرة ابن الصايغ قال ثعلب من مجموع بخط ابن الرماح
قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس
وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب
وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على
جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد
لا نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا فرج لكم ولا ابا حسن لها

باب الاشارة

قال ابن هشام في تذكرته
من اسماء الاشارة ما لا يستعمل بشيء الا بها او بالكاف وهو ثَمّ
ومنها ما لا يستعمل بشيء منها وهو ثَمَّ ومنها ما لا يستعمل
بالكاف وهو ذي قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم
منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع منها فهذا قسم ساقط
والباقي يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما يريد
من المعنى

باب الموصول

فائدة قال ابن يعيش اكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة
وسيبويه يسميها حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة
يتم بها الاسم ويوضح معناه وقال الاندلسي الصلة تقال
بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشيا صلة الموصول
وهذا الحرف صلة اي زايدا وحرف الجر صلة بمعنى وصلة
كقولك مررت بزيد فالباء صلة اي وصلة **فائدة**
ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام

ظاهرة في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنونه في من
وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة ونظير
ذلك المنادى نحو يا رجل قيل تعريف بالخطاب وقيل
باللام المحذوفة وكان يا ايها منابها قال الابدي
في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول
انت رجل قايم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل
في الاصل مجتلبت له ال التي للحضور ثم اختصرت ولذا
الزمت يا ولم يحذف ليلا يتوالى الحذف ولانها صارت عوضا
انتهى **ضابط** قال ابن الصايغ في شرح الالفية
تلخيص القول في حذف العايد ان يقال اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون
مبتدا او غيره ان كان غير مبتدا لم يجز الحذف وان كان
مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما
لا في الاول لا يحذف والثاني اما ان يصلح ما بعده للصلة
او لا في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا واما
لا بان يسبقه لولا او ما في الثاني لا حذف والاول
اما ان تطول الصلة او لا الثاني يجوز فيه لا في غيرها
والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف
واما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما
متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان
يكون في الصلة ضمير غيره او لا ان كان ضمير غيره لم يحذف

والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف وان كان
مجرورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او
غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفا فاما عامل او لا
ان لم يكن عاملا فلا حذف والا جاز الحذف وان كان بحرف
فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا او لا ان لم يماثل
لا يحذف وان ماثله في ذلك كله جاز الحذف انتهى
وكتب بعض الفضلا الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم
ايا تاج دين الله والاوحد الذي • تسنم مجدا فوق ذروة العلا
ويا جامع اشتات الفضايل حاديا • مدا السبق حلا لا لما قد تشكلا
وبحر علوم في رياض مكارم • ابى حاله النسا لا الا تسلسلا
لعلك والاحسان منك سجية • واوصافك الاعلام طاولن يذبلا
تفيد لي نظما مواضع حذف ما • يعود على الموصول نظاما مسهلا
واكثر من الايضاح واعذر مقصرا • وعش دايم الاقبال ترفل في الحلى
فاجابه • • • • • • •
الا ايها المولى المجلى فريضه • اذا راح شعر الناس في البعد يشكلا
وجاني ابكار المعاني عرايسا • عليها من التنميق ما يتوج الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى • ومستخرج الالفاظ يحلبها كالطلا
وغارس من غرس المكارم مثمرا • وجاني من ثمر الفضايل ما حلا
كتبت الى المملوك نظما بمدحة • ووصفك في الافاق ما زال افضلا
وارسلته تبغي نظمه لمسايل • ومن عجبه ان يسال البحر جدولا
فلم يسع المملوك الا امتثاله • وتمثيل ما الوى وايضاح ما جلا

دم

تحلى

ولم يال جهدا في اجتلاب شذوره • ومن يبذل المجهود جهدا فما الا
فعلت وقد اهديت فجرا الى ضحى • وشولا الى بحر وسحقا الذي ملا
اذا عايد الموصول حاولت حذفه • فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا • فاثبت واما الحذف فاتركه واهملا
وان كان مرفوعا ومبتدا غدا • ومن وصل اي صدرا احذف مسهلا
بشرط بنا ايه واما ان اعربت • فنقل بتجويز الحذف وقيل لا
وان كان ذا صدر الوصلة غيرها • وطالت فان لم تصلح العجز موصلا
فدونك فاحذفه وان لم تطل فقد • اجيز على قول ضعيف واحملا
وشاهد ذا فاقرا تماما على الذي • واحسن مرفوعا له انقل من تلا
واثبته محصورا كذا ان نفيته او • عمم كما اللذ ما هو ذو و لا
وفي حذفه خلف لدى عطف غيره • عليه ومنع الحذف في عكسه انجلى
وما كان منصوبا لغير ظننت وهو • متصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
وبشرط في ذا عوده وحده فان • بعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا اذا الموصول لم يك ال فان • يكنها فلا تحذف وقد جا مقللا
وما كان خفضا بالاضافة لفظه • ومعناه نصبا كان بالحذف اسجلا
وخافضه ان ناب عن حرف مصدر • وفعل فلم تحذف اعني السمولا
كقولك نتلوا فاقض ما انت قاض او • فان كان مجرورا بحرف فقد علا
وموصولها ضحى كذلك فاحذفن • اذا ما استوى الحرفان يا حاو العلا
واعني به لفظا ومعنى ولم يكن • فذلك حرف الحذف قد تلا
ولم يك ايضا قد اقيم مقام ما • غدا فاعلا فاسمع مقالي ممثلا
وبشر مما تشربون وان غدا • تساويهما في اللفظ منفردا خلا

باب المعرف بالاداة ضابط

قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها لتعريف
الجنس نحو قولهم الرجل خير من المرأة اي اذا قوبل جنس
الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم من
امراة خير من رجل الثاني لتعريف عهد وجودي بين
المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل وانفقت الدينار
لمعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى
فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله ان جاءه
الاعمى فان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لتعريف
عهد ذهني لقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت
السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود
في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق
الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد
في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة
التعريف انما تكون باعتبار الوجود وهو اعتبار الوجود نكرة
لانه لم يقصد مسمى معهود في الوجود ولهذا قال المحققون
ان نحو قوله •

• • • • •

ولقد امر على اللئيم يسبني • صفة لكونه لم يقصد مسمى
معهودا في الوجود • الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا
الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل
وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور لوجود القصد

اليه

اليه بالندا الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت
باسم فاعل او اسم مفعول السادس ان يكون عوضا
من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه
فالقياس ان لا يجتمع الالف واللام والاضافة الا ان
الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجري
صفة للمعرف السابقة السابع ان تكون زائدة
في الاعلام الثامن ان تكون محسنة والتعريف
بغيرها كلام الذي والتي التاسع ان تكون للمح
قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد
ثم الجنس • وقال المهلبي • • • •

• نعلم فللتعريف ستة اوجه • اذا لاسم زيدت على اول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد • ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم

فائدة قال ابن يعيش فينة اسم من اسماء
الزمان وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول نفيته
فينة بعد فينة اي الحين بعد الحين وحكى ابو زيد
الفينة بعد الفينة بالالف واللام والاخر بالوضع
والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة
في الاصل ومثله قولهم للشمس الاهة والالاهة
في اعتقاب تعريفين عليه واسما العدد معارف اعلام
وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف
الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني

فى الخصايص الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب
المنية وندرى والندرى وذكر المحلبى من ذلك
غدوة والغدوة ونسر والنسر **باب**
المبتدا والخبر قال ابن يعيش ذهب سيبويه
وابن السراج الى ان المبتدا والخبر هما الاصل الاول
فى استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما
وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية
وتعرى الاسم من غيره فى التقدير قبل ان يقترن به غيره
قال والذى عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل
هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب
الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل
للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس فالرفع انما هو
للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون
كل واحد منهما فاعلا او مفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن
لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه
بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار
المبتدا الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى
قبله ولذلك رفع المبتدا والخبر **فائدة** قال
ابن النحاس فى التعليقة قولنا اقايم الزيدان وما ذهب
اخواك مبتدا ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر قال
ومن المبتدا ان التى للخبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذلك

ذاك

ذاك وتقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه
على رجل فى تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته
فانه لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك
مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لانه فى معنى اكتف وكذلك
قول الشاعر
غير ماسوف على زمن ... ينقضى بالهم والحزن
ومثله قول الاخر
غير لاه عداك فاطرح اللهو ... ولا تغترر بعارض سلم
فغير فى البيتين مبتدا لا خبر له على احد الوجهين
لانه محمول على ما كانه قيل ما يوسف على زمن كما فى
قولهم ما قايم ما قائم اخواك **قاعدة** اصل المبتدا ان
يكون معرفة واصل الخبر نكرة وذلك لان الغرض فى
الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك
فى علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فان
افاد جاز **مسوغات الابتدا بالنكرة** قال الشيخ جمال
الدين بن هشام فى المغنى لم يعول المتقدمون فى ضابط
ذلك الا على حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس
كل احد يهتدى الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل
مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة
قال والذى يظهر لى انها منحصرة فى عشرة امور احدها
ان تكون موصوفة لفظا نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن

خير من مشرك وتقديرا نحو السمن منوان بدرهم اى
منه او معنى نحو رُجَيل جاءنى لانه فى معنى رجل صغير
الثانى ان تكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عندنا
او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو
غلام رجل جاءنى • الثالث العطف بشرط كون المعطوف
او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به نحو طاعة وقول
معروف اى امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى • الرابع ان يكون خبرها ظرفا
او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد لكل
اجل كتاب قصدك غلامه رجل الخامس ان تكون
عامة اما بذاتها كاسما الشرط والاستفهام او بغيرها
نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار واله مع الله وفى
شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ
للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو رجل فى الدار ام امراة
كما مثل فى الكافية وليس كما قال • السادس ان تكون
مرادا بها الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امراة
وتمرة خير من جرادة • السابع ان تكون فى معنى الفعل
وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها
التعجب ولنحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين
وضبطوه بان يراد بها الدعا • الثامن ان تكون ثبوت
ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت

وتقع

وتقع تكلمت التاسع ان تقع بعدها اذا الفجائية
نحو خرجت فاذا رجل بالباب العاشر ان تقع فى اول
جملة حالية نحو سرينا ونجم قد اضا وكل يوم ترانى
مدية سدى وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع
النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع
قول ابن عصفور فى شرح الجمل نكرات اذا وقعت
بعد واو الحال وانما الضابط ان تقع فى اول جملة حالية
بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم لياكلون الطعام انتهى وقد ذكر ابو حيان فى
ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب فى علمى التصريف
والاعراب جملة من المسوغات ثم قال
وكل ما ذكرت فى التتميم • يرجع للتخصيص والتعميم
وقال المهلبى فى نظم الفرايد
وقع الابتدا بالتنكير • فى ثمان واربع للخبير
بعد نفى او جوابا للنفى • او لمعناه موجبا للنظير
ثم ان كنت سايلا او مجيبا • لسوال او سابقا بجرور
ثم موصولة بمن واذا ما • دفعت ظاهر الذى ستخير
ولمعنى تعجب او دعاء • او عموم ونعتها للبصير
وقال ايضا
قد جا ما اغنى وسد عن الخبر • فى حذفه وزواله فى اثنى عشر
حال وشرط او جواب مسايل • او حالف برز ومعمول الخبر

وجواب لولا نعم وصف بعده او فاعل او نقض نفى فى الاثر
او فى سوال فى العموم وواوهم وحديث معطوف كفانا من غبر
مثال الحال اكثر شربى السويق ملتوتا والشرط
سرورى بزيد ان اطاعنى انما تأبت اذا اطاعنى حذف
الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب لسوال زيد لمن
قال من عندك وجواب القسم لعمر الله لافعلن ومعمول
الخبر ما انت الاسيرا اى تسير سيرا وجواب لولا لولا
زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل يقول ذاك فيقول
فى موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر
والفاعل اقائم الزيدان ونقض النفى بلى زيد لمن
قال ما عندى احد والسوال فى العموم هل طعام اى
عندكم وواوهم كل رجل وضيعته والعطف نحن بما
عندنا وانت بما عندك راض **ضابط** قال ابن
الدهان فى الغرة المبتدا لا يعطف عليه خبره بحرف البتة
الا بالفا فى موضعين احدهما يلزمه الفا والاخر لا يلزمه
الفا فاما الذى يلزمه الفا ففى موضعين احدهما فى
بعض الخبر وهو ان يكون المبتدا اشرطا جازمة بالنيابة
وجزاوه جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من ياتنى
فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله
فهو حسبه والثانى قولهم اما زيد فقايم واما الذى
يجوز دخول الفا فى خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة

الموصوفة

الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو
وما بكم من نعمة فمن الله والذى ياتينى فله درهم
واللذان ياتيانها منكم فاذوهما وكل رجل ياتينى فله
درهم **فائدة** قال ابن مكتوم فى تذكرته قال
ابو الحبيب الفارسى نحوى من اصحاب المبرد فى كتاب
النوادر له الليلة الهلال ليس فى الكلام شخص خبره
ظرف من الزمان الا هذا ومثله قوله اكل عام نعم تحوونه
انتهى **ضابط** روابط الجملة بما هى خبر عنه عشرة
الاول الضمير وهو الاصل الثانى الاشارة نحو ولباس
التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو
الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جانى
ابو عبد الله اذا كان كنية له الخامس عموم يشمل
المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفاء
السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او
بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات
يجم فيغرق السابع العطف بالواو عند هشام وحده
نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن شرط يشتمل
على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو
ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير فى قول طائفة

نحو فان الجنة هى المأوى اى ماواه العاشر كون الجملة
نفس المبتدا فى المعنى نحو هجيرى ابى بكر لا اله الا الله
فائدة اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا لم يجز
تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلبس اذ كل واحد منهما
يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن يعيش ونظير
ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب
فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى **فائدة** قال
ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا
فايهما اولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدا
لان الخبر محط الفائدة ومعتمدها وقال العبدى فى البرهان
الاولى كون الخبر لان الحذف اتساع وتصرف وذلك فى الخبر
دون المبتدا اذ الخبر يكون مفردا جامدا او مشتقا وجملة
على تشعب اقسامها والمبتدا لا يكون الا اسما مفردا
وقال شيخنا الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور
بالصدر والاوايل مثاله فصبر جميل اى شانى صبر جميل
او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة وقول معروف
اى المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم قال ابن هشام
فى المغنى ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم
الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شى مسده
وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك الله لافعلن وايمن الله
لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور **فائدة**

قال

قال ابن هشام فى المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف
فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدا والباقى خبرا فالثانى
اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت
فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل
اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا فانه
يقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدا لوقوعه فاعلا
فى قراءة من كسر البا او موضع اخر يشبهه نحو ولين
سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن
الله خلقهم بل خلقهم الله لمجئ ذلك فى شبيه هذا الموضع
وهو ولين سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال ابن النحاس
فى التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمرنا
خبرا او اضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من
اضمار الفعل وحذفه لان اخر الجملة اولى بالحذف من اولها
لان اولها موضع استجمام وراحة واخرها موضع تعب وطلب
استراحة **فائدة** قال الشيخ بها الدين بن النحاس
فى تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير المبتدا اختلفت
فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر فى الابتدا
بالنكرة حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة
فى الكلام جاز الابتدا وجد شى من الشرائط او لم يوجد

وقال الجرجانی یجوز الاخبار عن النکرة بکل امر لا تشترک
النفوس فی معرفته نحو رجل من تمیم شاعر او فارس
فالمجوز عنده شئ واحد وهو جهالة بعض النفوس
ذلک وما ذکره لا یحصر المواضع • وقال شیخنا جمال الدین
محمد بن عمرون الضابط فی جواز الابتدا بالنکرة قربها
من المعرفة لا غیر وفسر قربها من المعرفة باحد شیئین
اما باختصاصها کالنکرة الموصوفة او بکونها فی غایة العموم
کقولنا تمرة خیر من جرادة فعلی هذه الضوابط لا حاجة
لنا بتعداد الاماکن بل یعتبر کل ما یرد فان کان جاریا علی
الضابط اجزناه والا منعناه وان سلکنا مسلک تعداد
الاماکن التی یجوز فیها الابتدا بالنکرة کما نقل جماعة کثیرة
فنقول الاماکن التی یجوز فیها الابتدا بالنکرة تنیف علی
الثلاثین وانی لم اجد احدا من النحاة بلغ بها زایدا علی
اربعة وعشرین فیما علمته • احدها ان تکون موصوفة
وهذا تحته نوعان موصوف بصفة ظاهرة کقوله تعالی
ولعبد مومن خیر من مشرک وموصوف بصفة مقدرة
کمسئلة السمن منوان بدرهم تقدیره منوان منه بدرهم
ومنه فی موضع الصفة للمنوین • والثالث ان تکون خلفا
من موصوف کقولهم ضعیف عاذ بقرملة ای انسان ضعیف
او حیوان التجی الی ضعیف مثله • الرابع مقاربة المعرفة
فی عدم قبول الالف واللام کقولک افضل من زید صاحبک

الخامس

٢٦٠

الخامس ان یکون اسم استفهام نحو من جاءک السادس
اسم شرط نحو من یاتنی اکرمه • السابع کم الخبریة نحو کم
غلام لی • الثامن ان یکون معنی الکلام التعجب کقولهم عجب
لک • التاسع ان یتقدمها اداة نفی نحو ما رجل قایم •
العاشر ان یتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قایم
الحادی عشر ان یتقدمها خبرها ظرفا نحو عندی رجل • الثانی
عشر ان یتقدمها خبرها جارا او مجرورا نحو فی الدار رجل •
وینبغی ان یشترط فی هذین القسمین ان یکون مع المجرور
او الظرف معرفة والا فلو قیل فی دار رجل لم یجز وان
کان الخبر مجرورا وقد تقدم • واجاز الجزولی والواحدی
فی کتابه فی النحو تلخیر الخبر فی الظرف والمجرور علی ضعف
نقله عنهما شیخنا • الثالث عشر ان یکون فیها معنی الدعا نحو
سلام علیکم وویل له • الرابع عشر ان یکون الکلام بها
فی معنی کلام اخر کقولهم شئ ما جاء بک وقولهم شر اهر
ذا ناب لانه فی معنی النفی ای ما اهر ذا ناب الا شر الخامس
عشر ان تکون النکرة عامة نحو قول عمر تمرة خیر من جرادة
ونحو مسئلة خیر من بطالة السادس عشر ان تکون فی جواب
من یسال بالهمزة وام نحو رجل قایم فی جواب من قال
ارجل قایم ام امرأة السابع عشر ان یکون الموضع موضع
تفصیل نحو قولنا الناس رجلان رجل اکرمته ورجل
اهنته وقول امرء القیس

فاقبلت زحفا على الركبتين ۝ فثوب عليّ وثوب اجر
الثامن عشر ان تكون معتمدة على لام الابتدا نحو لرجل
قايم ۝ التاسع عشر ان تكون عاملة نحو امر بمعروف صدقة
العشرون ان تكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا على
راي سيبويه ۝ الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة
محضة نحو غلام امراة خارج ۝ الثاني والعشرون ان تكون
مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا ۝ الثالث
والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون
مصغرة نحو رجيل قايم فالتصغير وصف في المعنى
بالصغر الرابع والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد
مخصوص نحو ما حكى انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش
صبى عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار لنفسه امرا فما
تريدون ذكره الجرجاني في مسايله ۝ الخامس والعشرون ان
يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو قام ابوه رجل
بشرط ان تكون فيه معرفة ايضا ۝ السادس والعشرون
ما دخل عليها ان في جواب النفي نحو قولك ان رجلا في الدار
في جواب من قال ما رجل في الدار ۝ السابع والعشرون
ان تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قايم الزيدان على
راي الكوفيين والاخفش ۝ الثامن والعشرون ان
تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم
انفسهم ۝ التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة

قد وجد فيها شي من شروط الابتدا بالنكرة فصيرت
مبتداه نحو قول الشاعر ۝
عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي ۝ الثلاثون
ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة
وقول معروف على احد الوجهين ۝ الحادي والثلاثون
ان تلي لولا كقول الشاعر ۝
لولا اصطبار لاودى غير ذي ثقة ۝ الثاني والثلاثون
ان تلي فا الجزا نحو قولهم في المثل ان مضى عير فعير في
الرباط قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي
يجوز الابتدا فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فلعل غيري
يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه
فمن كانت عنده زيادة فليضعها الى ما ذكرته راجيا
ثواب الله عز وجل ان شا الله تعالى انتهى كلام ابن النحاس
۝ ثم رايت بعد ذلك مولفا لبعض المتاخرين قال
فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتدا بالنكرة وانهاها
بعض المتاخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد انهيتها
بعون الله تعالى الى نيف واربعين فذكر الاثنين وثلا ثاني
الى التي ذكرها ابن النحاس ۝ وزاد ان تكون معطوفة
على معرفة كقولك زيد ورجل قايمان فرجل نكرة
جاز الابتدا بها لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجايية
وان تقع جوابا كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم

عندى وان تكون محصورة نحو انما فى الدار رجل وان
تكون للمفاجاة قاله ابن الطراوة ومثله بقولهم
شيى ما جابك وجعل منه المثل لبس عبد باخ لك
وهذه زيادة غريبة وان يوتى بها للمناقضة كقولك
رجل قام لمن زعم ان امراة قامت وان يقصد بها
الامر كقوله تعالى وصية لازواجهم على قراة الرفع
وان يفيد خبرها نحو دينار ان اخذ امن الماخوذ درهما
وانسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة
برد فى يومه وان يتقدم معمول خبرها نحو فى دراهم
الف بيض على ان يكون بيض خبرا وان تكون النكرة
لا تراد لعينها كقول امرء القيس
مرسعة بين ارساغه لانه لا يريد مرسعة دون
مرسعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول
انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم
اذا ما جعلت الاسم مبتدا فقل
بتعريفه الا ما امتنع نكرا
بها وهى ان عدت ثلاثون بعدها
ثلاث فاحفظ لكى تتمهرا
ومرجعها لاثنين منها نقل هما
خصوص وتعميم افادا واثرا
فاولها الموصوف والوصف والذى عن النفى واستفهامه قد تاخرا

كذاك

كذاك اسم الاستفهام والشرط والذى
اضيف وما قد عم اوجا منكرا
كقولك دينار لدى لقائل
اعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لاخبار وما ليس قابلا
لال وكذا ما كان فى الحصر قد جرا
وما جاد عا او غدا عاملا وما
له سوغ التفضيل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جا وفا الجزا
ولولا وما كالفصل اوجا مصغرا
وما ان يتلو فى جواب الذى نفى
وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا غدا اوجواب ذى
سوال بام والهمز فاخبر لتخبرا
وما قد منا اخباره وهى جملة
وما نحو ما استحاه فى الغر بالغرا
كذا ما ولى لام ابتدا وما غدا
عن الظرف والمجرور ايضا موخرا
وما كان فى معنى التعجب اوتلا
اذا الفجاة فاحوها نحو جوهرا
فى تذكرة التاج ابن مكتوم قالوا الكب

الناقة طليحان وفيه ثلاثة اقوال قيل تقديره احد
طليحين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف
وقيل التقدير راكب الناقة والناقة طليحان وقيل
التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف
خبر وحذف مبتدا انتهى

باب كان واخواتها

قال ابن بابشاد كان ام الافعال لان كل شي داخل تحت
الكون لا ينفك شي من معناها ومن ثم صرفوها
تصرفا ليس لغيرها ● واصبح وامسى اختان لانهما
طرفا الزمان ● وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار
وبات وصار اختان لاعتلال عينهما ● وزال وفتي وبرح
وانفك ودام اخوات للزوم اولهاما وليس منفردة
لانها لا تتصرف ● وقال ابن هشام في تذكرته الصواب
ان يقال ان ما قبل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي
وشبهه وليس ومادام اختان لعدم تصرفهما والا
فما غير لازمة في الاربعة انما يلزم قبلها نفي او شبهه
اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر انها قد
تنفي بما فليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة
على دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله خطا
والذي قلناه هو الصواب ● وقال ابو البقا في اللباب
انما كانت كان ام هذه الافعال الخمسة اوجه احدها
سعة اقسامها ● والثاني ان كان التامة دالة على

الكون

الكون وكل شي داخل تحت الكون ● والثالث ان كان
دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون دالة على مطلق
مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على
زمان مخصوص كالصباح والمسا ● والرابع انها اكثر في
كلامهم ولهذا احذفوا منها النون في قولهم لم يك ●
والخامس ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها
كان زيد اصبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا

مسئلة

قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر
احمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد
اكلا طعامك جايز من كل قول كان اكلا طعامك زيد
جايز من كل قول الكوفيين وخطا من قول البصريين
طعامك اكلا كان زيد جايز من قول البصريين
والكسائي وخطا من قول الفرا طعامك كان زيدا اكلا
جايز من كل قول كان طعامك زيد اكلا جايز من قول
الكوفيين وخطا من قول البصريين اكلا كان زيد
طعامك جايز من قول البصريين وخطا من قول
الكوفيين الا على كلاميين من قول الكسائي اكلا كان
طعامك زيد خطا من كل قول كان اكلا زيد جايز
من كل قول كان اكلا زيد طعامك جايز من كل قول
وفي هاتين قبح من قول الكوفيين واذا قدمت زيدا
فقلت زيد كان طعامك وزيد اكلا طعامك كان

واكلا طعامك زيد كان وزيد طعامك كان اكلا فهذه
كلها جايزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكلا
كان او طعامك اكلا زيد جايز من قول البصريين والكسائي
وكان خطأ من قول الفرا لانه لا يقدم معمول خبر
كان عليه اذا كان خبر كان مقدما من قبل انه لو اراد
رده الى فعل ويفعل لم يجز عنده والكسائي يجيز
تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك زيد
كان اكلا جازت من كل قول وان قلت زيد طعامك كان
اكلا جازت من كل قول وقولك اكلا زيد طعامك جايزه
من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين وقولك
زيد اكلا كان طعامك جايزة من قول البصريين وخطأ
من قول الكوفيين الا الكسائي على كلامهن انتهى **ضابط**
قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى شرح الايضاح كان
واخواتها فى تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام
قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو ما دام • وقسم
يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس • وقسم
لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهى
ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وقسم يتقدم
الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهى كان وبقية
افعال الباب **باب ما واخواتها** **قاعدة**
قال ابو البقا فى التبيان ما هى الاصل فى النفى وهى ام

بابه

بابه والنفى فيها اكد **فائدة** قال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم فى تذكرته لم تقع ما فى القران الا على لغة
الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت بهادى العمى
على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم • وزعم
الاصمعى انه ما لم تقع فى الشعر الا على لغة تميم قال
بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر
ما خلا ثلاثة ابيات فيها خلاف قول الفرزدق • ⁖ ⁖
واذ ما مثلهم بشر • والاخر رؤبة والعجاج ⁖ ⁖
اوراك تجربن ما مثلهما نجران • كذا روى بنصب مثلهما
وهو مثل قول الفرزدق • والثالث ⁖ ⁖
وانا النذير بحرة مسودة • يصل الاعم اليكم اقوادها
ابناها متكنفون اباهم • حنقوا الصدور وما هم اولادها
قاعدة التصرف فى لا النافية اكثر من التصرف
فى ما النافية ومن ثم جاز حذف لا فى جواب القسم
نحو تالله تفتؤ ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز
عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ قال فى الفية
وانه فى الجواب سمعا بلا • او ما كقولى والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف • اذا امنوا الالتباس حال الحذف
قال ابن الخباز وما رايت فى كتب النحو الا حذف لا
فائدة قال ابن هشام فى تذكرته زيادة البا
فى الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل

فالكثيرة ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو
اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم
بروا ان نحو اولم يروا ان الله الذى خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه فى
معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى
فى المعنى والقليل فى ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها
منفية كقوله

وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن . . .
. . . باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

وبعد ظن واخواتها منفية كقوله

دعانى اخى والخيل بينى وبينه . . .
. . . فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة . . .
. . . بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

والاقل فى ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول
كقوله

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها . . .
. . . فانك مما احدثت بالمجرب

والثانى كقوله

ولكن اجرا لو علمت بهين

والثالث كقوله

الا هل اخو عيش لذيذ بدايم **فائدة** قال
ابن هشام فى تذكرته نظر سيبويه لان بليس
ولا يكون فى استثناء من حيث انه لا يستعمل معهما
الا احد الاسمين هو الاخر مضمر دايما **باب**
ان واخواتها **ضابط** قال فى المفصل جميع ما ذكر
فى خبر المبتدا من اصنافه واحواله وشرايطه قايم
فى خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك
ان فى الدار زيدا وقال ابن يعيش فى الشرح كل ما جاز
فى المبتدا او الخبر جاز مع ان واخواتها لا فرق بينهما
ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا يقدم الخبر
فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدا وذلك لعدم
تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال
فى العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم
فى الافعال نحو قايما كان زيد وكان قايما زيد ولم يجز
ذلك فى هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا
او جارا او مجرورا وذلك انهم توسعوا فى الظروف
وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال **قاعدة**
قال ابو البقا فى التبيين اصل الباب ان . . . .
ضابط قال ابن هشام فى شرح الشذور
تكسر ان فى تسعة مواضع احدها فى ابتدا الكلام
نحو انا انزلناه الثانى ان تقع فى اول الصلة نحو اتيناه

من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء • الثالث في اول الصفة
كمررت برجل انه فاضل • الرابع في اول الجملة الحالية
نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من
المومنين لكارهون • الخامس في اول الجملة المضاف
اليها ما يختص بالجمل الحالية وهو اذ واذا وحيث
نحو جلست حيث ان زيدا جالس • السادس ان تقع
قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون • السابع ان تقع محكية
بالقول نحو قال اني عبد الله • الثامن ان تقع جوابا للقسم
نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه • التاسع ان تقع
خبرا عن اسم عين زيد انه فاضل • وتفتح في ثمانية
مواضع • احدها ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا
الثاني ان تقع نايبا عن الفاعل نحو اوحي الي انه استمع
• الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون
انكم اشركتم • الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتدا نحو
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة • الخامس
ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل
• السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله
هو الحق • السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو مثل
ما انكم تنطقون • الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر
نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم

الله احدى الطايفتين انها لكم • ويجوز الكسر والفتح في
ثلاثة مواضع • احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت
فاذا ان زيدا بالباب • الثاني بعد الفا الجزائية نحو
من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه
غفور رحيم • الثالث اذا وقعت خبرا لقول وخبرها
قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله
ضابط قال ابو حيان حال ان المخففة
اذا اعملت كحالها وهي مشددة في جميع الاحكام الا في شي
واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة
تقول انك قايم ولا يجوز انك قايم **فائدة**
قال السخاوي في شرح المفصل اختلف النحاة في ان
واللام ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في
المعمول وتغييرها لفظ الابتدا اشد تاكيدا واقعد
من اللام وقال اخرون اللام اشد تاكيدا لانها تخص
دخولها لذلك ولا يكون له شبه بالفعل **باب
لا** **فائدة** قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها
بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذه
معاني الابهام اولى بها **فائدة** في تعاليق ابن
هشام نظير ما في كفها ان واخواتها عن العمل اللام
في لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو في انها هيات لا للعمل في
المعارف ولولا وجودها لم يكن للا ان تعمل فاما قوله

ابالموت الذي لا ابدالي * ملاق لا اباك تخوفيني
فانه على بنيته هاكما ان قوله *
الم ارايت ملاك الشيمة الادب * على نية اللام المعلقة
حذفت وابقى حكمها **ضابط** قال سيبويه كل شي
حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا **باب**
ظن واخواتها **ضابط** قال ابن عصفور لم يعلق
من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت وعلمت
ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسال
قالوا انظر من ابو زيد واسال ابو من عمرو وكان
الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم
من افعال القلوب فاجري السبب مجرى المسبب **فائدة**
قال ابن الخواص في شرح الدرة لهذه الافعال
خواص لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتعدية
منها ان مفعوليها مبتدا وخبر في الاصل * ومنها
انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز في
باب اعطيت * ومنها الالغا ومنها التعليق * ومنها
جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو
ظننتني قائما وعلمتني منطلقا والمخاطب ظننتك
منطلقا اي ظننت نفسك والغايب زيد راه عالما
اي نفسه وفي التنزيل ان راه استغنى اي راى
نفسه وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين احدهما
انه

انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به
لانه محلهما بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربتني
وضربتك فان المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه
* وثانيهما ان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر
من علمه بامور غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع
بينهما حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين
في غيرها من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت
نفسي وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت
في ذلك على افعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني
لانه لما كان دعا على نفسه كان النقل في المعنى لغيره
فكانه قال عدمني غيري انتهى **باب**
الفاعل **قاعدة** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح الاسناد والبنا والتفريغ والشغل الفاظ
مترادفة لمعنى واحد يدلك على ذلك ان سيبويه
قال الفاعل شغل به الفعل وقال في موضع فرغ له
وفي موضع بني له وفي موضع اسند له لانها كلها بمعنى
واحد **قاعدة** الفاعل كجزء من اجزا الفعل قال
ابو البقا في اللباب والدليل على ذلك اثنى عشر وجها
* احدها ان اخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى
اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير
المفعول نحو ضربنا زيد لانه في حكم المنفصل الثاني انهم

جعلوا النون فى الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل
مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه لم يكن كجزء من
الفعل لم يكن كذلك • الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير
المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من
الفعل واختلاطه به • الرابع انهم وصلوا تا التانيث
بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكانه كالجزء منه
• الخامس انهم قالوا القبا وقضا مكان الف الف ولولا
ان ضمير الفاعل كجز الفعل لما انيب منابه • السادس
انهم نسبوا الى كنت فقالوا الكنتى ولولا جعلهم التا كالجزء
من الفعل لم تبق مع النسب • السابع انهم الغوا ظننت
اذا توسطت او تاخرت ولا وجه الى ذلك الا جعل الفاعل
كجزء من الفعل الذى لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل
• الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل
كامتناعهم من تقديم بعض حروفه • التاسع انهم
جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل
العاشر ان من النحويين من جعل حبذا فى موضع
رفع بالابتدا او اخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا
اذا سمى بها • الحادى عشر انهم جعلوا ذا فى حبذا بمنزلة
جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من
النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتدا واخبر
عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمى فى التثنية

والجمع

٢٦٨

والجمع والتانيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد •
الثانى عشر انهم قالوا فى تصغير ما احيبذه فصغروا
الفعل وحذفوا منه احدى اليائين ومن اسم الالف
ومن العرب من يقول لا حبذه فاشتق منهما انتهى
وهذه الاوجه من سر الصناعة لابن جنى **قاعدة**
الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن النحاس
وانما كان الاصل فى الفاعل التقديم لانه يتنزل من
الفعل منزلة الجزء وليس كذلك المفعول وقال ابن عصفور
فى شرح المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم
المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلاثة اقسام
قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو
ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون فى الكلام شىء
مبين او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر
بان والفعل او بان التى خبرها فعل او اسم مشتق منه
• وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل ضمير
يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون
الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول او يكون
المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
او المصدر المقدر بان والفعل او بان التى خبرها فعل
او يكون الفاعل مقرونا بالا او فى معنى المقرون بها وقسم

ضابط يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا ذلك

قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع ● احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد ● والثاني في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبني ضربٌ زيدا ويعجبني شرب الماء ● والثالث اذا التقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربي القوم ● ومثله نونا التوكيد نحو هل الزيدون يقومُنّ وهل تضربِن يا هند

ضابط قال ابن النحاس في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقديم والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه والثاني ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدًا غلامُه ● والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظا لفظ نحو ضرب غلامَه زيدٌ ● فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع ● والرابع ان يكون الظاهر موخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامُه زيدا فهذا اكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر ومنهم من اجازه

باب النائب عن الفاعل ضابط

قال

قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة

ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما استثنيته لك ولم يتعرض احد لهذا ● فمن ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد ولذلك الباء من اذا افادت ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن اياز الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا اجررت والمميز اذا كان معه من نحو طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل

فائدة قال ابن معط في الفيته ● مسيلة بها امتحان النشاة ● اعطي بالمعطي به الف مائة ● وكسي المكسو فروا جبّة ● ونقص الموزون الفا حبه قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاة بها ولافادة الرياضة والتدرب ولها اربع صور ● الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالبا نحو اعطي بالمعطي به الف مائة فاعطي فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل

في الاصل الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة
فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلابد
لها من اربعة مفاعيل اثنين لاعطى واثنين للمعطى
اما اعطى فمفعوله الاول مائة والثاني بالمعطى وتعين
رفع المائة باعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع
قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح
فالمعطى في محل النصب على ما كان اولا واما المعطى
فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام
الفاعل والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور
بالبا الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل
فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والالف باعطى
اجيب بان الالف واللام لما كانت في المعطى اسما
موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول
وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل
بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير
في به يعود على الالف واللام في المعطى لان التقدير
اعطيت بالثوب المعطى به زيد الفا مائة فلما حذف الفاعل
منهما وبنيا للمفعول اقيم المائة والالف مقامه ●
الثانية ان يجرد من حرف الجر نحو كسي المكسو فروا جبته
فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبه منصوبة
لانها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود على الالف

واللام

واللام وهو قايم مقام فاعله وفروا منصوب لانه
لانها المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو
منصوبا بكسي لامتناع الفصل بين الصلة والموصول
ويجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامهما مقام الفاعل وينصب
المكسو والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيصير منفصلا
منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فرو وجبة لعدم اللبس
كما يجوز اعطى زيد ادرهم ● الثالثة ان يشتغل الفعل
بالبا ويجرد اسم المفعول فيقال اعطي بالمعطى الف مائة
فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى لاشتغال
الفعل عن المعطى بالبا واما الالف فالاولى نصبه لقيام
الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل
الضمير منصوبا على العكس ● الرابعة ان يجرد
الفعل ويشتغل اسم المفعول بالبا فيقال اعطي به
الف مائة فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله
بحرف وينصب المائة ويجوز ان يقام المائة مقام الفاعل
وينصب المعطى على العكس واما الالف فيتعين
رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام
الجار والمجرور مقامه واما نقص الموزون الفا جيبه
فالاولى ان يحمل نقص على ضده وهو زاد ووزن على
نظيره وهو نقد والا لم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما
لا يتعديان الى مفعولين اه **باب المفعول به ضابط**

مما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان مرفوعا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمروا ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز فيه الوجهان ايضا تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيد الى الخروج وما كره زيد من الخروج وبنصب زيدا في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهته منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج **ضابط** قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام

خففوا

خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق ● وقال السخاوي قال النحويون اقوى تعدي الفعل الى المصدر لان الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول **ضابط** نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته ما لخصه من شرح الايضاح للخفاف المفعول ينقسم بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل وتاخيره عنهما وتوسطه بينهما سبعة اقسام ● احدها ان يكون جائزا فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا ● الثاني ان يلزم واحدا التقدم نحو من ضربت او التوسط نحو اعجبني ان ضرب زيدا اخوه او التاخر نحو ما ضرب زيد الا عمرا لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لانك اوجبت له ما نفيت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي فكما ان الايجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه واما ضرب زيد عمرا فمثله وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد عمرا يلزم تاخير المفعول فيهما وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام ايضا وكملت السبعة

باب التعدي واللزوم

ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي

تنقسم ثمانية اقسام • قسم لا يتعدى التعدى الاصطلاحى • والتعدى ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى
الى واحد بنفسه • وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا
لا على معنى حرف واحد من حروف الجر نحو ضرب واكرم
وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مرّ وسار •
وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر
وهى الافعال المسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح
وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت
زيدا ولزيد • وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه
والاخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى
ودعا • وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس
اصلهما المبتدا او الخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين
يكون الاول منهما فاعلا فى المعنى نحو اعطى وكسا • وقسم
يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو
ظننت واخواتها وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل
وهو اعلم وارى واخواتهما **ضابط** قال ابن
هشام فى المغنى معديات الفعل اللازم سبعة • احدها
همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا • الثانى الف
المفاعلة كجلس زيد وجالسته • الثالث صوغه
على فعلت بالفتح افعُل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت
زيدا اى غلبته بالكرم • الرابع صوغه على استفعل

الطلب

للطلب والنسبة للشى كاستخرجت المال واستقبحت
الظلم • الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته
• السادس التضمين • السابع حذف الجار توسعا
وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت
عينه بالكسر وشترها الله بالفتح • وقال المهلبى
خصال تعدى الفعل بعد لزومه • • •
• • الى كل مفعول وعدتها عشر
مفاعلة والسين والتا بعدها • • •
• • وواو ومع والحرف معموله الجر
وتضعيف عين ثم لام وهمزة • • •
• • وحمل على المعنى والان تقرو
وتوسعة فى الظرف كاليوم سرته • • •
• • فخذ كرثم يجمل لما قلته سبر
فزادوا ومع فى المفعول معه والا فى الاستثنا وتضعيف
اللام نحو صعر خده وصعررته انا **ضابط**
قال ابن هشام الامور التى لا يكون الفعل معها الا قاصرا
عشرون كونه على فعُل بالضم كظرف وشرف وسمج
وجبنتم الطاعة وان شرا طلع اليمن ولا تا انهما
لانهما ضمنا معنى وسع وبلغ او على فعَل بالفتح او فعِل
بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوى او على افعل
بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع

اذا صار ذوغناء وحصاد او على افعَلَّل كاقشعَرَّ او على
افوعَلَّ كاكوهدَّ الفرخ اذا ارتعد • او على افعنلل
باصالة اللامين كاحرنجم او على افنعلل بزيادة احدهما
كاقعنسس او على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش
او على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين
او على انفعلَ كانطلق او مطاوع المتعدي الى واحد نحو
كسرته فانكسر وعلّمته فتعلم وضاعفت الحساب
فتضاعف • او رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واقشعرّ
او يتضمن معنى فعل قاصر او يدل على سجية كلؤم
وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او دنس
كنجس • او لون كاحمرّ واخضرّ واسوادّ او حلية
كدعج وسمن وهزل **باب الاشتغال**
قال ابن النحاس في التعليقة ضابط المسايل باب الاشتغال
يجوز تعدي فعل المضمر المنفصل والسببي الى ضميره في
جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر
مطلقا سواء ظاهره وغيره في جميع الابواب • ويجوز
تعدي فعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت
وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي
فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب
الا لفظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره
في باب من الابواب الا لفظ النفس انتهى **باب المصدر**

قاعدة

قاعدة قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين
ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك
لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين والافعال
مشتقات من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد
في زمانين او مكانين في حالة واحدة **باب المفعول له**
قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل
في الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع
فليسا مفعولين **باب المفعول فيه** قال ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين
يقول ان الاصل في الظرف التصرف واصل الاسماء
لا تقتصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل
الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد
هذا الا في الظروف والمصادر والا في باب النداء لانها
ابواب وضعت على التغيير • وقال ابو اسحاق بن
ملكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج
عن القياس • قال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج
عن النظر لانه مخالف الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة
فالحق ما ذهب اليه الشلوبين **ضابط** قال ابن
مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام
ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفي
الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية

فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثانى مثالان
احدهما مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد
به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير
نحو رايت زيدا امس سحر فلا ينون لعدم الظرفية ولا يفارق
الظرفية لعدم تصرفه والموافق له فى عدم الانصراف والتصرف
عشية اذا قصدتها التعيين مجردة عن الالف واللام
والاضافة عزى ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر
العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة وللقسم
الثالث وهو الثابت التصرف المنتفى الانصراف مثالان
غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية
والتانيث ويتصرفان فيقال فى الظرفية لقيت زيدا
امس غدوة ولقيت عمرا اول من امس بكرة ويقال
فى عدم التصرف الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى
بكرة فلو لم يقصد العلمية تصرفا وانصرفا كقولك ما من
بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها
الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنتفى التصرف
ما عين من ضحى وسحير وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء
ومساء وعشية فى الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين
بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد
فى هذا على النقل **فائدة** قال بعضهم ما جا التصرف
والانصراف فى الظروف هو السماع حكاه الشلوبين فى شرح

الجزولية

الجزولية **ضابط** قال ابن الخباز فى شرح الدرة التمكن
يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى
الظرف الذى ينقلب عليه العوامل كيوم وليلة **فائدة**
قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى المفعول
به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة
مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت فى الدار وقمت فى
المسجد **ضابط** قال ابو حيان فى شرح التسهيل
التصرف فى الاسما ان تستعمل بوجوه الاعراب فيكون
مبتدا ومفعولا ويضاف اليه ويقابله ان يقتصر فيه
على بعض الاعراب لاقتصار ايمن على الابتدا وسبحان
على المصدرية وعندك على الظرفية فى ونحو ذلك
• والتصرف فى الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف
زمانه نحو ضرب يضرب اضرب • وقال الشلوبين فى شرح
الجزولية والاعلم فى شرح الجمل التصرف وعدمه فى عبارات
النحويين يقال على ثلاثة معان فمرة يقال متصرف
وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف
الازمنة وهو المختص بالافعال • ومرة يقال
منصرف وغير منصرف • ويراد به الظرف الذى يستعمل
مفعولا فيه وغيره • واذا ارادوا الظرف الذى لا يستعمل
الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا
مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير منصرف • ومرة

يقال متصرف وغير متصرف ومرادانه ما تتصرف ذاته
ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون
كذلك كاسم الاشارة **ضابط** قال ابن عصفور في
شرح الجمل الظروف كلها مذكرة الا قدام ووراء وهما مؤنثان
قاعدة قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه
على زيد جائز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة
المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد كذلك
يصح ما ذكرناه **فائدة** قال ابو الحسن علي بن المبارك
البغدادي المعروف بابن الزاهد

اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لانه ... تضمن معنى الشرط موضعه النصب
ويعمل فيه النصب معنى جوابه ... وما بعده في موضع الجر بالندب

ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا تدخل عليها
من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد
ولدى اهـ قلت وقد نظمتها فقلت

من الظروف خمسة قد خصصت ... بمن ولم يجرها سواها
عند ومع وقبل بعد ولدى ... شرح الامام اللورقي حواها

الاندلسي شارح المفصل المشهور وهو الامام علم الدين

اللورقي

اللورقي له ترجمة حسنة في سير النبلا للذهبي **ضابط**
قال ابن الشجري في اماليه الظروف المبنية ثلاثة اضرب
ضرب زماني وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزمان
والمكان فالزماني امس والآن ومتى وايان وقط المشددة
واذ واذا المقتضية جوابا والمكان لدن وحيث واين
وهنا وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل
وبعد **ضابط** قال السخاوي في شرح المفصل اسم
المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا
وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول
ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام
والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى وسوا
ولدن ودون والثالث كالجهات الستة فوق وتحت
وخلف ووراء وامام وقدام ويمين وشمال وحذاء
وذات اليمين

باب الاستثناء

قاعدة قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت
الا هي الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى
حال الحروف كان ما تنقل من الايجاب الى النفي والهمزة
تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة
الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل
الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر
المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها

مايستثنى به فهو موضوع موضعها ومحمول عليها للمشابهة
بينهما وقال ابن اياز الا اصل الادوات في هذا الباب
لوجهين احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني
الحروف كالنفي والاستفهام والندا والثاني انها تقع في
ابواب الاستثنا فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها
وتستعمل في ابواب اخر **قاعدة** قال ابو البقاء في التبيان
الاصل في الا الاستثنا وقد استعملت وصفا والاصل
في غير ان تكون وصفا وقد استعملت في الاستثنا والاصل
في سوا وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير
فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاستثنا على
ثلاثة اضرب استثنا بعد استثنا واستثنا من استثنا
واستثنا مطلق من استثنا فالاستثنا بعد الاستثنا
يكون الا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى وعنده مفاتح
الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط
من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين فكانه قال لا يعلمها وهي
في كتاب مبين والاستثنا من الاستثنا كقوله تعالى
انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا ال لوط انا لمنجوهم اجمعين
الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره انا ارسلنا
الى قوم مجرمين ليلا يبقى منهم احدا الا بالاهلاك الا ال
لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب

فقال

فقال الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين فالاصل في هذا
ان الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالا موجبا وبمعنى
الموجب يكون منفيا واما الاستثنا المطلق من الاستثنا
فعليه اكثر الكلام كقولك سبيات القوم الا زيدا
قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان
يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو
ما قام الا زيدا احد وتابعا له نحو ما قام الا زيد فاضل
ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات
ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده
وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت
القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه
ضابط قال ابن الدهان في الغرة الذي ينصب
بعد الا ينصب في ستة مواضع الاول الاستثنا من
الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا الثاني
ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد
الا الخبز الا زيدا الا ان التقدير يودي الى الايجاب فكانه
قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا الثالث ان يكون
للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاني احد الا راكبا
الا زيدا الا انه يودي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره
كل الناس جاوني راكبين الا زيدا الرابع ان تكون
الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما

نحو ماجاني احد الا زيدٌ الا عمرًا او الا زيدا الا عمرو
الخامس ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو
ماجاءني الا زيدا احد السادس الاستثناء من غير الجنس
نحو ما في الدار الا حمارا **فائدة** قال ابن يعيش خلا
فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة
فائدة قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه وامتنع
البدل الذي كان مختارا قبل التقدم نحو ماجاني الا زيدا
احد لان البدل لا يتقدم المبدل منه حيث كان من
التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون
بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح الضرورة
ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير
هذه المسئلة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قايما رجل
لا يجوز في قايم الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان
الرفع على النعت نحو فيها رجل قايم والنصب على الحال
الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منها
فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة
فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى **فائدة**
قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس ومن غيره استدراك
قاعدة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق
على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا

ولا

ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو وقال والنفي في جميع
العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء **فائدة**
قال ابن اياز الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان لان كل
واحدة منهما تعدى الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي
بعدها مع ظهور النصب فيه الا ترى انك لو اسقطت
الا لكان الفعل غير مقتض للاسم **فائدة** قال
ابن اياز الا وعبد القاهر الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف
ولكن عطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك
جاءني رجل لا حمار فشبهته بها الا لان الاستثناء والنفي
متقاربان فقيل ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت
برجل لا حمار **قاعدة** قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا
في ما قبلها فلا يجوز ما قومه زيدا الا ضاربون لان
تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله لان
من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان
تابعا وفرعا عليه فان جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمر له
فعل يفسره من جنس المذكور وقيل انما امتنع ذلك في
الا حملا لها على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك
الا **ضابط** قال ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية
المنفي عندهم هو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام
القوم الا زيدا وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي
نحو ما احد يقوم الا زيدا وما كان في موضع المفعول الثاني

من باب ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك
ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد بها معنى
النفي وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب
منها نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول
ذاك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل
قل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد
واقل رجل يقول ذاك الا زيد فالبدل فيهما محمول على
المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد
وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال
قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها
الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة
ولا تنتفي الصفة وايضا فلا يقال يقول ذلك الا زيد
ولا يجوز اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالخفض لان اقل
لا تدخل على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على
الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد **قاعدة**
قال الابدي ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز ان يستثنى
بالا اسمين كما لا يعطف بلا اسمان ولا تعمل واو المفعول
معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال
الا عمرا الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت
الناس المال الا عمرا الدينار اذا اردت الاستثناء وان
اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى

الا عمرا

الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ان يقال ما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فتبدل
منهما اسمين وتصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احدا
الا بعضهم بعضا وتصحيحها عند الاخفش ان يقدم بعضهم
واجاز غيرهما المسئلة من غير تغيير للفظ على ان يكون
البعض المتاخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به
لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة اضرب بعضا الا بعض
القوم **باب الحال تقسيم** الحال تنقسم
باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه
الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك
واجب في ثلاث الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا
مالك ذهبا والمؤكدة نحو ولى مدبرا والتي دل عاملها
على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم
بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين
مقصودة وهو الغالب وموطئة وهو الجامدة الموصوفة
نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة
لذكر سويا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة
وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين
ومحكية وهي الماضي نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم
بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو
الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد

معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا
ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ومؤكدة لمضمون
الجملة نحو زيد ابوك عطوفا . ومما يشكل قولهم جاء زيد
والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل
الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة
فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت
بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون
هي مؤولة بمنكر او نحوه **قاعدة** قال ابن يعيش
كلما جاز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة للنكرة نحو هذا
رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا **ضابط** جميع
العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى
على الاصح فيهما **قاعدة** الحال شبيهة بالظرف قال
ابن كيسان وكذا اغنت عن الخبر في ضربي زيدا قائما

باب التمييز

قال ابن الطراوة
الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون
رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم
ادبا او السبب نحو احسنهم عبدا . قال ابن هشام في
تذكرته هو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان
الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ويوضح الاول ان الافراد
في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال والعشرون

نفس

نفس الرجال **ضابط** قال ابن الصائغ في تذكرته
~~فهو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران~~
نظيرهما بدل الاشتمال ويوضح الاول ان الافراد في
موضع الجمع فرجلا في موضع التمييز المنتصب عن
تمام الكلام يجوز ان ياتي بعد كل كلام منطو على شي
مبهم الا في موضعين احدهما ان يودي الى تنافي الكلام
نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه
الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني
على حذف الفاعل فذكره تفسيرا اخر متدافع لان
ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين
وقد يخرج عليه قول الراجز ::
يبسط للاضياف وجها رحبا ::
بسط ذراعين لعظم كلبا
فيكون قد نوى بالمصدر بناه للمفعول والتقدير بسطا
مثل ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا
وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم .
والموضع الثاني ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصله
وضعه نحو قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب
زيت على التمييز لان الاصل ادهنت بزيت فلو نصب
على التمييز لادى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير
في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج

للفظ عن اصل وضعه ونوقف ما ورد من ذلك
على السماع والذى ورد منه قولهم امتلأ الاناء ماء
وتفقأ زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز
التزام التنكير ووجوب التاخير باجماع انتهى باب

حروف الجر تقسيم

قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام • قسم يلزم
الحرفية وهو من وفي والى وحتى ورب واللام
والواو والبا والتا • وقسم يكون اسما وحرفا وهو
على وعن والكاف ومذ ومنذ • وقسم يكون فعلا
وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا • قال ولولا وكي من القسم
الاول ومع من القسم الثانى • وحكى عن ابى الحسن
انه قال بله اذا جرت حرف جر • وقال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام • قسم
لا يستعمل الا حرفا • وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ
ومنذ وعن وكاف التشبيه • وقسم يستعمل حرفا وفعلا
وهو حاشى وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا
وهو على قاعدة الاصل في الجر حرف الجر لان المضاف
مردود في التاويل اليه ذكره ابن الخباز في شرح الدرة
ضابط قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر
عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثنا وهي حاشا
وخلا وعدا • وثلاثة لا تجر الا شذوذا • وهي لعل

وكي

ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر • وهي من
والى وعن وعلى وفي والبا واللام • والسبعة الباقية
لا تجر الا الظاهر • وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم
لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ • وقسم لا يجر الا النكرات
وهو رب • وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة ورب وهو التا
• وقسم لا يجر كل ظاهر وهو الباقي فائدة الجر
من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين
ذكره ابن الخباز وغيره فائدة قال ابن الدهان في
الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا اختصت بالدخول على عند
قاعدة اصل حروف القسم البا ولذلك خصت
بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله ليفعلن ودخولها
على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي
نحو بالله هل قام زيد فائدة قال ابن فلاح في المغنى
تعلق حروف الجر بالفعل يانى لسبعة معان • تعلق
المفعول به • وتعلق المفعول له • كجئتك للسمن واللبن
وتعلق الظرف كاقمت بمكة • وتعلق الحال كخرج بثيابه
وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب • وتعلق
التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا
زيد لانها نائبة عن الا والاسم بعدها ينتصب على
التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بها هذه على التشبيه
بالمفعول به • وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت من سيد

فائدة في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من
مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلاثة اوجه • احدها
انه مكافة   فانه يمس
مجهور العنا فربما • اقام به بعد الوفود وفود • وغير كافة
ماوى يا ربتما غارة • تشعوا كاللذعة بالميسم •
ونكرة موصوفة • ربما تكره النفس من الامر • ويحتمل
الثلاثة قوله •
لقد رزئت كعب بن عوف وربما •
فتى لم يكن يرضى بشى يضيمها •
فتى مرفوع بما يفسره يضيمها لانه ربما صارت مختصة
بالفعل كما ذا وان تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى
اولم يكن فتى يرضى او مفعول باضمار فعل تقديره
وربما رزئت فتى لم يكن يرضى او مفعول برزئت
المذكور وفي هذه الاوجه كافة او يحمل زائدة وفتى
محله جر او نكرة موصوفة اى رب شى فتى لم يكن
يرضى **باب الاضافة قاعدة**
قال في البسيط ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات
واسما الاشارة لا يجوز اضافته لملازمة القرينة
الدالة على تعريفه وضعا واما الاعلام فالقياس بين
عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها
بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزايدة والاشتراك

الاتفاقي

الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود
الواضع وليس الاشتراك في الاعلام مقصود الواضع
فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك
في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير
الوضع للحقيقة الاخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات
ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم
دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم
والحقيقة وقد جاء دخال اللام عليها واضافتها الحاقا
للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي وكانه تخيل
في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق
جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من
افراد من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه
باللام واضافته في قوله ⁖ ⁖ ⁖
باعلام عمرو من اسيرها • وقوله ⁖ ⁖
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • واجتمع اللام والاضافة
في قوله ⁖ ⁖ ⁖ ⁖
وقد كان منهم حاجب وابن امه ⁖ ⁖
⁖ ابو جندل والزيد زيد المعارك ⁖
قالوا الاضافة في الكلام الاعلام اكثر من تعريف اللام
وانما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول
اللام لوجهين احدها التانيس بكثرة الاعلام

المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد الرحمن
والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين • والثاني
انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المتصلة
فلم يستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل
عليه نكرة وان وجد كارسلها العراك وادخلوا الاول
فالاول وهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية
التي لا تفيد التعريف **قاعدة** قال ابن يعيش اذا
اضفت العلم سلبته العلمية وكسوته بعد تعريفا
اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك في تعريفهما بالاضافة
كقوله ∴
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ∴ قال واذا اضيف العلم
الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف
العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة
قاعدة قال ابن السراج في الاصول الاصل والقياس
انه لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب
اتسعت في بعض ذلك فخصت اسماء الزمان بالاضافة
الى الافعال لان الزمان مضارع الفعل لان الفعل له بني
وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما
فيه من الدلالة عليهما **ضابط** الاسماء في الاضافة اقسام
الاول ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف
وغير ظروف • فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت

وامام

وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة
وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون
واذ واذا وحيث ومن غير الظروف مثل وشبه
وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس واي وبعض
وكل وكلا وكلتا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه
واولو واولات وقد وقط وحسب ذكر ذلك كله
في المفصل • الثاني ما لا يضاف اصلا كمذ ومنذ
اذا وليهما مرفوع او فعل والمضمرات واسماء الاشارة
والموصولات سوى اي واسماء الافعال وكم وكاين
• الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء **قاعدة**
الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي
اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول
احد حاملي الخشبة خذ طرفك اضافة الطرف اليه
لملابسته اياه في حال الحمل وقول الشاعر ∴
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ∴
سهيل اذاعت غزلها في الاقارب ∴
اضاف كوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه ذكر
ذلك في المفصل وشروحه **ضابط** قال ابن النحاس
في التعليقة ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة
غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت
في زوال ابهامها الى اضافتها بجملة كاذ واذا في الزمان

ضابط قال ابن هشام في المغني الامور التي يكتسبها
الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد
الثاني التخصيص كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب
زيد الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن
الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن
ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف
القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث
نحو ان رحمة الله قريب السادس تانيث المذكر نحو قطعت
بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين
الثامن المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع
وجوب الصدر نحو غلام من عندك وصبيحة اي يوم سفرك
العاشر البناء في المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن
المبهم المضاف الى اذ او فعل مبني وهذا الفصل اخذه
ابن هشام من كتاب نظم الفرائد للمهلبي وقال المهلبي
في نظم ذلك

خصال في الاضافة يكتسبها ... المضاف من المضاف اليه عشر
بناء ثم تذكير وظرف ... ومعنى الجنس والتانيث تقر
وتعريف وتنكير وشرط ... والاستفهام والحدث المقر

وذكر

وذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من
عندك وبالحدث المصدرية وبالجنس قولك اي رجل
يأتيني فله درهم وبالشرط غلام من تضرب اضرب
وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد العقلاء
لا زيد الامير لانك لم تضف حتى سلبته التعريف
في النية للاشتراك العارض في التسمية وهذه
الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص
والتخفيف وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه
الثلاثة ومسئلة اكتساب التنكير من الاضافة
في غاية الحسن وهي سلب تعريف العلمية وقد تقدم
تحقيق ذلك في اول الباب وقلت انا

ويكتسب المضاف فخذ امورا ... احلتها الاضافة فوق عشر
فتعريف وتخصيص بناء ... وتخفيف كضارب عبد عمرو
وترك القبح والتجويز شرط ... والاستفهام فانتسب الصدر
وتانيث وتذكير وظرف ... وسلب للمعارف شبه نكر
ومعنى الجنس والحدث المقرى ... فخذ نظما يحاكي عقد در

وقال ابن هشام في تذكرته في اكتساب التانيث قد
بسط الناس هنا فقالوا انه منحصر في اربعة اقسام
• قسم المضاف بعض المونث وهو مونث في المعنى
ويلفظ بالثاني وانت تريده نحو قطعت بعض اصابعه
واذا بعض السنين تعرقتنا ويلتقط بعض السيارة
• وقسم هو بعض المونث ويلفظ بالثاني وانت تريده
الا انه ليس مونثا نحو شرقت صدر القناه وقلنا انه
غير مونث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض
الاصابع فانه يكون اصابع • وقسم يلفظ بالثاني وانت
تريده الا انه لا بعض ولا مونث نحو اجتمعت اهل
اليمامة • والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون
المضاف كلا للمونث كقوله • • •
ولهت عليه كل معصفة • هوجا ليس للبها زبر
فانث كلا لانه المعصفات في المعنى **فائدة** قال
بعضهم • • • • • •
ثلاثة تسقط هاآتها • مضافة عند جميع النحاة
منها اذا قيل ابو عذرها • وليت شعري واقام الصلاه
باب المصدر قال ابن هشام في تذكرته
المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ماؤكم غورا
والمفعول نحو هذا خلق الله والمصدر المؤول
كذلك في موضع الفاعل نحو عسى زيد ان يقوم

والمفعول

والمفعول نحو ما كان هذا القران ان يفترى **فائدة**
قال ابن هشام في تذكرته قال الجرجاني اقوى اعمال
المصدر منونا لانه نكرة كالفعل ثم مضافا لان اضافته
في نية الانفصال فهو نكرة ايضا ودونهما ما فيه ال
باب اسم الفاعل قاعدة
قال ابن السراج في الاصول كل ما كان يجمع بغير الواو
والنون نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول
مررت برجل حسان قومه من قبل ان هذا الجمع
المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى انه يعرب
كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون
نحو منطلقين فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل
المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه **باب
التعجب** قول البصريين في ما احسن بزيد يلزم
منه شذوذ من اوجه • احدها استعمال افعل
للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك
لان عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني
وقوعه الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام الثالث
جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف الفاعل في اكرم
بهم وابصر نقلته من تعاليق ابن هشام
باب افعل التفضيل قاعدة
قال ابن السراج في الاصول كلما قلت فيه ما افعله

قلت فيه افعل به وهذا افعل من هذا ومالم تقل فيه ما افعله
لم تقل فيه هذا افعل من هذا ولا افعل به **ضابط**
قال ابن هشام في تذكرته قولهم ان افعل التفضيل
يستعمل مضافا وبال ومن يستثنى من استعماله
بال خير وشر فاني لم ارهما استعملا بال للتفضيل

باب اسماء الافعال

قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان ها وماوها ومن نادر في العربية
لا نظير له الا ترى ان غيره من صه ومه لا يظهر فيه
الضمير البتة وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال
فمع التنزيل هاوم اقروا كتابيه

باب النعت

ضابط قال في البسيط جملة ما يوصف به ثمانية
اشيا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وهذه الثلاثة هي الاصل لانها التي تدخل في حد
الصفة لانها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
وذلك لان الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين
في الاسم وانما يحصل الفرق بالمعاني القايمة بالذوات
والمعاني هي المصادر • وهذه الثلاثة هي المشتقة
من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها • والرابع المنسوب
كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول • والخامس
الوصف بذي التي بمعنى صاحب • والسادس الوصف
بالمصدر كرجل عدل وهو سماعي • والسابع ما ورد من

المسموع

المسموع عنده كمررت برجل اي رجل • والثامن الوصف
بالجملة **ضابط** قال في البسيط الاسما في الوصف
على اربعة اقسام • ما يوصف ويوصف به وهو اسم
الاشارة • والمعرف بال • والمضاف الى واحد من المعارف
اذا كان متصفا بالحدث • وما لا يوصف ولا يوصف به
وهو ثواني الكنى واللهم عند سيبويه وما اوغل
من الاسم في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات
وما احسن قول الشاعر

اضمرته في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما اضمرت يوما له • فقال لي المضمر لا يوصف

وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام • وما يوصف
به ولا يوصف وهو الجمل • وقال ابن عصفور في شرح
الجمل الاسما تنقسم اربعة اقسام • قسم لا ينعت
ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام
والمضمر وكل اسم متوغل في البنا وهو ما ليس بمعرب
في الاصل ما عدا الاسماء الموصولة واسما الاشارة
وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل من الاسماء
الا تابعا نحو لبن وليطان وبايع من قولهم حسن
لبن وشيطان ليطان وجايع نايع وهي محفوظة
لا يقاس عليها • وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم
وما كان من الاسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب

وحايط وما اشبه ذلك ٥ وقسم ينعت وينعت به وهو
ما بقي من الاسماء ٥ وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام
٥ قسم لا ينعت بشي وهو المضمر وقسم ينعت بشيء
واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة
٥ وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه
ال او بمضاف الى ما فيه ال ٥ وقسم ينعت بثلاثة اشيا
وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف
وبالاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله
وبما فيه ال وبالاشارة **تقسيم** قال في البسيط تبعية
الصفة لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام ما يتبع
الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب له موضع من
الاعراب يخالف لفظه ٥ وما يتبع الموصوف على محله لا غير
وهو جميع المبنيات التي او غلت في شبه الحرف كالاشارة
وامس والمركب من الاعداد وما لا ينصرف في الجر ٥ وما يجوز
ان يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع
اسم لا والمنادى وما اضيف اليه المصدر او اسم الفاعل
باب التوكيد قال ابن النحاس في التعليقة
قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد
من ضماير الرفع لا غير سوا كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا
او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت
به هو **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن

لا يجوز

لا يجوز فيه التوكيد اللفظي وذلك قولك احذر الاسد
الا يجوز لك في هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذر منه لئلا
يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نايبا عن
الفعل **فائدة** قال الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع
مجالا من التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث
وفي الجمل ولا يتقيد بمظهر او مضمر معرفة او نكرة
بل يجوز مطلقا الا ان السماع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع
او ينقل ان زيدا قايم وانما اكثر ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة
ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم
الى ثلاثة اقسام ٥ قسم يوصف ويوكد كزيد والرجل
وقسم يوصف ولا يوكد كرجل ٥ وقسم يوكد ولا يوصف
كالمضمر **قاعدة** قال ابن هشام في تذكرته اذا
اجتمعت الفاظ التاكيد بدات بالنفس فالعين
فكل فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين ابتع
وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك
او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع
فلا يوتى به دونها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل
باب العطف اقسام العطف ثلاثة
احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقايم
ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف

فلايجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولازيد الا الرفع عطفا
على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد
يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما جاء
زيد قايما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال
ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا
الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
بالنصب وله ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك
المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز
مررت عمرا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة
فلا يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل
فلا يجوز ان زيدا وعمرو قايمان لان الطالب لرفع
عمرو هو الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد قد زال
بدخول ان الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيدا
قايما ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر
وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط
حسنه كثرة دخوله هناك **قاعدة** الواو اصل
حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف
باحكام ● احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم

والتأخر

٢٨٧

او التاخر ● الثاني اقترانها با ما نحو اما شاكرا واما كفورا
● الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم يقصد
المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي
عنهما في حالة الاجتماع والافتراق واذا انتفى احد الشرطين
امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم
زيد ولا عمرو ● الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول
الله ● الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي
عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قام زيد واخوه
● السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون
● السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
نحو على ربعين مسلوب وبال ● الثامن عطف ما حقه
التثنية او الجمع نحو فقدان مثل محمد ومحمد ● التاسع
عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو وجلست
بين زيد وعمرو ● العاشر والحادي عشر عطف الخاص
على العام وبالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل
بيتي مومنا وللمومنين والمومنات ● وملايكته وجبريل
وميكال ● ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس
حتى الانبيا فانها عاطفة خاصا على عام ● الثاني عشر
عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما
معنى واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن
العيون والجامع بينهما التحسين ● الثالث عشر

عطف الشيء على مرادفه نحو والفى قولها كذبا ومينا
الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلام • الخامس عشر عطف
المخفوض على الجوار نحو وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
السادس عشر ذكر ابو على الفارسي عطف الجملة
الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط
دون سائر الحروف نقله عنه ابن جنى في سر الصناعة
وفي تذكرة ابن الصايغ عن شرح الجمل للاعلم اصل
حروف العطف الواو لان الواو لا تدل على اكثر من الجمع
والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى
معنى زايد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب
والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد
وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب **ضابط**
قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف
الا بعد شيء خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها
ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي
خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد
الندا والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة
وهو بل بعد النفي والنهي والاثبات والامر **ضابط**
قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام قسم
يشرك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو

الواو

الواو والفا وثم وحتى • وقسم يجعل الحكم للاول فقط
وهو لا • وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن
• وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو اما واوْ وامْ
ضابط قال ابن هشام في تذكرته ليس في
التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو لانها
لا ترتب **فائدة** قال الابدي في شرح الجزولية لا يجوز
عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما
عدا ذلك قال ابن الصايغ في تذكرته واورد شيخنا
شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى
ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم
وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصايغ
وعندي انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى
يتلخص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه
او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة والذي يظهر
من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع وكان
المعطوف مباشرا بالعمل والعامل لا يجوز له العمل في الضمير
وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس
الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وفي قوله
تعالى وانا واياكم لعلى هدى فيجي الى الاثنين فيجد
المكانين مكاني ثم لان المقصود في الاية الاولى ترتيبها
على الزمان الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة

بمن مضى وكذلك الاية الثانية المقصود ترتيب
المتعاطفين من جهة شرفهما والبداة بما هو اشنع
فى الرد على فاعل ذلك واذا تلخص ذلك لم يكن فيهما
رد على الابدى ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم
احد المتعاطفين معنى ما وهذا انا وبل حسن لمكانه
موافق للصناعة وقواعدها انتهى **فائدة**

فى اقسام الواوات قال بعضهم ∴ وممتحن بوما لبعضهم هضما ∴
عن الواو كم قسم تعلمت له نظما ∴ فقسمتها عشرين ضربا تتابعت ∴
فدونكها انى لارسمها رسما ∴ فاصل واضمار وجمع وزايد ∴
وعطف وواو الرفع فى الشبه الاسما ∴ ورب ومع قد نابت الواو عنهما ∴
وواوك فى الايمان فاستمع العلما ∴ وواوك للاطلاق والواو الحقت ∴
وواو بمعنى او فدونك والجزما ∴ وواوات بعد الضمير لغايب ∴
وواوك فى الجمع الذى بورث السخا ∴ وواو الهجا والحال واسم لماله ∴
وساسان من دونه الحال به يسمى

ووادك فى تك يرذار ووواواذ • وواو ابتدا ثم عدى بها ثما •

باب عطف البيان قال الاعلم فى شرح
الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون
قاعدة قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا
بعد مشترك **باب البدل**
قال فى البسيط تنحصر مسايل البدل فى اثنين وثلاثين
مسئلة وذلك لان البدل اربعة • وكل واحد منها
ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار
الاظهار والاضمار اربعة وثمانية فى اربعة باثنين
وثلاثين • وامثلتها جملة • جانى زيد اخوك •
ضربت زيدا راسه • اعجبنى زيد علمه • رايت زيدا
الجمال • جانى رجل غلام لك • ضربت رجلا يدا له •
اعجبنى رجل علم له • ضربت رجلا حمارا كرهت زيدا
غلاما لك • ضربت زيدا يدا له • اعجبنى زيد علم له •
رايت زيدا حمارا • جانى رجل اخوك • ضربت رجلا
راسه • اعجبنى رجل علمه • رايت رجلا الحمار • قام
زيد اخوك • زيد ضربته اياه • ضربت زيدا اياه • اياه
ضربته زيدا • اعجبنى زيد راسه • يد زيد قطعته
اياها • الرغيف اكلته ثلثه • ثلث الرغيف اكلت
الرغيف اياه • اعجبنى زيد علمه • جهل الزيدين كرعتهما

اياه • زيد كرهت جهله • جهل زيد كرهت زيد اباه
اعجبني زيد الحمار • زيد الحمار كرهته اباه • الحمار كرهت
زيد اباه • زيد كرهته حمار • ثلث الرغيف اكلت الرغيف
اياه • جهل زيد كرهت زيدا اباه • الحمار كرهت زيد اباه
فائدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان
البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة • شرعي
ولغوي وقياسي • فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية • وقال الملأ الذين استكبروا من قومه
للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول
الشاعر •

اذا مامات ميت من تميم • • •
فسرك ان تعيش فجيء بزاد • • •
بخبز او بتمر او بسمن • • •
او الشيء الملفف في البجاد • • •

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال
يا اخانا زيدا فائدة قال ابن الصائغ في تذكرته
نقلت من خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون
توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال
يكونان توكيدا وبيانا والغلط والبدل النسيان
لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه ولله على الناس حج البيت من استطاع

والبيان

والبيان اعجبتني الجارية وجهها او عقلها باب
النداء قاعدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف
واللام الا الله وحده لانهما لا يفارقانه قاعدة
اصل حروف النداء يا ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا ولا
ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله
عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا
المندوب الا بها او بوا وفي شرح الفصول لابن اياز
قال النحاة يا ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف
• اولها نداء القريب والبعيد • ثانيها وقوعها في باب
الاستغاثة دون غيرها وثالثها وقوعها في باب الندبة
ورابعها دخولها على اي • وخامسها ان القران المجيد
مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها فائدة قال
الجزولي اذا رفعت الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فتنصب
الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل
وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق
والنداء المستانف واضمار اعني واضعفها النعت
وهو الذي اسقط لان العلم لا ينعت به واذا نصبت
الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف
على تاويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه
الثاني وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع
الرفع من الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون

ان يكون مضافا الى ما بعد الثانى ويكون الثانى توكيدا
للاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه **ضابط**
قال ابن الدهان فى الغرة الاسما على ضربين ضرب
ينادى وضرب لا ينادى فالذى ينادى على ثلاث مراتب
مرتبة لابد من وجود يا معها نحو النكرة واسما الاشارة
عندنا ومرتبة لابد من حذف يا معها وهى اللهم واما فى
قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب يجوز فيه
الامران **فائدة** قال ابن هشام فى تذكرته لا يجوز عندى
نداء اسم الله تعالى الا بيا **ضابط** فى تذكرة ابن هشام
تابع المنادى المبنى على خمسة اقسام قسم يجب نصبه
على الموضع وهو المضاف الذى ليس بال وقسم يجب
اتباعه على اللفظ وهو اى وقسم على تقديرين يجوز
اتباعه على المحل وهو اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه
على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد
وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذى
بال وقسم ~~يجب اتباعه على اللفظ وهو اى~~ له حكم المنادى
المستقل وهو البدل والنسق الذى بغير ال **ضابط**
قال ابن فلاح فى المغنى يجوز حذف حرف النداء مع كل
منادى الا فى خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة
المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث
والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر وفى تذكرة

ابن الصايغ

ابن الصايغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على
منعه ابن معط فى درته وعلل منع ذلك فى الدرة
ايضا بالاشتباه وقرره ابن الخباز بانه بعد حذف
حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى واعترض
عليه بانك تقول الله اغفر لى فلا يقع فيه اشتباه قيل
قال ابن الصايغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس
فى بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال
والعلة فى ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا الميم فكرهوا
ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض منه
قال ابن الصايغ يعنى تعريفهم من حرف النداء دلنا على
انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال
النحاس فى صناعة الكتاب ما نصه جواز ذلك فانه
قال فى قولك سبحانك الله العظيم الله لا يجوز الجر
على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع
وتقديره يا الله انتهى **فائدة** قال ابن النحاس
فى التعليقه اصل حذف حرف النداء فى الاعلام ثم كل
ما اشبه العلم فى كونه لا يجوز ان يكون وصف الاى
وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء
معه **باب الندبه** قال ابن يعيش الندبه نوع
من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى
مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز

ان ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك فى الندبة • وقال
الابدى فى شرح الجزولية المندوب يشترك المنادى فى
احكامه وينفرد بلحاق الف الندبة **باب**
الترخيم قال المهلبى

ان اسما توالت عشرة   لم ترخم عند اهل المخبره
منهم ثم نعت بعلم   والمضافات معا والنكره
ثم شبه لمضاف خالص   والثلاثى ومندوب النزة
تحذب مستغاث راحم   واذا كانت جميعا مضمرة

فائدة قال ابن فلاح فى المغنى قالوا اكثر ما رخمت
العرب ثلاثة اشيا وهى حارث ومالك وعامر
باب الاختصاص قال ابن يعيش قد اجرت
العرب اشيا اختصوها على طريق الندا لاشتراكها
فى الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من حيث
شاركه فى الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام
اذ كانت التسوية موجودة فى الاستفهام وذلك قولك
ازيد عندك ام عمرو وازيد افضل ام خالد فالشيئان
اللذان تسال عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول
ما ابالى اقمت ام قعدت وسواء علي اقمت ام قعدت
فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما
فى التسوية لان معنى قولك لا ابالى افعلت ام لم
تفعل اى هما مستويان فى علمى فكما جاءت التسوية

بلفظ

بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسوية كذلك
جا الاختصاص بلفظ الندا لاشتراكهما فى معنى الاختصاص
وان لم يكن منادى انتهى **فائدة** قال ابن فلاح
فى المغنى قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت فى الاختصاص
اربعة اشيا وهى معشر وآل واهل وبنو ولا شك
ان العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها وعبارة
النحاس فى التعليقة اكثر الاسماء دخولا فى هذا الباب
هذه الاربعة **باب العدد**
قال فى البسيط ادخال التا فى عدد المذكر وتركها
فى عدد المونث للفرق وعدم الالباس قال وهذا
من غريب لغتهم لان التا علامة التانيث وقد جعلت
هنا علما للتذكير • قال وهذا الذى قصد الحريرى
بقوله الموطن الذى يلبس فيه الذكران براقع
النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال قال
ونظيره انهم خصوا جمع فعال فى المونث بافعل
كذرع واذرع وفى المذكر بافعلة كحمار واحمرة كالحاقهم
علامة التانيث فى عدد المذكر وحذفها من عدد
المونث • وما وجه هذه مسئلة العدد ان العدد قبل
تعليقه على معدود مونث بالتا لانه جماعة والمعدود
نوعان مذكر ومونث فسبق المذكر لانه الاصل
الى العلامة فاخذها ثم جاء المونث فكانت تركت العلامة

للعلامة ومسئلة الجمع انهم قصدوا ان تصير مع جمع
المذكر تانيث لفظي ومع جمع المونث تانيث معنوي فيعتدل لان
لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث **فايدة**
قال ابن الخباز الاثنان مجر جانبه في موضعين • الاول
ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها
صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من
الاثنين ثنيين • والثاني ان من الثلاثة الى العشرة
اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشر
ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف نقله ابن هشام في
تذكرته **فايدة** في تذكرة ابن الصايغ اثنا عشر
كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من
وجه اي مجموعهما دال على شي واحد وهو هذه الكلمة
فائدة وفيها ايضا العدد معلوم المقدار مجهول
الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم **ضابط** قال ابن هشام
في تذكرته ان في العدد على ثلاثة اقسام ثلاثة تارة تدخل
على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر
وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسماية
الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو اذا الخمس
والخمسين جاوزت فارتقب **باب**
الاخبار بالذي والالف واللام ضابط
قال ابو حيان من النحويين من عد ما لا يصح ان يخبر عنه

ومنهم

ومنهم من شرط فيما يصح الاخبار عنه شروطا فالذي
عدّ قال الذي لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة
والحال والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله
والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول
دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل
وعطف البيان والتاكيد وضمير الشان والعايد اذا لم يكن
غيره والمسند اليه الفعل غير الخبري ومعموله والمضاف
الى الماية والمجرور برب وبايم واي ما رجل وكيف وكم وكاين
والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل
فعل التعجب وما التعجب والمجرور بكاف التشبيه وحتى
ومذ ومنذ في اسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف
الى مفرد واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم
الذي ليس تحته معنى والمصدر والظرف اللازمان للنصب
والاسم الذي اظهاره تارة غان عن اضماره والاسم الذي
لا فائدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور
في نحو كل شاة وسخلتها ولا عن سخلتها ولا المعطوف
في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب
رجل واخيه • والذي شرط شروطا • قال الاستاذ
ابو الحسين بن ابي الربيع هي اثنا عشر شرطا ان لا يكون
تضمن حرف صدر وان يكون اسما متصرفا ولا من المستعمل

فى النفى العام وان يكون مما يصح تعريفه ولا مما دخل عليه
ما لا يدخل على المضمرات وان يكون فى جملة خبرية وان
لا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف بيان وان لا يضمر على
ان يفسره ما بعده وان لا يكون ضميرا رابطا ولا مضافا
الى اسم رابطا وان لا يكون من ضمير الجملة ولا مصدرا
خبره محذوف فسدت الحال منه انتهى قال وفيه تدخل
وينحصر فى شرطين احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمرا
والثانى ان يكون يصح جعله خبرا للموصول • **ضابط**
قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز
فى فاعل الفعل اللازم الخبرى وفى متعلق المتعدى بجميع
ضروبه من متعد الى اثنين او ثلاثة والمفعول الذى لم
يسم فاعله وفى باب كان وان وما والمصدر والظرف التمكنين
والمضاف اليه وفى البدل والعطف والمبتدا والخبر والمفسر
وحادى عشر وبابه وفى باب الاعمال والمصدر الغايب
والعامل والمعمول من الاسماء واشيا مركبة من المبتدا
والخبر والفعل والفاعل والاستفهام **ضابط** زعم
ابو على وغيره ان كل ما يخبر عنه بالذى وقال ابو حيان
الذى اعم من بابه الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية
والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل
متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح
لال ولا يصلح للذى قال تقول مررت بالقايم ابواه

لا القاعدين

لا القاعدين ولو قلت مررت بالتى قعد ابواها لا بالتى
قاما لم يصح فاذا اخبرت عن زيد من قولك قامت جاريتا
زيد لا قعدتا قلت القايم جاريتاه لا القاعدتان زيد
ولو قلت الذى قامت جاريتاه لا التى قعدتا زيد
لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذى من الجملة المعطوفة
فقد صار لكل من الذى ومن ال عموم مصرف ودخول
فى ما لم يدخل فيه الاخير لكن ما اختصت به الذى اكثر
وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذى فى قولك
المضروب الوجه زيد ولا يجوز ضرب الوجه زيد •
وقال ابن السراج فى المسئلة الاولى مررت برجل قايم
ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس قال
وهو قول المازنى وكل من يرتضى قوله • وقد كان ينبغى
ان لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد • قال ولكنه حكى
عن العرب وكثير فى كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله
فلهذا الايقاس عليه الفعل • قال الاستاذ ابو الحسن
ابن الصايغ فهذا شى يجرى مع ال ولم يكن كلام قبل
ال فيه اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذى
قال فلا يرد هذا على ابى على وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر
عنه بال يخبر عنه بالذى ولكن اذا نظرت لما وقعت
فيه ال ولا يقع فى موضعها الذى كان كذلك انتهى
باب التنوين قال ابن الخباز فى شرح الدرة

التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة وجماعة من
الجهال بالعربية لا يعدونه حرفا معنى ولا مبنى لانهم
لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث
بفعل المتكلم والتفصيل من ابنية الافعال احداث •
وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالنقل زيادة
على العرض **ضابط** قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين
الصرف واذا اريد غيره قيد بالموصولة والزائدة
ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام
التنوين عشرة • تنوين التمكين • وتنوين التنكير •
وتنوين المقابلة • وتنوين العوض • وتنوين الترنم •
والتنوين الغالي • وتنوين المنادى عند الاضطرار •
وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار • والتنوين الشاذ
كقول بعضهم هولاءٍ قومك حكاه ابو زيد وفايدته
تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وتنوين الحكاية
مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي
اللفظ المسمى به • وقال بعضهم نظما •

اقسام تنوينهم عشر عليك بها • • فان تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد • • • رنم او احك اضطرر غالٍ وما همزا

ضابط قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين
في مواضع • لدخول ال • وللاضافة • ولمانع الصرف •
وللوقف في غير النصب • وللاتصال بالضمير نحو ضاربك
ممن قال انه غير مضاف • ولكون الاسم علما موصوفا بما
اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم • ولدخول لا
وللندا وقال المهلبي ~~ثمانية تنوينها~~

ثمانية تنوينها دمت يحذف • • •
مع اللام تعريفا وما ليس يصرف • • •
وما قد بني فيه المنادى واسم لا • • •
وفي الوقف رفعا ثم خفضا تخفف • • •
ومن كل موصوف بابنٍ مجاورا • • •
فريدا ابه التذكير والكبر يعرف • • •
قد التقفته كنيتان او اغتدى • • •
سنى علمين او بالالقاب يكتف • • •
كذا يتلو عافيه او اختلافهما • • •
وثانيها نون المضاف فانت توصف • • •

باب تنوين التوكيد **ضابط**

قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الثقيلة
دخلته الخفيفة الا في الاثنين المذكرين والمونثين
وجماعة النسا فان الخفيفة لا تدخلها **ضابط**
قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نون

التوكيد الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير
جمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحدة المخا طبة
فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع
المونث فان ما قبلها في الصورتين لا يكون الا الفا **فايدة**
قال ابن الدهان في الغرة دخول نون التوكيد في اسم
الفاعل نحو اقايلن احضروا الشهودا نظير دخول نون
الوقاية عليه في قوله • امسلمني الى قومي شراحي •

باب نواصب الفعل المضارع قاعدة

أن اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله
ابوحيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام • منها
انها لها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا مظهرا • ومنها
اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور
اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما في
المصدرية والعمل نحو ازيد ان عندي يقعد وان في
الدار تقعد ولم يجوز احد ذلك في سائر الادوات الا اضطرارا
ضابط قال الاندلسي في شرح المفصل اذن لها
ثلاثة احوال • حال تنصب فيها البتة وهي عند توفر
الشرايط الخمس ان يكون جوابا وان لا يكون معها
حرف عطف • وان يعتمد الفعل عليها • وان لا يفصل بينها
وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا
• وحال لا تعمل فيه البتة وهي عند اختلال احد الشرايط

وحال

وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حرف العطف
عليها • ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط
وان تتاخر • فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط
اعملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه
الاحوال ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم
و يجوز الالغا اذا فارقته فكذلك اذا ابتدئ بها واعتمد
الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها ويلغى
اذا فارقته الا ان الفعل فضل عليها بانه يجوز فيه
الاعمال والالغا واذن لا يجوز فيها اذا فارقت الاول الا الالغا
لكون عوامل الاسما اقوى من عوامل الافعال خصوصا
اذا كانت عوامل الاسما افعالا وعامل الفعل لا يكون
الا حرفا • وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتسعت
العرب في اذن اتساعا لم تتسع في غيرها من النواصب
فاجازت دخولها على الاسما نحو اذن عبد الله يقول ذلك
وعلى الافعال واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل
واجازوا ان تتاخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه
اتساعات في اذن انفردت بها دون غيرها من نواصب
الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالقسم ولا
يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن
هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها
بعوامل الاسما الناصبة بهذا التصرف الذي تصرفته

ولكن لا لكل عوامل الاسما بل بظننت واخواتها فقط فانه يجوز
فيها الاعمال والالغا الا ان ظننت اذا توسطت يجوز
فيها الاعمال والالغا واذن اذا توسطت يجب فيها الالغا
لان المشبه بالشي لا يقوى قوة المشبه به فحطت
عنها با القيت ليس لا **فائدة** تتصور في بعض
الافعال الداخلة عليه اذن ان ينصب ويرفع ويجزم
وذلك نحو ان تاتني اكرمك واذا احسن اليك يحتمل
ان يكون انشا فيجوز النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل
التاكيد ويحتمل الحال فيرفع ايضا **ضابط** قال
عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية ليس في
الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا ان خاصة
كما انه ليس فيما يجزم مضمرا سوى ان وليس في
نواصب الفعل ما يلغى سوى اذن قال ذو القاين
الحسين بن ابراهيم النطنزي جواب ما استفهموا انفا
يكون نصبا بلا امتراء كالامر والنهي والتمني والعرض
للجحد والدعاء **ضابط** قال ابو محمد بن السيد الاسباب
المانعة من الرفع بعد حتى ستة اربعة متفق عليها
واثنان مختلف فيها فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل
الموجب للدخول نحو ما سرت حتى ادخلها ودخول
الاستفهام عليه نحو اسرت حتى تدخلها والتقليل
الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان

تقع

وان تقع حتى موقعا لكون فيه خبرا نحو كان سيري
حتى ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز
التقديم والتاخير وان تلحق عوارض الشك

باب الجوازم قاعدة

ان اصل ادوات الشرط وام الباب قال ابن جني
لانها تدخل في مواضع الجزا كلها وسائر حروف الجزا
لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى
شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تاتي شرطا في
الاشيا كلها انتهى وقال ابن الخواص في شرح الدرة
انما كانت ان اصل ادوات الشرط لانها حرف واصل المعاني
الحروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا
او مكانا ومن ثم اختصت بامور منها جواز حذف الفعلين
بعدها قال ابو بكر بن الانباري انما جازت ان ام
الجزا لانها تغلبتها عليه تنفرد وتودي عن الفعلين
يقول الرجل لا اقصد فلانا لانه لا يعرف حق من
يقصده فيقال له زره وان مراد وان كان كذلك
فزره فتكفي ان في الشيئين ولا يعرف ذلك في غيرها
من حروف الشرط انتهى قال ابو حيان وظاهر
كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة
لكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال
ابو حيان لا احفظ انه جا فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا

ايضا بعد غير ان ○ ومنها يجوز بعضهم حذف ان لكن
الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات
الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف
حرف الجر ○ ومنها يجوز ايلاؤها الاسم على اضمار
فعل يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين ا
استجارك ولا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في
الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش
وابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا
ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة
الى ما على ثلاثة اقسام ○ قسم لا تلحقه ما وهو من
وما ومهما وانى ○ وقسم تكون ما شرطا في عمله الجزم
وذلك اذ وحيث وقسم يكون لحاق ما له على جهة
الجواز وهو ان ومتى واين واى وايان **فائدة**
قال ابو حيان كما تربط الفا الجواب بشرطه كذلك تربط
شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني
فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب
لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم يدخل احتمل ذلك وغيره
وهذه الفا بمنزلة لام الموطئة في نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى
القسم **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته بعض
الجمل لا يصح ان تقع شرطا وذلك يقتضي عدم ارتباط

طبيعي

طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها
جوابا له برابط وهو الفا او ما يخلفها وهذا كما في
التعدية **قاعدة** الجازم اضعف من الجار قاله ابن
الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد
قول الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمر
وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه
لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل
ولا بغيره وان روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور
بالقسم نحو قولهم اشتريته بوالله الف درهم فان
ذلك لا يجوز في اللام لان عامل الجزم اضعف من عامل
الجر ○ وفرع عليه الاخفش واختاره الشلوبين
وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا با   لا بان
قال لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم
فالجازم اولى ان لا يعملهما وقال ابن النحاس في
التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء
واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف من عوامل
الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا
فان يضعف حذف الجازم وابقاء عمله اولى واحرى
قاعدة قال ابن جني في كتاب التعاقب اتصال
المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك
ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت

حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه
اقوى قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من
جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس بمعمولا
للقسم كما ان جواب الشرط معمولا للشرط نقولك لا اقوم
من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت
كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز
تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا
في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه
جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر باب

الادوات قاعدة قال ابن هشام في المغني الالف
اصل ادوات الاستفهام ولهذا اختصت باحكام
احدها جواز حذفها الثاني ان ترد لطلب التصور نحو
ازيد قايم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قايم
وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد
وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك
وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك
الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره
بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك نحو
اقام زيد ام لم يقم الرابع تمام التصدير بدليل انها
لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا يقول
قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد وانها اذا كانت

في

في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على
العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا
افلم يسيروا اثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف
العطف كما هو قياس جميع اجزاء الكلمة نحو وكيف
تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون
هذا ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح
المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام وام الباب
واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لانها تدخل
في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به
يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام
نحو من وكم وهل فمن سوال عمن يعقل وقد تنتقل
فتكون بمعنى الذي وكم سوال عن عدد وقد تستعمل
بمعنى رب وهل لا يسال بها في جميع المواضع الا ترى
انك تقول ازيد عندك ام عمرو على معنى ايهما عندك
ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام
عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو
هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى وقد تكون
بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان واذا
كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا
فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام
فلم يستقبحوا ان يكون بعدها المبتدا والخبر ويكون

الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من حروف
الاستفهام لقلة نظرها فلا يقال هل زيد قام **فايده**
قال الزنجاني شارح الهادي وقد يفسر الكلام باذا تقول
عسعس الليل اذا اظلم فتجعل اظلم تفسير العسعس
لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم
بان ضممت تا الضمير فتقول استكتمته سري اي
سالته كتمانه تضم تا سالته لانك تحكي كلام المعبر عن
نفسه واذا قرنتها باذا فتحت فقلت اذا سالته
كتمانه لانك تخاطبه اي انك تقول ذلك اذا فعلت
ذلك الفعل • وقال بعض الشارحين للمفصل السر
في ذلك ان اي تفسير فينبغي ان يطابق ما بعدها لما
قبلها والاول مضموم فالثاني مثله واذا شرط تعلق
بقول المخاطب على فعله الذي الحقه بالضمير فمحال فيه
الضم وانشدوا في ذلك المعنى •

اذا كنيت باي فعلا تفسره • فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره • ففتحة التاء امر غير مختلف

وقد اورد ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن
هشام في المغني **فائدة** ذكر ابن عصفور ان
لما خمسة وثلاثين موضعا الاول الاستفهامية

الثاني

الثاني الموصولة • الثالث التي للتعجب • الرابع النكره
التي يلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك • الخامس
الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما
السادس الكافه التي تدخل على العامل فتبطل عمله
نحو انما زيد قايم السابع المسلطه وهي التي تدخل على
ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيثما واذ وهي ضد
التي قبلها • الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله
فلا تمنعه العمل ولا يفيد اكثر من التاكيد كقوله
فبما رحمة فبما نقضهم • التاسع التي يراد بها الدوام
والاتصال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق الحادي عشر
تجري مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني
ما تصنع اي يعجبني ان تصنع • العاشر التي يراد
بها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق
الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة اقسام
قسم يراد به التعظيم للشي والتهويل نحو لامر ما يسود
من يسود • وقسم يراد به التحقير نحو هل اعطيت
الا عطية ما وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به
التنويع نحو ضربت ضربا ما اي نوعا من الضرب • الرابع
عشر النافية التي يعملها اهل الحجاز ويلغيها بنو
تميم • الخامس عشر النافية التي لا يختلفون فيها
انها لا تعمل شيا نحو ما قام زيد • السادس عشر

الموجبة وهي التي تدخل على النفي فينعكس ايجابا كم تدخل
التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهي التي في قولك
ما زال زيد قائما واخواتها • السابع عشر الداخلة بين
المبتدا والخبر نحو وقليل ما هم • الثامن عشر التي تكون
عوضا من الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل • التاسع عشر التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو فاما ترين
• العشرون التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان
بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت قمت • الحادي والعشرون
والثاني والعشرون التي تدخل على لو ولا الامتناعية فتصير
الى التخصيص او بمعنى لولا الامتناعية • الثالث
والعشرون التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان
نحو كلما جئت اكرمتك • الرابع والخامس والعشرون
التي تدخل على ان فتفيد معنى التحقير نحو قولك لمن
يدعي النحو انما قرات الجمل او معنى الحصر نحو انما زيد عالم
السادس والعشرون التي تدخل على قل فتهيئها
للدخول على الافعال السابع والعشرون التي تدخل على
نعم وبئس نحو فنعما هي بئس ما اشتروا • الثامن
والعشرون التي توصل بمن الجارة فتصير بمعنى رب
نحو وانا لمما نضرب الكبش ضربة • التاسع والعشرون
المحذوفة من اما نحو ما ترى الدهر قد اباد معدًّا انتهى

ماذكره

ماذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وذكر
بعضهم الاسماء تسعة في بيت فقال •
تعجب بما اشرط رد صل نكره واصفا • • •

ويسميهم انها المصدرية والكف

باب المصدر

قاعدة

قال ابن جني في الخصائص المصدر انما هو ذلك الحدث
الصادر كالضرب والقتل والاكل والشرب

فائدة

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم انه
سوا اجري عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين
تقول زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم
وفي سوا امر اخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان
يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم
ان خففت كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم
معطوفا على الضمير وهو توكيد وان رفعت سواء
كان خبرا مقدما وهو مبتدا والعدم معطوف عليه
ولم يثن لانه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ
ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سوا وعمرو
على ان يكون سوا خبرا عنهما كما لا تقول زيد قائمان
وعمرو ولان العامل في الخبر هو المبتدا والمبتدا ههنا
مجموع الاسمين تقدم الخبر عليهما او اخر عنهما ولم
تجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزا العامل

وهذا لا يجوز **قاعدة** الاصل في مفعل المصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والملبس والمذهب والمخرج والمدخل قال في البسيط وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المسجد والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد قال ابن بابشاذ فهذه كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير قال صاحب البسيط ولم يات في اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع التأنيث نحو معتبره ومكرمه ومأدبه **فائدة** في تذكرة ابن الصايغ يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الالة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الشيء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فاما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل الموضع السجود من البيت **فائدة** قال بعضهم

اركه التفعال في المصدر بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر الثاني لا اسما ايجاب
وللتجفاف والتقصار والتلقاف ارباب
وتنبال وتلقام وتلعاب لمن عابوا

وتمثال

وتمثال وتمساح وتمراد وتتراب
وتبراك وتقشار وترباع بها غابوا
وتبيان وتهواء وتلقاء اذا ابوا

فهذه ستة عشر مكسورة الاوايل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها وما سواها تاتي مصادرها وهي مفتوحة الابدا مثل التذكار والتسيار ونحوهما **باب الصفات** في الصحاح الباس والشدة قال الاخفش بني على فعلاء وليس له افعل لانه اسم كما قد يجيء افعل في الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد **فائدة** قال في البسيط التركيب ينبغي ان يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة واربعين بناء وذلك معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضافا او مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا او منصوبا ومجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المونث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة واربعين

باب أسماء الأفعال ضابط

قال في البسيط هي ثلاثة اقسام • قسم لم يستعمل الا معرفة ٦٠
نحو بله وامين لانه لم يسمع فيهما تنوين • وقسم لم يستعمل
الا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو ايها في الكف وويها
في الاغراء وواها في التعجب • وقسم استعمل معرفة ونكرة
فينون لارادة التنكير • ويحذف التنوين لارادة التعريف
وذلك نحو صه ومه وايه واف ضابط قال ابن يعيش
هي ثلاثة اقسام قسم لا يكون الا لازما كصه ومه •
وقسم لا يكون الا متعديا نحو عليك زيدا اي الزمه
ودونك بكرا وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا
كرويد وهلم وحي هل قال ونظيره في ذلك من الافعال
باب ورثته وورثت له وكلته وكلت له باب

التانيث قاعدة قال ابن يعيش الاصل في
الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير لوجهين
• احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها
يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شي وحيوان وانسان
فاذا علم تانيثها ركب عليها العلامة • الثاني ان المونث
له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط التانيث
فرع على التذكير لوجهين • احدهما ان لفظ شي مذكر
وهو يطلق على المذكر والمونث • والثاني ان المونث
له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة واما معنوية

وهي

وهي ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المونث نقص
بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات ضابط
قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث
اما ان يكون حقيقي التذكير او حقيقي التانيث او مجازيهما
ان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط
ولا يونث شي من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه
اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف في ذلك الناس
الفرا وابو حاتم وغيرهما وان كان حقيقي التذكير والتانيث
فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث او لا يمتاز ان
امتاز فتونث ان اردت التانيث وتذكر ان اردت
المذكر وذلك نحو هند وزيد وان لم يميز فيه المذكر
من المونث فان الاسم اذ ذاك مذكر سوا اردت به
المونث ام المذكر وذلك نحو برغوث قاعدة قال
ابو حيان الاصل في الاسما المختصة بالمونث ان لا يدخلها
الها نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر وقلوص وجدي
وعناق وتيس وعنز وخزز وارنب وربما ادخلوا الها
تاكيدا للفرق كناقة ونعجة فان مقابلها جمل وتيس
وقالوا غلام وجارية وخزز وعكرشة واسد ولبوة
ضابط قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين
ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في
التاء ان يجاء بها لتمييز المونث من المذكر في الصفات

كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيئها في الاسماء غير الصفات
قليل كامرء وامراة وانسان وانسانه ورجل ورجلة
وغلام وغلامه ويكثر مجيئها للتمييز الواحد من الجنس
الذي لا يصنعه مخلوق كالتمر وتمرة وبُر وبُرة ونخل ونخلة
وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككماة
كثيرة وكموء واحد وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد
من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن
ولبنه وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة وقد
تكون التا لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمونث
كربعة وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء
وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمه وهو الشجاع وقد
تجي في لفظ مخصوص بالمونث لتاكيد تانيثه كنعجة
وناقه وقد يجي للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد
يجا بها معاقبة ليا مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا
جيئ باليا لم يجا بها بل يقال زناديق وجحاجيح فاليا والها
متعاقبان في هذا النوع وقد يجا بها دلالة على النسب
كقولهم اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي
ومهالبة وقد يجا بها دلالة على تعريب اسما العجمية
نحو كيلجه وكيالجة وهي مقدار من كيل معروف
وموزج وموازجة وهي الخف وقد يجا بها عوضا من فاء
نحو عدة او من عين نحو اقامه او من لام نحو لغة

وقلة

وقلة او من مدة تفعيل نحو تزكية انتهى وقال
المهلبي ۝
انث الهاني الكلام لعشر ۝ وثمان لدرة ثم درّ ۝
ولمعكوس ذا الكمء وفرق ۝ بين مضروبه ومضروب امر ۝
ولمعكوسه ككفرتك غدا ۝ ولتكثير غرفة للمغر ۝
ولتاكيد جمع بعل ومدح ۝ ولذم ونسبة للاثر ۝
والجمع لموزج والتعويض لمحذوف مصدر مستقر ۝
والتعويض يا زنادق وجحاجح ۝ ولياذي وارمة في المسر ۝
ولامكان نطق نية بحديث ۝ ولتحديد مرة في الممر ۝
وبيانه للحرف ثم لتحريك اني ۝ فيه او مشاكل لشر ۝
ثم في ثم للبيان وكسره ۝ لالتقا الساكنين في كل ذكر ۝
فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفرا
للمونث خمس عشرة علامة ثمان في الاسما واربع في
الافعال وثلاث في الادوات ۝ فثلاث في الاسما الهاء
والالف الممدودة والمقصورة ۝ والرابعة تاء الجمع
في الهندات والخامسة الكسرة في انت والسادسة
النون في انتن وهن والسابعة التا في اخت وبنت
والثامنة اليا في هذي والتي في الافعال التا الساكنة
في قامت واليا في تفعلين والكسرة في قمت ۝ والنون
في فعلن ۝ والتي في الادوات التا في ربت وثمت ولات
والها في هيهاه والها والالف في قولك انها هند قائمة

قال ابن الدهان وهذا تخليه وانا لم نعتقده مذهبا لا نقسما

فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الخصيب
الفارسي في النوادر والهاات ثلاث ◦ ها تكون بدلا من
تا التانيث نحو ثمرة وشجرة ◦ وها استراحة تثبت في
الوقف دون الوصل نحو كتابيه ولمه ◦ وها اصلية مثل
جاه وجه وشفاه ومياه **قاعدة** قال ابن الفواس
في شرح الدرة اصل الفعل التذكير لامرين ◦ احدهما ان
مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس ◦ والثاني انه عبارة
عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى
للتانيث فيه لكونه معنويا وانما تانيثه للفاعل **ضابط**
في تذكرة ابن الصايغ الاسما اربعة اقسام مذكر لفظا
ومعنى كزيد ◦ ومونث لفظا ومعنى كفاطمة ومختلفا
كزينب وطلحة **باب المقصور والممدود**
ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية
ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة اقسام الاول ما يقصر
مع الكسر ويمد مع الفتح كالابا والبلى والروى وسوى
بمعنى غير وقرى الضيف والغِنا ◦ الثاني ما يقصر مع
الفتح ويمد مع الكسر كالاحى والسحا والصلى والغرى
والفدى ◦ الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى
والرغبى والعليا والنعما هذا ما ذكره ابن السكيت
قال وفعلى ما يكسر ويقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد

وهو

وهو الفرخصى فيكون ما على هذا اربعة اقسام قال
ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان كان
مداركها السماع لان للنحوي فيها حظا وهو حصر ما جا من
ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا بثبت
واضح عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من
القياس النحوي **قاعدة** كل مونث بالتا حكمه ان
لا تحذف التا منه اذا ثني كتمرتان وضاربتان لانها
لو حذفت التبس بتثنية المذكر وبتثنية مرخم ذلك
لفظان اليه وخصية فان افصح اللغتين واشهرهما
ان تحذف منهما التا في التثنية فيقال اليان وخصيان
وعلل ذلك بان الموجب له انهم لم يقولوا في المفرد
الي وخصي فامن اللبس المذكور **باب جمع**
التكسير ضابط قال ابن الدهان في الغرة جمع
التكسير على اربعة اضرب ◦ احدها ما لفظ واحده اكثر
من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب ◦ الثاني ما لفظ جمعه
اكثر من لفظ واحده كفلس وافلس ومسجد ومساجد
◦ الثالث ما واحده وجمعه سوا في العدة اللفظية
لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد الرابع
ما واحده وجمعه سوا في العدة اللفظية والحركات نحو
الفلك للواحد والفلك للجمع ◦ وناقة هجان ◦ ونوق هجان
ودرع دلاص وادرع دلاص **ضابط** قال ابن الدهان في

الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة احرف منها ستة مطردة يجمعها متى واين وغير المطردة منها الميم في ملامح جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كاكلب واجمال وملاح ومنها ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعرب وعبيد ومنها ما يزاد اولا اخرا كذئبان وعمومه وعلما **فايدة** قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسما الجموع واسم الجنس

جمع قليل في التكسير افعل • وافعلة افعال في كثرة فعل
وبالتا وفعل والفعال فعولها • وبالتاها الفعال فعل مع فعل
وبالتا وفعلى ثم فعلى وافعلا • فعلات فعلات فواعل مع فعل
فعالى فعالى فعالى فعاسل • ومع فعلاء فعلة كذا فعل
فعالى وماضاهى وزان مفاعل • وتمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل
فعالة فعلات وفعلة مع فعل • وفعلاء مفعولاء مفعلة فعل
وبالحلف فعل مع فعيل وفعله • وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده • اوبيا او بتا والعكس في النادر وقل

فايدة

فايدة قال بعض النحويين في جموع القلة • بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة يعرف الادنى من العدد

وزاد ابو الحسن على بن جابر الدباج • وسالم الجمع ايضا داخل معها • في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد

وقال الفاج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت •

لجمع قلة اجمال وارغفة • ولرجل نملة وسرر بررة
واصد جامع الزيدين مع غل • ومسلمات وقد تكملت عشره

هذا جماع الذي قالوه متفرقا • وقد يزيد اخا الاكثار من كثره

قاعدة قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد التكسير لئلا يكون صدر ~~الكلام~~ الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير والتصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الاصول **قاعدة** قال في البسيط كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف وفي تذكرة التاج بن مكتوم فعال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بنا المبالغة منه وشذ قولا بن مقبل

عند الجبابرة بالباساء والنعم • انتهى سيبويه
قاعدة قال في البسيط تكسير الخماسي الاصول
مستنكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف
فيه **فائدة** قال ابن القواس في شرح الدرة الجمع
ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين
• وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت قلوبكما وفي المعنى
دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس
له واحد من لفظه قال وينقسم ايضا الى عام وهو التكسير
لعمومه المذكر والمونث مطلقا • والى خاص وهو المذكر
السالم • والى متوسط وهو جمع المونث السالم لانه
ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم
فهو اما مذكر او مونث **فائدة** الجموع تستثقل
فاذا كانت خطايا خففت اما بالبدل كما في خطايا ومعايا
واما بالقلب كما في حقي وقسي واما بالحذف كما في جوار
وغواش وليال **ضابط** قال في ديوان الادب لم يجمع
من فعلاء على فعال الا نفساء ونفاس وعشراء وعشار

باب التصغير **قاعدة**

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات اولهن ياء التصغير فانك
تحذف منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير
اثبت الكل تقول في حية حيية وفي تصغير ايوب
ايييب باربع ياءات ذكر هذه القاعدة الجوهري

في

في صحاحه **ضابط** قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة
في البناء كالضمائر واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ
وما ومن ولا في الاسماء المصغرة ولا غير وسوى
وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وقبل
بمعنى عندك ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير
اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة
بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء
الشهور ولا اسماء الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل
ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة
ولا الاسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين
زاد الزمخشري في الاحاجي ولا الفطر والاضحى والعصر
استغنا عنه بقولهم مسيانا وعشيانا **قاعدة**
التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على ذلك
سيبويه والنحاة باسرهم • ومن ثم فتح ما قبل الياء في
التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير • وقيل في تصغير
اسود وجدول اسيود وجديول باظهار الواو جوازا
كما قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها وكسر
ما بعد الف مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير
وقالوا في تصغير عيد عييد شذوذا كما قالوا في جمعه
اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل
في التصغير بما يتوصل به الى امثال مفاعل ومفاعيل

في التكسير والمحاذق فيه من الترخيم والتحقير ماله في التكسير قال ابو حيان وجا من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر كقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية عشيشية وفي رجل رويجل قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جا على خلاف تكسير المفرد كليال ومن الكسير واعاريض جمع ليلة وذكر وعروض قال وكان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوايد كسويد في اسود وكذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم في الواطريف وطروف وخبيث وخبوث قال الفارسي كثرة على حذف الزوايد وهو مذهب الجرمي والمبرد يريان هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الاصل وشبهاه بتصغير الترخيم فقال في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل لانه مخالف لما يجب في تكسيره فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير قال وقد تكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن فاذا صغرتها حذفت اليا لانها اولى بالحذف ثم جئت بيا التصغير مكانها ونظير ذلك فلك فانه مفرده وجمعه لفظهما

واحد وانهما يتميزان في التقدير قال وكذلك ضمة تجعل غير ضمة فعل كما ان ضمة فلك الذي هو جمع ضمة فلك الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة اوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد منها حركة معينة وفي تغيير بنية الكلمة والخامس ان الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشي على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط التصغير يشبه التكسير ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه النوعية والتصغير واختراع البنا ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزايد الذي ليس على اربع وحذف الاصلي وفتح ما قبل العلامة وحذف الف الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها قال ابن الصايغ في تذكرته وبقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو عندي اولى بالعدد

فايدة قال في البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى فعل ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقا بما سمي فاعله فضم اوله كما ضم اوله **قاعدة** قال في البسيط

جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامه لانها
لو جمعت لوقعت الف التكسير في موضع ياء التصغير
فيفضي الى زوالها فيزول التصغير بزوالها ولان
التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا تجمع الا بما يوافقه
في التقليل وهو التصحيح **فائدة** قال في البسيط
صغرت الالف كلمتين بالالف قالوا في دابه دوابه
وفي هدهد هداهد **فائدة** ثمانية اذا صغرتها فيها
وجهان ۰ احدهما ان تحذف الالف وتبقي اليا وتقول ثمينيه
تنقلب الالف يا كما انقلبت في غزال وتدغم يا التصغير
فيها فترجح الالف بالتقديم وترجح اليا بالحركة
وحذف الالف وابقاء اليا احسن لتحريك اليا والالف
حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة واليا ايضا للالحاق بعذافر
وكانت اقوى عند سيبويه **فائدة** قال ابن السراج
في الاصول فان قيل ما بال افعال التعجب تصغر نحو
ما اميلحه وما احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب
ان هذه الافعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف
ضارعت الاسما التي لا تزول الى يفعل وغيره من
الامثلة فصغرت كما تصغر ۰ قال ونظير ذلك دخول الف
الوصل في الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما
دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والانفعال
مخصوصة به دخلت عليها الف الوصل لهذا السبب

واسكنت

واسكنت اوايلها للنقص ۰ وقال الزمخشري في الاحاجي
فان قلت كيف علق معنى الفعل او شبهه عن
التصغير والفعل بقسميه قد صغر في قولك ما اميلح قلت
هو شي عجيب لم يات الا في باب التعجب وحده وسبيله
على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير
من المتعجب منه الى الفعل الملابس له كما ينقلون
اسناد الصوم من الرجل الى النهار في نهارك صايم
فكان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل

باب النسب قاعدة

كل ما اخره يا مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان
تحذف بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي
او تحذف احد حرفيها وتقلب الثاني واوا كرمية وتحية
فيقال رموي وتحوي او يبقى احدهما وتقلب الاخر
كحي وحيوي ويستثنى من ذلك كسا اذا صغرته
ثم نسبت اليه فان ياءه المشددة تبقى بحالها مع يا النسب
وذلك ان تصغيره كسي لانه يجتمع فيه ثلاث ياآت
يا التصغير واليا المنقلبة عن الف واليا المنقلبة التي
هي لام الكلمة فتحذف اليا المنقلبة عن الالف وتدغم ياء
التصغير في اليا الاخيرة فيبقى كسي كما حي ثم تدخل يا
النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان تحذف احدى اليائين
الباقيتين لانك ان حذفت يا التصغير لم يجز لانها المعنى

والمعنى باق وان حذفت اليا الاخيرة لم يجز لما فيه من
توالى اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف
اليا التى كانت منقلبة عن الف كسامع ما فيه من
تحريك يا التصغير فلهذا التزم فيه التصغير **تقسيم**
شواذ النسب ثلاثة اقسام • قسم كان ينبغى ان
يغير فغير كقولهم فى الشتا شتوى • وقسم كان ينبغى
ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقولهم
فى دراب جرد دراوردى وكان القياس ان ينسب
الى صدره لانه مركب **قاعدة** يا النسب تصير الجامد
فى حكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذلك
يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو
البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح فى المغنى

باب التقا الساكنين قاعدة

الاصل تحريك الساكن المتاخر لان الثقل ينتهى عنده
كما كان فى تكسير الخماسى وتصغيره فان الحذف يكون
فى الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهى
الى الاخر وكذلك الجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون
التغيير فى الاول الا لوجه يرجحه • وقيل الاصل تحريك
الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثانى فهو
كهمز الوصل وقيل الاصل تحريك ~~الساكن الاول لان به~~
التوصل ما هو طرف الكلمة سوا كان اول الساكنين

اوثانيهما

اوثانيهما لان الاواخر مواضع التغيير • ولذلك كان الاعراب
فى الاخر **قاعدة** الاصل فى ما حرك منهما الكسر لانها
حركة لا تتوهم الاعراب اذ الكسر الذى يكون فى احد الساكنين
لا يتخيل ان موجبه الاعراب لانه لا يكون فى كلمة يكون فيها
تنوين ولا ال ولا اضافة بخلاف الضم والفتح فانهما
يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف
فلما كانت حركة لا تكون فى معرب اشبهت الوقف
الذى هو مقابل الاعراب فحرك بها قال صاحب البسيط
هذا قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما •
قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفرار من الثقل
والفتح اخف الحركات او يقال الاصل التحريك بحركة
فى الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة يكون
لوجه يخصها • وقال فى البسيط اصل تحريك التقاء
الساكنين الكسر لخمسة اوجه • احدها ان اكثر ما يكون
التقا الساكنين فى الفعل فاعطى حركة لا يكون له اعرابا
ولا بناء ليكون ذلك كالعوض من دخولها اياه فى حال
اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه • والثانى ان الضم والفتح
يكونان بغير التنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك
بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا مع التنوين
او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير
الملبس اولى بالاصالة من التحريك بالملبس • الثالث

ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه • الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانهما يكونان في الاسما المنصرفة وغير المنصرفة وفي الافعال • ولا يكون الكسر الا في الاسما المنصرفة فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما اكثر مواردة لقوة قليل الموارد • وضعف كثير الموارد • الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط اولى

باب الامالة ضابط

قال ابن السراج اسباب الامالة ستة • كسرة تكون قبل الالف او بعدها • ويا قبلها وانقلاب الالف عن اليا • وتشبيه الف بالالف المنقلبة عن اليا • وكسرة تعرض في بعض الاحوال • وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال

باب التعريف فائدة

قال ابن الشجري فيما للبعد اختص المعتل باشيا • احدها ما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو سيد وميت • وهين ولين وبين • والثاني ما جا من جمع فاعل على فعلة لم يات الا في المعتل اللام كقاض وقضاه وغاز وغزاه وداع ودعاه • والثالث ما جا من المصادر على فيعلولة

اختص

اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونه وصار صيرورة وكان كينونة الاصل عند سيبويه بيّنونة وصيّرورة وكينونة ثم كيّنونة قلبت الواو يا وادغمت في اليا لاجتماع اليا والواو وسبق الاولى بالسكون والرابع ما جا من المصادر على فعل فهذا ما اختص به المعتل اللازم وذلك قولهم التقى والهدى والسرى

قاعدة

قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا في الاسماء المعربة ولا في الافعال وانما تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسماء المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا واني لانه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زايد من اصلي

ضابط

في ذلك ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالفات في اواخر الاسما اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زايد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زايد للتكثير • وغير منقلبة وهي الف التانيث كحبلى ومعزى وقبعثرى وحبلى • فالاول مصروف نكرة ومعرفة • والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة • والرابع لا ينصرف فيهما

ضابط

قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم اربع زوايد من جنس واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب واو قبلها ضمة ومتى ادى الاعلال الى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير من باب قاض ومشترفة والبا

كما تحذف فيها **فائدة** قال الشيخ جمال الدين بن هشام في
تذكرته وقفت على ابيات لبعض الفضلا فيما يدل على
كون اللام ياء او واوا في المعتل من الافعال والاسماء
وهي
بعشر يبين القلب في الالف التي
عن الواو تبدو في الاخير او اليا
بمستقبل الفعل الثلاثي وامره
ومصدره والفعلتين او الفعا
وعين له ان كانت الواو فيهما
وتثنية والجمع خصا بالاسماء
وعاشرها سبر الامالة في الذي
يشذ عن الاذهان عند الناس
امثلة ذلك يدعو ادع غزوا دعوة دعوة
وعمى وهي هوى غوى فتيان غزوان
فائدة الثلاثي اكثر الابنية قاله ابن دريد
في الجمهرة وقال ابن جني في الخصايص الثلاثي اكثرها
استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه قال وليس اعتدال الثلاثي
لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك كان الثنائي
اكثر منه وليس كذلك بل له وشيء اخر وهو حجز
الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتنابيهما

ولتعادي

ولتعادي حاليهما لان المبتدا به لايكون الا متحركا والموقوف
عليه لايكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا
العين حاجزا بينهما لئلا يفجؤا الحس بضد ماكان
اخذا فيه ومنصبا اليه **قاعدة** قال في البسيط
اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته
ها السكت فقلت في الباء من ضرب به ومن يضرب به
ومن اضرب به وان كان ساكنا اجتلبت له همزة
الوصل فقلت في الباء من اضرب إب **فائدة** رايت بخط
ابن الفلاح في مجموع له قال روي ابو الفضل محمد بن
ناصر السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي
التبريزي املاء قال املى علينا ابو العلاء احمد بن عبد الله
ابن سليمان المعري قال الاشيا التي جاءت على تفعال
على ضربين مصادر واسما فاما المصادر فالتلقاء
والتبيان وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة
فمنهم من يجعله مصدرا ويقال مر تنيفاق الهلال
كما يقال ميقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله
اسما واما الاسما فالتنبال وهو القصير ورجل
تنبال اي عذيوط ويقال بالضاد ايضا وترباع
موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة
في العنق وتبغار حب مقطوع اي خابيه وتمراد
برج صغير للحمام وتمساح معروف من دواب الماء

ورجل تمساح كذاب وتمتام واحد التماتين وهي خيوط
يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام • وتلقام
كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل
وتجفاف الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم
شاعر وترياق في معنى درياق • وطرياق • ذكره ابن
دريد في باب تفعال • قال ابو العلا وفيه نظر لانه يجوز
ان يكون على فعيال • ومعنى تنواء من الليل بمعنى هوى
وناقة تضراب وهي القريبة العهد بضرب الفحل وتلفاق
ثوبان يخاط احدهما بالاخر

باب الزيادة

ضابط قال ابو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة
العشرة وهي حروف سألتمونيها الا لاحد ستة اشياء • الاول
ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى
هو اقوى الزوائد • الثاني للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب
• الثالث للالحاق نحو واو كوثر ويا ضيغم • الرابع
للامكان كهمزة الوصل وها السكت في الوقف على نحو
قه • الخامس العوض نحو تا التانيث في زنادقة فانها
عوض من يا زناديق ولذلك لا يجتمعان • السادس
لتكثير الكلمة نحو الف قبعثرى ونون كنهبل ومتى
كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون
للتكثير وقال بعضهم • • • • •
يعرف الاصل من مزيد الحروف • بالاشتقاق لها وبالتصريف

ولزوم

ولزوم وكثرة وتنظير • وخروج عنه اصغ للتعريف
وبان يلزم المزيد بناء • اذ ترى الحرف حرف معنى لطيف
ولفقد النظير اوسع باب • فتفطن مخافة التحريف

فائدة قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا
في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل زيدت اولا
لانها لائقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع
الابتدا معرض لذلك فكانت ههنا مبتداة وقيل اصلها
الالف لانها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت
همزة لضرورة التحرك اذ لا يبتدأ بساكن ويلزم
التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل اصلها الكسر لانه
في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها
في الاصل الكسر على اصل التقا الساكنين وهذا الاصل
مستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة

فائدة قال ياقوت في معجم الادبا انشد ني علم الدين
ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي قال انشدني القاضي
ابو زكريا يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي لنفسه
في الفي القطع والوصل • • • • • •
الف الامر ضربان تنحصر • في الفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان من رباعي • نحو اجب يا زيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني • من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخلى • ان زاد عن اربعة او قلا

قاعدة حق همزة الوصل الدخول على الافعال
وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا
واقتدر اقتدارا . فاما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها
فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة
وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين
واثنتين وامرئ وامراة وايمن ذكر ذلك ابن
يعيش في شرح المفصل **باب الحذف** **قاعدة**
كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فان كان غير مبني على
فعل حذفت منه اللام نحو عطي في تصغير عطا واحي
في تصغير احوى وان كان مبنيا على فعل ثبتت نحو محيي
من حيي يحيي **باب الادغام** **قاعدة**
قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعتل وهو
ايضا بعينه يضعف الصحيح **ضابط** قال سيبويه
احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى بها خمسة
احرف متحركة في الشعر وللاربعة في كلمة واحدة الا
ان يكون فيه حذف لعلبط او واحد الاربعة تا التانيث
كشجرة لان تا التانيث عندهم في الحكم كلمة ثانية
ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك
وبعد المثل الثاني ساكن نحو داود وقال سيبويه قصدوا
اعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين **باب
الخط** قال ابن مكتوم في تذكرته اختلف النحويون

في علة

في علة الحاق الالف بعد واو الجمع من نحو قاموا فذهب
الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث
كانت الهمزة منقطعا لاخر الواو وكانه يريد بذلك ان
الواو انما مكنت لتصوير الالف بعدها اي ليست واوا
مختلسة بل هي واو ممتدة مشبعة متمكنة . وقال
ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف
وواو الجمع نحو كفروا وجرموا ونحو ذلك من المنفصل
فلو لم تلحق الالف لجاز ان يظن انه كفر ودخل وان
الواو واو عطف فزادوا الالف لتجوز الواو الى ما قبلها
وسماها لذلك الف الفصل ثم الحقوا المتصل بالمنفصل
في دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال
الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع
والضمير المنصوب نحو بني نحو قول الله تعالى واذا
كالوهم او وزنوهم فكالوهم كتبت بغير الف لان الضمير
منصوب الا ترى ان معناه كالوا لهم واذا اردت انهم
كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالوا هم
ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف
ههنا لان الضمير مرفوع وهذا احسن اه **سرد مسايل
الخلاف بين البصريين والكوفيين**
حسب ما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب
الانصاف . في مسايل الخلاف . وابو البقا العكبري

في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون
من الوسم ٢ الاسماء الستة معربة من مكان واحد
وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل مشتق من
المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الالف
والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا
انها اعراب ٥ الاسم الذي فيه تاء التانيث كطلحة لا يجمع
بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الامر مبني وقالوا
معرب ٧ المبتدا مرتفع بالابتدا والخبر بالمبتدا
وقالوا المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا ٨ الظرف
لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر
اذا كان اسما مختصا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن
١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب
ابراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على
المبتدا وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتدا
وقالوا بها او بفعل محذوف فولات لم ١٣ اذا لم يعتمد الظرف
وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده
وقالوا يعمل ١٤ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا
الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او المعنى او الجهل
١٥ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا
بالظاهر ١٦ الاولى في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا

الاول

الاول ١٧ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود
المفعول الصريح وقالوا يقام ١٨ نعم وبئس فعلان
ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض
وقالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا
يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب في باب
كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان
٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا
يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز ٢٤
خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر
٢٥ لا يجوز طعامك يا زيد كلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك
اكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ طعامك يا زيد كلا وقالوا
لا يجوز ٢٨ اذا عطف على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا
النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل
النصب وقالوا لا يجوز ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد
على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زائدة
وقالوا اصلية ٣٢ لا النافية للجنس اذا دخلت على
المفرد بني معها وقالوا معرب ٣٣ لا يجوز تقديم معمول
الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤
اذا وقع الظرف خبر مبتدا ينتصب بفعل او وصف
بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٥ لا يقع الماضي حالا الا مع
قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٦

يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان
صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لايجوز اذا كان ظاهرا
٣٧ اذا كان الظرف خبر المبتدا وكررته بعد اسم الفاعل
جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها
وقايم فيها وقالوا لايجوز الا النصب ٣٨ لايجوز تقديم
التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا
٣٩ المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة
الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤٠ لاتكون الا بمعنى
الواو وقالوا تكون ٤١ لايجوز تقديم الاستثنا في اول
الكلام وقالوا يجوز ٤٢ حاشا في الاستثنا حرف جر وقالوا
فعل ماض ٤٣ اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناؤها
وقالوا يجوز ٤٤ لاتقع سوى وسوا الا ظرفا وقالوا تقع
ظرفا وغير ظرف ٤٥ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة
٤٦ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف
لم يجز جره وقالوا يجوز ٤٧ لايجوز اضافة النيف الى
العشرة وقالوا يجوز ٤٨ يقال قبضت الخمسة عشر
درهما ولا يقال الخمسة العشر الدرهم وقالوا يجوز ٤٩
يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لايجوز ٥٠
المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب
بغير تنوين ٥١ لايجوز ندا ما فيه ال في الاختيار وقالوا
يجوز ٥٢ الميم المشددة في اللهم عوض من يا في اول الاسم

وقالوا

وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذفت ووصلت الميم
المشددة بالاسم ٥٣ لايجوز ترخيم المضاف وقالوا
يجوز ٥٤ لايجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا
او اذا كان ثانيه متحركا قولان ٥٥ لايحذف في الترخيم من
الرباعي الا اخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٦ لايجوز
ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز ٥٧ لاتلحق علامة
الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٨ لاتكون من لابتدا الغاية
في الزمان وقالوا تكون ٥٩ رب حرف وقالوا اسم ٦٠
الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو ٦١ منذ
بسيطة وقالوا مركبة ٦٢ المرفوع بعد مذ ومنذ
مبتدا وقالوا بفعل محذوف ٦٣ لايجوز حذف حرف
القسم وابقا عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة
وقالوا يجوز في كل اسم ٦٤ اللام في قولك لزيد افضل
من عمرو لام الابتدا وقالوا لام القسم محذوف ٦٥ ايمن
الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين ٦٦ لايجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز ٦٧ لايجوز
اضافة الشي الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف
اللفظان ٦٨ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا
مثنيان لفظا ومعنى ٦٩ لايجوز توكيد النكرة توكيدا
معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٧٠ لايجوز زيادة
واو العطف وقالوا يجوز ٧١ لايجوز العطف على الضمير

المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه ٧٢ لا يجوز العطف
على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٣ لا تقع او بمعنى
الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٤ لا يجوز العطف بلكن
بعد الايجاب وقالوا يجوز ٧٥ يجوز صرف افعل منك في
ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٦ لا يجوز ترك المنصرف
في الضرورة وقالوا بحرف المضارعة ٧٧ الان اسم في الاصل
وقالوا اصله فعل ماض ٧٨ يرتفع المضارع لوقوعه موقع
اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة ٧٩ لا تاكل السمك
وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف
٨٠ الفعل المضارع بعد الفا في جواب الاشيا الستة منصوب
باضمار ان وقالوا على الخلاف ٨١ اذا حذفت ان الناصبة
فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٢ كي تكون ناصبة
وجارة وقالوا لا تكون حرف جر ٨٣ لام كي ولام الجحود ينتصب
الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها لا يجمع
بين اللام وكي وان وقالوا يجوز ٨٤ النصب بعد حتى
بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٥ اذا وقع الاسم بين ان وفعل
الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا
بالعائد من الفعل اليه ٨٦ لا يجوز تقديم معمول جواب
الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٧
ان لا تكون بمعنى اذ وقالوا تكون ٨٨ اذا خففت ان
الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية ٨٩

اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة
واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٩٠
لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها ٩١ السين اصل وقالوا
اصلها سوف حذف منها الواو والفاء ٩٢ اذا دخلت تاء
الخطاب على تاء الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى
٩٣ لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون
الخفيفة وقالوا يجوز ٩٤ ذا والذي وهو وهي بكمالها
الاسم وقالوا الذال والهاء فقط ٩٥ الضمير في لولاي ولولاك
ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع ٩٦ الضمير في
نحو اياي واياك واياه ايا وقالوا اليا والكاف والهاء ٩٧
يقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها تمام المائة
اعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم ١ اذا ولا ونحوهما
لا يكونان موصولا وقالوا يكونان ٢ همزة بين بين غير
ساكنة وقالوا ساكنة . وقد فات ابن الانباري مسائل
خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن اياز في
مؤلف . منها الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال عند
البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما ٣ لا يجوز حذف نون
التثنية لغير الاضافة وجوزه الكوفيون . تم الفن
الثاني من الاشباه والنظائر
النحوية في علم العربية يتلوه
سلسلة الذهب اول
الفن الثالث
والله اعلم

٢١٨

سلسلة الذهب

وهو الفن الثالث من

الأشباه والنظائر

النحوية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما الهم والهم • وفتح من رقايق الحقايق وفهم • وصلى الله على رسوله محمد واله وصحبه وسلم • هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظاير • وهو فن بناء المسايل بعضها على بعض مرتبا على الابواب وسميته سلسلة الذهب • في البناء من كلام العرب

باب الاعراب والبناء مسئلة

اختلفوا في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين • احدهما انه مبني وعليه البصريون • والثاني انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاحوص • والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل • الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم ام لا فمذهب البصريين لا وانه الاصل في الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب • ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال • الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم • الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر

مبنيا

مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل للامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع او هي صيغة مغيرة واصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذي هو اللام مسئلة قال الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة الغائبة واختلف في علة البناء فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء • فالحديث مبني على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكرين نحو تضربن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب

لان العرب لا تركبه ثلاثة اشيا فتجعلها كالشي الواحد
ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة
اجتماع النونات والنونين ومن علل بتقوية
معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون
هنا للبنا انتهى مسئلة قال ابن النحاس في
التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في يخشى
ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم • واختلفوا
في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت
عند الجازم للجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة
ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف
مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع
هل فيها حركات مقدرة اولا فمذهب سيبويه ان فيها
حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهوا ذا جزم
تقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف
العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه
لا حركة مقدرة في الوضع وقال لما كان الاعراب في الاسما
لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ
ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهة الاسم
لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره
اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها
حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد

في

في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا
الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحرف
انتهى مسئلة قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف
العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف
العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على
ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي
فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع
الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل
غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس بهمزة
فيحذفه كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمي
ويخشى انتهى مسئلة قال الشيخ بهاء الدين ابن
النحاس في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب
هل يقال لها مبنية اولا توصف باعراب ولا بنا فيه
خلاف كقولنا زيد عمرو بكر خالد او واحد اثنان
ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبنا فالاصل حينئذ
في الاسما البنا ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد
والتركيب لطريان المعاني التي تلتبس لولا الاعراب
لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة • وان
قلنا لا توصف بالاعراب ولا بالبنا كان الاعراب عنده
التركيب اصلا من اول وهلة لا ثانيا عن غيره ولكون
دخوله الاسما لما تقدم من طريان المعاني عليها

عند التركيب انتهى **باب المنصرف وغير المنصرف فائدة** قال في البسيط من قال المنصرف
ماليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف
ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او
تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة
وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله
الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله
جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام
والاضافة مخرج من الحصر فلذلك ذكرها صاحب
الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة
مسئلة اختلف النحويون في الصرف فمذهب
المحققين كما قال ابو البقا في اللباب انه التنوين
وحده وقال اخرون هو الجر مع التنوين ويبنى
على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته
ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما جر بالكسرة
فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في
شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم
هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة
وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر
ولا تنوين وهو قول لظاهر الحال وقال قوم يذهبون
الى التحقيق ان الجر في الاسما نظير الجزم في الافعال

فلايمنع

فلا يمنع الذى لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه
علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة
الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة
للاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل
على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما ذهب
منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت
الى الرجل الاسمر واسمركم الاسمر باق على منع صرفه
وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذى هو التنوين
معدوم وعلى القول الاول لكونه يكون الاسم منصرفا
لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة
للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى
مسئلة مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث
منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الفرا الى ان
منعه للعدل والتعريف بنية الاضافة ويبنى على
الخلاف صرفها مذهوبا بها مذهب الاسما اى منكرة
فاجاز الفرا بنا على رايه انها معرفة بنية الاضافة
تقبل التنكير ومنعه الجمهور **مسئلة** اذا سمى مذكر
بوصف المونث المجرد من التا كحايض وطامث وظلوم
وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسما مذكرة
وصف بها المونث لامن اللبس وحملا على المعنى
فقولهم مررت بامراة حايض بمعنى شخص حايض

ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التا
والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم ان نحو حايض
لم تدخله التا لاختصاصه بالمونث والتا انما تدخل
للفرق **بـــاب العلم مسئلة**
الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول
وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس شي
منها مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى
الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها
وجهلنا نحن اصلها فتوهمنا من سمي بها من اجل ذلك
مرتجلة • وذهب الزجاجي الى انها كلها مرتجلة والمرتجل
عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا
وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد
• وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات
والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول
هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ
له اصل في النكرات انتهى وعندي ان الخلاف المذكور اولا
وهذا الخلاف احدهما مبني على الاخر **بـــاب
الموصول مسئلة** هل يجوز الوصل بجملة التعجب
فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان
قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز نحو جا الذي
ما احسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لان التعجب

انما

انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا
بـــاب المبتدا والخبر مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخل على المبتدا الموصول
ليت او لعل نحو ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار
فلا يجوز ان تدخل الفا في خبره • واختلف في علة ذلك
ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله
فاذا عملت فيه ليت او لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز
دخول الفا حينئذ • ومنهم من قال بل العلة ان معنى
ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني
ولعل للترجي والشرط التعليق فلا يجتمعان • ويتخرج
على هاتين العلتين مسئلة وهو دخول ان على الكلم
الموصول هل يمنع دخول الفا ام لا فمن علل بالعلة
الاولى منع من دخول الفا مع ان ايضا لانها قد عملت فيه
فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو
المعنى جوز دخول الفا مع ان لانها لا تغير المعنى
عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفا تدخل
في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها **مسئلة** ذهب
البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على
نفي او استفهام كان مبتدا او ما بعده فاعل يغني عن
الخبر نحو اقايم زيد وما قايم زيد وذهب الاخفش
والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني

على رأيهم انه يعمل غير معتمد **باب مسئلة**
اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل
هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني
على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة
اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا متمم لها
لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة
فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها **باب كان**
واخواتها مسئلة قال الخفاف في شرح
الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا
وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور
والحال فمن قال تدل اعمل ومن لا فلا • وقال ابو حيان
في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف
والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان
يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث **مسئلة**
قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه انه
لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه
وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدا
والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب • وقال في شرح
التسهيل تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدا
ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الاضعف
وهو الابتدا فمع الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال

المنع

المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابي
الربيع قال لان ضرب لا يكون له الا معمول واحد فما شبه
به يجري مجراه **مسئلة** اختلف لم سميت هذه الافعال
نواقص فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به
وعلى القول الاخر سميت ناقصة لكونها لا يكتفي بمرفوعها
مسئلة اختلف في جواز تقدم اخبار هذا الباب
على الافعال اذا كانت مستفهما بها نحو ما كان زيد قائما
فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشا
الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام او لا
فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني **باب**
ما مسئلة البصريون على انه اذا اقترنت ما
بان يبطل عملها نحو بني غدانة ما ان انتم ذهب •
وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان واختلف في
ان هذه فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون
على انها نافية وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان
يكون مرتبا على هذا الخلاف **باب ان**
واخواتها مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد
فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما وحديث
قد علمنا ان كنت لمومنا فهل هي مكسورة او مفتوحة
فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن
علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة

وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف
فيها كبرا اهل الاندلس ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله
ابن ابي العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش
وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي قال ابو حيان
وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي لام الابتدا
لزمت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين
ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه
البنا انها اذا كانت لام الابتدا فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة
واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا من فتحها
قال ابو حيان وهذا البنا انما هو على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا
وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد
علمنا ان كنت لمومنا الا كسر ان لانها عندهم حرف
نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مومنا **مسئلة**
تقع ان المكسورة ومعمولاها اسما لان المفتوحة
بشرط الفصل بالخبر ان عندك انك فاضل وقال
الفرا لو قال قائل ان انك قايم يعجبني جاز ان يقول
ان انك قايم يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفرا
بنا على رايه ان ان يجوز الابتدا بها والجمهور على منعه
مسئلة اذا خففت ان المكسورة ثم يليها من الافعال
الا ما كان من نواسخ الابتدا عند البصريين وجوز
الكوفيون

الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية
ذكر ذلك السخاوي في شرح المفصل **مسئلة** اذا وقعت
ان جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم فمذهب البصريين
وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر
وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون
وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط واصل
هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احدهما
معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه معمولا لفعل القسم
اولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان
اذا وقعت معمولا ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم
عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز
الوجهين **مسئلة** لا يجوز هنا ان قائما الزيدان
كما لا يجوز ذلك في المبتدا دون نفي او استفهام واجازه
الكوفيون والاخفش بنا على اجازته في المبتدا فجعلوا
قايما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها
والخلاف جار في باب ظن فمن اجاز هنا وفي المبتدا
اجاز ظننت قايما الزيدان ومن منع منع وابن مالك
وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب ظن وفرق
بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا
يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز
قايم الزيدان جواز ان قايما الزيدان ولا ظننت قايما

الزيدان لصحة وقوع الفصل موقع المنجر دون ان وظننت
وامتناع وقوعه بعدها **باب لا مسئلة**
قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب
احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف • والثاني
الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح
وهو مذهب المازني و الفارسي • والرابع جواز الكسر والفتح
من غير تنوين في الحالين • قال وخرج بعض الكسر والفتح
على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب
قال هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال هي حركة بنا فالذي
يقول انه يبنى لجعله مع لا كالشي الواحد قال لا مسلمات
بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست حسنة
• والذي يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف تقول
لا مسلمات بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب
المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتا في حال النصب مكسور
فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح انتهى **باب**
اعلم واري مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة
يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب
اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فمبني على الخلاف
في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف
هناك اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك
منعه في الثالث هنا **باب النايب عن الفاعل مسئلة**

باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة
المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفرا
والسيرافي وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول
فتقول اختير الرجال زيدا • واشار ابو حيان الى ان
الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف
مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير
حرف الجر **مسئلة** قال ابو حيان المجرور بحرف
غير زايد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور
ان المجرور في محل رفع وهو النايب • ومذهب الفرا
ان النايب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع • قال
ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو
فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلهذا
قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع بنا على
قولهم انه في مر زيد بعمرو في موضع نصب ومذهب
الفرا ان حرف الجر هو الذي في موضع رفع بنا على قولهم
انه في مر زيد نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للمفعول
كان هو في موضع رفع بنا على مذهبه انه هناك في موضع
نصب • وفي اصل المسئلة قول ثالث ان النايب
ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام • ورابع ان النايب
ضمير عايد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير
هو اي السير قاله ابن درستويه • ويبنى على هذا الخلاف

جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير • فعلى القول الاول
والثالث لا يجوز • وعلى القول الثانى والرابع يجوز

باب المفعول به مسئلة

اذا تعدد المفعول فى غير باب ظن كباب اعطى واختار
فالاصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى وما يتعدى اليه
الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور
وقيل المفعولان فى مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما
تقدم فذلك مكانه عليه هشام وبعض البصريين
قال ابو حيان وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم
المفعول الثانى اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت
درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء
على ما ذكر **باب الظرف مسئلة**
قال ابو حيان فى الارتشاف هل يتسع فى الظرف مع كان واخواتها
هو مبنى على الخلاف هل تعمل فى الظرف اولا فان قلنا
لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه فالذى تقتضيه
النظر انه لا يجوز التوسع فيه معها **مسئلة** قال ابو حيان
فى شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون
مضافة للجملة بعدها ام لا قولان • قيل تكون مضافة
وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست
مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة
لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط • قال وينبنى

على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل
الجزا ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كساير
الادوات **باب الاستثنا مسئلة**
هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى
العامل فيه اذا لم تتقدم وتوسط بين جزى كلام نحو القوم
الا زيدا قاموا فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع
• قال ابو حيان وهو مبنى على الخلاف فى العامل فى
المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل وشبهه منعه
ومن قال انه الا او نحوه جوزه **مسئلة** اذا ورد الاستثنا
بعد جمل يعطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه
خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال
ابو حيان والخلاف مبنى على الخلاف فى العامل فى المستثنى
فمن قال انه الا اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل ان اتفق
قال ان اتحد العامل عاد الى الكل فان اختلف فللاخيرة
خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة فى مستثنى
واحد **باب حروف الجر مسئلة**
اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص
على قولين مبنيين على الخلاف فى انه هل يدل على الحدث
ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسى
وابن جنى والجرجانى وابن برهان والشلوبين منع من
ذلك ومن قال يدل عليه جوزه **مسئلة** قال ابو البقا

فى التبيين اختلف فى الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رايته
منذ يومان على اى شى يرتفع على ثلاثة مذاهب
احدها ان منذ مبتدا وما بعده خبر والتقدير
امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل
تقديره منذ مضى يومان وقال الفرا موضع الكلام
كله نصب على الظرف اى ما رايته من الوقت الذى
هو يومان قال وهذا كله مبنى على الخلاف فى اصل
منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفرا
اصلها من وذو الطائية بمعنى الذى وقال غيره من
الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم

باب القسم مسئلة

قال ابن النحاس فى التعليقة اختلف النحاة فى ايمن الله
هل هى كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هى جمع ويبنى
على هذا الخلاف خلاف فى همزتها اهى همزة قطع ام همزة
وصل فمذهب البصريين انها كلمة مفردة
موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب
الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع

باب التعجب مسئلة

قال ابن النحاس فى التعليقة اختلف النحاة فى قولنا
افعل به فى التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم
على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه

امر

امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب على
الخلاف فى التعجب هل هو انشا او خبر قال ويبنى
على هذا الخلاف خلاف فى الجار والمجرور هل هو فى موضع
نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل الامر وان فيه
فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور فى موضع نصب
بانه مفعول ويكون البا عنده اما للتعدية كمررت به
او زائدة مثل قرات بالسورة ومن قال بان معنى
افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور فى موضع
رفع بالفاعلية ولا ضمير فى افعل ويكون البا عند هذا
القايل زائدة مع الفاعل مثلها فى كفى بالله **مسئلة**
قال ابن النحاس لزوم الالف واللام فى فاعل فعل فيه
خلاف مبنى على الخلاف فى فعل الذى للمبالغة هل هو
من باب نعم وبئس او من باب التعجب فمن قال
هو من باب نعم وبئس اشترط فى الفاعل من لزوم
الالف واللام وغيره ما يشترط فى فاعل نعم وبئس
ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط فى فاعله
الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول
البا الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت فى باب التعجب
فى افعل به

باب التوكيد مسئلة

قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتع وابصع
وابتع تاكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم

والثاني بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا
والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم
اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على التفصل لكل
واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها
الا الاتباع فلا بد من تقديم اجمع وان قيل بان لها معاني
جازات تستعمل بانفسها انتهى

باب النداء

مسئلة اختلف في اللهم فمذهب البصريين ان الميم
عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين انها بقية
من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وينبني
على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين
لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين
يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال ابو حيان
في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين
زعموا ان الميم عوض المشددة في اخره عوض من حرف النداء
فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم
الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها امنا
بخير وهو قول سخيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم

باب اعراب الفعل

مسئلة هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفا في الاجوبة الثمانية
ان تتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه يا تينا ومتى
فاتيك تخرج وكم فاسير تسير فيه قولان قال

البصريون

البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على
الخلاف في اصل وهو ان مذهب البصريين في ذلك ان
النصب بان مضمرة وان الفا عاطفة عطفت المصدر
المقدر من ان المضارع والفعل على مصدر متوهم من الفعل
المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اتيان فيكون
منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم
على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واصحابه
ان الناصب هو الفا نفسها وليست عاطفة ولا معطوف
هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض
الجملة فلم يمتنع مسئلة اختلف هل يجوز الفصل
هنا بين السبب ومعموله بالفا ومدخولها بان يقال
ما زيد يكرم فنكرمه اخانا يراد ما زيد يكرم اخانا
فنكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين
الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الاصل السابق
فالبصريون يقولون ما بعد الفا معطوف على مصدر
متوهم من يكرمه فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله
كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في
تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف
عندهم ولا مصدر متوهم مسئلة قال ابو البقا
في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير
ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا تترتب مسئلة

وهوان معمول هذا الفعل لا يتقدم عليه ٠ وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا ايتقدم معمول هذا الفعل عليه

باب التكسير مسئلة

قال ابو حيان اختلف في تكسير حمرّش فقيل يكسر على حمارش ٠ وقال بعضهم يكسر على هنامر ٠ قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه فعلّل والميم زائدة للالحاق بجحرش وادغمت الميم في الميم فهو من باب ادغام المثلين ٠ وقال اخرون وزنه فعلّل والمدغم نونه وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحرش وصهصلق قال والاول هو الصحيح ٠ والثاني قول الاخفش وتناقض فيه كلام سيبويه

باب التصغير

مسئلة اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين ٠ احدهما وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد ٠ فيقال رويكبون ٠ وطويئرات وصويحبون ومسيفرون والاختلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسما جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد من التصغير على لفظها ٠ والثاني

وعليه

وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها انتهى اشار الى هذا البنا ابو حيان

باب الوقف مسئلة

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع ٠ فان قلنا انه يتقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول ٠ وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة

مسئلة

اختلف في اذن في الوقف على اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد قال ابن هشام في المغني وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون

مسئلة اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه ٠ تم الفن الثالث من الاشباه والنظائر النحوية في علم العربية يتلوه اول الفن الرابع كتاب الجمع والفرق في الجمع والفرق

كتاب اللمع والبرق
في الجمع والفرق

وهو الفن الرابع من
الأشباه والنظائر
في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الخلق • وجعل لكل شي مظهرين من الجمع والفرق • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اضوء من البرق **هذا** هو الفن الرابع من الاشباه والنظاير • وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان • احدهما الابواب المتشابهة المفترقة في كثير من الاحكام • والثاني المسايل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة **وسميته** اللمع والبرقة • في الجمع والفرق **القسم الاول ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة :**

قال ابن هشام في المغني الكلام اخص من الجملة لا مرادف لان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه • والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد • والمبتدا وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما • وظننته قايما • وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى • وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف

الكلام

الكلام والجملة وانصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طايفة ذهبت الى قول قلت وممن ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط قولهم ان المبدل منه في نية الطرح انما هو الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير • قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب ولا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخالف الحكم في جملتي الشرط والجزا فانها لا تفيد احدهما من غير الاخرى • وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لانه من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قايمة براسها وها هنا الجملتان لا تستغني احدهما عن الاخرى اختها بل كل واحدة منهما تفتقر الى التي تجاورها

نجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها
فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى احكام الجمل
وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذى يقتضيه كلام
النحاة تساوى الكلام والجملة فى الدلالة يعنى كلما اصدق
احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص واما
اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة
فاطلاق مجازى لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلقت الجملة
عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى
انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بها الدين بن النحاس فى التعليقة
على المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار
الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين وبسمى الهيئة
الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار
كثرة الاجزا التى يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين
الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة
باعتبار هيئته الحاصلة فى تلك الكثرة والاجزاء
الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموحدة
تسمى صورة **الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى**
عقد له ابن جنى بابا فى الخصايص قال هذا الموضع
كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره الى ان يقوده الى
افساد الصنعة وذلك كقولهم فى تفسير قولنا اهلك
والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذاك

من



من لا دربة له الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما
تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك يقولون
قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل فى الصنعة
كما انه فاعل فى المعنى وكذلك معنى قولنا سرنى قيام
هذا او قعود ذاك بانه سرنى ان قام هذا وان قعد ذاك
ربما اعتقد فى ذا وذاك انهما فى موضع رفع لانهما فاعلان
فى المعنى ولا تستصغر هذا الموضع فان العرب قد مرت
به وشمت روايحه وراعته وذلك ان الاصمعى انشد
شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان جعل قوافيه
كلها فى موضع جر الا بيتا واحدا وهو
يستمسكون من حذار الالقا
بتلعات كجذوع الصيصا
ردى ردى ورد قطاة صما
كدرية اعجبها برد الما
فطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله
كانها وقد راها الرا الذى سوغه ذاك على ما التزمه
فى جميع القوافى ما كنا على سمته من القول وذلك
انه لما كان معناه كانها فى وقت رويه الرا وعلى حال
رؤيه الرا تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان
يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكانه لذلك لم يخالف
ونظير هذا عندى قول طرفه

في جفان تعتري نادينا • وسديف حين هاج الصنبر
يريد الصِّنَّبْر فاحتاج في القافية الى تحريك البا فتطرق
الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها ببابه قولهم
هذا بكر ومررت ببكر • وكان يجب على هذا ان يضم البا
فيقول الصنبُر لان الرا مضمومة الا انه تصور معنى اضافة
الظرف الى الفعل فصار الى كانه قال حين هيج الصنبر
فلما احتاج الى حركة البا تصور معنى الجر فكسر البا وكانه
قال قد نقل الكسرة عن الرا اليها ولولا ما اوردناه من هذا
لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب ماخذا من ان تقول
انه حرف القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة
في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل لا الى الفاعل فكيف
حرفت غير المضاف اليه فيل الفعل مع الفاعل
كالجزء الواحد واقوى الجزءين منهما هو الفاعل فكان الاضافة فذ
انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى
الجر فان قلت فانت اذا اضفت المصدر الى الفاعل
جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع
فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ ذلك بعد
حصوله في موضع من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى
ان تجوز به فتتوهمه مجرورا قيل هذا الذي اردناه وتصورناه
هو موكد للمعنى الاول لانك كما تصورت في المجرور
معنى الرفع كذلك تممت حال الشبه بينهما فتصورت

في

في المرفوع معنى الجر • الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب
الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسا
في تصوره زاد تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه بان
عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك
تفعله العرب وتعتقده العلما في الامرين ليقوى تشابههما (بهما)
وتعمر ذات بينهما • ومن ذلك قولهم في قول العرب
كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه انت مع شانك
وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم من امم ان الثاني خبر عن
الاول كما انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك
خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمري ان المعنى عليه
غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف
على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال
كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان
وعليه جاء العطف بالنصب مع ان كما قال الشاعر •
اغار على معزاي لم يدر انني • •
• • • وصفراء منها عبلة الصفوان
ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون
في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت
ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يتقدم جواب الشرط
وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما
ان يكون هو الجواب فلا • ومن ذلك قولهم عليك زيد

معناه خذ زيدا او هو لعمري كذلك الا ان زيدا الآن انما هو منصوب
بنفس عليك من حيث كان اسم الفعل متعد لا لانه منصوب
بخذ فلا ترى اى فرق بين تقدير الاعراب على تفسير المعنى
• فاذا مر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك
منه ولا تسترسل عليه فان امكنك ان تكون تقدير
الاعراب على تفسير سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه
وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت
تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب
حتى لا يشذ شيء منها عليك واياك ان تسترسل فتفسد
ما تؤثر اصلاحه • الا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا
سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك
كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اى
ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتأول
ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان
معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف
حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا
فيحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن
ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف في ضربته سوط
ومعناه ضربة سوط فهذا لعمري معناه فاما طريق
اعرابه وتقديره فحذف المضاف اليه انتهى • وقال
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا لا افعل هذا بذي

تسلم

بذي تسلم قال يعقوب المعنى والله بسلامتك فهذا
تفسير المعنى • واما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك
• وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستثناء
بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن
على كل خلق ليس الخيانة والكذب اى ليس بعض
خلقه الخيانة والكذب اى ليس بعض خلقه الخيانة
والكذب هذا التقدير الذي تقتضيه الاعراب والتقدير
المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب **فائدة**
قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لم صار
المتعجب من وصفه على طريقه ما افعله مفعولا وعلى
طريقه افعل به فاعلا مع ان المعنى عندكم واحد وانما
الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى فالجواب
ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى
متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد
قائم في اللغة التميمية

الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي

قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الف المقصور لان
الالف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها
يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج
الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لا يمكن لا ان الكلمة غير
معربة بل للنبو في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما

من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها
لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها
معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جمعا في موضع
كلمة معربة وكذلك يا المنقوص لا يظهر فيها الرفع
والجر لثقل الضمة والكسرة على اليا المكسور ما قبلها
فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة • وقال ابن النحاس
في التعليقة الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المقدر
انا اذا قلنا قام هولاء ان هولاء في موضع لا نعني به ان الرفع
مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها
لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما نعني به ان هذه
الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة
بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني
به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع
الالف من الحركة واستثقال الضمة والكسرة في يا القاضي
لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن الصايغ في تذكرته
الفرق بين اعلى واحمر من جهة اشيا جمع اعلى بالواو
والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتانيثه على فعلى
ولزومه احد الثلاثة ال او الاضافة او من وقال
المهلبي • • • • •

الفرق في الاعلى والاحمر قد اتى • •
في جهة في الجمع والتكسير • • •

ودخول

ودخول من وخلاف تانيثيهما • • •
ولزوم تعريف بلا تنكير • • •

قال في الشرح وهذه الاشيا جارية في الاعلى وبابه
كالافضل والارذل وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر

ذكر ما افترق فيه ضمير الشان وساير الضماير

قال في البسيط ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة
اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير
الغايب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او
تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه
بخلاف غيره من الضماير وسر هذه الاوجه انه يوضحه
والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره
عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وانه
لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الضماير
اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير يعود اليه وانه
لا يفسر الا بجملة وغيره من الضماير يفسر بالمفرد
وان الجملة بعدها لها محل من الاعراب والجمل المفسرات
لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر
مقامه وغيره من الضماير يجوز اقامة الظاهر مقامه
وانه لا يكون الا الغايب دون المتكلم والمخاطب لوجهين
احدهما ان المقصود بوصفه الابهام والغايب هو
المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني

انه في المعنى عبارة عن الغايب لانه عبارة عن الجملة
التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم
• وقال ابن هشام في المغني هذا الضمير مخالف
للقياس من خمسة اوجه • احدها عوده على ما بعده
لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة ان تتقدم هي ولا شي
منها عليه • والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه
في هذا ضمير • والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يوكد
ولا يعطف عليه ولا يبدل منه • الرابع انه لا يعمل فيه
الا الابتدا او احد نواسخه • الخامس انه ملازم
للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين
او باحاديث **ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد
والبدل** قال ابن يعيش ربما التبس الفصل
بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد
ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يوكد به الا المضمر والفصل
ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك
كان زيد هو القايم فصل لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر
وقولك كنت انت القايم يحتملها • ومن الفرق
بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على
اسميته وتحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس
كذلك اذا كان فصلا • واما الفرق بينه وبين
البدل فان البدل تابع للمبدل في اعرابه كالتاكيد الا ان

الفرق

الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اثبت
بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد
فاذا اكدت او فصلت لم يكن الا بضمير المرفوع ومن
الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد
تدخل على الفصل ولا تدخل على التاكيد والبدل لان
اللام تفصل بين التاكيد والموكد والبدل والمبدل
منه وهما من تمام الاول في البيان **ذكر ما افترق
فيه ضمير الفصل وساير الضماير**
قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب
وبذلك يفارق ساير الضماير ونظيره على هذا القول
اسما الافعال **ذكر الفرق بين علم الشخص واسم الجنس**
قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق
علميته اربعة اقوال احدها لابن سعيد وبه قال
ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره
بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم
فانه اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته ويصير وضعها
على اشخاص الجنس كوضع زيد علما على اشخاصها
ولذلك يقال ثعالة يفر من اسامة اي اشخاص
هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تعيين
الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام
الشخصية يحتاج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ

علما على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد قال
ابن يعيش تعريفها لفظي وهي في المعنى نكرات لانه اللفظ
وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يخص
شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم • والقول
الثاني لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة
في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن نحو كلت
الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم
المعهود الوجودي • واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة
المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا
بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود
لوجود الحقيقة المقصودة ويكون التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع لانه لا يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار
الوجود المتعدد • فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة
للوجود فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على
غير ما وضع له قلنا وان جعلت المغايرة بذلك بين
الحقايق الا انه بمنزلة التواطي الواقع على حقايق
مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه
حقايق المتواطي المختلفة فكذلك ههنا يشترك
الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجودي مغايرا
للذهني والفرق بين اسد واسامة ان اسد اموضوع
لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه

من

من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه
على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا
لا مقصودا بالوضع • والقول الثالث انه لما لم يتعلق
بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاه العرب اذا وقع
طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما
يشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه
فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه
ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصوران هذا
الموجود هو المسمى اولا او غيره فصارت مشخصات
كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث يكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص
المسمين به وعلى هذا اذا اطلق على الواحد فقد اطلق
على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت
الوضع الاول لا لاطلاق واضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية
وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصوران الثاني
والثالث هو الاول او غيره • والقول الرابع قلت ان
لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين
الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا
يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس
وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق
على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر

المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالى ويلزم من اخراجه
الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا
بالوضع بخلاف اسد فان تعدده مقصود بالوضع •
واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس
بامور • احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجواز
في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس
لدخول اللام عليهما ولم يات ابن عرس اسم جنس لامتناع
ابن العرس • والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية
الثالث نصب الحال عنهما عن الاغلب • الرابع نص
اهل اللغة على ذلك • واما الاضافة فلا دليل فيها
لان الاعلام جات مضافة كابن عرس وابن مقرض
واسم الجنس جا مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى
كلام صاحب البسيط **فائدة** قال صاحب البسيط
الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك
الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع
الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف
فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان
واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما
المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ
الواحد فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك
النكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترق

الاشتراكان

الاشتراكان **فائدة** قال الزملكاني في شرح المفصل
الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان ان
معنى الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان
المشتركان في الحقيقة قال فخر خوارزم ولذلك
لو سميت امراة بزيد وجمعت بينها وبين شخص
يسمى بزيد لقلت في التسمية الزيدان لاشتراكهما
في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام
دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف
من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر
فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة
ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل
مع انه قد يعرف اعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف
اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك **فائدة**
قال ابن يعيش الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على
لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه • منها
ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو
التي بمعنى صاحب • ومنها ان ذو في مذهب طي لا يوصف
بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة
والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان
اضفتها الى معرفة وصارت معرفة وصفت بها
المعرفة • وليست التي بمعنى الذي كذلك لانها

معرفة بالصلة على حدّ تعريف من وماه ومنها ان
التى فى لغة طى لايجوز فيها ذى ولا ذا ولا يكون الا بالواو
وليس كذلك التى بمعنى صاحب **فائدة** قال الاندلسى
فى شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمى والموصول
الحرفى ان الذى توصل بما هو خبر وان توصل بالخبر والامر
وغير ذلك لان المقصود المصدر والمصدر يسوغ من
جميع ذلك **ذكر ما افترق فيه باب كان**
وباب ان افترقا فى انه يجوز فى باب كان تقديم الخبر
على الاسم وعلى كان نحو كان قايما زيد وقايما كان
زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان
يكون ظرفا او مجرورا **ذكر ما افترق فيه باب كان**
وسائر الافعال قال ابو الحسين بن ابى الربيع
فى شرح الايضاح كان واخواتها مخالفة لاصول الافعال
فى اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت
نفى المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت لم يبق
كلام الثانى ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها
لم تدخل عليه وغيرها من الافعال يؤكد بالمصادر لانها
تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا الثالث ان الافعال
التى ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له
لا تقول كين قائم لان قايما خبر عن المسند فاذا ازال
المسند ازال الخبر واذا وجد المسند اوجد الخبر الرابع
ان

ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا
تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر للمبتدا
وقال ابن الدهان فى الغرة فى الفرق بين هذه الافعال
والافعال الحقيقية ان الفاعل فى تلك غير المفعول
نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها هو منصوبها
فائدة قال ابن النحاس فى التعليقة ما دام
يخالف باقى اخواتها من وجه ويوافقها من وجه اما
وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية فى موضع نصب
على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما ويحتاج
الى شيء اخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما
اى مدة دوام اقامتك وما فى باقى اخواتها حرف نفى
واما وجه الموافقة فهو ان معناهن جميعهن الثبات
والدوام **فائدة** قال الاعلم فى نكتة الفرق بين كان
وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم
ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غنى فى وقت اخبارك
غير منقطع غناه نقله ابن الصايغ فى تذكرته **فائدة**
قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة
ان التامة بمعنى حدث ووجد الشى والناقصة
بمعنى وجد موصوفية الشى بالشى فى الزمن الماضى
وقال ابن القواس فى شرح الفية ابن معطى ان
التامة يخبر بها عن ذات اما منقص حدوثها

او متوقع والناقصة يخبر بها عن انقضا الصفة الجارية من الذات او عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتوكد بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له ويتعلق بها الجار • والناقصة بخلاف ذلك كله انتهى • وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر بن الامام ابي الحسن بن الباذش قال ابو القاسم الشنتريني فيما نقلت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها الامر والشان هي الناقصة نفسها فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التي على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر والشان لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتي على معنى الامر والشان لا ينعت اسمها ولا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا • والتي على معنى الامر والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عايد يرجع الى الاول والناقصة ليست كذلك لا بد من عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة • فقد ثبت بهذا كله ان كان التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة قال ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان

هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب يدل على ذلك ان الامر يكون مبتدا ومضمرا في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشيا وما ثبت انه خبر المبتدا او لما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى

ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس

قال الحلبي متشابهة بينهما ولا من ثلاثة اوجه دخولهما على المبتدا والخبر وكونهما للنفي وكون المنفي نفي حاله ثم خالفت ما ليس في عشرة اوجه يبطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله • واذا عطفت عليها سببي نحو ما زيد راكبا ولا سايرا اخوه جاز في سايرا الرفع والنصب او اجنبي لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سايرا ولا ذاهب عمرو • ولا تتحمل الضمير فلا يقال زيد ما قايما كما يقال زيد ليس قايما • ولا تفسر فعلا لان الافعال يفسر بعضها بعضا • واذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور • نحو ما بقائم زيد لحسنه في ليس • قال فجميع ما جاز في ما يجوز في ليس ولا يجوز في ما جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشي اذا شابه الشي فلا يكاد يشبهه

من جميع وجوهه وقال نظما

تفهم فان الفرق فيجا بين ما

وليس لمشر بيّنت لاولى الفهم

زيادة ان من بعدها مبطل لها

والا واخبار تقدمن للعلم

ومعمولها يجرى كذاك تقدما

ومسئلة فى العطف تشهد بالحكم

ويمتنع الاضمار فى ذا انها ولا

تفسر فعلا للزكى ولا الفدم

وان كان بعد الاسم فعل فحمل

تضمنه للفعل اولى من الاسم

ولا يعمل الماضى اذ ما خبر لها

ولا الباقى تقدم به حمدان قسمى

ذكر ما افترقت فيه ما وليس

قال ابن هشام فى المغنى لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثانى ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاجى لم يظفر به فادعى انها انما تعمل فى الاسم خاصة وان خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل الا فى النكرات

ذكر ما افترقت فيه اخوات ان

قال ابن هشام فى تذكرته لأنّ وأنّ ولكنّ احكام

خمسة

خمسة هى فيها فوقهن دون ساير اخواتها احدها العطف على الموضع والثانى دخول الفا فى الخبر لتضمن معنى الشرط والثالث عدم جواز عملها فى حال ظرف ومجرور بخلاف اخواتها الثلاثة الرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا اقترنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز فى ليت سماعا وقد كان ولعل قياسا عليها لاشتراكهن فى ازالة معنى الابتدا والحق خلاف قولهما لانه انما جاز فى ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها الخامس دخول اللام فى الخبر لكنه فى ان المكسورة باطراد وفيها بندور هذا هو الانصاف وانه لا تاويل فيه ولكننى من حبها لعميد ولا فى قراءة بعضهم الا انهم ليأكلون الطعام كل ذلك لبقاء معنى الابتدا معهن انتهى

ذكر ما افترق فيه ان الشديدة المفتوحة وان الخفيفة

قال ابن هشام فى المغنى شركوا بينهما فى جواز حذف الجار وسدهما مسد جزى الاسناد فى باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما فى باب عسى وخصوا الشديدة بذلك فى باب لو تقول عسى ان يقوم ويمتنع عسى انك قايم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم وفى شرح المفصل للاندلسى ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة

في الاسما من اربعة اوجه • احدها ان لفظها قريب من لفظها
واذا خففت صارت مثلها في اللفظ • الثاني انها قد عملت وما
فيه مصدر ان مثل الثقيلة • والثالث ان لها ولما عملت
فيهما موضعا من الاعراب كالثقيلة • والرابع ان كل
واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى • وقال ابن النحاس
في التعليقة ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح
للماضي والمستقبل **ذكر ما افترق فيه لا وان**
قال ابن هشام تخالف لا إن من سبعة اوجه • احدها
انها لا تعمل الا في النكرات • الثاني ان اسمها اذا لم يكن
عاملا يبنى • الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها
نحو لا رجل قايم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا
قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف
في ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا • الرابع ان خبرها
لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا • الخامس
انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده
فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها
ولا رجل وامراة فيها • السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت
• السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم **ذكر الفرق
بين الالغا والتعليق** قال ابن اياز معنى التعليق
في باب ظن ان يتصدر على الاسمين حرف يكون حاجبا
للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما

وهذا

وهذا حكم بين حكم الالغا وهو ابطال العمل بالكلية وبين
حكم كمال العمل فسمى ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة
وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة • قال ابن الخشاب
ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى
واستعارته له كل الاجادة • وقال ابن يعيش في شرح
المفصل التعليق ضرب من الالغا لانه ابطال عمل
العامل لفظا لا محلا والالغا ابطال عمله بالكلية فكل
تعليق الغا وليس كل الغا تعليقا • قال ابن النحاس
في ادعائه بين التعليق والالغا عموما وخصوصا نظر
فانه لا عموم وخصوص بينهما • ونازع ابن هشام
قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغا الا بشرط التوسط
او التاخير وان لا يتعدى الى مصدره وان يكون
قلبيا قال فاما التعليق فيكون في هذه الافعال
وفي اشباهها انتهى **ذكر الفرق بين حذف
المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا**
قال ابن هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف
المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه
بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول
العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي
تكن منه خيلة والتحقيق انه يقال انه تارة يتعلق

الفرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له • ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم • اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحيا والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب • وذروا الاسراف • واذا حصلت منك روية هنالك • وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا • وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى • وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما شي حميت بمستباح.

ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم

قال ابن اياز لا يجوز في باب اعلم الالغا ولا التعليق كما صرح به الوراق في علله لانك لو قلت اعلمت لزيد عمرو

قايم

قايم لم ينعقد من الكلام مبتدا وخبر وكان غير مفيد لان قولك عمرو قايم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا الحكم في الالغا ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف

ذكر ما افترق فيه المفاعيل

قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سوا كان يتعدى الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين • الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بها الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ض ر ب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم المعنى الصادر

عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو
صادر عن المسبح لا لفظ ت س ب ح بل المعنى المعبر عنه
بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى ●
وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين
مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري
عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى
وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من
الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه ● وقد يقولون
مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا
احدهما للفعل والاخر للالة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهور
والطَّهور والأُكل والأَكل فالطُّهور المصدر والطَّهور
اسم ما يتطهر به والأُكل المصدر والأَكل ما يوكل انتهى

ذكر الفرق بين عند ولدن ولدى

قال ابن هشام مفترقن من ستة اوجه ● لا يكون عند
ولدن الا اذا كان المحل ابتداء غاية نحو اتيناه رحمة من
عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف لدى ● ولا يكون لدن
فضلة بخلافهما ● وجر لدن بمن اكثر من نصبها ● وجر
عند كثير وجر لدى ممتنع ● وهي مبنية وهما معربان
وهي قد تضاف للجملة كقوله ● لدن شبت حتى شاب
سود الذوائب ● وقد لا تضاف اصلا فانهم حكوا في
غدوة الواقعة الجر بالاضافة والنصب على التمييز

والرفع

والرفع باضمار كان تامة ● ثم انه عند امكن من لدى من
وجهين ● احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني
نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري
في اماليه ومبرمان في حواشيه ● والثاني انك تقول
عندي مال وان كان غايبا ولا تقول لدي مال الا اذا
كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن
الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند
وقول غيره اولى انتهى

ذكر ما افترقت فيه اذ واذا وحيث

قال ابن هشام في تذكرته اعلم
ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن في امور
فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها
وكونها للجمل والبنا ولزومه وانها المعنى وقد خرج عنه
فهذه ثمانية قد قبلته ● ويشترك اذ واذا في انهما
للزمان ولا يكونان للمكان وانهما يكفان بما عن الاضافة
مفيدين معنى الشرط جازمين قياسا مطردا ● وانهما
يضافان للجملة الفعلية ● والفرق ان اذا بافادتها
معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل الفعلية
● والفرق حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب
كونها للمكان انتهى

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمري ❁
فرق ما بين قولهم وسط الشيء ❁ ووسط تحريكا وتسكينا

موضع صالح لبين فسكن ٭ ولغي حركا نراه مبينا
فجلسنا وسط الجماعة اذ هم ٭ وسط الدار كلهم جالسينا
قال الفارسي في القصريات اذا قلت حفرت وسط
الدار بيرا بالسكون فوسط ظرف وبيرا مفعول به واذا
قلت حفرت وسط الدار بيرا بالتحريك فوسط مفعول
به وبيرا حال **ذكر الفرق بين واو المفعول معه
وواو العطف** قال ابن يعيش فان قيل نحن
متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا
في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم باب
المفعول معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو
وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل
وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة
فاذا عطفت بالواو شيا على شي دخل في معناه ولا توجب
بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك
قام زيد وعمرو فليس احدهما ملابسا للاخر ولا مصاحبا
له ٭ واذا قلت ما صنعت واباك فانما تريد ما صنعت
مع ابيك ٭ واذا قلت استوى الما والخشبة ومازلت اسير
والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ٭ وقال الابذي
الفرق بين واو المفعول معه واو العطف انك اذا
قلت قام زيد وعمرو ليس احدهما ملابسا للاخر
ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حالة

واذا

واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما
تريد ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعلك به
وما انت مع الفخر في افتخارك وتعلقك به **باب
الاستثنا** قال ابن يعيش الفرق بين البدل
والنصب في قولك ما قام احد الا زيدا انك اذا نصبت
جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة
فتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد
الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما
ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع
للمعتمد في نحو زيد في الدار قايم وقايما انتهى **فصل**
قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها
اذا كانت استثنا انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم
الذي وصفته بها شيا ولم تنفه عنه لانها مذكورة
على سبيل التعريف فاذا قلت جاني غير زيد فقد
وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن
زيد المجي وانما هو بمنزلة قولك جاني رجل ليس بزيد
واما اذا كانت استثنا فانه اذا كان قبلها ايجاب
فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها
محمولة على الا فكان حكمها حكمها **ذكر ما افترقت فيه الا وغيرها**
قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقت الا
وغير في ثلاثة اشيا ٭ احدها ان غيرا يوصف بها حيث

لا يتصور الاستثنا والا ليست كذلك فتقول عندى
درهم غير جيد ولو قلت عندى درهم الا جيد لم يجز
• الثانى ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز
حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام
القوم الا زيد ولو قلت قام القوم الا زيد لم يجز بخلاف
غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسببه
ذلك ان الا حرف لم تتمكن فى الوصفية فلا تكون صفة
الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل فى التاكيد الا تابعا •
الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان
اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى

ذكر ما افترقت فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام فى المغنى اعلم انهما اجتمعا فى خمسة
امور وافترقا فى سبعة • فاوجه الاتفاق انهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام •
واما اوجه الافتراق • فاحدها ان الحال يكون جملة
وظرفا • وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما
والثانى ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش
فى الارض مرحا • لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى بخلاف
التمييز • والثالث ان الحال مبينة للهيات والتمييز
مبين للذوات • والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز

الخامس

الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا
متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز
على الصحيح • السادس ان حق الحال الاشتقاق
وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان • السابع ان
الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك
انتهى قلت وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ار
من عدها

ذكر الفرق بين الحال والمفعول

قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها
تجئ بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله
وان فى الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول
ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله
وتفارقه فى انها هى الفاعل فى المعنى وليست غيره
فالراكب فى جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك
بل لا يكون الا غير الفاعل او فى حكمه نحو ضرب زيد عمرا
ولذلك امتنع ضربتنى وضربتك لاتحاد الفاعل
والمفعول فاما قولهم ضربت نفسى فالنفس فى حكم
الاجنبى ولذلك يخاطبها فتقول يا نفس اقلعى
مخاطبة الاجنبى ويعمل فيها الفعل اللازم وليس
المفعول كذلك ولا تكون الا نكرة والمفعول يكون
نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا
ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفى كما يقدر الظرف بفى

فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان
جاء زيد اليوم تقديره في اليوم ويخص الشبه بظرف
الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى
كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره • وقال
الزمخشري في المفصل • يجوز اخلاء الجملة الحالية المقترنة
بالواو عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف
لانعقاد الشبه بينها وبينه • وقال ابن النحاس في
التعليقة الحال تشبه الظرف في انها مقدرة بفي
وتفارقه في انه تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على
حال مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد قائما اي في حال
قيامه • وقال السخاوي في شرح المفصل الحال تشبه
المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر
• اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة على
كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب
وعلى حال ولان كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء
بعد استقلال الفعل بالفاعل • واما شبهها بالظرف
فمن قبل انها مفعول فيها وانها تنتقل كما تنتقل الزمان
وانقضائها ويحسن فيها دخول في • واما شبهها
بالصفة فان الصفة اصل الحال في الغالب الا اسم
فاعل ومفعول واسما الفاعل والمفعول انما كانتا
ليوصف بها الا انها تكون مفعولا فيها • واما شبهها

بالتمييز

بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة
التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع • واما شبهها
بالخبر فانها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر والتنكير
فيه هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها
يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعانى والمفعول
به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا
وغير مشتق • والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة
الفاعل او المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف
الظرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا ومتقدما واما
الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها
• وقال ابن الشجري في اماليه الحال تفارق المفعول
به من اربعة اوجه • الاول لزومها التنكير والمفعول
يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال في الاغلب هي
ذو الحال وليس المفعول هو الفاعل • والثالث ان
الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول
لا يعمل فيه المعنى • والرابع ان المفعول يبنى له الفعل
فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية
وغيرها منها امور • احدها ان المعترضة تكون غير
خبرية كالامرية والدعائية والقسمية والتنزيهية

الثانى انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط ● الثالث انه يجوز اقترانها بالفا ● الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت **ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من** قال الاندلسى فى شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه ● احدها ان الثانى غير الاول فى الاضافة التى بمعنى اللام سواء وافقه فى اسمه اولم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحد فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ ● واما التى بمعنى من فالاول فيها بعض الثانى ● الثانى ان التى بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثانى والتى بمعنى من يصح ذلك فيها ● الثالث ان التى بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثانى خبرا عن الاول والتى بمعنى من يصح فيها ذلك ● قال ابن برهان اذا صح ان يكون الثانى خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من فان امتنع فهو بمعنى اللام ● الرابع ان التى بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح فى التى بمعنى من **ذكر الفرق بين حتى الجارة والى** قال السخاوى فى تنوير الدياجى حتى اذا كانت جارة وافقت الى فى انها غاية وخالفتها فى ثلاثة اشياء ● احدها انها لا تدخل على المضمر

فلا

فلا يقال حتاه كما يقال اليه ● والثانى ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك فى الى ● والثالث ان الى تقع خبرا للمبتدا كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا تكون كذلك ● وقال ابن الخواص فى شرح الفية ابن معط حتى وان شاركت الى فى الغاية تخالفها فى اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان يكون اخر جزء مما قبلها او ملاقى الاخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها الى ثلثها ● والثانى ان ما بعد حتى لا يكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك فى الى تقول ذهب الناس الى السوق ● والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها خبرا للمبتدا بخلاف الى ● والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى **ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل** قال ابن السراج فى الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل فى المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول فى المعنى ولا يجوز هذا فى اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ● وقال المهلبى ● الفرق بينهما من ستة اوجه ● ان اسم الفاعل يتحمل الضمير

بخلاف المصدر • وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط • وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر • وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قايم بنفسه لا يعمل بشبه شي لانه الاصل • وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة • والسادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة وقال نظما •

ننافي بمصدر الافعال واسم • لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده الف ولام • وتقديم لمعمول بنكس
وتحدوها الاضافة ثم وزن • وازمنة بخلف غير حدس

وقال ابن الشجري في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل من المصدر نحو واطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يبن للفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف المفعول يحذف الفاعل لان بنيته

المصدر

المصدر لها سواء

ذكر ما افترق فيه المصدر وان وان وصلتها

افترقا في امور • احدها والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة اذا لم يشارك المصدر • المعلل في الفاعل والزمان معا فلا بد من حرف التعليل نحو جيتك لرغبتك في او جيتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان المصدر ان وصلتها او ان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال جيتك ان رغبت في وجيتك الساعة ان وعدتك امس وكذا لكي رغبت في لان ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغنا عن حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى يشير بقوله وغيره الى قوله في الالفية في باب التعدي واللزوم •• :

واحذف مع ان وان يطرد • مع امن لبس كعجبت ان يدوا

فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر وجوبا وحذفه مع ان او ان وصلتها الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى ان ومعمولها قال لان ان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنسبة في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فان تثبت غيره محال • قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم مخافة ان تفعل ويقال اجي بعد ان تقوم

وقبل ان تخرج • الرابع قال ابن يعيش قالوا في التحذير
اياي وان حذف احدكم الارنب يعني يرميه بسيف
او نحوه فان في موضع نصب كانه قال اياي وحذف احدكم
الارنب ولو حذفت الواو لجاز مع ان فيقال اياي وان
حذف احدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو
ولا من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل
وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف
ما لم يجز في المصدر الصريح • الخامس قال ابو حيان
في اعرابه نصوا على ان ان المصدرية لا ينعت المصدر
المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني
ان قمت السريع يريد قيامك السريع ولا عجبت من
ان تخرج السريع اي من خروجك السريع قال وحكم
باقي الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم
وصف المصدر المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي
بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس
لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت
به العرب وقال ابن هشام في المغني اعلم انهم حكموا
لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه
لا يوصف كما ان الضمير كذلك • السادس والسابع
والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطى المصدر
حكم ان وان وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما

مسد

مسد جزئي الاسناد في باب ظن وعسى ولا في النيابة
عن ظرف الزمان تقول عجبت ان يقوم او انك قائم
ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان يقوم
ولا يجوز عسى قيامك وتقول جئتك صلاة العصر
ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر قاله ابن جني والزمخشري
• وقال ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع ان وان
كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبت اخاك تريد
في لقائك اذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما
ولا طول هنا • وقال ابن القواس يجوز في باب التحذير
مع ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما
لا يجوز في غيرها مصدرا كان او غيره • التاسع قال
ابن يعيش في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم وقول
الشاعر
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • بنيت مثل
وغير على الفتح لاضافتهما الى غير متمكن فان قيل
والفعل في تاويل المصدر وكذلك ان المشددة مع
ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير قد
اضيفا الى متمكن فلم وجب البنا قيل كون ان مع
الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير
ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفت
الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيا معها لان الاضافة

بانها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنى
الكسم • اما شر يقال خرجت ضربت زيدا ضربا ولا يقال
ضربت زيدا ان ضربته على ايقاع ان والفعل موقع الفعل
موقع المصدر واجازه الاخفش وحجة الجمهور ان ان
تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر
المبهم وعلله بعضهم بان ان تفعل تعطي محاولة الفعل
ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها
ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز
الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت
ويقول هو في تقدير المصدر الحادي عشر قد ينوب المصدر
عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب
ناقة ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو ان والفعل
نحو ترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي خلافا للزمخشري
• الثاني عشر قال ابن مجاشع في كتابه معاني الحروف
الفرق بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج ان الاول
مصدر غير موقت والثاني مصدر موقت لانه يبين فيه
الوقت • وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين
ذكر ان مع الفعل بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر
من وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر
بمنزلة المجمل لانه يحتمل الفعل الذي تنسب الى فاعله
والفعل الذي فعل والفعل الذي تفعله واذا ذكرت ان

مع

مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك
مثال ذلك اعجبني ضرب زيد وان ضرب زيد وان
ضُرب زيد وان تضرب وان يُضرب زيد والاخر ان ذكر
المصدر لا يدل على زمان بعينه وذكر ان مع الفعل
يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما
ياتي • وفرق ثالث وهو ان ان وصلتها له شبه بالمضمر
في انه لا يوصف ولذلك اختار الجرمي في البر من قوله
تعالى ليس البر ان تولوا النصب لانه اذا اجتمع مضمر
ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب
في الاختصاص انتهى • وفي تذكرة ابن مكتوم عن
تعاليق ابن جني من قال فانما هي اقبال وادبار لم يقل
فانما هي ان تقبل وان تدبر وان كان هذا المعنى المصدر
وذلك لان قوله اقبال مصدر دال على الازمنة
الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقولك
ان تقبل خاص لان ان تخصص الاستقبال فلما
كانوا توسعوا في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا في
هذا الثاني وان كان معناه المصدر للمخالفة التي
بينهما انتهى **ذكر ما افترق فيه المصدر
واسم الفاعل** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت
من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل
في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل

وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة
وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد والعمل
غير مفرد الا في نحو اعهد عرقوب اخاه وتركته بملاس
البغر اولادها

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل
ويفارقه بستة اشيا • احدها لا يعمل عند البصريين
الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا • الثاني
اشتراط اعتماده عند البصريين • الثالث انه اذا جرى
على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل
الرابع انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك
في فعله نحو فعال لما يريد وقال الشاعر •

ونحن التاركون لما سخطنا ••• ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات
بخلاف الفعل مع فاعله ولذلك يعرب بخلاف الفعل
مع فاعله عند التسمية به • السادس ان الالف والواو
في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على التثنية
والجمع • وهما في ضربا ويضربون اسمان يدلان على الفاعل
المثنى والمجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف
واليا والواو اللاحقة لاسم المفعول ولاسم الفاعل
حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل منها

ضمير

ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضماير دالة على
الفاعل والمثنى والمجموع والفاعل المخاطبة عند
سيبويه • وانما حكمنا بانها حروف وليست بضماير
لتغييرها بدخول العامل والضماير في الفعل لا تتغير
بدخوله وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية
ولا جمع لثلاثة اوجه • احدها انحطاط رتبتها عن رتبة
الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير
التثنية والجمع • والثاني انه لو برز لكان بصورة
الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل وحينئذ
فيودي الى اجتماع الفين في التثنية احدهما ضمير
والثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع
احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع
بينهما لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما واذا
كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة
من الحذف لان الموجود علامة التثنية والجمع
وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لا يتغير والثالث
ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية
استغنى عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية
والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع
فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه
وذكر الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم

الفاعل اذا ثنى او جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه
لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب فى الفعل بل
يتصل بها الضمير وقال المهلبى
مراتب ست لم تكن لاسم فاعل
تنزل عنها واستبد بها الفعل
وعمل اذا لم يعتمد فى محله
ولابد من ابراز مضمره يتلو
وان كان معناه المضى فمبطل
وتسقط نوناه اذا مضمر يجلو
وتقديره فردا وحملك واوه
واختالها فى الجمع حرفا به يقلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدى كقايم وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدى كذلك اسم المفعول ذكره فى البسيط قال فان عدى اللازم بحرف جر او ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به ومن ذلك قال ابن مالك فى شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد

وزيد يكسو العبد ثوبا وقال الاندلسى فى شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل المراد به المضى وبين اسم المفعول المراد به الحال او الاستقبال من وجوه احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذى والثانى يعمل مطلقا ثانيها ان الاول يتعرف بالاضافة بخلاف الثانى ثالثها ان الاول اذا ثنى او جمع لا يجوز فيه الا حذف النون والجر والثانى يجوز فيه وجهان هذا وثبات النون والنصب

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن الخواس فى شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فاربعة التذكير والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فتسعة احدها انها لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة فى الحال سواء كانت موجودة قبله او بعده فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل ويستعمل فى الازمنة الثلاثة ويعمل منها فى الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن نحو هو الذى تنبناه

الحسن مطلقا وحاسن الذى ثبت له الآن او غدا وفى
التنزيل وضايق به صدرك فعدل عن ضيق الى
ضايق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت فى الحال
لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من
الماضى لكونه قد ثبت وحينئذ فيلزم ان لا تعمل
لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضى وهو لا يعمل لانا
نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت
وتعلقها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال
مطلقا وهو ممنوع بل بمعنى الحال موجود فيها فانك اذا
قلت مررت برجل حسن دل على ان الصفة موجودة
لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدمت
• الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم • السادس
انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود فى معمولها
الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود السابع
انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال
زيد كثير المال والعبيد بالنصب للعبيد كما يقال زيد
ضارب عمرو وبكرا الا انه انما يعطف على الموضع بالنصب
اذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى وليس معمولها
كذلك بل هو مرفوع فى المعنى لان الاصل فى كثير المال
كثير ماله وذكر ابن السراج فى الاصول فرقا ثامنا وهو
ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان

نقول

تقول عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز فى الصفة
المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة غير حقيقية
نحو الحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة
لليد والمعنى حسن وجهه • وزاد ابن هشام فى
المعنى فروقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا
للمضارع فى حركاته وسكناته وهى تكون مجارية له
كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض
وغير مجارية له وهو الغالب • والثانى انه لا يخالف
فعله فى العمل وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها
• والثالث انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل
واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه
ويقبح مررت بحسن وجهه • والرابع انه يفصل مرفوعه
ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار ابوه عمروا ويمتنع عند
الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت او نصبت
• والخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة
• والسادس انه يجوز حذفه وابقا معموله وهى
لا تعمل محذوفة • وقال الاندلسى فى شرح المفصل
الامور التى عارضت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل
ستة الاشتقاق واتحاد المعنى والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث • واما الفرق بينها وبين

اسم الفاعل من وجوه • احدها ان هذه الصفات لا توجد
الا حالا واسم الفاعل لا يصلح للازمنة الثلاثة • ثانيها
انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها اعنى الاسم
الذى تجرى عليه اعرابا • ثالثها لا يتقدم معمولها عليها
رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا • خامسها
ان الالف واللام متى كانت فيها وفى معمولها كان الاصل
الجر • سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا • سابعها
انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان او الف ولام • ثامنها
انها يقبح ان يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها الى
مضمر • تاسعها انها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد
يكون وقد لا يكون • عاشرها انها لا توافق الفعل عدة وحركة
وسكونا • قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذى
اخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها
له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك ان
الفاعل فى زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل فى
المعنى فى زيد حسن الوجه هو المنتصب فان قيل
ما العلة فى حمل حسن الوجه على ضارب قلنا لانهما
صفتان • قال الاندلسى هذا الذى ذكر فرق ايضا
وهو ان المنصوب بها فاعل فى المعنى وذلك انك اذا
قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب
من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجه فلا يجيز ان الاول

فعل

فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل فى الحقيقة
اذ الاصل زيد حسن وجهه • ويشترط فيها الاعتماد
كما اشترط فى اسم الفاعل **ذكر ما افترق فيه افعل فى
التعجب وافعل التفضيل** قال صاحب البسيط التعجب
والتفضيل يشتركان فى اللفظ والمعنى • اما اللفظ
فلتركيبهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى
فلان ما اعلم زيدا او زيد اعلم من عمرو يشتركان فى
زيادة العلم • ويفترقان فى ان افعل فى التعجب ينصب
المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب
المفعول به على اشهر القولين والثانى انه ينصبه
للسماع والقياس اما السماع فقوله

اكرّ واحمى للحقيقة منهم ⁘ واضرب منا بالسيوف القوانسا

واما القياس فانه اسم ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل
عمل اصله قياسا على سائر الاسماء العاملة •
والجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل دل
عليه اضرب اى تضرب القوانسا • وعن القياس انه
مرفوع بالفارق من وجهين • احدهما ان الاسماء العاملة
لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى الفعل الذى بمعناها
• وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه فى الزيادة حتى
يعمل نظرا الى فعله والثانى ان اصل العمل للفعل ثم لما قوى بـ

مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه
بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي
الصفة المشبهة وافعل التفضيل اذا صحبته من امتنعت
منه هذه الاحكام فبعد لذلك من شبه الفعل فلذلك
لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس
في المبالغة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا
مع كونها للمبالغة في المدح يتضمن تقريب الممدوح من
القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من
القلب وليس في نعم وبئس تعرض لشئ من ذلك •
قال ومما افترقا فيه انه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل
الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد
وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه اخرون
منهم الفارسي والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن
عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز
وافاد التمييز معنى زايدا جاز الجمع بينهما والا لم يجز
• قال وانما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجر في حبذا
لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة
مبهم فله مرتبة من مرتبتي فاعل نعم وهما المظهر
والمضمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم
المظهر

المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام المضمر في نعم
فيلزم تمييزه بل لما كان ابهام فارق به الفاعل الظاهر
في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا
• ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم
التمييز في حبذا ظاهرا ومقدرا ولم يجزه مع المضمر
في نعم انتهى

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من خمسة
اوجه • احدها انه لا يبح حذف المؤكد ويبح حذف الموصوف
وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو
بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد واما الصفة
ففيها معنى زايد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز
حذفه وبقاؤها لافادتها المعنى الزايد على الموصوف
لانها بمنزلة المستقبل بالنظر الى المعنى الزايد • والوجه
الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض
والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض
وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ الصفات
متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز
في التاكيد لاتحاد معانيه • الوجه الثالث ان الفاظ
التاكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات
يجوز قطعها عن اعرابه • وسره ان القطع انما يكون لمعنى
مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها

واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز
قطعه • والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضماير دون
الصفات وسر ان التوكيد يقوي المعنى في نفس السامع
بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في نهاية
الايضاح فلذلك احتيج اليه • واما الصفة فان المقصود
منها ايضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الايضاح فلا يحتاج
الى ايضاح لانه ان كان لمتكلم او مخاطب فقرينة التكلم
والخطاب توضحهما وان كان لغايب فالقرينة الظاهرة
توضحه فلا تحتاج الى ايضاح • والوجه الخامس ان النكرات
تؤكد بتقرير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف وسره
ان معاني الفاظها معارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف • واما
الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير • وقال الاندلسي
في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من اوجه •
الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ
الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في
الكلم باسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك
• الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتوكيد
لا يتبع الا المعارف اعني التوكيد المعنوي • الثالث ان
الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك في
التاكيد • قال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث
انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما

يفترقان

يفترقان في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى
في الموصوف او في شيء بسببه استحق ان يوضع له اسم منه نحو
طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل
استحق ان يكون طويلا اسم له وواقعا عليه بطريق وجود
الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق
ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود
فاذا قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو انفرد
على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد • واما الصفة
فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل فالرجل استحق
ان يكون طويلا ثم افردت الطويل ولم تقدر جريه على رجل
لم يدل عليه وانما دل على شيء من صفته الطول على
الجملة • وفرق ثالث وهو ان عطف البيان لا يكون
الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة • وفرق
رابع ان النعت يكون الشيء ولسببه وعطف البيان
لا يكون فيه ذلك • وفرق خامس ان النعت قد يكون
جملة وعطف البيان ليس كذلك والنعت فيه ما يكون
للمدح ولا كذلك في عطف البيان • وايضا فالصفة
تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من
الفروق انتهى • وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف
البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من
اربعة اوجه • اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين

المتبوع كبيان الصفة والثاني ان حكمه حكم الصفة في
انسحاب العامل عليها • الثالث انه يطابق متبوعه في
التعريف كالصفة • الرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة
• واما اوجه المفارقة • فاحدها ان الصفة بالمشتق
غالبا • وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان يختص
بالمعارف • والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر
بعضهم انه يكون في النكرات ايضا والثالث ان حكم الصفة
ان تكون اعم من الموصوف او مساويا ولا تكون اخص منه
لانها تستمد من الفعل بدليل تحملها للضمير ولذلك
انحطت رتبتها لنظرها الى ما اصله التنكير ولا يشترط
ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان
زيدا اخص من الاخ • الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع
الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان
لعدم المدح والذم المقتضي للقطع • قال ويشبه البدل
ايضا من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه
اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل
• والثاني انه يكون بالجوامد كالبدل • والثالث انه
قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل • والرابع
انه قد يكون لفظ الاول على جهة التاكيد كقوله
يا نصر نصر نصرا كالبدل • اما اوجه المفارقة فاحدها
ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل
في

في تقدير جملتين على الاصح • والثاني ان عطف البيان
يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل
فانه يبدل النكرة من المعرفة وبالعكس • والثالث
ان عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل
• والرابع ان البدل قد يكون غير الاول في بدل البعض
والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان • وقال
ابن جني في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي
سال ابا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه
ابوه بدل ام صفة فقال ابو الحسن لا ابالي بايهما
اجبت قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف
والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل • وقال ابن
يعيش قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتاكيد
لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة
ورفع للمجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه
• الا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك جاز ان يريد كتابه
او رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت
نفسه او عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل
منه ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين ومن البيان
ما يحصل بالنعت غير ان البيان في البدل مقدم وفي
النعت والتاكيد موخر وقال ابن هشام في المغني
افترق عطف البيان والبدل في ثمانية امور فذكر

ثلاثة من هذه الاربعة التى ذكرها ابن يعيش وصاحب
البسيط • والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان
لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا لفعل بخلاف
البدل • والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك
فى البدل بشرط ان يكون مع الثانى زيادة كقراة
يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى بنصب
كل الثانية • والثامن انه ليس فى نية احلاله
محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان فى نحو يا زيد الحرث ويا سعيد كرزا وفى نحو
انا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد افضل الناس
الرجال والنسا او النسا والرجال وفى نحو يا ايها الرجل
غلام زيد وفى نحو اى الرجل زيد وعمرو جاءك وفى نحو
جاءنى كلا اخويك زيد وعمرو وعبارة ابن السراج
الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان
تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره
ان يوضع موضع الاول • قال والفرق بين العطف
والبيان بين النعت والبدل ان الثانى فى العطف
غير الاول والنعت والبدل هما الاول • قال ابن يعيش
ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا فى موضعين
احدهما الندا نحو يا اخانا زيدا • والثانى نحو
انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد

عطف

عطف بيانه ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد
فى الاول وامتناع الاضافة فى الثانى قال ابن يعيش
ومما يفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود
بالحديث فى عطف البيان هو الاول والثانى بيان كالنعت
المستغنى عنه والمقصود بالحديث فى البدل هو الثانى
لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان
عليه • والثانى منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد
عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثانى
وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتى فاطمة وكانت عايشة
فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فى
البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح
النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو
الثانى وذكر صاحب البسيط مثله • وقال وينبغى
للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب
الزركشى على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك
على اصحابنا حيث حكوا وجهين فى مثل هذه الصورة
وصححوا الصحة وفى شرح التسهيل لابى حيان باب العطف
اوسع من باب البدل لان لنا عطفا على اللفظ وعلى
الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى
الموضع ولا يكون على التوهم وفيه الفرق بين العطف
على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على الموضع عامله

موجود واثره مفقود والعطف على التوهم اثره موجود
وعامله مفقود • وقال السخاوي في سفر السعادة
قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا
من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على
حقيقته وانما ذكره سيبويه عارضا في موضع واكثر
ما يجيء تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد الا ترى
انه ينون زيد فدل على انه ليس ببدل وعلى هذا يقول
يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لان اي
لا توصف بما لا لام فيه وانما يكون بدلا من اي فلذلك
كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من اوضح فرقه
وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل وللبدل مواضع
تخالف لفظ فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك ان
عطف البيان من قبيل التوابع قايم بنفسه على اخفائه
واحكامه في التكرير والعطف والاعراب في التقديم
والتاخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله
سيبويه في جملتها ولم يفرد له بابا قال ومن الفرق
بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من تقديرها
ثانيا • والا بطل كونها صفة وعطف البيان علم لا بد من
تقديره غير ثان بل اولا والا فسد كونه علما فلذلك
لا يصح ان يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى • وقال
ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبدل الكل

من الكل

من الكل والتاكيد فيها بيان لمتبوعها ويفترق من
اوجه فيفارق عطف البيان النعت من وجهين
• احدهما من حيث النعت بالمشتق او بالمؤول به
وهو ليس كذلك • والثاني من حيث ان النعت يرفع
الضمير والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه
ناشئ عن الاول فينبغي ان يهذب فيقال تكون
في الحقيقة لغير الاول نحو برجل قايم ابوه والبيان
لا يكون الا الاول ويفارق التاكيد من وجهين •
احدهما ان التاكيد بالفاظ محصورة وهو ليس كذلك
• والثاني ان التاكيد يرفع المجاز وهو انما يرفع الاشتراك
ووجه ثالث على راي الكوفيين انهما يتخالفان
في التعريف والتنكير في نحو صمت شهرا كله ولا يجوز
ذلك في البيان خلافا للزمخشري • ويفارق البدل
من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة
وليس كذلك البدل فالمقصود التابع لا المتبوع
وانما ذكر الاول كالتوطئة • والثاني ان البيان من
جملة الاول والبدل من جملة اخرى انتهى • وقال الاندلسي
في شرح المفصل امتاز البدل عن بقية التوابع
الاربعة بخواص لا توجد فيها • اما امتيازه عن
الصفة فبوجوه • احدها ان الصفة بالمشتق او ما
هو في حكمه ولا كذلك البدل فانه انما يكون بالاسما

الجامدة او المصادر • الثانى ان الصفة تطابق الموصوف
تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه ذلك • الثالث
انه يجرى فى المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك
الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال
والصفة لا تنقسم هذه القسمة • الخامس ان البدل
منه ما يجرى مجرى الغلط وليس ذلك فى الصفة •
السادس ان البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة
• السابع ان البدل يجرى مجرى جملة اخرى ولا كذلك
الصفة • الثامن ان الصفة تكون جملة تجرى على
المفرد وفى البدل لا تكون كذلك فلا تبدل الجملة
من المفرد • التاسع ان الوصف يكون بمعنى فى شيء
من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك او
قلت سلب زيد ثوب اخيه لما جاز • العاشر
ان البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية
من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا
على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام • واما امتيازه
عن عطف البيان فمن وجوه • احدها انه يجرى فى المعرفة
والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة على ما قيل •
الثانى ان عطف البيان هو المعطوف لا غير والبدل
قد لا يكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه اولا ولا
واحدا منهما وهو بدل الغلط • الثالث ان البدل يقدر

معه

معه العامل ولا كذلك فى عطف البيان • الرابع ان فى
البدل ما يجرى مجرى الغلط وليس هذا فى عطف البيان
• واما امتيازه عن التاكيد فلان الفاظ التاكيد المعنوى
محصورة واما اللفظى فهو اعادة اللفظ الاول والبدل
ليس كذلك ولان التاكيد قد يكون المراد منه الاحاطة
والشمول وليس هذا فى البدل • واما امتيازه عن
عطف النسق فظاهر • وقال ابن الدهان فى الغرة
المناسبة بين التوكيد والبدل انهما تكريران يلحقان
الاول فى احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم
على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وانك
فى التوكيد مسدد لمعنى المؤكد وكذلك فى البدل تجنى
بالاول فتبدل منه • ومن المقاربة التى بين الوصف
والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمباينة
بينهما ان الصفة لا تكون الا مشتق والبدل لا يلزم
فيه ذلك • وفى البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ
وذلك البعضى والاشتمالى وليس كذلك الصفة
اذا كانت للاول بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ
وفى البدل ما لا يتحمل ضميرا البتة وليس كذلك الصفة
اذا كانت للاول والبدل يخالف متبوعه بالتعريف
والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق
بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف

ذكر ما افترق فيه الصفة والحال

قال ابن الفواس الحال لها شبه بالصفة من حيث ان كل واحد منهما لبيان هيئة مقيادة • وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه • احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جا زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه بحسب • الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول • الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال • الرابع ان الحال يلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها • الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوى عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها • السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة • السابع ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف • الثامن ان الحال يغني عن عايدها الواو بخلاف الصفة • التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق • العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جائز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى

ذكر ما افترقت فيه ام المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط ابن الرماح

الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر بالى ولا تقع الا بعد استفهام والجواب فيها اسم معين لا نعم او لا وتقدر الكلام بها واحدا ولا اضراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا الا ازم الرفع باضمار مبتدا وتقتضي المعادلة وهي ان تكون حرف استفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كازيد اضربته ام عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما واوليتها الحرف الاستفهام والذي لا تسال عنه بينهما ولو سالت عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال المهلبي

الفرق في ام اذا اجلتك متصله

من اوجه سبعة للقطع منزله

وقوعها بعد الاستفهام عارية

عن قطع الاضراب في الاسما معتدله

كالفعل والفصل لا يختل بينهما

جواب سايلها التعيين المسئله

من بعد تقدير اى ثم مفردها

من بعدها داخل في حكم ما عدله

وكون ما بعدها من جنس اوله

وعكس ذلك تقتضيه لمنفصله

ذكر ما افترقت فيه ام واو

قال ابن العطار في تقييد الجمل ام واو يشتبهان من وجوه
ويفترقان من وجوه • فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية
والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشيا ووجوه
المخالفة خمسة • وقال في البسيط الفرق بينهما من
اربعة اوجه • احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او
• الثاني ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة
المعادلة تقدر باي • الثالث ان جواب الاستفهام
مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين
• والرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام
مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة
حكم الاحدية وحكم الاحدية • قال واما الفرق بين
موقعهما فاذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم
او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام
لان التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة
الى ام في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين
واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو
فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل التفضيل
موضوع لما قد ثبت فلا يعطف معه الا التعيين
دون الاحدية • واذا وقع سوا قبل همزة استفهام
كان العطف بام سوا كان ما بعدها اسما ام فعلا
كقولك سواء على ازيد في الدار ام عمرو وسواء على

اقمت

اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب
ما بعد ام لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف
على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سوا همزة استفهام فلا
يخلو اما ان يقع بعده اسمان او فعلان فاذا وقع بعده
اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد
وعمرو وفي التنزيل سوا محياهم ومماتهم لان التسوية
تقتضي التعديل بين شيئين واما وقع بعده
فعلان من غير استفهام كقولك سوا على قمت او قعدت
كان العطف باو لانه يصير بمعنى الجزا واذا وقع بعد ابالي
همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا
ضربت ام عمرا لان الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق
المعادلة والمجموع في موضع المفعول ابالي ولذلك
لا يصح السكوت على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعد
همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا او عمرا
فان العطف بام لعدم الاستفهام الذي يقتضي
ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل او وتقول
ما ابالي ضربت زيدا والاجود في نحو قولك ما ادري ازيد
في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت
شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانها بمنزلة علمت
فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة
والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعهما على معنى ايهما

وقد ذكروا جوازا او وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يحسن
السكوت على ما قبل او والضابطة لكافي الفرق بينهما
انه يحسن السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع
ام والثاني انه بعيد في معنى ما ادرى احد الفعلين فعل
ولا معنى له انما المعنى يقتضي ما ادرى اي الفعلين
فعل واما قوله

اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
اطال فاملى او تناهى فاقصرا

فالذي حسن العطف فيه باو وانما تقدمت الهمزة ان
الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عنده
في حال طوله فاملائه او حال تناهيه فتقصره انتهى

ذكر الفرق بين او واما

قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين او
واما من جهة اللفظ من وجهين • احدهما ان اما
لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر • الثاني ان اما لا تلازم
حرف العطف واو لا يدخل عليها حرف العطف

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في المغني تكون حتى عاطفة بمعنى
بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه • احدها
ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط • ان يكون ظاهرا لا مضمرا
كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي

ولم اقف عليه لغيره • وان يكون اما بعضا من جمع
قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت
السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى حديثها
والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول
الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان يكون غاية لما قبلها
اما في علو او ضعة • الثاني انها لا تعطف الجمل الثالث
انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين
الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز
واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها
للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن
هشام وهو حسن • قال ويظهر لي ان الذي لحظه
ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى
محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج
حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت
في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار
مع حتى احسن قال ولم يجعلها واجبة

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل
نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف
على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة
لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك

لالتقا الساكنين فتتلاقى النون الخفيفة ساكن سقطت
كانهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا
بينهما • وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت
النون الخفيفة ولم تحرك حطاطا عن درجة التنوين
حيث كان التنوين يحرك لالتقا الساكنين غالبا
لان الافعال اضعف من الاسما فما يدخلها اضعف مما
يدخل الاسما مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل
الا مع المستقبل في القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف
عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون
عن التنوين وانحط ما يلحقها عما يلحقه التنوين الزموها
الحذف عند التقا الساكنين • قال ابو علي لما يدخل الاسم
على ما يدخل الفعل مزية يقتضي تفضيلهم التنوين
بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء
الساكنين **ذكر ما افترقت فيه تنوين المقابلة**
والنون المقابلة له قال ابن الخواص في شرح
الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارقه التنوين المقابل بل
له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف
بخلاف النون وان النون تحمل حركة الاعراب بخلاف
التنوين **ذكر ما افترقت فيه السين وسوف**
قال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين
بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك وبانها قد

تفصل

تفصل بالفعل الملغى كقوله • وما ادري وسوف اخال
ادري • وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها
اوسع من السين • قال ابن هشام وكانهم نظروا الى
ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد
• وقال ابن ايلذ في شرح الفصول الفرق بين السين
وسوف من وجهين الاول التراخي في سوف اشد منه
في السين بدليل استقرا كلامهم قال تعالى وسوف تسالون
وطال الامد والزمان • وقال تعالى سيقول السفهاء
من الناس ما ولاهم فتعجل القول • والثاني انه يجوز
دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال
ابن الخشاب سوف اشبه بالاسما من السين لكونها على
ثلاثة احرف والسين اقعد في شبه الحروف لكونها على
حرف واحد فاختصت سوف بدخول اللام عليها بخلاف
السين **ذكر ما افترقت فيه الفاظ الاغرا**
والامر قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسما عليك
ودونك ونحوها في الاغرا وبين الامر الماخوذ من الفعل
من وجوه منها ان الاغرا يكون مع المخاطب فلا يجوز
عليه زيد • ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول
زيدا عليك • ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر
اصلا في تثنية ولا جمع • ومنها ان الجر هنا لا يتعلق
بشي ولا يعمل فيها عامل عند بصري ولا المازني

كقوله تعالى ارجعوا وراءكم فليس وراءكم معمولا لارجعوا لانه
اسم فعل بل ذكر تاكيدا • ومنها ان الاغراء لا يجاب بالفاء لا يقال
دونك زيدا فيكرمك • ومنها ان المفعول به اذا كان
مضمرا كان منفصلا ولم يجز ان يكون متصلا نحو عليك
اياي ولا يقال عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن
تمكن الافعال

ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال ابو حيان افترقا في اشياء • احدها ان اضمار ان في لام
الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز
في موضع والامتناع في موضع • فالجواز حيث لم تقترن
الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان تكرمني والا متناع
حيث اقترنت بلا فانه لا اظهار حينئذ نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب فرارا من توالي المتماثلين • الثاني
ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان
زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب • الثالث
انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد
ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب
ليغفر الله لي • الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا
بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا
ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد
امس ليضرب عمرا • الخامس انه لا يوجب الفعل
معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام

كي

كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا • السادس انه لا يقع
موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز
ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمرا • السابع
ان المنصوب بعدها لا يكون سببيا لما قبلها وهو كذلك
بعد لام كي • الثامن ان المنفي متسلط مع لام الجحود
على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم
من نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي يتسلط على
ما بعدها نحو ما جاءني زيد ليضربك فينتفي الضرب
خاصة • ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه
التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب
حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك قلت
ما كان زيد مستعدا للقيام فيقدر في كل موضع ما يليق
به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى وما كان
الله ليطلعكم على الغيب يقدر مريدا لاطلاعكم على الغيب
واما لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول
للفعل الذي دخلت عليه اللام • العاشر ان لام الجحود
تقع بعد ما لا يستقل ان يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع
الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل
قوله

فما جمع ليغلب جمع قومي ؞ مقاومة ولا فردا لفرد

انه على اضمار كان لدلالة المعنى عليه اي فما كان جمع ليغلب

لتكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لان ما قبلها وهو تام جمع لا يستقل كلاما

ذكر ما افترقت فيه الفا والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما

قال ابو حيان لا احفظ النصب جا بعد الواو وبعد الدعا والعرض والتحضيض والرجا قال فينبغي ان لا اقدم على ذلك السماع ● قال وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع قد المنفي بها فان عموم قول التسهيل في مواضع القايل على الجواز فيهما ويحتاج ذلك الى سماع من العرب ● وانفردت الفا في ان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن وبرفع مقصودا به الوقف او الاستيناف واجاز الزجاجي الجزم في النفي ايضا نحو ما تاتينا تحدثنا ● وعلى هذا فان بعضهم كل ما ينصب فيه الفا يجزم ولم يستثن شيئا

ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية وان التفسيرية

قال ابو حيان من الفرق بين ان المصدرية والمفسرة ان المصدرية يجوز ان تتقدم على الفعل لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر لا يتقدم على المفسر

ذكر ما افترقت فيه لم ولما

قال ابن هشام في المغني افترقا في خمسة امور ● احدها انها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم ولم يقترن به نحو ان لم تفعل الثاني ان منفي

لما

لما يتصل بالحال كقوله

فان كنت ماكولا فكن خير اكل ... والا فادركني ولما امزق

ومنفي لم يحتمل الاتصال ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ● ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب لا تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن ● الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن ● الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ● الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولا قد امنوا فيما بعد ● الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله

فجئت قبورهم بدءا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه

اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله

احفظ ودیعتك التي استودعتها ۞
۞ يوم الاعارب ان وصلت وان لم
فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل
ولما لنفي قد فعل ۞ وقال ابن الفواس في شرح الدرة
لما تشارك لم في النفي والقلب وتفارقها من اربعة
اوجه احدها ان لم لنفي الماضي مطلقا الذي نفي قد
ولما لنفي الماضي المقترن بقد والثاني ان لم مفردة
ولما مركبة والثالث ان لما قد يحذف الفعل بعدها
ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة والرابع ان لما تفيد اتصال
النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع
مسئلة اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة من شدد ميم لما
وشدد ان وخففها فنقل صاحب كتاب اللامات عن
المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج
وقال المازني لا ادري ما وجه هذه القراءة وقال
الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن
واحدة فعلى هذا هي لام توكيد ومعنى كثرة الميمات
ان نون من حينئذ قد قلبت ميما بالادغام
فصارت ثلاث ميمات وقال المازني ايضا ان بمعنى ما
ثم تثقل كما ان ان المؤكدة تخفف ومعناها التثقيل
الا قال ابو حيان وارتباك النحويين في هذه القراءة

وتلحين

وتلحين بعضهم لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها
على القواعد النحوية فاما التلحين فلا يسبل اليه البتة
لانها منقولة نقل التواتر في السبعة واما من قال لا ادري
ما وجهها فمعذور لخفاء ادراك ذلك عليه واما تأويل
ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ
لانها لو كانت نافية لم تنتصب بعدها كل بل كان يرتفع
وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم ان تكون المثقلة نافية
واما تأويل الفراء فايضا في غاية الضعف اذ لا يحفظ من
كلامهم لما بمعنى الا ما قال وقد كنت منذ قديم فكرت
في تخريج هذه فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية
من غير شذوذ وهي ان لما هي الجازمة وحذف الفعل
المجزوم لها لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى وان كلا
لما ينقص او ينقص عمله او ما كان من هذا المعنى
فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم
عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الآية على احسن
ما يمكن واجمله ولم يهتد احد من النحويين في هذه
الآية اليه على وضوحه وانما همه في علم العربية والعلوم
كنوز تحت مفاتيح الفهوم قال ثم وجدت شيخنا ابا عبد الله
ابن النقيب قد حكى في تفسيره عن ابي عمرو بن الحاجب
ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها اهـ فائدة
قال ابو الحسن ابن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم

ان العرب حملت لو على لولا في موطن واحد او قعت بعدها
ان فقالت لو ان زيدا قايم كما قالت لولا ان زيد اقايم
وحملت هنا هنا لقرب لو من لولا ولشبه ان بالفعل فكان
ان اذا وقعت بعدها او قد وقع بعدها الفعل ذكر ما افترقت
فيه همزة الانكار وهمزة التذكار
قال في التسهيل لا تلي زيادة التذكر ها بخلاف زيادة الانكار
• قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف
والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض له ما اوجب
قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع
كلامه فيه فلذلك لم يلحقه ذكر الفرق بين هل
وهمزة الاستفهام قال ابن هشام تفترق
هل من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق
وبالايجاب • وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل
على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار
وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام ويراد بالاستفهام
بها النفي وتاتي بمعنى قد ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى
قال الزمخشري في المفصل والفصل بين متى واذا ان
متى للوقت المبهم واذا للمعين • وقال الخوارزمي
الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى
ذلك المجرى مما علم انه كاين • ومتى لما لم يترجح بين
ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس

خرجت

خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج اخرج لمن
لم يتيقن انه خارج • وقال في البسيط تفارق متى
الشرطية اذا من وجهين • احدهما ان اذا تقع شرطا
في الاشياء المتحققة الوقوع ولذلك وردت شروط
القران بها والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم • والثاني
ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها
غير مضافة اليه بخلاف اذ لاضافتها اليه اذ كانت
للوقت المعين ومتى للوقت المبهم ذكر ما افترقتا فيه
ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف
الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى
ان متى لكثرة استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان
• ووجه اخر من الفرقان متى تستعمل في كل زمان
وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه •
وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام
وتفارق متى من وجهين • احدهما ان متى اكثر
استعمالا منه • والثاني ان ايان يستفهم به في الاشياء
المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا
وذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى
ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان
وتوجيه منع الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا
منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا تشاركها فيه ايان.

قلت فهذا فرق ثالث **ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا** قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله

لولا الامير ولولا حق طاعته ... لقد شربت دما احلى من العسل

ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس ببعيد ان يسمع ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القران باللام كثيرا وبدونها في مواضع ولم يجئ جواب لولا في القران محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في البسيط اما مشابهتهما فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما يفتقران الى مبين وانهما لازمان للتصدير وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما مخالفتهما فان الاستفهامية يحسن حذف مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها

ولا يحسن

ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر وان الاستفهامية اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك أعشرون ام ثلاثون وكم درهما اخذت أثلاثين ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم غلمان عندي ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك الا الفان وكم اعطيتني الا الفين وبكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لتباينهما بل يبدل من كم لابهامها لارادة ايضاحها بالبدل ولافادته معنى التعليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شيء فان اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى

بعدها منصوب لانه استثنا من موجب ولا يجوز البدل
في الموجب فيقال كم غلمان جاوني الا زيد وقال ابن هشام
في المغني يفترقان في خمسة امور • احدها ان الكلام
مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية
الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا
لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لانه
مستخبر ثم ذكر ثلاثة مما تقدم • وهي عدم اقتران
المبدل من الخبرية بالهمزة • وتمييزها بمفرد ومجموع
• ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصلنا
من ذلك على عشرة فروق وبها صرح المهلبي فقال
الفرق في كم في الاستفهام والخبر
من عشر استوضحت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا
وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في السوال بها
وضد لا تقتضيك الحرف في الاثر
وليس من خيمها التكثير تمت لا
عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شبها
وقد ترى بعدها الا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه • وضده في كم الاخرى على الخبر

ذكر

ذكر ما افترق فيه كم وكاين

قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة
امور • الابهام والافتقار الى التمييز والبنا • ولزوم
التصدير • وافادة التكثير تارة وهو الغالب • والاستفهام
اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور
وابن مالك • وتخالفها في خمسة امور • احدها انها
مركبة وكم بسيطة على الصحيح • الثاني ان مميزها مجرور
بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور ~~وابن مالك وتخالفها~~
في خمسة امور ~~احدها انها مركبة~~ لزومه • الثالث انها
لا تقع استفهامية عند الجمهور والرابع انها لا تقع مجرورة
• والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

ذكر ما افترق فيه كاين وكذا

قال ابن هشام توافق
كذا كاين في اربعة امور التركيب والبنا والابهام
والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور
احدها انها ليس لها الصدر • الثاني ان تمييزها واجب
النصب • الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها

ذكر ما افترق فيه اي ومن

قال في البسيط افترقا من ستة اوجه • احدها ان
ايا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها
الوقف بل يلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن
مبنية ولا يلحقها الزيادة الا في الوقف • والثاني

انه من لمن يعقل واى لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب
ما تضاف اليه لانها بعض من كل • والثالث ان العلم يحكى
بعد من ولا يحكى بعد اى والرابع ان رب قد تدخل على
من دون اى • والخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف
من • والسادس ان من تدخلها الالف واللام ويا
النسبة في الحكاية بخلاف اى **ذكر ما افترقت فيه**
تا التانيث والف التانيث قال ابن يعيش
الف التانيث تزيد على تا التانيث قوة لانها
تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير
الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى
واحمر وحمرا فبنية كل واحد من المونث هنا غير
بنية المذكر وليست التا كذلك انما تدخل الاسم
المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث نحو
قايم وقايمة ويزيد ذلك عندك وضوحا ان الف
التانيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى
وحبالى وسكرى وسكارى وليست التا كذلك بل
تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان
فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان مزية على التا
فصارت مشاركتها في التانيث عليه ومزيتها عليه
علة اخرى كانه تانيثان فلذلك منعت الصرف
وحدها ولم يمنع التا الا مع سبب اخر وقال في باب

الترخيم

الترخيم دخول تا التانيث في الكلام اكثر من دخول الف
التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث
نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة
نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها في الترخيم
وان لم يكن ما فيه علما **ذكر ما افترقت فيه التثنية**
والجمع السالم قال ابن السراج في الاصول التثنية
يستوى فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع
فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون
ولا في جبل جبلون ومتى جا ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ
ولشذوذه عن القياس علة • قال ابن السراج والمذكر
والمونث في التثنية سوا وفي الجمع مختلف فاذا جمعت
المونث على حد التثنية زدت الفا وتا وحذفت الها
ان كانت في الاسم وضممت التا في الرفع والحقتها التنوين
فالضمة في جمع المونث السالم نظير الواو في جمع
المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المونث
في الخفض والنصب نظير اليا في المذكرين والتنوين
نظير النون **ذكر ما افترق فيه جمع التكسير**
واسم الجمع قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير
من وجوه احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير
• الثاني الاشارة اليه بهذا • الثالث اعادة ضمير
المفرد اليه • الرابع ان يكون خبرا عن هو • الخامس

ان يصغر بنفسه ولا برد الى المفرد **ذكر ما افترق فيه
التصغير والتكسير** قال في البسيط افترقا في ان بناء
التصغير لا يختلف باختلاف ابنية الجمع • وفي ان الاجود ان
يقال في تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيّد
واعيّر وقسيّر وجديّل بالادغام ولا يجوز ذلك في التكسير
• ويقال في مقام ومقال مُقَيِّم ومُقَيِّل بالادغام
وفي التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار وقال ولا يقدح ذلك
في قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء
للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه • وقال ابن الصائغ
في تذكرته سئلت عن السبب في انه كان النسب الى الجمع
فيما له واحد الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع
وكان التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما
لم يكن له واحد الى واحده المقدر وهلا اتحد البابان
فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا لقصد الخفة
حيث المنسوب الى الجمع هو المنسوب الى الواحد وتصغير
الواحد في الجمع انما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير
فافترق البابان **القسم الثاني باب الاعراب
والبنا مسئلة** يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه
واحد اتفاقا • ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل
من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من
وجهين • قال في البسيط والفرق انه مشابهة الحرف

تخرجه

تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البنا وعلة البنا قوية
فلذلك جذبته العلة الواحدة • واما مشابهة الفعل
فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا
يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه
فلا يقدر على جذبها عن الاصالة الى الفرعية فلذلك
احتيج الى سببين لتحقق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما
بقوة ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى الفعل • وقال
ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه
واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج
عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف
يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه
مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه
الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن
الاسم كالحرف • الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج
الحرف اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل
مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفهما
بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة
الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الادمي
فشبه الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت
بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو
ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب

منه • وقال ابن النحاس في التعليقة • فان قيل فلم
يبنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب
ان الاسم بعيد من الحرف فتشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته
فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلاجرم اعتبرناه قولا واحدا
مسئلة قال ابن الدهان في الغرة قال بعض
المتقدمين فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه
بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل
البنا فالجواب ان الاعراب لما كان يتبعض اعطي
الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البنا لا يتبعض
لا يتساوى الاصل والفرع فيه **مسئلة** قال
بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد
على كل اللغات بخلاف امس فان امس استبهم استبهام
الحروف فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه
الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي **باب**
المنصرف وغيره مسئلة اذا سمي بجمع
واخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل
وانصرفا عند الاخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية
قياسا على المسمى بالمعدود عن العدد • قال في البسيط
والفرق على الاول انه لا تمكن مراعاة العدل في العدد
بعد التسمية لمنافاة التسمية العدد واما عدل جمع
فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف ولذلك عدل

اخر

اخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه
العدل في سحر **مسئلة** الجمهور على ان الياء في نحو معدي
كرب ساكنة سوا اضيف او ركب • وقال بعضهم تحرك
بالفتح قياسا على المنقوص • قال في البسيط والفرق
بينهما من وجهين • احدهما انه طال بالتركيب والسكون
على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب
حذف الحركة بخلاف المنقوص • والثاني انها صارت وسطا
في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كيا دردبيس
ولان حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة
واللازم اثقل من العارض **مسئلة** قال ابن اياز
فان قيل ان حرف الجر يمتنع من الدخول على الفعل
ومع هذا اذا دخلت على ما لا ينصرف لا يجر في موضع الجر
فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل
الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة يتغير بها
معنى الاسم الاترى انها ينقلانه من التنكير الى التعريف
وحروف الجر لا تغير معناه • والثاني ان حروف الجر
تجري ما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال
قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار
وقوع الاسماء بعد حروف الجر كانه غير مختص بها اذ كان
مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به اهـ
• وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد وفا

اخرى • منها ان الالف واللام والاضافة ابعدوا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يصادفه ثقيلا فلا يتغير فيه • ومنها ان الالف واللام قاما مقام التنوين فكان الاسم منونا والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل كذلك • ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان يتنقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف

مسئلة الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في اماليه الاسماء المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين

باب النكرة والمعرفة

مسئلة اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها تطلب كسر ما قبلها • قال في البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل قلنا الفرق بينهما من وجهين • احدها انه ياء المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير

كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ولا يحتمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات والثاني ان ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا تشبه حركته الحركة اللازمة

باب الاشارة

مسئلة قالوا في البعيد المذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا في المؤنث تلك والاصل تي فحذفوا اليا وسكنوا اللام • والفرق انه لو ابقيت اليا كما ابقيت الالف في ذلك وقيل تيلك كان يؤدي الى نهاية الثقل وهي وقوع اليا بين كسرتين وليس كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة مناسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكر ذلك في البسيط قال وقد جاء تالك في البعيد فلم تحذف الف تا كما لم تحذف الف ذا الا ان استعمالها اقل من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك

باب الموصول

مسئلة جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما لو كانت مع ما او من

ومنع البصريون ووفقوا بان ما الاستفهامية اذا تضمنت
الى ذا المستثبتة معناها خرج من التخصيص الى الابهام
الذى قالى فى البسيط ولا قياس مع الفارق **مسئلة**
قال ابن الدهان فى الغرة يجوز ان توصل ان بالامر نحو
كتبت اليه بان قم ولم يجز ان يوصل الذى بالامر لان الذى
اسم يفتقر الى تخصيص من صلته وليس كذلك ان لانها
حرف **باب الابتداء مسئلة**
قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد
قلت من وجهين • احدهما ان زيد اخوك تعريف للقرابة
واخوك زيد تعريف للاسم • والثانى ان زيد اخوك لا ينبغى
ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك
زيد ينبغى ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن
الخاص وهذا ما يشير اليه الفقها فى قولهم زيد صديقى
وصديقى زيد نقله ابن هشام فى تذكرته **مسئلة**
قال الشلوبين فان قلت زيد امامك لزم فيه ضمير يعود
على المبتدا لانه قام مقام المشتق وهو قايم فيتضمن
الضمير الذى كان يتضمنه • واذا قلت زيد الاسد وابو
يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه
قد قام مقام ما هو المبتدا فى المعنى وهو مشتق
الا ترى ان الخبر قد قام فى ذلك مقام مثل وهو مشتق
فلم لم يتحمل هذا القايم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه

ونحمله

ونحمله هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين
ان الذى قام مع الخبر هناك قام مقامه على معناه من
غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله والذى قام مقامه
فى هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد
به انه على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثانى
كانه الاول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل
من الضمير ما كان يحمله هذا اذا قلت ان قولنا ابو يوسف
ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم تقل ذلك
وقلنا انه بمعنى اصله الذى حذف منه حمل من الضمير
ما كان يتحمله فلك اذن فيه وجهان **مسئلة** قال
ابن النحاس فى التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف
الناقص اذا تم بالحال وجعلوا منه من قوله تعالى ولم يكن
له كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن
فى له وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذى لا يتم الا بالصفة
كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه • وفرق البصريون
فاجازوا الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار
بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال
فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو
فضلة **باب ما واخواتها مسئلة**
قال الاندلسى فى شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان
الباء فى قولك ما زيد بقايم مزيدة مع انها لتاكيد النفى

واللام في قولك ان زيد القايم غير مرتبة لانها للتاكيد
معنى الابتدا قلت فيه حرفان الحرف الاول
ان العايد انقع في الطي فلا يلتفت اليها لتمام المعنى
بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو لزيد
منطلق ولانتم اشد رهبة واما ان زيد القائم
فبدخول ان على الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون
الا على اصله وهو النصب حتى تكون الباء اشارة بخلاف
اللام فان خبرا لمتبعه اعلى اصله وان لم تكن اللام زايدة

اهـ **مسئلة** قال ابن عصفور في شرح المقرب
فان قيل لاي شي امتنع تقديم معمول الفعل الواقع
بعد ما النافية او لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك
في لن ولم ولما مع انها حروف نفي كان ما ولا كذلك فالجواب
ان الفرق ان لن لنفي مستقبل وهي في مقابلة السين
في مستقبل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم
فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا ساضرب ولم ولما لما
صارتا ملازمتين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه
وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز فيها
لانها لا تلزم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لم ولما ولا جعلت
في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين
ان العرب انما اجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما
عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك في

الواجب

الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم
عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية
عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت
والعرب لا تقوله فدل على ان السبب خلاف ما ذكره

باب كان واخواتها مسئلة

قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير
الشان وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق الرماني
بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد
وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة

باب ان واخواتها مسئلة

قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب
على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان
الاصل في العمل جرى على ما سبق قياسه في تقدم
المرفوع على المنصوب اذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على
المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة
عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها على المرفوع
حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل
فرع وتقديم الفاعل اصل **مسئلة** قال الاندلسي
فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد
مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة
مع ان بينهما مغايرة قلت الفرق ان احدى الكلمتين

هناك زائدة او كالزائدة وهنا بخلافه بدليل ان
كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره
قولهم على ما نقله سيبويه ان زيدا لما ينطلقن **مسئلة**
قال الاندلسي قال السيرافي يجوز بعد اذا التي للمفاجأة
كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها
والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه
ويجوز ان يكون مصدرا وغير مصدر كقولك خرجت
فاذا ان زيدا صائح فهنا تفتح ان لان التقدير خرجت
فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صائح واما
حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هي العاطفة
وليست التي للغاية **باب ظن واخواتها**
مسئلة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي
قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى
مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى المفعولين
فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال
لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي
في ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة
المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها
العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدلك على ذلك
في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما
تدرك بالحواس وبالمشاعر قلت له افيجوز ان

يقال

ان يقال عرفت ما علمت صار في اللفظ انكرت وعلمت
ما لم تكن صار في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم
المعاقبة عبارته للانكار تعدت الى مفعول واحد واذا
اريد بها العلم المعاقبة عبارته للجهل تعدت الى المفعولين
ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى
جهلت لان الانكار قد يجامع العلم والجهل لا يجامع
العلم ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون
باللسان وان وصف القلب به كقولنا انكر قلبي
كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة
متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح انتهى **باب
المفعول فيه مسئلة** اشترطوا توافق
مادتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد
زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت
جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز
به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له
من القياس ذكره في المغني **باب الاستثناء**
مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل
كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل
الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غيرا اشبهت

الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة
فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك فان قيل
فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب
ان غير لم تقع في الاستثنا لتضمنها معنى الا بل لانها
تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثنا
اخراج والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة
فالمعنى الذي صارت به غير استثنا هو لها في الاصل
لا لتضمنها معنى الا فلم تبن **باب الحال**
مسئلة قال في البسيط لم يستضعف سيبويه
مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال اي جريا او شديدا
او قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف
والفرق بينهما من وجهين • احدهما ان الوصف ادخل
في الاشتقاق من الحال فجرى مجرى الخبر وقد يكون خبرا لا
يكون صفة قال والقياس التسوية بينهما لانه
يرجع بالتاويل الى معنى الوصف او بحذف مضاف
اي مثل اسد • وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى
ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من
الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف
فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان
عمله في الحال على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة
للموصوف فجرى مجرى حرف التعريف وهذا احد الفروق

بين

بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين
مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر
وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه • قال وقد ضعف
سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون نعتا لان اسدا
اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا
خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون
حالا من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد
يكون خبرا ما لا يكون صفة • الا ترى انك تقول هذا مالك
درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكونا وصفا
وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع
شخص وانما المراد انه في الشدة مثله والصفة
والحال في ذلك سوا وليس كذلك الحديد والدرهم
لان المراد جوهرهما **باب التمييز مسئلة**
قال ابن النحاس في التعليقة اجاز المازني والمبرد
والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال
ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق
بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات
المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا التمييز لكان
المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز • وقال الابذي في شرح
الجزولية التمييز شبيه بالنعت فلم يتقدم وانما تقدم منت
الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت

الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات
فعارقت النعت وقال الفارسي في التذكرة انما لم يجز
تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة المفسرات يقع
بعد المفسر وايضا فاشبهها شبه عشرون • واما
الحال فحملت على الظرف • وقال ابن يعيش في شرح المفصل
سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا
كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر
لضعفه ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل
المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فقضية الدليل
جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه
منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا
في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى
والحقيقة الا ترى ان التصبب والتفقؤ في قولنا
تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق
والشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه
فلو قدمناهما لاوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل
لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا
وكذلك اذا قدمناه لم يصح ان يكون في تقدير فاعل
نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل
فان قيل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم
الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل

نحن

نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله
لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه
واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله
لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع

باب الاضافة مسئلة

اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال
هذا فيّ وفتحت فيّ ووضعته في فيّ وذلك لانك
تقول هذا فوك ورأيته فاك ونظرت الى فيك فتكون
الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا اجاءته
بالاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة لها • قاله
ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها
دالة على الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية
وما الفرق بينهما فالجواب انه في الف
التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه
الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء
وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في
التقدير من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها
فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض

باب اسماء الافعال مسئلة

لا يجوز تقديم معمولات
اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه الكوفيون
قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق

على الاول انهما فى قوة الفعل لشدة شبهه به واسماء
الافعال ضعيفة قاله فى البسيط باب
النعت مسئلة قال فى البسيط يشترط
فى الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية لوجهين
لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه
وما عدا هذا من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية
وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة
لعدم ايضاحها وبيانها • الا ترى انك لو قلت
مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل
ضربته لم تفد النكرة ايضاحا ولا بيانا • قال فان
قيل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدا ولا يمتنع
كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته
فهلا صح وقوعه فى الوصف • قلنا الفرق بينهما من
وجهين • احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه
والجملة محكية لخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر
ولم يجز ذلك فى الصفة لانه لا يجوز حذفها لان حذفها
ينافى معناها • والثانى ان المبتدا يجوز نصبه بالفعل
اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى
فان زيدا اضربه واضرب زيدا سوا فى المعنى واما الصفة
فلا يصح عملها فى الموصوف سوا حذف منها ضميره ام لا
لانه معمول لغيرها • فانك اذا قلت مررت برجل اضربه

لم يصح

لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف
ولا يعمل التابع فى المتبوع مسئلة قال الابذى
لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشيء
واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه مسئلة
قال الخفاف فى شرح الايضاح وقع فى كتاب المهذب
لابى اسحاق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة
للظاهر وجمعها فصيح فى الكلام لا كضعف لغة اكلونى
البراغيث • قال والفرق ان اصل الصفة كساير
الاسماء التى تثنى وتجمع وانما يمتنع ذلك فيها لحمل
على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان • احدهما
ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع • والثانى ان يراعى شبهها
بالفعل فلا تثنى ولا تجمع • قال الخفاف وهذا قياس
حسن لو ساعده السماع والذى حكى ائمة
النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت
الظاهر ضعيف كاكلونى البراغيث وينبغى عليه قياس
قوله انه يجيز فى المضارع الاعراب والبنا لان اصله
البنا واعرب لشبه الاسم وكذا فى الاسم الذى لا ينصرف
الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل
انتهى مسئلة قال ابن الحاجب فى اماليه ان
قيل لم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه
ولم يفعل ذلك فى الموصول قلنا لان الصفة تدل على

الذات التى دل عليها الموصوف بنفسها وباعتبار التعريف
والتنكير لانها تابعة للموصوف فى ذلك والموصوف
لا ينفك عن جعل الجملة التى معه فى معنى اسم
معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى

باب العطف مسئلة

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار
عند البصريين بخلاف المنصوب وجوزه الكوفيون
قياسا على الضمير المنصوب • والجامع بينهما الاشتراك
فى الفضلة • قال فى البسيط والفرق على الاول من اوجه
• احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته
له ولذلك لا يمكن استقلاله • والثانى انه يشابه
التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل
به ويحذف فى النداء نحو يا غلام • والثالث انه قد
يكون عوضا من التنوين فى نحو غلامى وغلامك وغلامه
فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل
محله وناسبه فى شدة الاتصال بالكلمة وهذه
الاوجه معدومة فى المنصوب • وقال الحريرى فى
درة الغواص فان قيل كيف جاز العطف على المضمر
المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على
المضمر المجرور الا بالتكرير • فالجواب انه لما جاز
ان يعطف ذلك المضمر على الاسم الظاهر جاز ان

يعطف

ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر
على المضمر الا بتكرير الجار ايضا نحو مررت بك وبزيد وهذا
من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية
انتهى **مسئلة** اذا اكد ضمير المجرور كقولك مررت
بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمى الى جواز
العطف مع التاكيد قياسا على العطف على ضمير
الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان
به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه
• احدها ان تاكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة فى
المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف
• الثانى ان تاكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على
خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع
جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس
على الجارى على القياس • الثالث ان ضمير المجرور
اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل
قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه
وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله
فلما اشتد اتصاله قوى شبهه بالتنوين فلم يؤثر
التاكيد فى جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم
يشتد اتصاله اثر التاكيد فى جواز العطف عليه
• الرابع انه يلزم من العطف مع تاكيد المجرور بالمرفوع

نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما اللفظ
فانه قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما
المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم
من العطف مع تاكيده ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا
مخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط **مسألة** لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
او فاصل ما عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا
على البدل • والفرق على الاول ان البدل هو المبدل
منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التاكيد
• واما العطف فالثاني مغاير للاول فلا بد من تقوية
للاول تدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون
غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة

باب النداء

مسألة يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل
ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع
• قال ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم في موضع
منصوب فلم لا يكون بمنزلة امس في انه لا يجوز فيه
حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس
الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت
بعثمان الظريف لم ينصب الصفة على اللفظ
قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء

مشابهة

مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في
كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك
امس فان حركته متوغلة في البناء الا ترى ان كل اسم
مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس
كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسورا • الا ترى انك
تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم
يجب فيه من البناء ما وجب في امس وكذلك عثمان
فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف
مسألة قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون
يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه
وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام
ما الفرق بين الموضعين قلنا الفرق من
وجهين • احدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى
حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف
النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب
معنى التعريفين صار كالتعريف الواحد ولذلك
شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا
وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر
• والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذا
ان تشير به الى واحد احدهما دعوته نزعت منه الاشارة
التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا

من نوع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط
حرف الندا **مسئلة** قال ابن الحاجب في اماليه
ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء
فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف
من باب لا وجهان • احدهما العطف على اللفظ • والثاني
العطف على المحل مثل • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب •
فالجواب ان الفرق من وجهين • احدهما ان
قولنا يا زيد وعمرو حرف الندا فيه مراد وهو جاز حذفه
فجاز الاتيان [illegible] وليس كذلك في باب لا في الصورة
المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف
الندا ههنا دون ثم لكثرة الندا في كلامهم • الوجه
الثاني ان لا بني اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا
امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ولم
يبنوه بناءهم على امتزاجه بالاولى لانه قد فصل
بينهما بكلمتين ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات
مسئلة قال ابن الحاجب قولهم الا يا زيد والضحاك
فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه
واحد وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس
• والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر
في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اوتي
بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك

ولا العباس

ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول
الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يدخله الفتح فلا
يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح
انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى
قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا يتحقق مثل
ذلك فيما ذكرناه • الا ترى ان لا اذا وقع بعدها
معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ
الى اصله فوجب هنا اذا وجب الرفع فيما يلي لا ان لم
يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو
المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب الندا
في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف الندا وان كان
[illegible] فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه
باي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا ايهذا الضحاك
فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا
فانها لا تدخل بحال انتهى **باب الترخيم** **مسئلة**
لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف
الثاني قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني
• قال ابن فلاح في المغني والفرق على الاول
ان الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسب معها لو لم
يخفف بالحذف لادى الى جعل ثلاثة اشيا كالشي
الواحد فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه

مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه
تاثير النداء البنا فى المرخم ولم يوجد ههنا فلم يجز
الترخيم ولانها اشبه بالمضاف والمضاف اليه فى كون
الاول عاملا فى الثانى فلم يجز ترخيمها كالمضاف اليه

باب العدد مسئله

قال الاندلسى فى شرح المفصل فان قلت الاسمان
المركبان فى العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة
فهلا اعرب مجموعهما كما اعرب معدى كرب واخواته قلنا
الفرق من وجهين • احدهما ان الامتزاج ههنا اشد
اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده
بل حضر موت مثلا فى استعماله علما لهذه البلدة
كدمشق مثلا وبغداد فكما ان هذه معربة فكذلك
حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل
بمعناه كخمسة اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة
فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه
وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعرابه • والثانى
ان العدد فى الاصل موضوع على انه لا يعرب ما قام لما
وضع له من تقدير الكميات فقط فانه حقه ان يكون
كالاصوات ينطق بها ساكنة • الاواخر وكحروف التهجى
وانما يعرب عند التباسه بالمعدود

باب نواصب الفعل مسئلة

البا الزائدة تعمل الجر

فى

فى ليس زيد بقايم وفاقا وان الزائدة لا تعمل النصب فى الفعل المضارع
على الاصح وقال الاخفش تعمل قياسا على البا الزائدة والفرق
على الاول ان البا الزائدة تختص بالاسم وان الزائدة لا تختص لانها
زيدت قبل فعل وقبل اسم وما لا يختص فاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان

مسئلة لا يتقدم معمول معمول ان عليها عند جميع النحاة الا
الفرا فلا يقال طعامك اريد ان اكل ويجوز تقديم معمول معمول لن عليها
عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فتقول زيدا لن اضرب
والفرق ان ان حرف مصدرى موصولة ومعمولها صلة لها ومعمول
معمولها من تمام صلتها فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول
صلتها عليها ولن بخلاف ذلك وحكى عند الجمهور حكم ان لا يجوز تقديم
معمول معمولها فلا يقال جيئت النحو كى اتعلم ولا النحو جيئت كى اتعلم
لانها ايضا حرف مصدرى موصولة كان فكما لا يتقدم معمول صلة
الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصوف
واما اذن فقال الفرا اذا تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال
صاحبك اذن اكرم واجاز الكسائى اذ ذاك الرفع والنصب قال
ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين فى ذلك بل يحتمل قولهم انه
يشترط فى عملها ان يكون مصدرة ان لا تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا
فهى مصدرة فى النية لان النية بالمفعول التاخير قال ويقابل
ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة
من اذ وان او من اذ وان فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز فى ان
وان كانت بسيطة واصلها اذ الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان

ماكان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا
لانه ما فيه من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ولما كان من
مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على اداة الشرط
اجازوا ذلك في ان واخواته تقرب اخربه **مسئلة** قال ابو حيان سال
محمد بن الوليد ابن ابي سهر وكانا قد قرا كتاب سيبويه على المبرد ورأى
ابن ابي سهران قد اتقنه لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز
ذلك مع لام النفي فلم يجب بشي انتهى قال ابو حيان والسبب
في ذلك انه لن يكن ليقوم او ما كان ليقوم ايجابه كان سيقوم
فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة
او بين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي مقابلة
لها **مسئلة** سمع بعد كي وحتى الجر في الاسما والنصب في الافعال
فاختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب
بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر
والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة تكون
حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع
بنفسه والصحيح ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان النصب بعدها
بان مضمرة لا بها قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين كي
حيث صحح فيها انها جارة ناصبة لتقديرها قلت النصب بكي اكثر من الجر
ولم يمكن تاويل الجر لانه حرف لا يفهم فحكم به وحتى ثبت جر الاسما بها كثيرا
وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرناه من الاضمار والاشتراك
بخلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت

في الفعل وخلصته للاستقبال **مسئلة** قال الاندلسي في شرح
المفصل قال علي بن عيسى انما عملت ان في المضارع ولم تعمل ما لانه
ان نقلته تقلبه الى معنى المصدر والاستقبال وما لم تنقله الا
ولحاله الى معنى المصدر فقط وكلما كان اقوى على تغيير معنى الشي
كان اقوى على تغيير لفظه وقال السيرافي انما لم ينصبوا بما اذا كانت
مصدرا لان الفعل يجعلها اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة
الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل
بعدها صفة فلا ينصبه فاما سيبويه فجعلها حرفا وجعل الفعل
بعدها صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى الذي نصبت به انه هو
شبهها بان المشددة لفظا ومعنى وكذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول
أتى أن تقوم كما يصح ان تقول انه ان زيدا قايم وهذا مفقود في ما
وايضا فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم تختص اهـ وقال ابن يعيش
الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر
وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص ما لم
تعمل شيئا **باب الجوازم مسئلة** يجوز تسكين لام الامر
بعد واو وفا نحو وليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي
ولا يجوز ذلك في لام كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي حذف بعدها
ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر وفرق
ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فردت الى الاصل ليؤمن دوام تفويت
الاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر **مسئلة** اختلف
في لم هل هي غير ناصبة الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضي

على قولين وينسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة
انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ • والثانى
مذهب المبرد ومحمد بن قاسم في الجنى الداني وقال انه له نظير وهو المضارع
الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضي بعد ان غير فيه
المعنى الى الاستقبال لا صيغة المضارع الى لفظ الماضي • والفرق
كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن
لدعوى تغيير اللفظ موجب بخلاف لم ولما فانهما يمتنع وقوع صيغة
الماضي بعدها فلهذا قال القوم بانه غيرت صيغته مسئلة الامر صيغة
مرتجلة على الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهي ليس صيغة
مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا الطلب
وانما كان كذلك لان النهي تنزل من الامر منزلة النفي من الايجاب فكما احتيج
في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك ولذلك كان بلا التي هي مشاركة
في اللفظ لا التي للنفي مسئلة لا تدخل اداة الشرط على لا التي للنهي
ولا في قولهم الا تفعل افعل للنفي المحض ولا يجوز ان يكون للنهي لانه ليس خبرا
والشرط خبر فلا يجتمعان • وقال بعضهم هي لا التي للنهي فاذا دخل
عليها اداة الشرط لم يجزم وبطل عملها وكان التاثير لاداة الشرط وذلك
بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط نحو فان لم تفعلوا والفرق
ان اداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه وتدخل على الماضي فلم يكن
لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت فحيث دخل عامل مختص
كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل مسئلة ان قيل
لم جزمت متى وشبهها ولم يجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي

يا ابتني فلله درهم فالجواب ان الفرق من وجوه • احدها ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف
الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذي • والثاني ان الجملة
الذي يتوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما
• والثالث ان الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما تقتضيه
جملتان مستقلتان نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض
تعاليقه وذكره ابن الحاجب في اماليه مسئلة قال ابن اياز ان
قيل حرف الجزم اضعف من حروف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين
فكيف عملت ان في شيئين قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحرف الجر
لما اقتضى واحدا عمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما

باب الحكاية مسئلة تحكى الاعلام بمن دون سائر
المعارف هذا هو المشهور • والفرق بينها وبين غيرها من المعارف
من ثلاثة اوجه • احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من
الترخيم والامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو سكورة وحيوة ومحبب
وحذف التنوين فيها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية ملحقة
بهذه الاحكام المختصة بها • والثاني ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس
مغير عن وضعه الاول والحكاية تغيير مقتضى من والتغيير يانس
بالتغيير • والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك
فدفع الحكاية بتوهم ان المستفهم عن غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع
اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث تحكى
بها الاعلام العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل

رايته زيدا اومررت بزيد يقال ابى زيد من غير حكاية ان من المكات
مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه
خبر المنفصل واما اية فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور
رفعها مخالفة ما بعدها ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون
لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكد بالمرفوع ومنعوا ان الزيدين
اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التاكيد النصب
مسئلة لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد
او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في
التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان
والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه
بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فانه فيه بيانا انكار
المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا
يبين ذلك بيانا ثانيا الا الحكاية وايراد لفظ المخبر في كلام الحاكي
على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط لجوازها ان يكون
المعطوف عليه والمعطوف عليه من نحو رايت زيدا وعمرا فان
المعطوف عليه علما والمعطوف عليه غير علم فنقل ابن الدهان
منع الحكاية وهو الاقوى ومنع ونقل ابن باش جوازها تبعا
او عكسه لم تجز الحكاية اتفاقا

باب النسب

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات
بالتحريك ولم تجز طولى في النسبة الى طويله قلت بينهما فرق
وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة

بنا مستانفة

باب التصغير

مسئلة قال ابو حيان أروس اذا سميت بها امراة ثم خففت الهمزة
بحذفها ونقل حركتها الى الراء فقيل اروس وصغرتها قلت أريس
ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا وانما صغرت هندا قلت
هنيدة بالهاء والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل
عارض فالهمزة مقدرة في الاصل فكانه رباعي لم ينقص منه شيء
فان قلت لما لم تلحقه بتصغير سما اذا قلت سميه اليس
الاصل مقدرا قلت لا يشبه التصغير سما لان التخفيف جائز
في اروس عارض بخلاف سما فان الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة
احرف اذا صغرت فتلحقها الا وبهذا الفرق بين اروس وسما
اجاب ابو اسحاق الزجاج بعض اصحاب ابي موسى الحامض حين
سال ابا اسحاق عن ذلك وكان ابو اسحاق الحامض قد
دس رجلا لكيما فطنا على ابي اسحاق فسأله عن مسائل
في غموض هذه المسئلة منها وكان في هذا المجلس الموفق
الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح ابا اسحاق
ويذم من يجحد من اهل عصره فقال

صبرا ابا اسحاق عن قدره ⁂ فذو النهى تمثل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده ⁂ فانهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ⁂ ليستحسنون المكر والغدرا
نبئت بالجامع كلابهم ⁂ ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجى ⁂ وشامخ الاطواد والبحرا

والديمة الوطفاء فى سحها • اذا الرحا ضحت بها خضرا
فتلك اوصافك بين الورى • يا ابن والتنبيه لك الكبرا
يطن جهلا والذى رشته • ان يلمسوا العيوق والغفرا
فارسلوا النزر الى غاصر • وغمرنا يستوعب النزرا
قاله ابو اسحاق عن جاهل • ولا يضيق منك به صدرا
وعزخشا عرر فى الورى • خطيبهم من فمه خرا
مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات
همزة الوصل فى نحو استنضراب اذا صغروا ان كان ما بعدها
متحركا لان التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض
كما لم يعتد وايه فى قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك
اللام بحركة المنقل فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان
عارض التصغير لازم لا يوجد فى لسانهم ثانى مصغر غير متحرك
ابدا وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز ان لا يحذف الهمزة ولا تنقل
الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك فى المصغر فى حال من الاحوال
مسئلة اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف
اتفاقا نحو رايته عصا واختلف فى الوقف على المنقوص المنون
فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل يحذف نحو هذا قاض
ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان
قلت فما بالهم اختلفوا فى اعادة يا المنقوص واتفقوا على اعادة
الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل اليا
باب التصريف مسئلة

الزايد

الزايد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال
ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لسزيادة
حروف سالتمونيها من حيث انها عامة لجميع الحروف
تفرقوا بينها فى الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف
منه فضعفوه فى الوزن مثله فلو نطقوا فى الوزن
باحدى دالى قردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها
فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة فى الوزن اهـ

تم الفن الرابع من الاشباه
والنظاير النحويه ويتلوه اول
الفن الخامس الطراز فى
الالغاز وقد تم نصف
الكتاب الاول
من الاشباه
والنظاير
النحو

التماس ١٨٤ فى ١١٩٢

بيانات المخطوط :

عنوان المخطوط: الأشباه والنظائر النحوية

اسم المصنف : السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر

بداية النسخة : بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، العالم بما في الضمائر . . .

نهاية النسخة : . . . تم الفن الرابع من الأشباه والنظائر النحوية، يتلوه أول الفن الخامس، الطراز في الألغاز، وقد تم نصف الكتاب الأول من الأشباه والنظائر النحوية، التمام في . . . سنة 1292

عدد الأوراق: 389

عدد أسطر الورقة: 21

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية - 339625

ملاحظات: